

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: الحوكمة والتنمية

عنوان الأطروحة:

ثنائية الدولة والمجتمع في دول الجنوب
-دراسة في قضايا السلم الإجتماعي -

إعداد الطالب:
عيسى بوقرة
تاريخ المناقشة
2020/11/03

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الرقم	(اللقب والاسم)	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
1	هوادف عبد الله	أستاذ محاضر - أ -	جامعة المسيلة	رئيساً
2	ملوكي سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
3	عديلة محمد الطاهر	أستاذ محاضر - أ -	جامعة المسيلة	مناقشاً
4	رحموني فتح النور	أستاذ محاضر - أ -	جامعة المسيلة	مناقشاً
5	لبيد عماد	أستاذ محاضر - أ -	جامعة سطيف 2	مناقشاً
6	زدام يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 2	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020-2019

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: الحوكمة والتنمية

عنوان الأطروحة:

ثنائية الدولة والمجتمع في دول الجنوب
-دراسة في قضايا السِّلْم الاجتماعي -

إشراف :
أ.د ملوكي سليمان

إعداد الطالب:
عيسى بوقرة

إهداء

إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدّم
لي لحظة سعادة، إلى من حصد الأشـواك عن دربي ليمهـد
لي طريق العلم، إلى القلب الكبير أبـي.

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الأصالة وبلسم الشفاء، إلى
القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى أجمل هدية بعثها الله والقدر إلى شمعة تنير ظلمة حياتي إلى من
عرفت معها معنى الحياة زوجتي

إلى أجمل هدية في حياتي إبنـي الذي ملأ عليا دنياي

جاد الله جهاد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمدوه وأشكروه أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، وصلوات الله وسلامه على سيدي وحبيبي محمد، عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبع هديه إلى يوم.

إلهي هذا موقفي دعوتك ورجوتك أن تلهمني فيه حسن البيان، وفصاحة اللسان، كي أصل بكلماتي إلى كل ذي حق لدي، اللهم وفقني لشكرك، والوفاء ولو بجزء من حقه علي، فيقول الله سبحانه وتعالى: «ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالشكر لله الذي أكرمني بأستاذي الدكتور سليمان ملوكي، أستاذا ومعلما ومشرفا الذي كان وفيًا ومتواضعا دائماً، كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أصالة الفكر، أستاذي ومعلمي الفاضلين الأستاذ ملاح السعيد والأستاذ عنتر بن مرزوق، كما لا أنسى أبداً من علمني مبادئ البحث العلمي الأستاذ دخان نور الدين، اللهم أجزه خير الجزاء من فيض نعمك وكرمك، واجعلهم دوماً نبراساً لكل من يهتدي العلم طريقاً.

ولا يفوتني أن أقدم بعميق الشكر والتقدير لأساتذتي الكرام جمال الدين بن عمير والأستاذ محمد شاعة والأستاذ عبد الله هواف والأستاذ غربي عزوز، وأعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم الفاضل بقبول مناقشة هذا العمل .

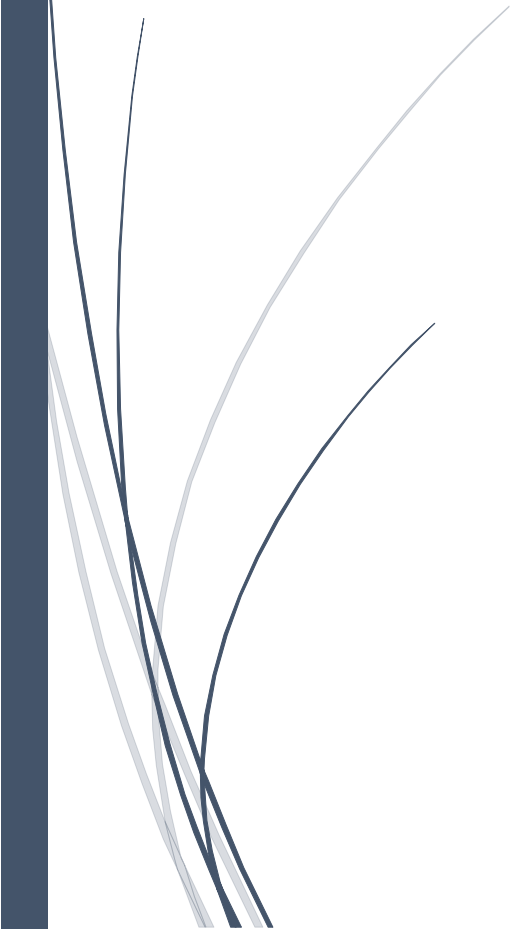
وأقدم بالشكر والتقدير لهيئة التدريس في قسم العلوم السياسية في جامعة المسيلة وكذلك زملائي الأساتذة بجامعة محمد البشير الإبراهيمي، وإلى كل طلبتي الذين ساعدوني على تقديم ما هو أفضل.

احترازاً من النسيان أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي المساعدة والمشورة.

عيسى بوقرة



مقدمة



يعتبر موضوع الدولة والمجتمع والقضايا المتعلقة بهما من بين المواضيع الهامة في مختلف المجالات والتخصصات على غرار العلوم السياسية وعلم الاجتماع والقانون وعلم النفس الاجتماعي، باعتبار أن العلاقة بينهما تعد محورا أساسيا في النظريات والاتجاهات الفكرية، كما تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع أحد المفاتيح الرئيسية في فهم أوضاع أي دولة لذلك فإن نظريات التغيير الاجتماعي والسياسي انطلقت من تصور ما لهذه العلاقة.

لذلك تستلزم دراسة ثنائية الدولة- المجتمع والقضايا المتعلقة بها في دول الجنوب الوقوف عند بعض الأولويات اللازمة من الناحيتين المنهجية والموضوعية، فقد تبين في ضوء التقدم الحاصل في العلوم الاجتماعية، أن من الصعوبة بمكان اعتماد إطار مرجعي واحد وموحد لفهم طبيعة الدولة ومقاربة علاقتها بالمجتمع، ليس على المستوى العمودي بين تجارب متباينة من حيث الصيرورة التاريخية والثقافية، كما هو حال الدولة في الغرب ونظيرتها في بلدان الجنوب بل حتى أفقيا داخل الغرب نفسه، فلكل دولة منطقها الخاص الذي يتحكم في علاقتها بالمجتمع ويبرهن نتائجها.

وتعتبر العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب من أهم المداخل النظرية التفسيرية للعديد من القضايا ليس تفكيراً في أصولها التكوينية أي أنه ينصرف إلى تحليل علاقات الترابط بين الاجتماعي والسياسي ونظام اشتغال تلك العلاقة ولا يعني بالجاب عن السؤال الإشكالي التقليدي من ينتج من؟ هل المجتمع هو الذي ينتج الدولة؟ أم الدولة هي التي تنتج المجتمع؟ وإنما التفكير في علاقات التحديد *déterminance* بينهما.

هكذا، يتعذر حين مقارنة الدولة بالمجتمع في بلدان الجنوب، تجاوز وإغفال المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي

واقتصادي واجتماعي تتفاعل فيه مختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ بالعودة إلى الشروط السوسيو تاريخية التي تشكلت في إطارها الدولة في مجتمعات الجنوب، تتكشف معالم انفصال هذه الدولة عن المجتمع، وابتعادها عن أن تكون دولة قومية أو وطنية *Etat-Nation – Etat Nationale* متجذرة في المجتمع، معبرة عن تناقضاته.

لذلك تظل الدولة في بلدان الجنوب بدون تجذر اجتماعي فعال، الأمر الذي يجعل منها، في الواقع، دولة **خواء اجتماعي** وسبب هذا الخواء الاجتماعي "هو أن هذه الدولة لم تنشأ عن تناقضات داخلية قسمت المجتمع وكتله، وهو الشيء الذي أدى إلى تزايد قوة الدولة وضعف مجتمعاتها على المستوى الداخلي من جهة وضعفها هي ذاتها من جهة أخرى حين مقارنتها على المستوى الدولي وهذا ما يثبت حقيقة مزدوجة هشاشة الدولة وهشاشة المجتمع.

كما نتبهنّا التجارب المتعاقبة على دول الجنوب من النزاعات الداخلية وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات التي تعاني منها كل من الدولة والمجتمع إلى حقيقة مفادها القطيعة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما أدى إلى حدوث فراغ سياسي في القمة وإطلاق انتفاضة تماثلية في القاعدة ذات طبيعة طائفية أو عرقية وتبع هذا التوتر ذو الطابع الاجتماعي إلى المستويات الأخرى السياسية والاقتصادية لتلعب دورها المكمل في صناعة الأزمة، والواقع أن أشد الأزمات تعقيدا هي الأزمات المنبعثة من العامل الاجتماعي.

لذلك تفاقمت هذه المشكلات واحتدت وأصبحت أزمات أو تقترب من ذلك والتي نعبر عنها بقضايا السلم الاجتماعي ومهدداته والمتمثلة بالامساواة التوزيعية سواء كانت عمودية أو أفقية أي بين الدولة والمجتمع أو بين مختلف الجماعات المتعددة عرقيا

وإثنيا بالإضافة إلى نمط الاقتصاد القائم (نمط اقتصادي غير منتج)، أو في مشكلة الدولة الطائفية (حامية للانقسامات) مشكلة الانتماء أو الهوية، مشكلة شرعية السلطة أو الدولة، مشكلة إقرار العدالة الاجتماعية.

فقضايا السلم الاجتماعي تعتبر مهمة جدًا بالنسبة لكل المجتمعات سواء المتخلفة أو المتقدمة، كما لا يمكن الحديث عن استقرار المجتمعات وازدهار النمو وتحقيق التنمية والحوكمة الرشيدة إلا في رحاب السلم بصفة عامة والسلم الاجتماعي بصفة خاصة، لذا فقد شكل السلم الاجتماعي والشعور بالأمن والاستقرار هاجسا ملازما لحياة الأمم ، بحيث ارتبط تاريخ الأمم والمجتمعات بالسعي نحو تحقيق السلم الاجتماعي في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع فإذا كانت هذه العلاقة علاقة متوازنة مبنية على أسس العقد الاجتماعي يسود في هذه المجتمعات السلم والأمن إذا كانت العلاقة متنافرة وتتسم بالصراع والصدام فتشهد تهديدا لقضايا السلم الاجتماعي.

كما لا يمكن الفصل بين الدولة والمجتمع حينما يدور الحديث عن توزيع المسؤوليات من المسؤول عن غياب السلم الاجتماعي؟ فكلا الجانبين يتحملان نتائج ومضاعفات الإخلال بالسلم الاجتماعي فالعلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع هي حصيلة فقدان وعي من الطرفين والحال أننا عندما نتحدث عن غياب وعي تكويني يحدث من تصدعات كيانية لهذه الثنائية وهذا لا ينتج إلا علاقة متوترة لا ترضي الطرفين ولا تحقق طموحات كل منهما.

تأسيسا على ما سبق فإن التفكير في قضايا السلم الاجتماعي في دول الجنوب، والبحث في إنتاج دينامياتها، يكون بالبحث في إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع بوصفها الإشكالية التي تدرج في نطاقها بحث القضايا محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أن مسألة تحقيق السلم الاجتماعي في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب مسألة بالغة الأهمية تهم الجميع متخذي القرار والباحثين والمواطنين العاديين لأن البحث في علاقة هذين المتغيرين لإصلاحها من شأنه أن يبرز مكامن الخلل ومن ثم العمل على البحث آليات واستراتيجيات وتقديم الحلول.

إذ أن اكتساح الدولة لكل مجالات الحياة المجتمعية، ومنع قيام أي حركة تجند اجتماعية تحد من سلطاتها، وتغلغلت في كل ثنايا المجتمع بشكل تعذر على مكونات هذا الأخير التمتع بالقدر المطلوب من الاستقلالية لترسيخ مناعته حيال اختراقات الدول وهيمنتها، وبهذا أصبحت تنظر إلى أي حركة تصدر من المجتمع على أنها رفض لسلطة الدولة..

وهذا ما يؤدي إلى اللجوء إلى الوسائل الردعية، ، مثلما حدث في الجزائر سنوات التسعينيات ومصر والسعودية، ويتكرر في الآونة الأخيرة بما يسمى ثورات "الربيع العربي" ، والتي كانت شرارة أولية لتفجر احتقان اجتماعي مكبوت أدى إلى مواجهة ضدية ما بين الدولة والمجتمع، أدت بدورها إلى تدمير مختلف بنى المجتمع ومؤسساته، كونها أفضت إلى تغييب السلطة المدنية الوسيطة في مقابل استحضر مختلف الولاءات التحتية عشائرية ومذهبية ودينية طائفية¹ ، وكذا النزاعات ذات الطابع الإثني والعرقى في دول الجنوب، وكذا اللامساواة التوزيعية اللامساواة المجتمعية كل هذه المشكلات والأزمات أصبحت تعرف بقضايا السلم الاجتماعي

¹ جلال الخشيب، إيمان شوشان، الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر-الانتفاضات العربية أنموذجا، تم التصفح من موقع: (20.20-2016/02/12) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=413930&r=0>

¹ حسن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقى للنشر والتوزيع، 2002، ص 27 .

ومهداته بمعنى إذا تم الاستثمار في هذه القضايا وصلنا إلى علاقة متلازمة بين الدولة والمجتمع وإذا لم يتم الاستثمار فيها ودراساتها وإدارتها فهنا تعم الفوضى وتتأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع، هكذا نستطيع رسم تشكيلة بيانية جدلية لأهم الإشكالات المعروضة.

- الدولة/المجتمع البحث في علاقات التكامل والتضاد

- توزيع الدخل/ الفساد/ النمط الاقتصادي السائد قضايا من منظور سوسيو-

اقتصادي

- الهوية/الوحدة/التنوع قضايا من منظور سوسيو- ثقافي

- المنظمات الوسطية/ الدولة قضايا منظور سوسيو- سياسي

أمام هذه الإشكالات نستطيع أن نحدد الموقف الجدلي المتوخى من هذا البحث والذي يشترط توفر مناخ من الحريات وهامش من الحقوق لإفراج عقدة الدولة-المجتمع.

لأن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار، بالإضافة إلى هذا يعتبر السلم بصورة عامة في بعده الاجتماعي والسياسي أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها كافة المجتمعات الإنسانية في العالم وذلك لما يشكله من انعكاسات إيجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فالسلم الاجتماعي يعتبر صمام الأمان في أي مجتمع في وجوده وتقدمه وبناءه الداخلي حيث عادة ما تكون المجتمعات المستقرة أكثر نمواً وتطوراً من تلك المجتمعات الغير المستقرة وفي ذلك يركز صامويل هنتغتون *Samuel Huntington* في كتابه " النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" ومن خلال موازنته بين تلك المجتمعات

التي تتميز بالاستقرار وتلك غير المستقرة إذ تتصف الأولى بالإجماع والتواصل والمشروعية والتي تنعكس على تقدم المجتمع وتحقيق انجازاته التنموية والحضارية، في حين يكون التمزق والتناحر والتخلف في كافة الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتسود حالة الفوضى والاضطرابات في مرافقها العامة والخاصة وانهايار في قيمتها المادية والحضارية.

كما تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على العديد من القضايا:

- المشاكل التي واجهتها دولة ما بعد الاستعمار وصعوبات توطين النموذج الغربي للدولة تفسر بغياب تقاليد دولانية (خاصة بالدولة) في دول الجنوب وخاصة في التاريخ الإفريقي الأمر الذي ولد رفض للدولة من قبل المجتمع.
- دراسة الانقسام الإثني والعنف السياسي كعامل أساسي أعاق بناء الدولة وتهديد سلمها الاجتماعي بالإضافة إلى تسييس العرق والدين والهوية الثقافية من ابرز ظواهر السياسية المقارنة المعاصرة حيث يتم تهديد الدولة من الداخل من خلال حروب العصابات ومحاولات الاستقلال من قبل بعض الأقاليم، أو ما يطلق عليها " المنظمات ضد الدولة" التي أصبحت ظاهرة تواجه الدولة المعاصرة دون أن تمثل بديلا حقيقيا ولعل أمثلة انفجارات أندونيسيا، بورندي، رواندا، السودان، الصومال، ليبيا وسوريا ... لدليل على تلك الأزمة مما استدعى ضرورة الاهتمام بكيفية حل الصراعات الداخلية عن طريق بناء الثقة والتعاون بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة.
- علاقة الدولة مع مكوناتها الداخلية سواء كان ذلك مع أقليتها ومحلياتها وقدراتها على السيطرة عليها وتنظيم أمورها من خلال السيطرة على مصادر التمويل أو علاقتها مع الفاعلين الفرعيين فيها أو مكوناتها الأساسية.

- التوزيع العادل للدخل وعلاقته بالسلم الاجتماعي سواء عدم المساواة الرأسية مثل عدم المساواة بين الأفراد، أو عدم المساواة الأفقية بين الجماعات المختلفة عرقيا أو إثنيا بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بتوزيع الدخل والفقر والفساد والنمو الاقتصادي والتي تجعل من الصراعات أكثر احتمالا.

أسباب اختيار الموضوع:

تبلورت أسباب رئيسية من أجل فك الإشكالات العامة والجزئية الواردة تحت عنوان هذه المذكرة وقد اصطلقت في اتجاه ثنائي الأصل مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

• الأسباب الذاتية:

وتتمثل في الانتماء إلى دولة من دول الجنوب وتعاني من هذه الإشكالات التي نتطرق إليها في هذا الموضوع وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الأزمات والإشكالات التي تعاني منها هذه المجتمعات ومحاولة معالجتها والوصول إلى حلول لها، وكذلك الرغبة في فهم الظواهر والقضايا المتعلقة بالدولة والمجتمع لأنها ظاهرة متعددة الجوانب (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) الأمر الذي من شأنه تطوير تراكمات معرفية في مثل هذا المواضيع.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره الوضع الذي آلت إليه العديد من دول الجنوب من حجم العنف والدموية التي أصبحت تتعاطى بها مع مجتمعاتها في حالة رفعها إلى أي مطالب أو مساعي التغيير وجب علينا البحث في إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع باعتبارها الإشكالية الأم والقضايا المتعلقة بها.

الأسباب الموضوعية:

وتتمثل بإيجاز في النقاط التالية:

- تعتبر دول الجنوب الأكثر تميزا بإشكالات السلم الاجتماعي وتأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي أدت في كثير من الأحيان إلى استفحال الحروب الأهلية وانهيار دول أو انقسامها في حين بقيت مجتمعات بدون دولة مثل الحالة الليبية والسورية، وبقيت هذه المجتمعات تعيش حالة العنف والأمن مما أدى إلى انهيار بنيتها التحتية وتراجع مستويات التنمية بها.

- اعتبار ثنائية الدولة والمجتمع والقضايا المتعلقة بها في دول الجنوب من الإشكالات طويلة الأمد والتي لم تحض بسياسات ناجعة للتعامل معها في ظل تعاظم آثارها، وهذا ما يشكل حافزا لدراسة الموضوع والغوص في حيثياته.

- اعتبار هذا الموضوع حديث الساعة في الجزائر والوطن العربي والكثير من دول الجنوب وهذا نتاج الخبرة التي عانتها هذه الدول لفترات زمنية طويلة، والتي بدأ يساورها القلق في مسألة تحقيق السلم الاجتماعي.

إشكالية الدراسة:

إن دول الجنوب عانت من عدم الاستقرار لفترة طويلة من تاريخه السياسي نتيجة عوامل عديدة يأتي في مقدمتها وقوع أغلب هذه المجتمعات تحت السيطرة الاستعمارية فضلا عن هشاشة سلطاتها السياسية وعدم فعاليتها في تحقيق أدوارها الوظيفية، وفضلا عن كيفية تنظيم المجتمع وعدم قدرتها على احتواء الصراعات الداخلية أو تعزيز البنية الداخلية من خلال التداول السلس على السلطة (تجديد النخب) وعدالة توزيع الثروة وموازنة الحقوق والواجبات واحترام حقوق الأقليات وضمان العدالة الاجتماعية.

وبذلك ظلت المكونات الثلاثة : المجتمع: *La société* ، والدولة: *L'Etat*، السلم الاجتماعي *la paix social* ، في العالم الثالث، لا تجد وحدتها وتكاملها وهذا ما أدى إلى حقيقة مزدوجة هشاشة المجتمع وهشاشة الدول، عند أية أزمة سياسية يتصدع البنيان الاجتماعي وقد تأخذه ديناميات الإنقطاع بينهما إلى صدام معلن تتواجد فيه جماعات اجتماعية تبدأ في التعبير عن خلافاتها بمفردات سياسية قبل أن تفصح عن مخزونها الاجتماعي ذو الطابع الإثني والعرقي والذي يمتد إلى مطالب اقتصادية وسياسية، مثلما عبر عنه الأستاذ عبد الإله بلقزيز مما انتهى في العديد من الأمثلة إلى تأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال تهديد قضايا السلم الاجتماعي .

إشكالية هذا البحث تتراوح ما بين توجيهين بحثيين:

➤الاتجاه الأول هو: ما هي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب؟ (علاقات تفاعل أم صراع) (تكامل أم تفاضل)

وهو سؤال تحليلي يمنحنا الفرصة في البحث عن علاقات الدولة بالمجتمع في دول الجنوب ما هو كائن وكيف يجب أن تكون.

➤الاتجاه الثاني: هل يمكن الحديث عن قضايا السلم الاجتماعي في دول الجنوب بحيث تكون حقيقة من حقائق الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي.

وهو سؤال تفسيري يمنحنا الفرصة في البحث عن كيفية تأثير قضايا السلم الاجتماعي على علاقة الدولة بالمجتمع.

ويمكننا تكثيف هذا القلق المعرفي في سؤال مركب؟

كيف تؤثر قضايا السلم الاجتماعي على العلاقة بين الدولة والمجتمع في

دول الجنوب؟

تتطوي تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات يمكن تجميع أهمها فيما يلي:

- هل الدولة في بلدان الجنوب هي نتاج لتفاعل التناقضات الاجتماعية وتطورها في صور تجميعية جديدة تعبر عن التكوينات والقوى الاجتماعية، أم هي دول هجين تشكل مجتمعاتها؟ ليس التفكير ضمن الأسبقية الدولة تنتج المجتمع أو المجتمع ينتج الدولة وإنما التفكير في علاقة التحديد *déterminance* بينهما؟
- هل اللامساواة في الدخل سواء الأفقية أو العمودية هي الحلقة المفقودة لتفسير انعدام السلم الاجتماعي في دول الجنوب؟
- كيف يمكن إعادة التوازن للعلاقة بين الدولة والمجتمع في إفريقيا في ظل النزاعات الإثنية ؟
- كيف تأثر قضايا السلم الاجتماعي على العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر خلال المرحلة الممتدة ما بين 1989-2020؟

حدود المشكلة:

- **الحدود الموضوعية:** لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بثنائية الدولة والمجتمع في دول الجنوب وتسليط الضوء على كيفية تأثير قضايا السلم الاجتماعي على هذه العلاقة.
- **الحدود المكانية:** تم استخدام مصطلح الجنوب *the south* بوصفه مصطلحا دوليا يعني الدول الفقيرة أو الأقل تقدما *less developed* التي حظيت كذلك بأسماء عديدة مثل بلدان تمر بمرحلة نمو *underdevepoed* والبلدان المتخلفة

undeveloped وكذلك البلدان النامية *developing* كما تسمى العالم الثالث *the third world* ، وعلى هذا المعنى ينقسم العالم كله بين شمال غني وجنوب فقير، وقد تم اعتماد تقسيم غير جغرافي المعنى أي أن التقسيم نفسه أضى غير مواكب *Outdate* بمعنى أية دولة بإمكانها أن تصبح ضمن دول الشمال الغني المتقدم إذ أجرت الإصلاحات التحديثية اللازمة في المجتمع والسياسة والاقتصاد كما يمكن أن تكون دول أخرى على العكس من ذلك إذا انتكست، وذلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

- **الحدود الزمنية:** تم وضع حدود مشكلتنا الزمنية انطلاقاً من استقلال دول الجنوب أو دولة ما بعد الإستعمار إلى غاية وقتنا الراهن.

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث إرتأينا طرح الفرضيات التالية؟

- الفرضية الأولى:

إذا تم الاستثمار في قضايا السلم الاجتماعي وصلنا إلى علاقة متلازمة بين الدولة والمجتمع وإذا لم يتم الاستثمار فيها ودراساتها وإدارتها فهنا تعم الفوضى وتتأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

- الفرضية الثانية:

في حالة بلدان الجنوب الدولة هي التي تنتج مجتمعاتها وليس العكس وهو ما يعكس ابتعادها عن أن تكون دولة متجذرة في المجتمع، معبرة عن تناقضاته، وهو ما أدى إلا حالة العنف الاجتماعي.

- الفرضية الثالثة:

إن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية تقدم أسباب محقة تبرر الاحتجاج ضد الأوضاع المعيشية سواء اللامساواة العمودية التي تتعلق بتفاوت توزيع الثروة بين أفراد المجتمع أو اللامساواة الأفقية التي تحيل إلى الفروق في الوضعية للوصول إلى الموارد بين الجماعات أو المجموعات المحددة ثقافيا.

- الفرضية الرابعة:

إن تهديد السلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بارتفاع وانخفاض أسعار النفط فكلما انخفضت أسعار النفط يشكل ذلك تهديدا للسلم الاجتماعي وكلما ارتفعت أسعاره تسعى الدولة لشرائه وهو ما يفسر العلاقة بين الدولة والمجتمع.

• المناهج والاقترايات المستخدمة:

تتحكم طبيعة الدراسة والأهداف المحددة لها في اعتماد الباحث لمناهج أو اقترايات في تحليل وتفسير موضوع الدراسة على هذا الاساس تم الاعتماد على المناهج والاقترايات التالية:

1. المناهج:

لدراسة هذا الموضوع والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة أو عدمها، ولإجابة كذلك على الإشكاليات المطروحة اعتمدنا على المناهج التالية:

➤ **المنهج التاريخي:** هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره

للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر وإندثارها، و يحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكم في ذلك"¹،

والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور الدولة في مجتمعات العالم الثالث، وإستعادة الوضع الذي ولدت وتطورت فيه.

➤ المنهج الوصفي:

يعد المنهج الوصفي منهجا أساسيا لأية دراسة لأن الدخول إلى صلب الموضوع لا يكون إلا من خلال وصفه ومعرفة الحالة العامة للظاهرة، حيث يمكن تلخيص أهمية هذا المنهج فيما يلي:

- يستخدم المنهج الوصفي لوصف الظواهر في الوقت الحاضر لمعرفة خصائص كل ظاهرة، كما يصف العلاقات المتداخلة بين هذه الظواهر محاولا استقراء المستقبل

- يختص المنهج الوصفي بمتابعة وملاحظة الظواهر بالاعتماد على معلومات كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو خلال فترات مختلفة بغرض التعرف على شتى جوانب الظاهرة وعلاقتها بغيرها من الظواهر للوصول إلى نتائج تساعد على فهم الواقع من أجل تطويره.

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، الأدوات)، (د، م، ط)، الجزائر: 1997، ص 56.

وتم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد خصائص المجتمع والدولة وتحليل العلاقة بينهما.

➤ المنهج المقارن:

يعتمد المنهج المقارن على مبدأ المقارنة بين الظواهر واستخلاص أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينها ثم محاولة الوصول والتعرف على العوامل المسببة للحدث أو الظاهرة والظروف التي حدثت فيها.

ويتبع المنهج المقارن الخطوات التالية في التحليل:

- التلازم في وقوع الحوادث وتقاربها الزمني أو المكاني
- عدم مشروعية التطابق التام أو التعارض التام في الظواهر محل المقارنة.
- المقارنة بين شدة الظاهرة وشدة آثارها مع مرور الوقت
- طرق العلاقة المتقاطعة فمثلا إن كان هناك سببين ونتيجتين فإذا أمكن الربط بين سبب واحد ونتيجة واحدة يمكن الربط بين السبب الثاني والنتيجة الثانية كذلك.
- وتم الإعتماد على هذا المنهج في الفصل الأخير من الدراسة من خلال دراسة تجارب مقارنة بعضها نجاح في إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع والآخر لا سواء في دول أمريكا اللاتينية أو في دول إفريقيا أو حتى مقارنة بعض دول الربع العربي.

➤ منهج دراسة الحالة:

يقوم هذا المنهج على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة، أو عدد محدود من الحالات، وذلك بهدف الإحاطة الشاملة بالظاهرة محل

الدراسة وما يشبهها من ظواهر حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة، وكذلك عن ماضيها وعلاقتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله¹. وقع اختيارنا على هذا المنهج لأنه ساعدنا في دراسة ثلاث حالات مختلفة تونس وليبيا والجزائر وبعض دول العالم الثالث الأمر الذي أدى إلى معرفة قضايا السلم الاجتماعي في هذه الدول وكيف تؤثر على العلاقة بين الدولة والمجتمع.

2. الاقتربات:

تتناول هذه الدراسة موضوع ثنائية المجتمع والدولة - دراسة في قضايا السلم الاجتماعي - مع التركيز على حالة دول الجنوب، وبالرجوع إلى البحث يمكننا استخراج وحدتين أساسيتين للتحليل وهما " الدولة " و"المجتمع" إن تحليل هاتين الوحدتين يحتاج إلى الاستعانة بمقترح أو مجموعة من المقترحات النظرية وذلك ضمن إطار معرفي معين *Paradigme* يساعدنا هذا المقترح وهذا النموذج المعرفي في توجيه بحثنا توجيهاً علمياً صحيحاً وذلك بمعالجة وافية وذلك بالإجابة على الإشكالية المحورية للبحث.

وعليه فالدراسة هنا وبحكم طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع وتعقيداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتركز على اقتراب الدولة والمجتمع، تستخدم تكاملاً منهجياً من خلال اعتماد مركب تحليلي متعدد المتغيرات والمستويات، كون تناولها للموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشتمل له من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي، وكذا

¹ بحى مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمى النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص46.

السياق الإقليمي والدولي الذي تتفاعل فيه مختلف القوى السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

✓ اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

هذا الاقتراب هو رد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعد إعطاء اهتمام مساو للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، انطلاقاً من رؤية ليبرالية ترى في الدولة حكماً بين الجماعات ليس أكثر،¹ ويركز Joel Megdal على تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع خصوصاً في العالم الثالث، من خلال التنافس بين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير رسمية، سواء الصغيرة أو الكبيرة حول من يضع القواعد ومن يفرض الحقوق ومن يمتلك سلطة الضبط حيث توصل لنتيجة مفادها أن الدولة لا تنفرد لوحدها بممارسة الحكم والضبط الاجتماعي وللحديث عن العوامل المحددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع يمكن الحديث عن ثلاثة مجموعات أساسية من العوامل:

1.. **تقاليد الدولة وخصائصها Stateness**: فمن الناحية القانونية هناك مائتي دولة حول العالم، لكن سمات الدولة في مصر مثلاً أكبر من سمات الدولة في الصومال. وبالمثل تبدو تركيا وريثة تقاليد الامبراطورية العثمانية أكثر امتلاكاً لسمات الدولة من باكستان التي لم تسيطر قط على بعض مناطقها الحدودية منذ استقلالها. إن تقاليد الدولة ترتبط بمعايير مثل تاريخ ظهور جهاز الدولة، ومدى قوة هذه الأجهزة تاريخياً، ومدى إيمان الناس بوجود الدولة وخوفهم منها. أي أن ثمة عناصر وخصائص مادية للدول بالإضافة إلى عناصر معنوية إدراكية ثقافية.

1 أنصر محمد عارف، إستيمولوجيا السياسية المقارنة: النموذج المعرفي - النظري - المنهج، ط1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع: بيروت، 2002، ص ص 316-317

2. **صفات المجتمع:** من حيث درجة تجانسه أو تنوعه عرقيا ولغويا ودينيا ومذهبيا، وطبيعة تكوينه الطبقي والعمرى والنوعى وغيرها من الخصائص.

3. **السياق:** أي مجموعة العوامل الخارجية الإقليمية والدولية المؤثرة على التفاعل بين الدولة والمجتمع.

ومن خلال مفهوم علاقة الدولة بالمجتمع يقدم **Migdal** الدور الذي تلعبه الدولة وذلك عبر ما سماه بمستويات الضبط الاجتماعى والتي تتمثل في ثلاث مؤشرات¹:

4. **الطاعة أو الخضوع** هو بمثابة المستوى الأول للممارسة الضبط الاجتماعى حيث سلطة الدولة تتوقف إلى حد كبير على مدى استجابة المواطنين لمطالب النخبة الحاكمة، وتتم هذه الطاعة عن طريق الإكراه المادى والمعنوى حيث تحتكر الدولة الموارد والخدمات المختلفة والتي تفرض بها طاعة وإذعان التنظيمات الرسمية وغير الرسمية.

5. **المشاركة** من مستويات الضبط الاجتماعى ويعنى هذا أن القيادة تتحكم في الدولة لا يكفيها الطاعة الصامتة من جانب المواطنين بل تنظمهم إلى جانب ذلك في مؤسسات مختلفة للمشاركة في أنشطة معينة تقوم الدولة بتحديدھا.

6. **الحصول على الإقرار بالشرعية** وهو أعلى مستويات الضبط الاجتماعى وهو الأكثر قدرة على تحديد قوة الدولة، وهي تعنى وتقتضى القبول بقواعد اللعبة التي تضعها الدولة وهي اعتراف شعبى بعملية الضبط التي تمارسها النخبة الحاكمة لبناء نظام سياسى واقتصادى واجتماعى معين.

¹ شلبى محمد، المنهجية في التحليل السياسى: المفاهيم ، المناهج والاقترايات، د د ن، الجزائر، 1997، ص ص 220-217.

ستعتمد الدراسة على اقتراب "الدولة والمجتمع" لأنه يساعدنا في تحليل علاقة حركة تنظيمات المجتمع المدني والسلطة السياسية كالنخبة الحاكمة، الصراع، الخضوع، الهيمنة، فالوحدات الأساسية التي ارتكز عليها *Medgdal* كالمشاركة والمنظمات الرسمية وغير الرسمية والتنشئة والتغير والنظام... كلها وحدات أساسية نستخدمها لإبراز طبيعة هذه العلاقة ودرجة تعقيدها.

• المدخل البنائي الوظيفي:

يمثل أحد المداخل الشهيرة التي احتلت الصدارة في مجال دراسة السياسة في دول الجنوب، يرتبط هذا المدخل بأعمال عالم السياسة الأمريكي " غابرييل ألموند" الذي اعتمد أفكار النظرية الوظيفية لـ " تالكوت بارسونز" والنظرية النسقية لـ " ديفيد إيستون"

تقوم افكار هذا التصور على اعتبار أن المجتمع أن المجتمع أو النظام السياسي يتكون من مجموعة عناصر متبادلة ومتراصة يقوم كل منها بوظائف معينة تسهم في تنظيم وسير المجموعة، على هذا الأساس بلور كل من ألموند وكولمان في مؤلفه حول السياسة في المناطق النامية الاتجاه البنائي الوظيفي باعتماد مجموعة من الافتراضات:¹

- كل الأنظمة السياسية مهما كان مستواها توجد بها هياكل سياسية متشابهة لتلك الموجودة في المجتمعات الحديثة، إلا أنه يوجد فارق في درجة الاستقرار والتخصص.

¹ برتران بادى ، التنمية السياسية، تر: محمد نوري المهدي، ليبيا، بيروت، تالة للطباعة والنشر، مؤسسة الانتشار العربي، 2001- ص ص 49-5

- كل الأنظمة السياسية تقوم بنفس الوظائف، إلا أنها تختلف في تواتر تحقيقها وبنوع الهياكل التي تتجزأها وأسلوب اتمامها.

- كل الهياكل السياسية تقوم بوظائف متعددة ومن ثم فهي تسهم بطرق متعددة في إدارة النظام السياسي.

- كل الأنظمة السياسية على اختلافها ليست حديثة بالكامل ولا تقليدية بالكامل.

انطلاقاً من هذه الفرضيات تم تحديد سبعة وظائف للنظام السياسي التنشئة، الاختيار السياسي، التعبير عن المصالح، تراكم المصالح، الاتصال السياسي، إعداد القاعدة، تنفيذ القاعدة والوظيفة القضائية.

هذه الفرضيات قادمة إلى تشكيل المفهوم الأساسي المتمثل في التمايز الهيكلي، هذا المفهوم يقوم على متغيرين أساسيين في التنمية السياسية يتمثلان في درجة استقلال الوظائف ودرجة اختصاصها وهذا ما سمح بتحديد مستوى الحداثة التي تتحقق في كل نظام سياسي فالمجتمعات التقليدية تتميز بهياكل متقلبة وقليلة الاختصاص، كما أن هناك جهاز واحد يقوم بالوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية وحتى الوظائف الدينية والاقتصادية عكس المجتمعات الحديثة التي توجد فيها هياكل سياسية (حكومة، برلمان، أحزاب سياسية) تقوم على التخصص وتقسيم دقيق للعمل، على هذا الأساس تحدث كولمان عن " الحمل الوظيفي" الذي يضغط على الدول الإفريقية حديثة الاستقلال التي تتميز بضعف المؤسسة وتعاني من نقص التجربة في مجال تقسيم العمل¹.

¹ المرجع نفسه، ص ص 50-51

✓ أدبيات الدراسة:

تشكل الدراسات السابقة مصدرا أساسيا لإنجاز البحوث العلمية، وهي خطوة هامة تسمح للباحث، الإحاطة بموضوع بحثه الخاص وضبطه بصورة جيدة والتي تشكل لديه التراكم المعرفي بخصوص الموضوع محل الدراسة، وتزوده أكثر بالمعرفة والتصميم وتعلم الأساليب المنهجية في صياغة الفروض واختيار الإشكاليات البحثية، لذلك فكل البحوث ما هي إلا امتدادا للبحوث السابقة.

ورغم وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع، إلا أنها مازالت تتسم بالندرة وعدم التخصص، حيث لا توجد دراسات مباشرة وشاملة عن ثنائية الدولة والمجتمع في دول الجنوب - دراسة في قضايا السلم الاجتماعي-، إلا أن هذا لا ينفي وجود دراسات تناولت بعض أبعاد متغيري الظاهرة موضوع البحث سواء كانت في الدولة والمجتمع أو في السلم الاجتماعي.

وفي هذا السياق كان لابد من الاطلاع على بعض الدراسات التي حاولنا الاستفادة منها بدءا بأفكارها الرئيسية التي تناولتها مرورا بمحاولة معرفة مناطق اهتمامها والأطر التحليلية والمنهجية المتبعة فيها، وفي الأخير الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها.

وفي ضوء حركة البحث يمكننا استعراض البعض من الدراسات السابقة التالية:

1. دراسات اهتمت بالمجتمع والدولة:

- الدراسة الأولى: مؤلف المجتمع والدولة في الوطن العربي¹ لسعد الدين

ابراهيم وهو جهد علمي جماعي اشترك فيه مجموعة من الباحثين العرب، للتعرف على إمكانات وقدرات الأمة العربية حاضرا واستشراف مستقبل الوطن العربي في إطار المتغيرات العديدة التي تحكم النظامين الإقليمي والعالمي.

وقد جاء في مقدمة الكتاب أنه دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي منطلقا من إحدى المقولات الرئيسية في علم الاجتماع والتي تفترض أن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة جدلية فكلما كانت الدولة انعكاس لما يجري في المجتمع كان وضعها صحيا ووجودها مبررا، وبدأ الدكتور سعد الدين ابراهيم فصله الأول من الكتاب بتحديد بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية والتي استخدمها فيما بعد في معالجته للعلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي مثل "المجتمع" "الثقافة" "الحضارة" "النظم والمؤسسات الاجتماعية" "تقسيم العمل الاجتماعي" "التكوينات الاجتماعية-الاقتصادية" "الصراع الاجتماعي والضبط الاجتماعي"، وكذلك مفاهيم الدولة الشعب السلطة الأمة الحكومة، وطرحه للعديد من الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي منذ القرن الأول الهجري إلى الوقت الحاضر والمتمثلة في "جدلية الداخل والخارج" و"جدلية التقاليد الكبرى والصغرى" و"جدلية الروحانيات والماديات".

أما في الفصل الثاني فتطرق فيه إلى الأدبيات الفكرية حول المجتمع والدولة سواء في التراث الغربي أو كما يطرحه مفكري العالم الثالث وكذا في التراث العربي الإسلامي.

¹ ابراهيم سعد الدين وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي -مشروع استشراف الوطن العربي -، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان ، 2005

كما يتعرض الكاتب في الفصل الثالث إلى الملامح الرئيسية للمجتمع والسلطة في الحقبة ما قبل الاستعمارية وتم معالجة موضوع الدولة والمجتمع في هذا الجزء يتقسم الوطن العربي إلى المغرب والمشرق ووادي النيل والجزيرة العربية والهلال الخصيب.

الفصلان الرابع والخامس يعرضان التفاعل الجدلي لمسيرة المجتمع والدولة الوطنية القطرية وآدائها منذ الاستقلال وتعمق الفصل الخامس في مجتمع الدولة القطرية هياكلها البشرية والحضرية والطبقية والإثنية وهموم الحاضر ومستقبلها، أما في الفصل السادس فقد تناول معالجة أزمة الدولة القطرية المعاصرة طبقا للعديد من المؤشرات منها أزمة الهوية والانتماء أزمة الشرعية أزمة الاندماج وكذلك التوزيع.

وفي نهاية المؤلف حاول الدكتور سعد الدين ابراهيم استشراف مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي وفق ثلاث سيناريوهات يتمثل أولها في أن العلاقة بين الدولة والمجتمع سيصل إلى حد أقصى من السوء ويؤدي إلى الانفجار وبالتالي المزيد من التجزئة والتفتت، أما السيناريو الثاني فيفترض أن أزمة المجتمع والدولة تسوء ولكنها تدفع إلى المزيد من التعاون والتنسيق بين أقطار العالم العربي، وفي السيناريو الأخير يفترض الكاتب أن مستوى الأزمة أو الخطوات التعاونية والتنسيقية المشار إليها في المشهد الثاني قد تدفع بالأقطار العربية إلى الوحدة الشاملة.

وما أفادنا في هذا الكتاب هو جمعه لأهم ما قيل في الجانب النظري للعلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي منذ ظهور المفهوم إلى غاية بلورتها في السنوات الأخيرة، حيث مكننا من ربط العلاقة بين الدولة والمجتمع بالواقع الموجود في دول الجنوب.

الدراسة الثانية: كتابه "الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في

الاجتماع العربي المعاصر"¹

وتتلخص جدلية الكتاب في توضيح خطورة الاستفحال المتزايد للانسداد السياسي الذي تعرفه البلدان العربية ويضغط على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها؛ مما يؤدي إلى التعبير عنها في صور من العنف الأهلي تنذر بالانفجار الكلي بعد أن جرى شيء منه جزئياً في بعض من تلك البلدان .

يدعوا الكاتب إلى تفكير حقيقي عميق في مسألة الدولة كما يدعو إلى توجيه نقد مزدوج، للدولة والمجتمع على حد سواء، ويرى أن أي حديث عن الدولة في البلدان العربية المعاصرة أو عن العضلات التي يواجهها المجتمع بأثر منها، لا ينبغي أن يغيب عن البال أن تطور هذه الدولة ليس مكتملاً بعد (بمعنى التراكم التاريخي) بحيث يجوز التفكير في أوضاعها بالمفاهيم عينها التي تستعمل في الدراسات التي تتناول واقع الدولة في المجتمعات الحديثة، والدولة في العالم العربي - على تعدد طبعاتها- لم تبلغ تلك الدرجة من التطور التي تجعلها موضوع للبحث من منظور مفاهيم الفكر السياسي الحديث، لأن هذه المفاهيم نفسها ما تبلورت إلا من حيث هي حصيلة لتطور الاجتماع السياسي في مجتمعات الغرب الحديثة وليس من العلمية ولا من الموضوعية تعميمها على كل اجتماع سياسي .

والدولة في الحالة العربية فهي كيانات تشبه الدولة في شكلها السياسي والقانوني، وتتاقضها كنظام ومؤسسات وأهداف، وهي أقرب إلى دول هجين، وتحولت إلى دولة منتجة لشبكات من الفساد والإفساد ولعصبية مذهبية وطائفية، بدلا من أن تسهم في

¹ عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر:بيروت، 2008.

تأسيس الجماعة الوطنية أو دولة المواطنة، وبالتالي لا يمكن لهذه الدولة الهجين أن تنتج "دولة الأمة".

أما المجتمع فقد ولد مرتين في تاريخ النوع الإسلامي مرة بوصفه مجتمعا طبيعيا التحم فيه الأفراد بروابط النسب والجوار فقامت جماعات طبيعية كانت في سلم التطور دون مرتبة المجتمع لغياب مبدأ التنظيم الذاتي فيها، دون أن يعني ذلك غياب أشكال بدائية من تقسيم العمل فيه، وولد مرة ثانية حين قامت فيه الدولة وتلك كانت ولادته الحقيقية، لأنه من خلالها فقط أمكنه أن يحقق تنظيمه الداخلي وتقسيم العمل وتوازع السلطة بين أفرادها، فكانت الدولة ثورة في تاريخ المجتمع بمقدار ما كانت تأسيسا جديدا لمعنى المجتمع ولوجوده التاريخي ككيان اجتماعي جديد.

ويخلص الكاتب إلى أنه لا تكون الدولة " دولة - أمة أو دولة شعب " متى تعالى تكوينها عن التكوين الاجتماعي لتلك الأمة: أكانت الانقسامات فيها أفقية (كما في المجتمعات الحديثة) أم عمودية (كما في المجتمعات التي تعاني من تأخر تاريخي مثل مجتمعاتنا)، حيث لا تكون الدولة سوى ذلك الامتداد التلقائي للإجتماعي أو المجتمعي في الحيز السياسي، تسقط صفتها كدولة جامعة، وتتحول إلى مجرد سلطة سياسية تمثل فريقا دون آخر: طبقة أو طبقات (في المجتمع الحديث) أو قبيلة أو عشيرة أو طائفة أو مذهب (في المجتمع التقليدي المتأخر) وهذا بالضبط ما يعانيه تكوين الدولة في البلدان العربية اليوم.

وقد كان هذا الكتاب بمثابة القاعدة النظرية حول العلاقة بين الدولة والمجتمع والقضايا المتعلقة بهما في العالم العربي، وقد ساعدنا كثيرا في تحليل هذه العلاقة والبحث في مختلف مؤثراتها.

- الدراسة الثالثة: مؤلف الدولة المستوردة - غربنة النظام السياسي¹ -

لبرتران بادي حيث تتبع مآلات الدولة المستوردة ذات المنشأ الغربي في بقية مناطق العالم.

ويعالج الكتاب تلك المنظومة من الأفكار التي يسعى الغرب من خلالها إلى فرض هيمنته على بلدان الجنوب وهو ما أطلق عليه مصطلح " الغربنة "، أي استيراد بلدان الجنوب إلى القوانين والنماذج الجاهزة وخطط التنمية والديمقراطية التمثيلية، وبالتالي فبدلاً من أن يقدم التحرر من الإستعمار لهذه المجتمعات وسيلة للقيام بتنظيم يتلاءم مع تقاليد هذه المجتمعات، خلق خلفه إرثاً من المفاهيم تنشر القطع مع الإرث الحقيقي لهذه البلدان، ويشير بادي إلى المدى الذي كان فيه هذا التطعيم للأشكال الغربية للسلطة السياسية مولداً للفوضى في هذه المجتمعات، إذا يبدو أن ما نشأ في حالات بلدان الجنوب هو كيانات تشبه الدولة في شكلها السياسي والقانوني، وتناقضها كنظام ومؤسسات ، وهي أقرب إلى دول هجين.

ويتضمن الكتاب الفصول التالية 1- منطق التبعية. 2- الإدعاء الكوني للدولة، 3- المستوردون وإستراتيجياتهم، 4- المنتجات المستوردة، 5- الاختلالات الداخلية، 6- الاختلالات الدولية .

ويجد بادي أن المجتمعات غير الغربية تجد نفسها ممزقة وحائرة بين منهج التكيف ومنهج الابتكار إذ يعتبر الأول منهج واقعي كما أنه منطقي في الأجل القصير أما الثاني فهو يندرج ذهنياً في أمد طويل بعد تأمل وإمعان فكر، وكثير ما يسعى الممارسون في علم الاجتماع نحو التوفيق بين المنهجين بإضفاء بعض

¹ برتران بادي، الدولة المستوردة: غربنة النظام السياسي، تر: شوقي الدويهي، دار الفارابي للنشر والتوزيع: لبنان، 2006.

الخصائص المبتكرة لممارسات التهجين الجبرية لكن هذه التوليفة محفوفة بالمحاصر وهشة إلى حد كبير، كما يشير برتران بادى عن استيراد النموذج الغربي للدولة لدول الجنوب بخصوصياته الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وكذلك الوطن العربي، ويقارن بين الدول التي استطاعت المحافظة على تماسك بنيتها الداخلية وبين الدول التي أدى بها استيراد النماذج إلى حدوث فراغ سياسي في القمة وإطلاق انتفاضة تماثلية في القاعدة ذات طبيعة طائفية أو عرقية.

كما يشير إلى أن ظاهرة العولمة وتجلياتها لم يقد إلى وحدة متكاملة ومتناظرة على مستوى العالم إذ بقيت المتحدات المجتمعية ما دون الدولة الوطنية أو الدولية فاعلة في البلدان الطرفية حائلة دون اندماج مجتمعاتها على أساس المواطنة الغربية المنشأ وبقيت فاعلة كذلك تلك الروابط الثقافية وخاصة الدينية المتعدية للحدود الدولية الأمر الذي يطرح على الاجتماع الإنساني البحث عن صيغة جديدة للعلاقات داخل الدول ووسط العلاقات الدولية.

انتهى الكاتب إلى أن تدفق الثقافات الغربية من المركز إلى الأطراف بحطكم سيطرتها على المركز الغربي لن يقود إلى وحدة العالم على أساس النموذج الغربي بقدر ما يقود إلى احتدام النزاعات وتجذر ألوان المعارضات والمقاومات هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملية الاستيراد للنموذج الغربي للدولة لم يتم فقط وفق التدخل القسري للإمبراطوريات الاستعمارية في البلدان والأقاليم الطرفية، ذلك أن الاعتقاد حول كونية هذا النموذج شكل دافعا للنخب السياسية والثقافية في البلدان الطرفية لأن تأخذ بالنموذج المذكور في بناء دولها وفي تنظيم شؤون مجتمعاتها.

وما أفادنا في هذا الكتاب هوالتطرق إلى استيراد النموذج الغربي للدولة لدول الجنوب بخصوصياته الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وكذلك الوطن العربي،

ويقارن بين الدول التي استطاعت المحافظة على تماسك بنيتها الداخلية وبين الدول التي أدى بها استرداد النماذج إلى تأثيراتها على السلم الاجتماعي.

الدراسة الرابعة: كتاب برتران بادي المعنون بالدولتان/ السلطة والمجتمع في

الغرب وفي بلاد الإسلام¹ حيث ناقش بادي في الجزء الأخير من هذا الكتاب السؤال التالي:

لماذا تطورت الدولة في أوروبا من دولة " الأمير/الملك" ومن الإمبراطورية إلى دولة الحداثة السياسية أي دولة القانون والمؤسسات، بينما فشلت الدولة الإسلامية في الوصول إلى هذا الشكل المتطور من أشكال الدولة التي تستمد الشرعية من كونها تمثل إرادة الشعب والمعبر عنها بواسطة انتخابات حرة وتعمل للمصلحة العامة وكل من الشعب والمصلحة العامة هما أساس اكتساب شرعية الدولة أيا كان شكل الحكم فيها؟

حاول برتران بادي أن يكشف ما يجمع بين التجريبتين العربية والغربية في مجال بناء الدولة الحديثة، كما أنه يخلق أهمية كبرى على الوصول إلى الحداثة على حساب استقلال الديني على السياسي وعلى سيادة التضامانات الاجتماعية الأفقية (الطبقية) على حساب الأواصر العمودية (الطائفية)، وظهور الفردية مع تشكل الطبقات وظهور فكرة السيادة والتماثلية والتمثيلية باعتبارها عنده علامات عمودية للحداثة وكلها مستقاة من تجربة الحداثة الغربية.

وينطلق الكاتب من إيمانه بأن الحداثة السياسية الغربية تستمد هويتها من صلتها بالسياق التاريخي، وأن خصوصية المنهج الاجتماعي - التاريخي هي في اتباع طرق

¹ برتران بادي، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام، تر: لطيف فرج، مدارات للنشر والتوزيع: القاهرة، 2017.

المفارقات المتتالية، فهو يحاول القبض على إشكاليات الحداثة في بلاد الإسلام والغرب عن طريق المقارنات المتتالية لظروف نشأة الدولة السياسية قديما وحديثا.

ويقارن بادي في عدة فصول الطرق المختلفة لبناء الدولة فيلاحظ أنه في العصور الوسطى برز في أوروبا مجال سياسي مستقل، وظهر توتر بين الطائفة والفرد ولعبت التراتبية الكنسية الكاثوليكية دورا أساسيا في بناء الديني والسياسي في مجالين متباينين مستقلين، كما يرى أن الحداثة في أوروبا نهضت عبر التحدي الإمبراطوري، بينما تحدد المجال السياسي الإسلامي عن طريق إنشاء الصرح الإمبراطوري على حساب التفكك القبلي، وتجاوز الطوائف والمذهب مما جعل إبراز الفردية في العلاقات الاجتماعية أكثر صعوبة.

كما يتعقب الكاتب في عدة فصول (الثاني والثالث) الفحص الطويل لولادة حداثة الدولة الأوروبية والأشكال المختلفة التي اتخذتها في إنجلترا وفي شرق أوروبا وذلك تبعا للعلاقات الثلاثية الأمير، الأسياد الكنيسة ليقارن هذا كله بتحديات التحديث الإسلامي، ويخلص إلى أن ما جعل الثقافة الإسلامية تتميز عبر التاريخ بالتوتر الشديد الذي يجعل نظام الضرورة يتواجه مع نظام الشرعية كما أن الوجه الديني المعطى للخليفة مقابل الممارسة والضرورة (سلطة القهر) يخلق نوع آخر من التوتر.

2-دراسات اهتمت بالسلم الاجتماعي:

كتاب الأستاذ حسن موسى الصفار "السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته"¹ حيث عالج الكاتب في مؤلفه الرؤية الإسلامية للسلم الاجتماعي، ورؤية القرآن الكريم والحديث النبوي في هذه المسألة، كما تحدث عن مقومات السلم الاجتماعي وبين كيف

¹ حسن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقى للنشر والتوزيع، 2002.

أن العدل والمساواة في المعاملة بين أفراد المجتمع من أهم المقومات لأنهما يشعران المواطن بأهمية الانتماء كما تحدث بإسهاب عن التعددية المذهبية في المجتمعات الإسلامية قديما وحديثا .

وأوضح الكاتب أن من أهم مقومات السلم الاجتماعي السلطة والنظام، حيث لا يستغني أي مجتمع بشري عن سلطة حاكمة ونظامك سائد، يتحمل إدارة شؤون المجتمع، وتحمل القوى المختلفة تحت سقف هيبته وإلا كان البديل هو الفوضى وتصارع القوى والإرادات، وكذا ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع فإذا كان المجتمع يعيش نوعا من التعدد والتنوع في الانتماءات العرقية والدينية أو المذهبية أو ما شاكل ذلك من التصنيفات فيجب أن يشعر الجميع وخاصة الأقليات بضمن حقوقها.

وصنف الأستاذ حسن الصفار المجتمعات إلى **المجتمع المتجانس** وهو الذي يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعيا وثقافيا، فتتوحد الهوية الخاصة والعامة في هوية واحدة هي اهوية جامعة وتسود في هذا المجتمع عملية الانصهار، والنوع الثاني هو **المجتمع الفسيفسائي** وهو الذي يتألف من عدة جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف العلاقات فيما بينها بالتراوح يتشكل من عدة جماعات تحتفظ بهويتها الخاصة والهوية العامة، لمكنها قد تتعرض لهذا بسبب تدخل خارجي أو تسلط لجهة داخلية على حساب أخرى، وقارن الكاتب بين نماذج مختلفة عن مهددات السلم الاجتماعي بين دول غنية، أخرى فقيرة وبلد آسيوي وآخر أفريقي وبلد تتعدد فيه الأعراق وآخر ينتمي مواطنوه إلى عرق واحد وقومية واحدة وبلدان تتعدد فيها الأديان والمذاهب وأخرى يسودها مذهب واحد.

✓ تقسيم الدراسة:

تبدأ الدراسة بمقدمة خاصة بإجراءاتها، وتشمل أربعة فصول وخاتمة، يستعرض الفصل الأول، مدخل مفهوماتي نظري للدراسة بحيث يتناول المبحث الأول الدولة والمجتمع مقارنة - إيتومعرفية - بالتطرق إلى المفاهيم والمنطلقات الرئيسية للمجتمع والمتمثلة في مثل "المجتمع" "الثقافة" "الحضارة" "النظم والمؤسسات الاجتماعية" "تقسيم العمل الاجتماعي" "التكوينات الاجتماعية-الاقتصادية" "الصراع الاجتماعي والضبط الاجتماعي"، وكذلك مفاهيم الدولة الشعب السلطة الأمة الحكومة.

وفي المبحث الثاني تعالج الدراسة أدبيات الدولة والمجتمع في الفكر الغربي، ولدى مفكري العالم الثالث، والوطن العربي وفي المطلب الأخير التطرق إلى العلاقات بين الدولة والمجتمع .

أما المبحث الثالث المعنون بالنقاش المفاهيمي حول السلم الاجتماعي فنحاول فيه ضبط مفهوم السلم والسلم الاجتماعي من خلال البحث في فكرة السلم بين السلم الإيجابي والسلم السلبي وما يقابله من العنف الجسدي والعنف الثقافي والبنوي في المطلب الأول ويليه في المطلب الثاني مفهوم السلم الاجتماعي وأخيرا مقوماته وعناصره.

أما الفصل الثاني المعنون بالدولة والمجتمع في دول الجنوب - علاقات الترابط- فنتطرق في مبحثه الأول بالبحث في مفهوم دول الجنوب وتبيين السمات المشتركة بينها بغية التحكم في موضوع الدراسة من خلال تناول قضايا الإستعمار وقضايا الاقتصاد واستيراد النماذج ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب من خلال التطرق إلى مآلات الدولة في بلدان الجنوب وطبيعة البنى الإثنية والقبلية وتأثيرها على العلاقة بين

الثنائية وفي المبحث الأخير نتطرق إلى الدولة وأزمة المشروع المجتمعي في دول الجنوب من خلال البحث في أهم الأزمات التي تحيط بالدولة والمجتمع مثل أزمة الهوية والمشاركة والإندماج وما إلى ذلك من قضايا أخرى.

في الفصل الثالث من الأطروحة نتناول فيه قضايا السلم الاجتماعي في دول الجنوب بين الإدارة والمواجهة من خلال البحث في قضايا السلم الاجتماعي بالتطرق في المبحث الأول إلى التفاوت في توزيع الدخل، هل هو الحلقة المفقودة لتفسير انعدام السلم الاجتماعي والذي نتناول في مطلبه الأول إلى قضايا التوزيع في دول الجنوب ثم مواقف النظم السياسية من أزمة التوزيع ثم نتناول في المبحث الثاني النزاعات الإثنية وتأثيرها على السلم الاجتماعي وذلك بالتطرق إلى انفجار النزاعات الداخلية في العديد من الدول وكذلك أسباب النزاعات الإثنية وفي الأخيرة كيف تأثر النزاعات الإثنية على السلم الاجتماعي من خلال تناول قضايا الإبادة الجماعية واللاجئين والتخلف والتنمية ، ثم ننقل إلى قضية أخرى وهي الإندماج الاجتماعي وإشكالية المواطنة.

في الفصل الأخير من الأطروحة نتطرق إلى دراسة عدة نماذج من دول الجنوب بتتبع مآلات السلم الاجتماعي وتأثيرها على العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال التطرق إلى آليات بناء السلم الاجتماعي في دول الربيع العربي دراسة تجربتي تونس وليبيا في المبحث الأول، وفي الأخير مآلات السلم الاجتماعي في الجزائر 1989-2020.

صعوبات الدراسة:

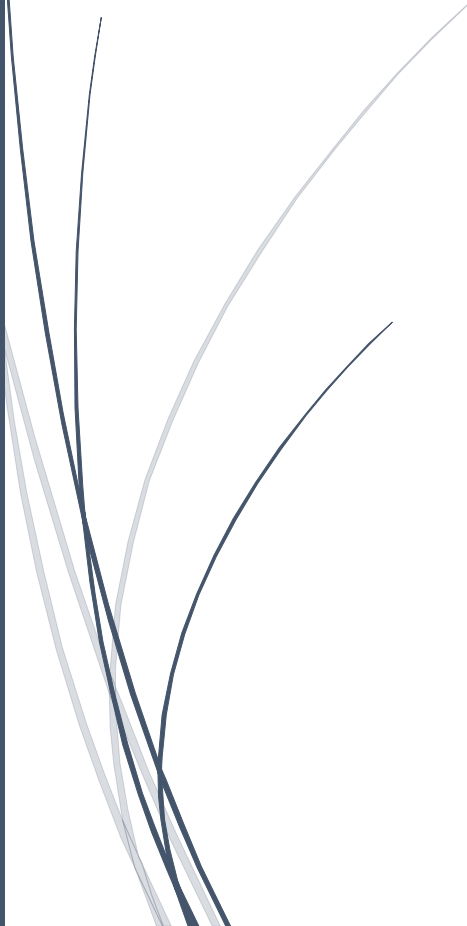
كل بحث أكاديمي يتناول قضية تحتاج إلى تعمق وتمحيص فقد واجهتنا صعوبات في دراسة هذا الموضوع، فأول ما واجهنا من صعوبات في هذا البحث هو بالتأكيد النقص في

المراجع فئة الكتب؛ حيث تكاد تتعدم البحوث التي ربطت بين متغيري الدولة والمجتمع وقضايا السلم الاجتماعي في دول الجنوب، بل انحصرت جلها في طرح إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع، وكذلك صعوبة تحديد العديد من المفاهيم خاصة عند دراسة دول الجنوب.



الفصل الأول

المقاربة المفاهيمية والإطار النظري للدراسة



الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والإطار النظري للدراسة

يعتبر مفهوم المجتمع من المفاهيم المتداولة بشكل واسع في حقل علم الاجتماع السياسي ولكن رغم هذا التداول إلا أنه أشد غموضاً على الرغم من وضوحه في المعنى العام وفي صيغ تداوله بين الباحثين والمختصين، ذلك أن ما ينطوي عليه المفهوم من معاني ودلالات لا ينطبق بالضرورة مع المعنى الشائع له، كما أن مفهوم الدولة من المفاهيم التي تطور معناها عبر التاريخ، ذلك أن هذا المفهوم يحمل العديد من الدلالات تاريخية وثقافية متباينة، فقد شغل مفهوم الدولة مختلف التخصصات سواء من حيث كونه يعتبر كيانات بشريا له خصائصه التاريخية والجغرافية أو الثقافية، أو باعتبارها كيانا سياسيا يوكل إليه تدبير الشأن العام للمجتمع.

لذلك نتطرق في هذا الفصل لمفهوم المجتمع كظاهرة إجتماعية وعلاقته بالدولة تماشياً مع عنوان الدراسة لنربط بين المفهومين والتعرف على بنيتين متداخلتين، هما البنية الاجتماعية متمثلة في المجتمع كبنية تحتية والبنية السياسية متمثلة في الدولة كبنية فوقية، ضف إلى ذلك أن الدولة كمفهوم سياسي حديث جاءت لخدمة المجتمع، لذلك وجب علينا تحديد العلاقة القائمة بين النظم السياسية والقوى الاجتماعية المكونة للمجتمع، خاصة في وقتنا المعاصر.

كما أن الإنسان منذ أن انتظم في جماعات وهو يبحث عن الأسباب التي تحقق له الاستقرار والامن في إطار الثنائية سابقة الذكر (الدولة - المجتمع)، ففي حالة التفاعل والتعاون بينهما يتوفر الاستقرار بمعناه المجتمعي، وفي حالة التصادم والصراع نؤول إلى حالة الفوضى واللامن، لذلك البحث في هذه الثلاثية المجتمع: *La société*، والدولة *L'Etat*، السلم الاجتماعي *la paix sociale*، يتطلب توفير إطار نظري يساهم في فهم طبيعة تلك العلاقة والتأثيرات التي تتضمنها من خلال تفحص معنى كل مفهوم.

المبحث الأول: تحديد المصطلحات الدولة – المجتمع.

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تحديد مضمون مفهومي الدولة والمجتمع، وكذا العلاقة بين الوجدتين "الدولة" و"المجتمع". فبالنسبة لمفهوم الدولة، يتعين علينا تحليل المفهوم واستعراض مجمل التطورات التي عرفت الدولة، وصولاً إلى التحولات التي طرأت على الدولة الحديثة، حيث تغيرت الكثير من المعطيات المرتبطة بمفهوم الدولة وسلطاتها ووظائفها.

كما يعتبر مفهوم المجتمع من المفاهيم المتداولة بشكل واسع في مختلف المجالات ومن هنا تكمن ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل هذا المفهوم، عبر إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، مما يستدعي ردع مكوناته المعرفية وتحديد مكوناته التي تتعدد وتتعدد وفق التطور الطبيعي للمجتمعات فالمجتمعات البسيطة نجدها تتكون من التجمعات الدينية والعرقية وتتحكم فيها القبيلة والعشيرة أما المجتمعات الأكثر تعقيداً نجد من مكوناتها التجمعات المهنية والطبقية لذلك وجب علينا تحديد هذه المفاهيم من جهة وفك الغموض بينها وبين المفاهيم المشابهة لها من جهة أخرى.

المطلب الأول: المجتمع مقارنة إيتو – معرفية

المجتمع لغة هو اسم مشتق من جَمَعَ، يقول ابن منظور جَمَعَ الشيء على تفرقة، يَجْمَعُهُ جَمْعًا، وَجَمَعَهُ وَأَجْمَعُهُ فاجتمع... وكذلك تَجَمَّع واستجمع، وتَجَمَّع القوم : اجتمعوا

أيضا من ههنا وههنا، وفي قاموس المحيط يورد معنى مجتمع كهيئة اجتماعية، وهي الحالة الحاصلة من اجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها¹.

أما اصطلاحاً، فهو مشتق من الكلمة اللاتينية *societas* بمعنى الشراكة، والكلمة اللاتينية "*socius*" بمعنى الشريك أو الصديق أو القرين²، وعلى الرغم من عدم اتفاق الباحثين حول تحديد المفهوم الإصطلاحي للمجتمع فقد كانت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر *Margaret Thatcher* قد أعلنت بأنه " لا يوجد شيء اسمه مجتمع" بل إنه ليس هناك سوى " أفراد، رجال، ونساء وعائلاتهم" ورفض العديد من علماء الاجتماع قولها، معلنين أن هناك بوضوح تام شيئاً اسمه المجتمع، وعلى الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على وجود (المزيد) من الحياة الاجتماعية أكثر من (مجرد أفراد، رجال ونساء وعائلاتهم) فإن هذا القدر الذي توجد عليه الحياة الاجتماعية ليس بهذا الوضوح³.

فلا وجود لتعريف معين للمجتمع نظراً لما يحويه من غنى اجتماعي لا نهاية له، فعلى حد تعبير نيتشه "كل المفاهيم التي تختصر صيرورة تاريخية لها دلالتها" أي المفاهيم غير اليونانية التي تعتبر رمزا أو اختصاراً لصيرورة بأكملها " هذه المفاهيم غير قابلة لأي تحديد، وحدها المفاهيم التي لا تاريخ لها يمكن تحديدها، فالتاريخ ليس إحدى حلقات المعرفة

¹ بطرس البستاني، قاموس المحيط المحيط، مكتبة لبنان: بيروت، 1983، ص 123 .

² طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وآخرون، مفاتيح إصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، تر: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص 593.

³ سكوت جون، علم الاجتماع - المفاهيم الأساسية -، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: لبنان، 2009، ص 334.

الاجتماعية بل عنصر جوهري يدخل في تركيب كل معرفة اجتماعية¹، وهذا ينطبق على مفهوم المجتمع.

فالقضايا التي يبحث عنها الإنسان منذ أن خلق تتمحور حول قضية الاستقرار أو الأمن والعدالة والرفاهية، ولا يمكن المساومة عنها أو تهملها إن أراد الإنسان أن يعيش كريما هائلا، كما لا يمكن أن يحققها دون عون الآخرين، لذا يحاول الخروج من عزلته كي يعيش مع الآخرين لإكمال حاجاتهم الروحية والمادية، لأنه لن يبلغ الحياة دون الجماعة، وهو مدني بطبعه، والجماعة تتفق فيما بينها على تدابير إجراءات كفيلة بتحقيق الصالح العام الذي جسد في كيان اجتماعي، وهذا ما يسمى بالمجتمع².

ولا بد أن ألفت الانتباه إلى الملاحظات التي قدمها شل斯基 *Schelesky* حول مفهوم المجتمع إذ يعتقد بصعوبة التعامل مع مثل هذه المفاهيم النظرية، فهناك أنماط مختلفة من المجتمعات، تتواجد في قسم منها إلى جانب بعضها البعض، وبذلك لا يمكن إخضاعها كلها للتصور نفسه، بل لا يجوز وضعها جميعا ضمن النسق نفسه، بالطبع هناك اختلاف بين المجتمع في البلدان الرأسمالية وبين مجتمع البلدان الخاضعة للهيمنة الروسية أو الصينية أو بلدان العالم الثالث³.

وقدمت العديد من التعاريف لمفهوم المجتمع فعرف على أنه " نظام لتسهيل العلاقات الاجتماعية المعتمدة وفقا للقيم، وسلوكيات ومعتقدات الثقافة المشتركة بينهم، في نفس الوقت

¹ فون أدريو تيودور، محاضرات في علم الاجتماع، تر: جورج كتورة، مركز الإنماء القومي للنشر والتوزيع: لبنان: ص 28.

² محي الدين سردار قادر، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية - دراسة تحليلية للحالة اللبنانية -، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية: السليمانية، 2009، ص 19.

³ المرجع نفسه، ص 28.

شرط مقاطعة او محاربة الافراد المهتمين بكل ما يعتبر كسلوكيات غير اجتماعيه فمن الاصل والأساس ان البشر موحدون في قدراتهم لتطوير أنظمة النطاق الواسع الاعتمادية بوسائل ثقافية موروثة من أنظمة المستوى الثقافي للفئة ومن أنواع الاصل من جهة أخرى، والتعاون هو غالبا محدود بالنسبة للعلاقات كما يوجد القليل من تقسيمات العمل ويوجد القليل من التعاون اللامجتمعي للعناية بالمرضى او المصابين، وتوجد آليات مجتمعية غير رسمية (تقود قيمها الثقافية لوحدها) لوقف هيمنة الذكور والاناث من اخذ كل ما يتمنون من الفرديات الضعيفة من فئتهم¹.

فالعبرة غالبا تفهم في علم الاجتماع كما في معناها العادي المستعمل المجتمع يعتبر ان عنده ثلاث خصائص أساسية²:

- (1) محصور من طرف حدود مجندة بادراك وسهولة.
- (2) متميز ومختلف هيكليا وثقافيا.
- (3) متلك تميزا موضوعيا وثقافيا ويمتلك وجود موضوعيا الذي هو مستقل الارادات او تصرفات الافراد.

فغالبا حدود المجتمع يفترض ان تكون تلك المتعلقة بأمة: فمثلا لنتكلم عن المجتمع الكندي مقابل المجتمع الامريكي، وعلاوة عن ذلك، الحدود المؤسسية لكل مجتمع، تشمل الاقتصاد، القرابة، الدين والسياسة كلها تعتبر متقاربة. وعرفه البروفيسور دينكن **Dinkin** على أنه " مجموعة من الأفراد عاشوا معا فترة طويلة من الزمن تسمح بنشوء قواعد وأحكام

¹ Wiliam.A darity.Jr ,*international Ensyclopedia of the social sciences, course technologie-CENGAGE learning :usa*,p 650.

² *Ibid* ,p 650.

تنظم علاقاتهم الاجتماعية وتسمح أيضا بظهور شعور جماعي يجمع هؤلاء الأفراد في وحدة اجتماعية تتميز عن غيره"¹.

كما يشير مفهوم المجتمع إلى العلاقات الاجتماعية بين الناس، بعد اتصالهم مع بعضهم البعض على أن يكونوا شاغلين لكان معين في زمان معين، فهو إذن جماعة من الناس من الجنسين ومن مختلف الأعمار يتصلون مع بعضهم بروابط تضامنية وثقافة متميزة، وحدود سياسية بينهم وبين الدولة القائمة فيهم كواقع سوسيوسياسي².

كما عرف على أنه النظام والثقافة المتميزة لجماعة تقطن أو تعيش في مكان واحد من الجنسين ومن كل الأعمار في كل مكان مأهول في العالم في شكل جماعات يتأثر سلوكها بمجموعة من القيم والمعايير التي يشتركون فيها فيتصلون بعضهم البعض فيكون سلوكهم وفق ذلك الاتصال³.

ويقصد به مجموعة من الأفراد يعيشون جنبا إلى جنب، ويعملون معا لسد احتياجاتهم، وهذه الاحتياجات الأساسية المفروض إشباعها هي اقتصادية* في نوعها، ويجب عليهم أن يكسبوا بعرق جبينهم قبل أن يعيشوا عيشة سعيدة¹.

¹ يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية: السليمانية، 2010، ص 13 .

² إسماعيل علي سعيد، دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية: مصر، 2006، ص 94 .

³ إسماعيل علي سعيد، علم السياسية وديمقراطية الصفوة، دار المعرفة الجامعية: مصر، 2007، ص 55 .

* إذا نحينا الاحتياجات الاقتصادية جانبا سيكون هناك فوارق متنوعة كالاحتياجات الدينية، والثقافية، والداخلية ويمكن للغريزة الاجتماعية إشباع هاته الاحتياجات، وليس هناك من سبب من الناحية النظرية لعدم تعادل هذه المجموعة مع مجموع الأفراد وما تتضمنه الاحتياجات من وسائل الإنتاج الاقتصادية تجعل من الضروري أن ننظر إلى هذا التعادل على أن له مغزى ينصب على الهيئات الاجتماعية، لمزيد من التفاصيل أنظر: هارولد لاسكي، الدولة نظريا وعمليا، تر: سعيد شحاتة، ط2، الهيئة العامة لقصور الثقافة: لبنان، 2012، ص ص 16-17.

وغالبا ما يقصد بالمجتمع جماعة منظمة من الناس بروابط تضامنية في شكل أنساق للحياة تقام لتوفير إمكانية التفاعل الطبيعية من خلال نظم تضمن لهم الدفاع وتوفير متطلبات الحياة، هذه الصيغة التي عبر عنها أرسطو وتعني التغلب على الفردية وانتصار روح الجماعة الفردية على الأجزاء، فالأجزاء في حد ذاتها غير مكتملة، لذا لا يستطيع أن تؤمن للناس حاجاتهم أو ما هو جديد، ولا تنحصر متطلبات الحياة فقط في الماديات إنما الهدف الأسمى لاجتماع الناس هو إشباع الفضيلة والقيم الإنسانية على الحياة، وبناء النفس وتربيتها نحو الأفضل والأكثر تطورا².

أما **توماس إليوت Thomas Eliote** فيرى المجتمع بأنه " جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى، التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع، وتشمل فكرة المجتمع عنده على الاستمرار في العلاقات الترابطية المعقدة بين أفرادها، ومن الطبيعي يؤكد إليوت أن يكون هناك عنصر الإقامة في إقليم محدد، ويؤكد أيضا أن يكون هناك عنصر الإقامة في إقليم محدد ويؤكد على أن المجتمع فوق كل ذلك جماعة وظيفية **Functional group** وهو أكبر جماعة إنسانية، وعليه يجب أن يميز بين الجماعات غير الممثلة والتجمعات الأخرى، كالجمهور الذي ينتهي موقفه بانتهاء الموقف القائم، والمجتمع في النهاية حسبه مجموع متفاعل من الرجال والنساء والأطفال يقيمون على أرض محددة ويتعاملون على البقاء وحفظ النوع³.

¹ المرجع نفسه، ص 16.

² محي الدين سودار قارب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ إسماعيل علي سعد، قضايا المجتمع والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

وأكد ابن خلدون على أن المجتمع هو في الأصل ضرورة اجتماعية للبقاء والاستمرار وأكد حول حاجة الناس لبعضهم البعض بقوله "إن الإنسان مدني بطبعه، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنيّة في اصطلاحهم (أي الفلاسفة والمفكرين الذين سبقوه) وهو معنى العمران، وبيان أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقائها إلا بالغذاء، وهده إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفية له بمادة حياته¹.

ومن بين التعاريف السابقة يمكن اختيار هذا التعريف والذي يرى بأنه من أجل قيام مجتمع ما صغيرا كان أو كبيرا يجب أن يكون هناك حيزا مكانيا -جغرافيا- يوجد فيه كيان جماعي من البشر وفترة زمنية كافية تسمح بنشوء شبكة من العلاقات الاجتماعية فيما بينهم والشعور بالوحدة والتقارب، تسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجده في الزمان والمكان وظهور سيكولوجية متقاربة وعادات وتقاليد مشتركة.

فجماعية الكيان البشري تتطوي على حد أدنى من السكان الذين يرتبطون بعضهم البعض، مما يجعل منهم كيانا وليس مجرد حشد من الأفراد المتفرقين ويتأكد هذا المعنى من بقية التعريف، فشبكة التفاعلات بين هؤلاء البشر تفترض بالضرورة وجود أداة للتفاعل أهمها اللغة المشتركة بالمعنى الرمزي والواسع للكلمة، والتفاعل بدوره تنبثق عنه علاقات بين أجزاء

¹ أبو زيد عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، المقدمة، دار القلم: بيروت، 1981، ص 33 .

هذا الكيان البشري بأفراده أو جماعاته، ولا يقول التعريف شيئاً محدداً عن طبيعة هذه العلاقات فقد تكون علاقات تعاون أو تنافس أو صراع أو خليطاً منهم¹.

واستمرار التفاعل والعلاقات بين أجزاء الكيان البشري هو الذي يبلور طريقة أو أسلوب الحياة بين هؤلاء البشر، ونمطاً للتفاعل بينهم وبين بيئتهم الطبيعية -الجغرافيا- أو ما اصطلح على تسميته في العلوم الاجتماعية بـ "الثقافة" أو "الحضارة" فالثقافة هي النتاج المادي أو المعنوي المتراكم من تفاعل وعلاقات هؤلاء البشر في مكان معين على مر السنين والأزمان، وبعد البداية الجينية لأي مجتمع تتوارث الأجيال المتعاقبة هذا الإرث الثقافي، ويضيف إليه كل جيل أو يعدل في جوانبه المادية أو المعنوية والثقافة بهذا المعنى تشمل أدوات الإنتاج والخدمات والمواصلات والمساكن والملابس والطعام وغيرها من المظاهر المحسوسة، كما تشمل الفنون والآداب والأساطير والقيم والمعايير وقواعد السلوك وطرائق الإدراك والتفكير والعادات والتقاليد، وغيرها من المظاهر غير المحسوسة².

ومن هذه الزاوية على سبيل المثال وليس الحصر يرى المفكر الجزائري مالك ابن نبي أن أول عمل يؤديه مجتمع معين في طريقة تغيير نفسه مشروط باكتمال هذه الشبكة من العلاقات، وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات الاجتماعية هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم المجتمع ساعة ميلاده ومن أجل ذلك كان أول عمل قام به المجتمع الإسلامي هو الميثاق الذي يربط بين الأنصار والمهاجرين، وكانت الهجرة نقطة البداية في

¹ إبراهيم سعد الدين وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي -مشروع استشراف الوطن العربي -، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2005، ص38.

² المرجع نفسه، ص 38.

التاريخ الإسلامي، لا لأنها تتفق مع شخص قام به النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن لأنها تتفق مع أول عمل قام به المجتمع الإسلامي أي مع تكوين شبكة علاقات اجتماعية¹.

كما يرى بأنه لا يمكن الإدعاء بأن هذه العلاقات مجرد أثر ناتج عن إضافة أشخاص وأفكار وأشياء إلى المجتمع، فالواقع أننا نتحدث عن عالم من هذه العوالم الثلاث*، فإنما نقصد الحديث عن المجتمع في مرحلة في مراحل تغيره أي في مرحلة يعد كل عالم منها في ذاته ثمرة هذا التغير.

فالشخص في ذاته ليس مجرد فرد يكوّن النوع، وإنما هو الكائن المعقد الذي ينتج حضارة، وهذا الكائن هو في ذاته نتاج لحضارة، إذ هو يدين لها بما يملك من أفكار وأشياء وبعبارة أخرى كل من العوالم الاجتماعية الثلاث يتقف مع الصيغة التحليلية التالية²:

$$\text{إنسان} + \text{تراب} + \text{وقت} = \text{حضارة}$$

وبالتالي فالمجتمع كيان متغير ويكاد يكون التغير شرطاً لازماً لوجود المجتمع واستمراره، فالمجتمع الذي لا يتغير يكون مهدداً بالاضمحلال ومن ثم الفناء، والتغير

¹ مالك ابن نبي، ميلاد مجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية-، تر: عبد الصبور شاهين ، درا الفكر: الجزائر-سوريا ، 1982 ، ص 28 .

* يرى مالك ابن نبي أن صناعة التاريخ تتم تبعاً لتأثير طرائق اجتماعية ثلاثة (تأثير عالم الأشخاص) (تأثير عالم الأفكار) (تأثير عالم الأشياء) لكن هذه العوالم الثلاث لا تعمل متفرقة بل تتوافق في عمل مشترك تأتي صورته طبقاً لنماذج إيديولوجية من عالم الأفكار، يتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء من أجل غاية يحددها عالم الأشخاص، وكما أن وحدة هذا العمل التاريخي ضرورة فإن توافق هذه الوحدة مع الغاية منها يعد ضرورياً أيضاً، وهذت الشرط يستلزم كنتيجة منطقية وجود عالم رابع هو (مجموعة العلاقات الاجتماعية) الضرورية أو ما نطلق عليه شبكة العلاقات الاجتماعية، انظر مالك ابن نبي ، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² المرجع نفسه، ص 28

الاجتماعي هو "نوع من التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي والنظم والظواهر الاجتماعية والذي يؤدي إلى حدوث تغير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة"¹.

ويقع التغير في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة وبالتالي يشمل كل تغير في بناء الطبقة أو في النظم الاجتماعية أو في العلاقات الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، ومن ناحية يمكن أن يكون التغير داخلي بفعل التراكم والحركة الذاتية وضرورات التكيف مع البيئة وكما يمكن أن يكون خارجياً بفعل الاحتكاك والتفاعل مع مجتمعات أخرى، ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون التغير سلمياً أو عنيفاً.

وما يسمى بالنظم أو المؤسسات الاجتماعية هي مجموعة من القواعد والآليات التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات وهم بصدد إشباع حاجاتهم وخدمة مصالحهم وتحقيق أهدافهم، ومن هذه النظم أو المؤسسات الاجتماعية *Social Institutions* العائلة* أو الجماعات القرابية الأخرى، مثل القبيلة وهي ليست شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي

¹ عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية: الأزاريطة، 2005، ص 304 .
* العائلة هي مستقر حياة الإنسان، ومحور ما يعانيه من أزمات وما يتعرض له من تطورات، وهي وكنة أسرارها، والمعبر الأفصح عن شخصيته، والمختبر الأكبر لتجاربه والصائغ الأول لكل ما يلزمه في عيشه من عادات وتقاليد، وهي ميدان احتفالاته ومراسمه، كالزواج ومراسم الحداد ويشائر الولادة، وهي الروضة الأولى لتنشئة الأطفال على اعتقادات الجماعة وطرق حياتها، وهي الموطن الذي تلتقي فيه الأجيال المتعاقبة، ويتعلم فيه الشيوخ والشباب كيف يكيفون أنفسهم مع مهامهم التي تتجدد دائماً وأبداً مع تغير دورات الحياة، وبالإضافة إلى العائلة هناك العشيرة التي هي نظام تلقائي وذاتي، تغلب عليها الحياة الاجتماعية التي تعبر عنها المشاعر والأحاسيس وموارد الرزق، وفي نواة المجتمع العشائري توجد الأعراف والتقاليد التي تنسم بالاستمرار والقدسية، يسود الانسجام والتجانس في هذا النوع من المجتمعات، وتكون السيطرة الاجتماعية قسرية، لمزيد من التفاصيل أنظر: روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، تر: حسن صعب، ط2، دار العلم للملايين: لبنان 1984، ص 42 .

فحسب بل هي عقلية عامة *Ethas* تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة، ولا تنحصر بالتالي في فترة تاريخية معينة، أو في شكل من أشكال المجتمع، كالبداوة على سبيل المثال، ومرد ذلك أنها تطويرية لكونها مألوفة هي تتطور بالتكيف مع البيئات والحقائق المتغيرة¹ والقبيلة عند البدوي وطن بمعنى أنه ينتسب إلى القبيلة وليس إلى المكان، فالمكان ينتقل إليه بحثاً عن الحياة، والقبيلة هي وطنه الذي ينتقل فيه لكن بعد التوطن الحضري والزراعي فإن القبيلة لم تعد هي الوطن بقدر ما أصبحت تمثل نسقا ذهنيا للتنظيم الاجتماعي داخل الوطن.²

وبالحديث عن القبيلة بوصفها شكل التنظيم الاجتماعي وجب علينا التطرق إلى المجتمع القبلي باعتباره نمط من أنماط المجتمعات السائدة خاصة في دول العالم الثالث فالمجتمعات العربية والإفريقية على سبيل المثال لاتزال فيها لحد الآن المجتمعات القبلية، فالمجتمع القبلي يتكون من عدة جماعات داخلية ابتداء من الأسرة أو العائلة مروراً بالفخذ والبطن، ثم العشيرة تمتاز هذه الجماعات بالتماسك والتضامن وسيادة روح الجماعة ولكل فرد فيها دور معين، يقوم به حيث يجمع الكل وحدة الأصل ووحدة العادات والتقاليد وتلعب القيم والأساطير ومآثر الآباء والأجداد وعامل الدين دوراً مهماً في حياتهم³، وفي وقت قريب جداً اكتشفت مجموعات قبلية تعيش في غابات بابو في غينيا الجديدة وفي البرازيل تعيش في هدوء لا تزعجها الحكومات التي تدّعي أنها تمثلها في الأمم المتحدة، وبالطبع يمكن الاعتقاد

¹ عبد الجليل الطاهر، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة - بين الأحوال الاجتماعية والسياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالإدارة البريطانية، دار الرافدين للنشر والطباعة والتوزيع: 2004، ص 14

² عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطية عربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2007، ص 213-122

³ صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربية: مصر، د س ن، ص 210.

أن هذه المجموعات القبلية عبارة عن " دويلات"، ومع ذلك أظهر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الذين يدرسون مثل هذه الجماعات بالتفصيل، بشكل مقنع أن هذه المجتمعات القبلية يمكن أن تختلف اختلافا جذريا عن نموذج حكومة الدولة¹.

ومن هذه النظم أيضا النظام الاقتصادي، الذي ينظم نشاط الأفراد وسلوكهم في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها، ومن بين أهم القضايا التي يبحث عنها الإنسان تتمحور حول قضية الاستقرار والأمن والعدالة وعلى هذا الأساس فإن قيام نظام سياسي شرط لتوفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي لهذا الكيان، لأن المجتمع والسلطة شيان متلازمان متساندان لا متناقضان، وعلى هذا الأساس أن قيام السلطة شرط لازم لقيام النظام.

وكل مجتمع لابد أن يأخذ بنظام لتقسيم العمل الاجتماعي* وهذا الأخير واقعة تنظيمية أو ظاهرة تضامنية، حسب عبارة دوركايم، ومعناه أنه ليس تقسيما طبيعيا، أي ليس ظاهرة من ظواهر الطبيعة، ولا حالة فطرية بل هو ظاهرة منظمة ومتناسقة، وفقا لاتساق المنظمة الاجتماعية عينها، ولهذا فلا مناص من وضع تقسيم العمل تحت رقابة وإشراف السلطات المختصة بإدارة المسارات الإنتاجية والتبادلية في المجتمع².

¹ ستيفن دي تانسي، علم السياسة - الأسس-، تر: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: لبنان، 2012، ص 68
* نفصد بتقسيم العمل الاجتماعي في أشكاله البدائية يقتصر على إسناد مهام خاصة مثل رعاية الأطفال تنشئتهم وتربيته بالنسبة للنساء وكذا وظائف الصيد والقنص والرعي والزراعة بالنسبة للرجال ولكن المجتمعات المعاصرة عرفت نظاما أكثر تنوعا لتقسيم العمل الاجتماعي كضرورة لزيادة الكفاءة وتلبية الحاجات، وتختلف النظريات المفسرة لتقسيم العمل الاجتماعي فعلى غرار دوركايم الذي يرى بأن تقسيم العمل الاجتماعي يؤدي على التضامن الاجتماعي نجد كارل ماركس في تفسيره ينهض الصراع الاجتماعي كدليل على النمو المرضي أو غير المكتمل أو الشاذ لتقسيم العمل، كما ينجم الصراع الطبقي عن اللامعيارية في التقسيم غير المنظم للعمل عندما يسير التصنيع بوتيرة شديدة السرعة لا يمكن معها أن تنشأ الآليات الاجتماعية الكافية لمواكبتها من أجل ضبط المنافسة وتنظيم الأسواق..

² خليل احمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، 1984 ص 79

وفي كتابه تقسيم العمل في المجتمع *The division of labour in society*

كان اهتمام دوركهيم *Durkheim* الرئيس ينصب على أثر الأنواع المختلفة من تقسيم العمل في التضامن الاجتماعي، وقابل التضامن (العضوي) بالتضامن (بالميكانيكي) حيث يرى أن النوع الأول من التضامن يصف المجتمعات المتقدمة والفنية، بينما يصف النوع الثاني المجتمعات البدائية القبلية أو العشائرية، وبخصوص تلك الأخيرة لا يتميز نسبياً بعضهم مع بعض، إذ يشترك الجميع بالأنشطة نفسها ويتمسكون بمجموعة من القيم والقواعد المشتركة وهو ما سمي (الضمير الجمعي) التي تحقق تماسكهم معا وعندما يكون تقسيم العمل ناقص كما هو الحال في المجتمعات الميكانيكية، لا يكون التضامن والفرد متكاملين، وفي المقابل نجد في المجتمعات الصناعية الحديثة أن التضامن العضوي ينشأ من الاختلاف التكاملي والاعتمادية المتبادلة التي تنتج من التمايز والتخصص الوظيفي، ويصبح هنا التخصص والاختلاف الناجمان عن تقسيم العمل أساساً للتضامن الاجتماعي، بدلا من أن يكون عنصرا مقوضا له، كما ينشأ التماسك كنتيجة للروابط الاجتماعية المعززة نتيجة لذلك، وتأتي النزعة الفردية *Individualism* كقيمة جمعية يتشاركها كامل المجتمع¹.

إن في الوقت الذي يقوم فيه التحليل الماركسي على أساس مكونات الطبقات*، يأخذ دوركايم *Durkheim* تحليلاته على أساس الترابط العضوي لمكونات المجتمع، فيميز بين

¹ سكوت جون، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117

* الطبقات الاجتماعية هي تراتبيات جماعية واقعية بمواجهة الفئات المنغلقة والمنظومات والعشائر التي تعتبر تراتبيات جماعية قانونية، فمسألة الطبقات هي إذن مسألة وجود حالات التفاوت الجماعية الواقعية حتى في المجتمعات التي تعتبر التي تعتبر مجتمعات تقوم على المساواة رسمياً، هكذا نفهم حدة المعارضات بشأنها، وخاصة مذهب جعل ماركس من صراع الطبقات المحرك الأساسي للتاريخ وكل من يتكلم عن الطبقة الاجتماعية اليوم يستند إليه بوعي منه أو بغير وعي، نظر:

المجتمعات القائمة على التماسك العضوي، وينظر ماكس فيبر *M. Weber* إلى المجتمع بوصفه منظومة قيم تحدد أوجه التفاعل بين الأفراد، وتبنى على أساس أشكال السلوك الإنساني ذي المعنى الذي يمارسه الفاعلون وهو السلوك الهادف، أما تالكوت بارسونز *T. Parsons* فيرى المجتمع من خلال مفهومه للبنية التي تتكامل فيها المنظومات الثقافية والاقتصادية والشخصية في نسق وظيفي.

أما ابن خلدون الذي يعتبر من الأوائل الذين بشروا بعلم دراسة المجتمعات في معرض حديثه عن العمران البشري بحيث يضيء¹ تصنيفاً لأشكال التجمع البشري التي كانت معروفة في عصره ويقوم هذا التصنيف على أساس التقريق بين بين العمران البدوي والعمران الحضري، كنمطين رئيسيين من الأنماط المجتمعية المتميزة، واعتمد ابن خلدون في تمييزه بين النمطين على العامل الاقتصادي في طريقة المعاش.

فالبدو حسبهم هم " من يقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد، ومقتصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي، يتخذون البيوت من الشعر والوبر، أو الشجر أو الطين أو الحجارة غير المنجدة (المصقولة)، ثم يقول البدو أصل المدن والحضر وسابق عليهما، لأن أول مطال الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلًا، فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة، ولهذا نجد التمدن غاية البدو يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها¹، وتعتبر القبيلة كما تطرق لها المجتمع الأكبر لأهل البادية .

دوفرجيه مورييس، علم اجتماع السياسة، تر: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: لبنان، 1991 ص151

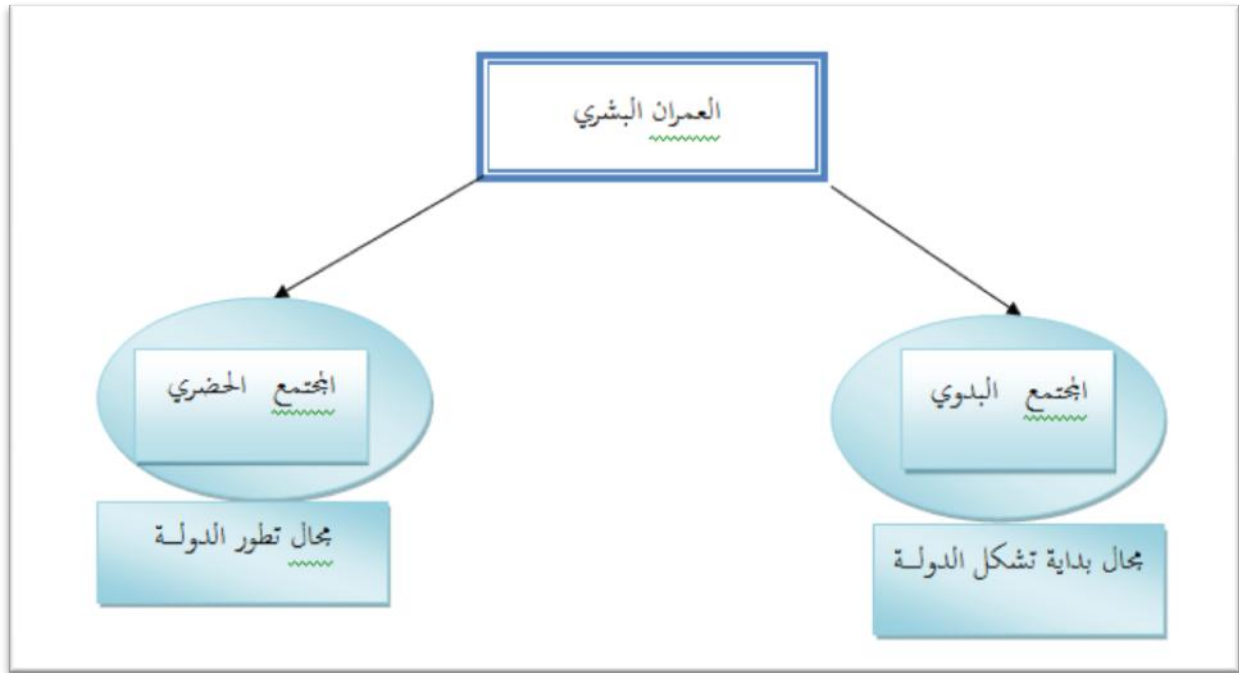
¹ عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 116

أما المجتمع الحضري فيمتاز بالكمالي من العيش وهو ما فوق الحاجي من الغذاء والملبس والعمران، ويقول صاحب كتاب المقدمة " ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزاد، على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر¹.

كما تطرق ابن خلدون إلى المراحل الأولى لنشأة المدن وعملية التحضر بها، كما بحث في جميع الظواهر داخل المدن ابتداء من المعش إلى الصنائع (الاقتصاد الحضري) ويرى لبن خلدون أن المدينة تنشأ عن قرار سياسي تتخذه الدولة عندما تسعى إلى تلبية الحاجيات والرغبات المافوق ضرورية من حياتها.

¹المرجع نفسه، ص 148

الشكل رقم 01: شقي العمران البشري عند ابن خلدون



المصدر: من إعداد الباحث

ويرى ابن خلدون أن التغير في نحل المعاش ينقلهم من خشونة البداوة إلى ترف الحضارة، إلا أن هذا الانتقال يكون تدريجياً ولكي لا يجعل الهوية واضحة بين العمرانيين استعمل مفهوم المصر، وهو غير القرية أو المدينة والفرق بينه وبين القرية هو أن نشوءه يكون نتيجة لما حصل ما فوق الضروري لحفظ الحياة، والمدينة تنتج من اتساع المصر وتكاثر سكانه¹.

وبالحديث عن الصراع بين المجتمع البدوي والحضري لا بد من التنويه إلى الصراع الاجتماعي، " فهناك من العلماء من يذهب إلى أن الصراع الاجتماعي، وبخاصة الطبقي منه

¹ عبد الغاني المغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص 254.

فرأي كارل ماركس، هو الحلقة الرئيسية التي تحرك المجتمع والتاريخ نحو التقدم، وهناك مدارس فكرية مقابلة، هي ما يسمى بالمدرسة الوظيفية *Functionalism* ترى في الصراع الاجتماعي ظاهرة مرضية، يمكن أن تهدد كيان المجتمع وبقائه وبخاصة إذا تجاوزت حد معين من العنف، ولكن الشواهد التاريخية والتجريبية تشير إلى أن معظم المجتمعات تبتكر آليات من مختلفة كسبيل لاحتواء الصراع أو تقنينه، بحيث لا يصل الأمر إلى فناء المجتمع، وتتراوح هذه الآليات في كفاءتها وتتنوع في طبيعتها، ويطلق عليها إجمالاً وسائل "الضبط الاجتماعي" / *Social control* ويندرج ضمن هذه الوسائل نسق القيم والمعايير الذي يعمق الانتماء والولاء والاحترام للمجتمع الأكبر ويعطيه أولوية عن التكوينات الاجتماعية الأصغر¹.

¹ سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ص 40-41

ويقترن اصطلاح المجتمع باصطلاح قريب منه وهو " الجماعة " *Community* والتي تتميز عن المجتمع ، والجدول التالي يبين أوجه الاختلاف بين المجتمع والجماعة:

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين المجتمع والجماعة

المجتمع	الجماعة
مجموعة خارجية من الأفراد تجمعوا على أساس المصلحة	مجموعة داخلية من الناس اجتمعوا على أساس الشعور بالانتماء
المجتمع قائم على المطالب المادية	الجماعة قائمة على المطالب الروحية
الناس في المجتمع أعضاء مجهولون تجمعهم المصلحة وتفرقهم	في الجماعة يكون الناس إخوة تجمعهم أفكار واحدة كما تجمعهم الثقة
المجتمع تحكمه قوانين الأصلح ... قوانين التبعية والاستغلال، أو على الأحسن الفروض القوانين التي تسمح بالمشاركة في المصالح	الجماعة وحدها هي التي تعرف العدالة وتبادل المعونة والتضامن والخوة

المصدر: من إنشاء الباحث بالاعتماد على: علي عزة بيجوفيتش تر: محمد يوسف عدس ،الإسلام

بين الشرق والغرب ، ، ط2، دار النشر للجامعات:مصر، 1998، ص250-251

كما حظيت التفرقة أو التمييز بين مصطلحي الدولة والمجتمع باهتمام بالغ ابتداء من الفكر الليبرالي الكلاسيكي، ومع نهوض علم الاجتماع كطريقة للدراسة من خلال بعض المفكرين مثل كارل ماركس وإيميل دوركايم وروبرت ماكيفر فإن الدولة كان ينظر إليها كنظام فرعي من المجتمع.

وتتفق معظم الدراسات التاريخية والاجتماعية والأنثروبولوجية وحتى السياسية على مجموعة من النقاط كأساس للتفرقة والتمييز بين الدولة والمجتمع وتتمثل فيما يلي:

- إذا كان المجتمع شرطا للدولة فإن الدولة ليست شرطا للمجتمع.
 - الدول قد تقوم وتنهار ولكن المجتمع عادة أكثر دواما واستمرارية.
 - وإذا كان وجود السلطة السياسية أمرا ضروريا في كل مجتمع فليس شرطا أن تكون هذه السلطة هي الدولة.
 - إذا كانت الوحدة البشرية الأساسية في الدولة هي المواطن *Citizen* فإن الوحدة البشرية الأولى في المجتمع هي الإنسان أي الفرد *Man*
 - إذا كانت أداة الضبط الأساسية في الدولة هي السلطة *Authority* فإن هذه الأداة في المجتمع هي القوة *power* والتي تعتبر السلطة حالة خاصة بها.
- وهكذا فإن المقابلات السابقة تعبر عن أسبقية المجتمع على الدولة، فإذا كان كل مواطن إنسان فليس كل إنسان بالضرورة مواطن (بالمعنى الحقوقي) وإذا كانت كل سلطة هي قوة، فليست كل أنواع القوة سلطة .

المطلب الثاني: الدلالات المفاهيمية لمفهوم الدولة

تعددت أوجه تحديد وضبط مفهوم الدولة في الفكر الغربي ولم يحصل الاتفاق حول مسألة تحديد مفهوم واحد للدولة بين مختلف الأطياف والمساقات التي تناولت صياغات متباينة ومقاربة في الموضوع، فقد قام "ماكيفر" بالكشف عن سبعة استعمالات، في حين يشير "جيسوب" إلى ستة مفاهيم وذلك في الأدبيات الماركسية، أما "كلارك" و"دير" فقد

استطاعا تحديد ثماني عشرة نظرية مختلفة عن الدولة، وقد تمكن " تيتوس " أن يفرز مئة وخمسة وأربعين تعريفا منفصلا للدولة¹،

ذلك أن مفهوم الدولة من المفاهيم التي تطور معناها عبر التاريخ، واختلف معناها من فترة إلى أخرى، كما يرجع ذلك إلى تنوع زوايا النظر إليها وتنوع واختلاف الأدوات الخاصة بدراستها، واختلاف خلفيات المفكرين والدارسين فهناك المنظور الفلسفي والسياسي والقانوني والاجتماعي، وكل منظور من هذه المنظورات يحاول تعريف الدولة استنادا إلى بعد أو مجموعة من الأبعاد يرى فيها جوهر هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد يرى المفكر المغربي عبد الله العروي مميزا بين هذه الاختلافات " ... من يتساءل عن هدف الدولة سيبحث في المنطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فينظر ويتفلسف، ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة، أي أشكالها المتتابة، فينطق بمنطق المؤرخين، ومن يتساءل عن وظيفة الدولة، يحاول أن يحل آلياتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي فيتكلم كلام الاجتماعيات والإنسياء، إذا ألقنا بهذه المحاور القانون أمكن لنا أن نقول أن الدولة تدرس حسب أربعة مناهج: القانون الفلسفي التاريخ والاجتماعيات، ... لكل منهج طريقة متميزة في التعامل مع المواد المتوفرة للباحثين ... لا يمكن للفيلسوف أن يكون تطوريا ولا لعالم الاجتماع أن يكون استنباطيا ولا للمؤرخ أن يكون افتراضيا، لكل سؤال منهج ولكل منهج سؤال² .

¹ حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الإقتصادي للدولة في العالم الثالث، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2002، ص 27.

² عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط9، المركز الثقافي العربي: لبنان، ص 19.

كما نجد أن تعبير الدولة كان معروفا منذ القدم عند أفلاطون وأرسطو وغيرهما، فإن المصطلح يستمد أصله من *status* والذي يعني باللاتينية إستقرار حالة، واخذ مدلوله السياسي في العصر الروماني باستعمال مصطلح *Rei romane* و *Reipublicae* والتي تعني حالة الشيء الروماني *L'etat de la chose romane* أو حالة الجمهور *L'etat de la république*¹.

وعند نقل المصطلح إلى اللغات الأجنبية الأخرى *STATE* بالإنجليزية و *Etat* بالفرنسية فهي مشتقة من الأصل اللاتيني *Status* وفعله *STARE* الذي يقابله الفعل *TO STAND* في اللغة الإنجليزية بمعنى يقف وينتصب ويصمد ويكون في موقف أو وضع معين وبطل قائما أو نافذا ساري المفعول، وبالتالي أن المفهوم اللغوي العربي بعيد عن مدلوله بالمفهوم المقدم باللغات الأجنبية.

"تعبير دولة ليس قديم للغاية ورغم ذلك فإن أغلب الأفكار التي يثيرها ذلك التعبير في الذهن على أنها فكرة للسلطة والنظام ترجع إلى المدينة اليونانية والإمبراطورية الرومانية وفي القرن السادس عشر بدا استعمال كلمة دولة بمعناها الحديث في اللغة السياسية بعد أن كانت تتعارض مع الحلم القديم لفكرة السيادة العالمية في طابعها المثلث: الروماني والمسيحي والجرماني وفكرة الدولة تحدد السلطات المطلقة المحددة من حيث المكان محصورة داخل خطوط مرسومة وتتصل بشعب معين وتسجل ثورة الملكيات على السيادة الإمبراطورية والسيادة البابوية وهي مرتبة بالصراع بين الملكية الفرنسية والبيت المالك في النمسا

¹ سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة (النظرية العامة للدستور والدولة)، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن، ص 19.

والحروب الدينية وأخيرا بمعاهدة ويستفاليا *westphalie*... سنة 1648¹، وتعتبر هذه المعاهدة بمثابة أساس بروز الدولة الوطنية، وهذا المفهوم الحديث للدولة الوطنية ارتبط في نشأته بمفهوم الأمة ليجسد ما يصطلح عليه الدولة الأمة *l'Etat - Nation* ثم تطور على المد الوطني الذي شهدته أوروبا آنذاك ليصبح مقترنا أكثر بمتغير الوطن ليتطور فيما بعد إلى ما أصبح يعرف حاليا بمفهوم الدولة الوطنية *l'Etat - National*.

وبذلك فرغم التنظير الواسع الذي حظي به النمط السياسي المتمثل في الدولة القومية إلا أنه يلاحظ عدم وجود تعريف إجرائي محوري متفق عليه لهذا المفهوم، وذلك يرجع بالأساس إلى الزاوية التي ينظر من خلالها للدولة فعلم الاجتماع له اهتمامه الخاص وينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع أي جميع أفراد المجتمع، والسياسي ينظر إليها من خلال التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكنه أن يحدث بين أفراد المجتمع والقانوني ينظر إليها من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه، وهكذا فإن الاختلاف له ما يبرره طالما أن الدولة ظاهرة مشتركة لمجموعة من المجتمعات البشرية.

فالفيلسوف ينظر إلى الدولة نظرة مجردة كلية شاملة لا يتقيد فيها بدولة معينة، بل يتأملها كتنظيم ضروري وغايته الوصول إلى تحقيق مصلحة أو غاية عامة فأرسطو *Aristotle* يرى " أن الدولة تنشأ لتحقيق الحياة الكريمة، أما توماس هوبز *Thomas Hobbes* فتوصل إلى أنه لا يمكن أن تقوم حضارة من الحضارات لو لم تكفل الدولة الأمن المنشود اعتمادا على سلطانها على الحياة والموت، وجون لوك *John Locke* يؤكد على أن وجود جهاز حاكم عام يرضي الأفراد عن أعماله هو الذي يمكن أن يخول لنا حقنا في الحياة والحرية، وفي امتلاك الأشياء التي لولاها لأصبحت حياتنا شقاء وبؤسا، وتمكن جون جاك

¹ جاك دو نيدويه دي فابر، الدولة، تر: عباس أحمد حسيب، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، د س ن ، ص 3

روسو *Jean-Jacques Rousseau* من التوصل إلى أن شرط الدولة التي يمكن للأفراد - بالخضوع لقوانينها - أن ينعموا بقدر من الحرية أكبر من القدر الذي كانوا ينعمون به في المجتمع السابق على المجتمع المدني، وقد كتب هيغل *Hegel* في هذا الصدد عبارة مشهورة قال " أن الدولة هي الفكرة المقدسة التي تعيش فوق الأرض وقال إن الفرد يستمد كل ماله من قيمه من اندماجه في أوجه النشاط التي تقوم به الدولة"¹، ويتمحور مفهوم الدولة وفق التصور الفلسفي في اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** يربط الدولة بالأخلاق والفضيلة المتجلية في الدولة - المدينة جاعلا من الفكر اليوناني نموذجا أفضل لما يفترض أن تكون عليه الدول والمجتمعات.
- **الاتجاه الثاني:** ينظر إلى الموضوع نظرة نقيضة تماما، فالدولة ليست حاضرة اجتماعية فاضلة، بل هي وسيلة مصطنعة تلجأ إليها أنانية الإنسان فتستولي على السلطة وتضع لذاتها قواعد ومقاييس خاصة حول الحق والباطل وحول الحق والشر.

وتبدوا الدولة في نظر هذا الاتجاه الفلسفي نفعية إلى أقصى الحدود مرتبطة بالمنحى السياسي النفعي، غير متفقة مع طبيعة الانسان الذي يرغب في العيش وفق الخير والنظام العادل كما يشير فلاسفة الاتجاه الأخلاقي وهو الأمر الذي جعل " النزعة البراغماتية " المصلحية في نظر البعض تفرض نقاشا جديدا حول طبيعة الدولة ومصدرها وتشكلها، خصوصا لدى الذين يعتبرون أن تشكل الدولة هو نتيجة حتمية للحاجات المادية المتعددة، البعيدة عن الإطار الأخلاقي والديني والدولة يجب أن ترتبط بتحليل القوة والنفوذ والتأثير،

¹ هارولد لاسكي، الدولة نظريا وعمليا، تر: سعيد شحاتة، ط2، الهيئة العامة لقصور الثقافة، لبنان، 2012، ص ص

ويمثل نموذج ميكافيلي واحداً من النماذج التي برزت في هذا الاتجاه، فالدولة في نظره هي السلطة القوية التي يحكمها الامراء الأقوياء.

واهتم الرواد الأوائل لعلم الاجتماع بالدولة على غرار إميل دوركايم الذي اعتبرها تعبير عن السلطة السياسية أما ماكس فيبر *Max Weber* فنظر إليها على أنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تُطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع¹، ويعكس هذا التعريف الطريقة التي ينظر بها معظم الناس إلى العالم اليوم، فهذا الأخير ينقسم إلى سلسلة من المناطق الجغرافية الحصرية (دول وأمم)، لكل واحدة منها حكومة يدرك الشعب سلطتها في الحفاظ على النظام وتستخدم القوة لتحقيق ذلك كملجأ أخير إذا لزم الأمر، ويمكن أن تنقسم هذه الحكومات بالطبع إلى مستويات مركزية وإقليمية ومحلية، وإلى سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية غير أن جميع هذه الهيئات تعتبر نظاماً لاتخاذها القرارات نيابة عن الأمة (أو المجتمع) وللحفاظ على القانون أو النظام².

وتعد هذه الكلمة الدولة حسب الأستاذ فيليب برو *Philip Pro* الكلية الحضور في الحياة السياسية ذات استعمال أكثر حذراً في العلوم الاجتماعية، بل ويذهب البعض حتى لاقتراح إزالتها من الوجود (من قاموس علم الاجتماع)، نظراً لأنه يرى في هذا المفهوم عقبة لا يمكن التغلب عليها تقريباً، في وجه تقدم التحليل العلمي، فهم يرون أن مصطلح الدولة الذي يروج له على نطاق واسع، من شأنه أن يغطي وقائع مختلفة لأقصى حد، ويسعى تعسفياً لتقريب، بل لتحقيق التناغم فيما بينها.

¹ برو فيليب، علم الاجتماع السياسي، تر: محمد عرب صاحيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1998، ص 77

² دي تانسي ستيفن، علم السياسة - الأسس -، تر: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2012، ص 26.

ومثلت الدولة المؤسسة أو السلطة القائمة على النظام والإشراف على عموم الحياة العامة وترتيب شؤونها وتوفير الشروط الأساسية لعملية التنظيم والتحضير والتخطيط للمستقبل، فاحتكرت لنفسها السلطة المطلقة *Absolute power* وتمكنت من التأثير في مجمل النسق الاجتماعي، حيث شكلت الدولة في جوهرها واقعة اجتماعية ولم تتكون على نحو عضوي وإنما هي بنية اجتماعي بناء على ظروف اجتماعية موضوعية تفاعل الأفراد معها¹

وفي معجم بورديو عرّفت على أنها بنية تنظيمية مكونة من مجموع أنساق علاقات، وحقول، حقول بيروقراطية أو إدارية يتنازع فيها الفاعلون لضبط محيط خاص للممارسات والنظم والإجراءات الإدارية².

فالسبب الحقيقي لتكوين الدولة كما قال أوبنهايمر *Obenhaimer* هو سبب اجتماعي، ولكنه سبب اجتماعي بالمعنى الذي فسر به أوجست كونت *Auguste konte* هذه الكلمة، حيث قال: "إن الدولة حدث معقد، فإذا أردنا أن نفهمه فقد حق علينا أن ندرس في آن واحد أو على التعاقب، عددا من وجهات النظر المختلفة، سواء كانت وجهات نظر فلسفية أم تاريخية أم جنسية أم جغرافية أم اقتصادية أم سياسية وقانونية، لأن كل وجهة من هذه الوجهات تكشف لنا عن عنصر جوهري من عناصر الدولة³.

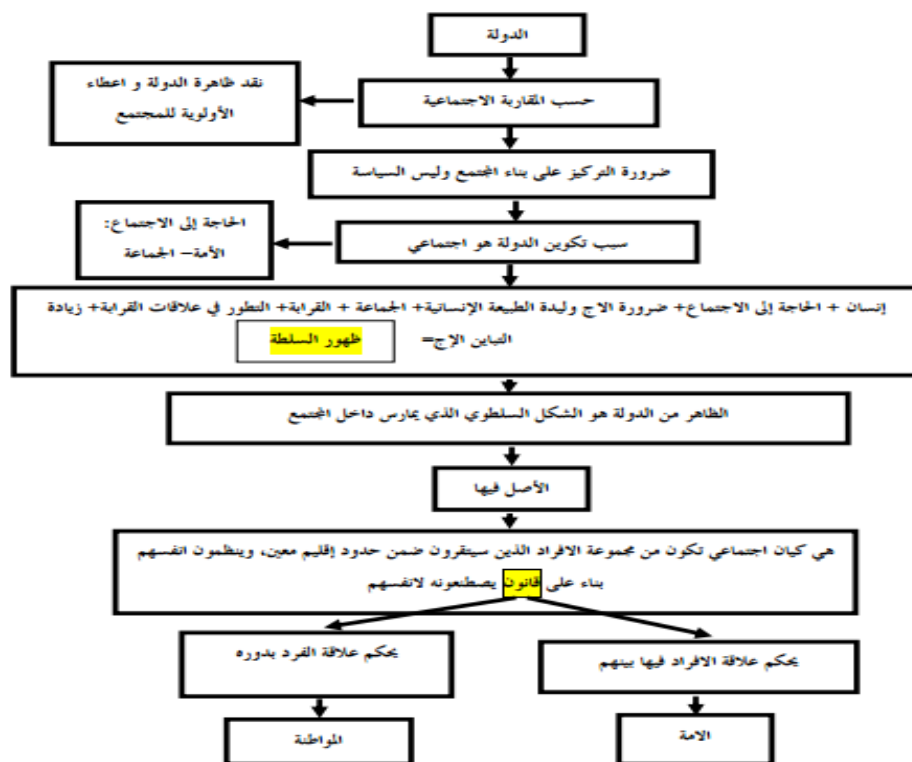
¹ حسن لطيف كاظم، الدولة والتنمية في الوطن العربي، دار الوراق للخدمات الحديثة: الأردن، 2008، ص ص 18-19.

² شوفلييه ستيفان، شوفيري كريسيان، معجم بورديو، تر: إبراهيم الزهرة، دار الجزائر والناية للدراسة والتوزيع: الجزائر - دمشق، 2013، ص 159.

³ أحمد وفيق، مرجع سابق، ص 179.

فأوجست كونت Oguest Cont يرى بأن الدولة "حدث معقد"، فهي إذن لم تظهر فجأة بعد إبرام عقد عام كما ذهب له جان جاك روسو وفلاسفة العقد الاجتماعي، ذلك أن الجماعة تتألف بعد جهد شاق طويل مطرد الرقي ولكنه قد يكون رقيقاً سريعاً أو بطيئاً حسب الظروف، فالدولة حسب علماء الاجتماع مشروع اجتماعي، وضعه المجتمع ليحقق من خلاله وجوده الانساني بين المجتمعات الأخرى، بحيث يتمكن هذا المشروع من تحقيق التوازن الاجتماعي بين كافة أفراد المجتمع.

الشكل رقم 02: مفهوم الدولة حسب المقاربة الاجتماعية



المصدر: أمينة مزراق، الدولة في المجال السياسي العربي نقاش حول الخلفيات والأسس، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الحومة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018-2019 ص 39

وتعرف الدولة سياسيا من حيث التكوين البنائي لها فانقسمت هذه التعاريف إلى ثلاثة، الرأي الأول يجعل منها منظمة وهو **لديفيد إيستون David Easton** أي هي عبارة عن وسيلة لتحقيق اهداف معينة للجماعة السياسية، و الرأي الثاني يجعل منها جمعية وهو **ماكيفر Makifer** في مؤلفه الدولة الحديثة، بأن اعتبرها جمعية ضمن جمعيات أخرى تعمل من خلال القانون المنادى به من قبل الحكومة التي تملك قوة سياسية ترسي بمقتضاها دعائم النظام في الجماعة المقيمة في حدود الدولة، أما الرأي الثالث فهو لمجموعة من المفكرين الذين يعرفونها بالمؤسسة، المؤسسة السياسية الأم تميزا لها عن المؤسسات السياسية الفرعية الأخرى المنبثقة عنها مثل الحكومة والأحزاب السياسية والتجمعات السياسية¹.

أما من الناحية القانونية فإن فقهاء القانون والقانون الدستوري كانت معظم تعريفاتهم تركز على عناصر الدولة، بحيث عرفها الفقيه الفرنسي **كاري دي مالبيرج Carre de Malberg** بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه، وهو تعريف متقارب من تعريف كل من **ج.جيكول J.Gicque** و**أندريه هوريو A.hauriou** حيث يعرفان الدولة بأنها جماعة إنسانية مستقرة داخل إقليم معين تحتكر سلطة الإكراه المادي².

وعرفها **هانز آدم الثاني** (الأمير الحاكم في ليشتنشتاين) بأنها منطقة جغرافية محددة المعالم إلى حد ما، وافقت غالبية سكانها على سلطة مركزية، أو أنها أجبرت على قبول

¹ إبراهيم درويش، الدولة ونظريتها وتنظيمها، دار النهضة العربي: مصر، 1969.

² نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، 2011، ص 14.

سلطة ما لمدة طويلة من الزمن، يجب على هذه السلطة المركزية أن تكون في وضع يخولها الدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الخارجي بوسائل دبلوماسية أو بواسطة السلاح¹.

أما روبرت ماكيفر *R. Maciver* أنها تنظيم أعم وأشمل من الحكومة* ولها دستورها وقوانينها، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها، كما أن الدولة هي بيئة المجتمع السياسي وجزء من بيئته الاجتماعية الشاملة ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها، بذلك تعد الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد، وبما تقيمه من علاقة بين الحكام والمحكومين، وليست مرادفة للحكومة².

أما الاستاذة سعاد الشرقاوي فتري بأن الدولة في معناها الواسع هي تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة، تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة³.

وتبين هذه التعاريف أن اصطلاح الدولة ينطبق عندما تتجمع العناصر التالية:

¹ هانز آدم الثاني، *الدولة في الألفية الثالثة*، تر: حسان السستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت، 2010، ص2.

* كثيرا ما يلتصق المصطلحين معا (الدولة - الحكومة) ولكن الحكومة هي أداة الدولة الإدارية، والدولة منظمة واسعة تشمل الحكومة وغيرها، ولابد لكل منظمة اجتماعية من أداة إدارية محورية تتعهد سياستها وتنفذها، والحكومة هي التي تتولى هذه الوظيفة في الدولة، والدولة اكبر وأشمل من الحكومة ، ولها دستورها وقوانينها وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها، وهي بنية المجتمع السياسي وجزء من بنيته الاجتماعية الشاملة، ووجودها الحاصل رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها ، ولا قصد الآن التبسيط في الموضوع، وكيفينا أن نذكر أن الدولة أي البنية السياسية بما لها من عادات وتقاليد وبما يقيمه من علاقات بين الحكام والمحكومين، ليست مرادفة للحكومة، أنظر: روبرت ماكيفر، *تكوين الدولة*، تر: حسن صعب، دار العلم للملايين : بيروت، 1984، ص 50 .

² مولود زايد الطيب، *علم الاجتماع السياسي*، دار الكتب الوطنية: ليبيا، 2007، ص 113.

³ سعاد الشرقاوي، *النظم السياسية في العالم المعاصر*، جامعة القاهرة: مصر، 2008، ص 11 .

(1) تجمع بشري (الشعب)

(2) إقليم يرتبط به التجمع البشري

(3) السلطة عامة منظمة

عنصر الشعب يعتبر من أولى المقومات الأساسية لقيام أي تنظيم سياسي أو تكوينه، إذ بدون لا توجد دولة، ولا يتصور قيام دولة بدون وجود جماعة بشرية، (أي السكان) يخضع لها وتكون فيها العنصر الأول، ولا يشترط في هذه الجماعة البشرية، أن تبلغ درجة معينة من الحضارة أو تعيش في نمط معين من الحياة كما لا يشترط، فيه أن يبلغ تعدادها رقما، بيد أنه من المسلم به، أن المجتمع الذي يتكون من عدة آلاف فقط من السكان يصعب أي تشكل كل واحدة منها دولة مستقلة نظرا لقلّة عدد سكانها، ولكن مع ذلك ليس هناك في القانون الدولي العام ما يحتم أن يبلغ سكان الدولة رقما معيناً، وكل العوامل التي تتدخل في هذا السياق إنما هي عوامل واقعية، وليست عوامل قانونية¹.

أما الإقليم الذي يرتبط به التجمع البشري فلا يتصور وجود دولة بدون أن تكون لها رقعة من الأرض تمارس فيها نشاطها ويستقر فيها شعبها وأرض الدولة يجب أن تكون محددة وواضحة المعالم، على أن مساحة الأرض لا يشترط فيها مساحة محددة فيمكن أن تكون مساحتها واسعة كالولايات المتحدة الأمريكية ويمكن ، تكون صغيرة كما إمارة موناكو أو الكويت ويشمل الإقليم عناصر ثلاثة هي الإقليم البري والبحري والجوي، ويكفل للإقليم

¹ زاهر ناصر زكار، النظم السياسية المعاصرة، منشورات مركز الإشعاع الفكري للدراسات والبحوث: فلسطين، 2015،

البحري للدولة حماية شواطئها إلى امتداد معين¹ ، إذ الإقليم هو " البقعة الجغرافية التي يستقر عليها شعب أي دولة ويمارسون عليها نشاطهم الدائم، فهو الذي يمثل النطاق الأرضي والحيز المائي والمجال الهوائي الذي تمارس عليه سيادتها وتفرض نظامها وتطبق قوانينها².

كما أن الدولة لا يمكن أن تنشأ بتوافر مجموعة من من الأفراد وإقليم يعيشون فيه وإنما يجب أن يكون على هذا الإقليم سلطة سياسية يخضع الأفراد لقرارات هذه السلطة تكون مهمتها الإشراف على الإقليم ومن يقيمون عليه (الشعب) وتمارس الحكومة سلطتها وسيادتها باسم الدولة بحيث تصبح قادرة على إلزام الأفراد باحترام قوانينها وتحافظ على وجودها وتمارس وظائفها لتحقيق أهدافها

ومن جانب آخر من التعاريف ونتيجة لتداخله وتعددتها، وبعد دراسة لأهم المفاهيم التي تناولها العلماء في دراستهم لموضوع الدولة يرى " ريموند وفال، وروجل بنجامين" أن من أهم المفاهيم المتداولة لاصطلاح الدولة مايلي³:

- 1) الدولة باعتباره الحكومة أي مجموعة القيادات والأفراد الذين يتولون مواقع اتخاذ القرار وسلطاته في النظام السياسي.
- 2) الدولة باعتبارها نظاما قانونيا مؤسسا أو باعتبارها أو باعتبارها بيروقراطية عامة أو جهازا إداريا ينظر إليه ككلية متجانسة.
- 3) الدولة باعتبارها الطبقة الحاكمة أو التعبير السياسي عن مصالحها.

¹ إبراهيم عبد الله إبراهيم حسنين، الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري - دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية : القاهرة، 2009، ص 18

² مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار النجاح للكتاب: الجزائر، 2005، ص 36.

³ عبد العالي دبله، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، 2004، ص 61.

(4) الدولة باعتبارها نظاما معياريا متكاملا للقيم العامة.

(5) النظر إلى الدولة من خلال وظائفها إزاء المجتمع.

المبحث الثاني : أدبيات المجتمع والدولة في الفكر الغربي ولدى مفكري دول الجنوب

نتناول في هذا الجزء من الدراسة التفصيلات والدلالات التي شهدتها مفهوم الدولة والمجتمع خلال تاريخهما الطويل والتوقف عند الرهانات والتوظيفات الإيديولوجية والآفاق المعاصرة، مما يستدعي العودة إلى الفضاء الزماني والمكاني الذي شهد ولادتهما في العالمين الغربي والغربي ولدى مفكري دول الجنوب، لرسم الملامح العامة للتمايزات والتطورات التي طرأت عليهما في سياق صعود أوروبا الرأسمالية وفلسفتها وحراكها الاجتماعي، وإشكالية المفهوم في دول الجنوب بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة.

المطلب الأول: المجتمع والدولة في الفكر الغربي

بدأ المفكرون الغربيون يتعاملون مع مفاهيم المجتمع والدولة والشعب والأمة منذ القرن السادس عشر، وقد تزامن هذا الفكر مع ظهور الدولة القومية على الساحة الأوروبية بعد معاهدة ويستفاليا عام 1648، أي أن التنظير حول هذه المسائل كان مصاحبا وأحيانا ممهدا، لمسيرة التطور الاجتماعي والأحداث السياسية، ولكن يدرج أغلب المؤرخين الغربيين على أن يرجعوا المسألة بالإغريق وبتفكيرهم السياسي والفلسفي وفي هذا الصدد يقول جورج شوفالييه *Chevalier de Saint-George* في كتابه *النفس اليونانية* " إن النور الذي وصلنا

من اليونان القديمة ليس هو وحده الذي ينير العصور الحديثة ولكن كان من الصعب بدونه استيعاب الحضارة والحضارة الأوربية وفهما¹.

انطلاقاً من هنا فإن الحضارة اليونانية كانت لها إسهامات فكرية وعلمية مثلت دوراً وتحولاً هاماً في المسار السياسي والاجتماعي من خلال المفكرين الذين تجسدت اهتماماتهم حول عدة مواضيع منها المدينة والسياسة والمجتمع، ومن أبرز الاهتمامات كتاب الجمهورية لأفلاطون والسياسة لأرسطو، إذ يعتبران من المصادر الهامة للكثير من التيارات الفكرية .

كانت المدينة اليونانية هي المرجعية العليا التي يدور حولها الفكر السياسي اليوناني " فالمدينة هي الغاية التي ينبغي أن تتجه نحوها كل الجهود، وكل النشاط الجماعي وهي نهاية المطاف الذي تتماها فيه الجماعة مع نفسها ككيان اجتماعي، فالأسرة والقرية كما قال أرسطو يسبقان زمنياً الدولة، إلا أن المدينة سابقة عليهما، من حيث الطبيعة لأن إمكان القرية والأسرة الأخلاقي لا يكتمل إلا بالمدينة، فوجود هاتين المؤسستين هو من أجل مجرد الحياة، أما المدينة فمن أجل الحياة الصالحة أي الاكتمال المكتفي ذاتياً للتطور الأخلاقي الإنساني²."

ويبرر أرسطو *Aristote* هذا على أن الأسرة تعد بداية تكوين المجتمع* وهو في ذلك يقول " عندما تتحد مجموعة من الأسر وتظهر الحاجة اليومية إلى السلع والخدمات تتشكل

¹ مارسيل بروو جورج شوفالبييه، تاريخ الأفكار السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت، 1993، ص 17

² صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي، العصبية السلطة والغرب، الهيئة العامة للكتاب: مصر ، 2012، ص

* إن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع نشأت لتلبية حاجات فطرية يتصف بها الإنسان وتوسعت إلى أن ظهرت العشائر فالقرى والمدن، والتي بتطورها تحت الحاجة إلى التنظيم الدقيق وتلبية الحاجات الأساسية ظهرت الدولة، ويؤكد أنصار نظرية التطور العائلي في أصل نشأة الدولة بأن العائلة هي البداية الأولى لظهور الحكومة، نظراً لما تتسم به

القرية وربما كان أكثر أشكال القرى استقرارا ورسوخا هو ذلك الذي يتألف من مجموعة من الأسر، وحينما تتحد مجموعة من القرى في إطار مجتمع محلي واحد يقترب من الاكتفاء الذاتي تبدأ الدولة في الظهور حيث تكون مهمتها خلق حياة جيدة للأفراد، لذلك فإن الدولة تتأسس على دعامة أساسية هي ضرورة إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وبسبب ذلك تنشأ العلاقات الاجتماعية فالإنسان بطبيعته كائن سياسي يسعى للارتباط بالآخرين من بني البشر، ويستطيع الإنسان أن يحقق أعلى درجات الإنسانية من خلال تفاعله واحتكاكه ببقية أفراد المجتمع¹.

كما نجد في الفكر السياسي اليوناني أن "الانشغال بالسياسة يأتي هو المعيار الذي يجد على ضوئه تصنيف المجتمع، فالفرد الذي يشارك في إدارة المدينة ويصب جل اهتمامه على المصلحة العامة هو عضو في المجتمع السياسي في المدينة، أما الأفراد الذين يهتمون بمصالحهم الخاصة فقط و بالرغم من أن نشاطهم داخل أسرهم وقراهم قد يصب بشكل أو بآخر في المصلحة العامة إلا أنهم يعتبرون أفراد في المجتمع اللاسياسي، وبما أنها كذلك فإنها خطر على المجتمع السياسي الذي يمثل المدينة -الدولة- بل يعتبرها أفلاطون رمزا للأنانية التي تمثل عائقا أمام وحدة المجتمع والدولة"².

العائلة من مقومات أساسية في ممارسة الحكم، ويستدل على ذلك بعض المفكرين بالدولتين اليونانية والرومانية التي كانت السلطة فيها بين أيدي رؤساء العائلات، أنظر: سعيد بوالشعير، مرجع سبق ذكره، السعيد بوشعير القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة (النظرية العامة للدستور والدولة)، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن ص ص

¹ أحمد عزة صيام، الفكر الاجتماعي، جامعة بنها: بغداد، 2012، ص 71

² صالح السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 13-15

ونلتمس هذا من خلال مقولة **بركلييس Percles** في العهد المشهور الأثينيين " هنا لا نقول للإنسان الذي ليس له مصلحة في السياسة أنه لا يعني بشؤونه الخاصة بل نقول له أنه لا عمل له هنا على الإطلاق"¹ ومن خلاله يتبين أن الانتماء والمواطنة في المدن اليونانية كان على أساس المصلحة العامة.

ونجد أن **سقراط Socrate** يرى بأن "الصراعات والخلافات داخل المجتمع يجب أن يتم حلها عن طريق الجدل، أي طريقة الحوار المنطقي لكشف الحقائق، وقد رأى أن الحوار الاجتماعي عن طريق الجدل هو الحاسم من أجل تأكيد التمدن في المجتمع وأنه هو الطريق الذي يعود على المجتمع بالنفع العام"².

أما **أفلاطون Platon** فيستشهد عن وحدة وشمول المجتمع حيث يمثله بجسم الإنسان الذي يتأثر ككل حينما يصيب المرض أحد أجزائه، فالمجتمع حسبه ليس تجمع مؤقت، ولكنه تنظيم اجتماعي شامل يشارك فيه الأفراد، وبمرور الوقت تتشكل حاجات المجتمع ويتحدد بنائه الداخلي، وأفضل المجتمعات هو ذلك الذي يقترب قدر الإمكان من طبيعة الفرد³.

بعد سقوط رمز القوة الفكرية أثينا وباقي الدويلات اليونانية تحت راية واحدة أمام مقدونيا القوة العسكرية، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا الدويلات اليونانية ظهرت المرحلة الهيلينية التي تعتبر مرحلة انتقالية بين الفكر اليوناني والروماني.

¹ جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر: علي حاكم صالح، المنظمة العربية للترجمة: لبنان ، 2008، ص 35.

² عبد الله الميطري، مفهوم المجتمع المدني: النشأة والتطور التاريخي، تم التصفح على الموقع : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2754/9> (21/06/2015-22.15)

³ الفكر الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

إن هذا العالم الجديد الذي تألف حسب الحقب والأقاليم من محميات أو من ممالك مترافقة كانت له فلسفته الخاصة فالرواقية بخاصة والأبيقورية في اللاحق راحتا تتموان على أنقاض المدينة الإغريقية، ومن وجهة النظر التي تهمنا هنا كانت الرواقية هي الفلسفة الأخصب، إذ أصبحت المورد الكبير للأفكار السياسية وستظل حتى القرن الثاني بعد الميلاد، وقد نجحت بما فيه الكفاية في تغذية الإيديولوجيات السياسية في بلاط الملوك الهلنستيين، وفي الدوائر المثقفة للجمهورية الرومانية، ثم أخيرا بين أعيان الإمبراطورية الرومانية¹.

والأسماء الثلاثة الكبرى فيها هم زينون من أهل كيتوم *zénon de Citium* (من 322-264) رأس المدرسة الرواقية وكليانث *Cléanthe* (من 264-232 قبل الميلاد).

وأكدت المدرسة الرواقية على إلغاء الفوارق الاجتماعية بين الناس وبالتالي فالأشراف والأحرار والأرقاء والأغنياء والفقراء كلهم متساوون والفرق يكون فقط بين العامل والخامل والأحمق، والقانون الطبيعي هو المقياس الذي يعرف به كل ما هو حق وعدل لا تتغير مبادئه وملزم لكل الناس بل إنه قانون الله²، كما ترى المدرسة الرواقية بدراسة العلاقة التي تجمع بين الفرد والدولة وترى أن الهدف من حياة الأفراد هو الأمن والحكمة والفضيلة والمعرفة، إذ لا يمكن للأفراد أن يتوصلوا إلى هذا الهدف إلا بوجود الدولة والتشريعات التي تقوم بإصدارها، ونادت المدرسة الرواقية إلى تحقيق دولة عالمية يحكمها دستور واحد هو

¹ جون توشار ، تاريخ الأفكار السياسية، تر: ناجي الدرواشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر: سوريا، 2010، ص 78-79 .

² نبيل مصطفى ابراهيم خليل، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربي: القاهرة، 2005، ص 3 - 4 .

القانون الطبيعي وفي هذا الصدد يؤكد زينون الكيتومي *ziron* بأن كل البشرية هي قطاع واحد يجب أن يرفع من نفس المرفى¹.

عندما تحولت المدينة إلى دولة جمهورية ثم إلى إمبراطورية تقوده روما، ظل مفهوم المجتمع مرتبطة بالمجتمع السياسي والمصلحة العامة، فالمجتمع في نظرة الفيلسوف الروماني شيشرون هو "أكبر من اجتماع أفراد يسعون إلى مصالحهم الخاصة، إنه مؤسسة طبيعية والتعبير السياسي عن هذه المؤسسة هو رابطة شاملة ينتمي إليها الأفراد وهم أساس المجتمع المدني"²، واعظم ما قام به هو إبراز فكرة القانون الطبيعي ، فهو يرى أن الدولة نظام ضروري لكل مجتمع إنساني فلا مجتمع إنساني من غير قانون، ولا قانون دون وجود سلطة تقوم بإصداره والسهر على تنفيذه.

وفي أعقاب سقوط روما قدمت المسيحية الفئات الرئيسية للحياة الاجتماعية والسياسية طوال حقبة العصور الوسطى حيث رأت الكنيسة أن الدولة مرحلة زائلة، لأنها ليست مدينة الله، ولا تتحقق فيها المساواة، ويعارض القديس أغسطين مفهوم الشأن العام الذي أتى به شيشرون في عهد روما الوثنية فهذا الشأن العام لم يكن مطلقاً شئنا عاماً، لأنه كان يفتقد إلى العدالة الحقيقية ، مقارنة بالشأن العام الذي يعتبر المسيح مؤسسه وحاكمه أي مدينة الله، هذا يعني أن أي دولة وثنية لم تكن شرعية في الماضي ولن تكون هناك شرعية خارج العالم المسيحي منذ ظهور المسيحية"³.

¹ Yves Guchet , *Histoire des Idées politique*, Arand colin :Paris ,1995, p58

² صالح السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ هوارد وياردا، المجتمع المدني - النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، تر: ليلي زيدان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة: مصر ، 2008، ص 13.

"لقد نتج عن التمييز بين الشأن العام الدنيوي والشأن العام السماوي وجود مجتمعين أو شعبين في المفهوم الديني المسيحي ، يتعايشان جنباً إلى جنب، الأول غايته خيرات المدينة الأرضية، والثاني يعتبر هذه الخيرات مجرد وسائل للوصول إلى غايته الحقيقية والمتمثلة نعم المدينة السماوية، لقد سعى الفكر المسيحي إلى فك الارتباط بين المواطن والمدينة والدولة بحيث تكون سلوكيات وتصرفات الفرد وممارسة حقوقهم ليست بدافع حب المدينة والوطن بل بدافع حب الله، كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع السياسي باعتبار السلطة هي نتاج الخطيئة الكبرى"¹.

وما ان انهارت الامبراطورية الرومانية حتى ظهر نظام الإقطاع الذي رجع بالسلطة إلى الوراء فصار أمراء الإقطاع، بناء على ملكيتهم لأراضي المقاطعات، هم أصحاب السلطة الوحيدين، يملكون الأرض والسلطة الكاملة على من فيها من بشر، وبذلك اختلطت السلطة بحق ملكية الأرض وفي نظام كهذا يملك فيه أمير الإقطاع السلطة الكاملة على أرضه وأتباعه دون أن يكون لهم اي حقوق في مواجهته يكون زوال فكرة الدولة التي كانت المسيحية قد قد وضعت نواتها الأولى².

لقد كان انحطاط الكيانا الإقطاعية وازدياد نفوذ الطبقة الوسطى على حساب نفوذ نبلاء الإقطاع ورجال الكنيسة من أهم التطورات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الأوروبي، فالإقطاع أخذ بالضمور وضعفت مؤسساته الرئيسية التي قا عليها وهي التبعية *Vassalage* والضيعة *Fiefdom* ثم القضائية، ودأبت الدولة الناشئة في كل من فرنسا وانكلترا بصورة

¹ المرجع نفسه، ص 14.

² منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية - دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة، ط4، دار النفائس للنشر والتوزيع: 2013، ص 33.

خاصة على انتهاج سياسة مركزية كان لها دورها في إضعاف الجهاز الحربي الإقطاعي، ومن هنا انتقل الولاء من الكنيسة أو الجماعة أو الهائلة إلى الولاء إلى الدولة التي بدأت بالنشوء.

"وقد جعل كتاب ميكياڤيلي *Machiavelli* الأمير، منه أول مفكر سياسي حديث، حيث تركز اهتمامه السلطة والدولة القوية وتحقيق الوحدة الوطنية، حيث استعمل لأول مرة الدولة بمفهومها الحديث، كيف أن أسس الحياة الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، هي الحيلة والقوة والعنف، فمن هذه التصرفات التي ليست بالضرورة أخلاقية ينشأ التوازن الاجتماعي والنظام السياسي الذي يضمن عيش الجماعة فالعنف الذي يؤسس النظام بعد الفوضى يظهر المواطنين من حقدهم وخوفهم، ثم أن السلم يسود بفضل التوازن بين هذان النوعين من العنف¹.

يلاحظ أن الكتابات التي صاحبت نشأة الدولة القومية في أوروبا، كانت تغلب عليها النزعة التبشيرية النرويجية لهذا الشكل الجديد، الذي أقيم على أنقاض الاقطاع أو الامبراطوريات السابقة ونجد هذا في كتابات الرواد الأوائل أمثال ميكياڤيلي وبودان زهوبز وهيغل، مرورا بكارل ماركس وماكس فيبر وانهاء بنيكوس بولانتزاس وراف ميلباند وثيدا سكوكبول.

ويتطور هذا الفكر التبشيري التمجيدي للدولة فلسفيا وسياسيولوجيا وفقهيا، إلى تيارات فرعية أحدها هو التيار الليبرالي الديمقراطي والثاني هو التيار العضوي-التعاضدي-السلطوي.

¹ Nicola Machiavel, *Le prince*, traduit par Jean Vincent Editions Talantikit, p275.

التيار الليبرالي الديمقراطي يرى أن نشأة الدولة ترتبط بالمسار الذي يجعل النظام السياسي متميزا عن باقي الأنظمة، كما يرتبط أيضا مع النمط الاستقلالي، والنمط المؤسساتي والنمط العالمي للمسارات السياسية، فقد وصف بارسونز الدولة بأنها ذروة تطور النظام السياسي الذي يتطلب كل العناصر الضرورية للقيام بحركة سياسية فعالة، وأن هذه السياسة الفعالة يجب أن تحقق التوازن أي توازن النسق وأن تجعله يقوم بدوره على أحسن وجه بعيدا عن الصراع أو التوترات الاجتماعية وهذا ما يذهب إليه سملسر الذي يرى أن هذا النوع من النظام السياسي لا يلعب دور المحرك للقوى السياسية والمحدد للطاعات أو الإعانات التقليدية، بل وأيضا دور العامل القادر على تقليص حدة الصراع الاجتماعي¹.

بمعنى آخر يجب على هذا الجهاز - الذي طالب بارسونز بتقويته- أن يزيل كل التوترات داخل المجتمع ليضمن للنسق السياسي سيره الطبيعي، فالدولة بهذا المعنى وعند هذا التيار هي دولة تتمتع باستقلالية إزاء كامل الطبقات الاجتماعية الأخرى، هذا فضلا عن اتساع نطاق الحياة السياسية والاجتماعية التي يتمتع بها أفراد هذه المجتمعات ومن ثم فإن الدولة لا تستطيع أن تحتكر القوة، لأن هذه القوة موزعة بين أعضاء هذه المجتمعات والمجتمع المدني بصفة عامة ولا يمكن أن تكون منحازة لأي جهة كانت فهي تمثل المصلحة العامة، وهذا ما يذهب إليه ماكيفر وبيج من أن الدولة غير منحازة لأي من طبقات المجتمع وإنما تعمل كوكيل عن مجموعة الشعب².

كما يرى هذا التيار في فكرة المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات النيابية، مصاحبات ضرورية لفكرة الدولة الحديثة حتى لا تستبد بالمجتمع أو

¹ عبد العالي دبله، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، 2004، ص 89 .

² المرجع نفسه، ص ص 89-90

تتفصل عنه تماماً فالمساواة القانونية بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات (المواطنة)، هي الوجه الآخر أو المكمل لفكرة الدولة كشخصية معنوية عامة ومجردة وعقلانية، والتعبير عن - الصالح العام - الذي تجسده الدولة (أو من المفروض أن تجسده)، لا يستقيم إلا إذا حدده إجماع المواطنين، وإذا كان هذا الإجماع غير ممكن في معظم الأحيان، فإن الأغلبية هي التي تحدد الصالح العام إما من خلال الاستفتاءات، أو من خلال انتخاب ممثلين عنها يضطلعون بأعياء السلطة في الدولة، ولا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال الديمقراطية التي تعتبر الساحة أو الوسيلة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة¹.

فالمجتمع حسب وجهة النظر هذه أكثر أهمية من الدولة التي ليست سوى جهاز لإدارة شؤون هذا المجتمع تعمل وفق تقليد ثابت هو خدمة المصلحة العامة للمجتمع ويفرض من الحكام ألا يعملوا إلا بما فيه خير المحكومين وليس بناء لمصلحتهم الخاصة.

التيار الثاني الذي خرج عن عباءة رواد المبشرين والممجدين للدولة، هو التيار السلطوي -التعاضدي - العضوي، وقد وجد هذا التيار أهم المروجين له بين الشعوب الألمانية، والذين أضفوا على الدولة مسحة رومانسية، فالمواطنة عندهم تعني في المقام الأول الولاء للدولة، والذوبان فيها من أجل الصالح العام، فكما لا يكتسب الفرد معناه في الأسرة والجماعات الأولية *Gemeinschaft* إلا من خلال اعتزازه بها وتهيئه الدائم لخدمتها والتضحية في سبيلها، كذلك الحال بالنسبة للدولة التي تمثل النتاج الأعظم لمجمل هذه الجماعات الأولية وكتجسيد أسمى للأمة، فحرية الفرد هي في التزامه وولائه للدولة - الأمة بإرادة أفرادها وجماعاتها، فحرية الأفراد والجماعات حسب هذا التصور هي حرية المشاركة

¹ سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25

في خدمة الدولة - الأمة وتدعيمها وليس في التنافس والصراع من أجل مصالح فتوية أوم
أجل السيطرة على أجهزة الدولة¹.

منذ نهاية القرن التاسع عشر وجد تصدي لهاذين التيارين ووجهت لهما العديد من
الانتقادات التي رفضت تبشير وتمجيد الدولة ومن أهمها الفوضويون والماركسيون الذين
رفضوا مؤسسة الدولة .

فمثلا نجد فريدريك إنجلز ملخصا تحليله التاريخي فيقول " لكي لا تستنفد الطبقات
المتصارعة ذات المصالح الاقتصادية المتناقضة، نفسها والمجتمع معها في صراعات عميقة
بات من الضروري أن تتولى سلطة موضوعة ظاهريا فوق المجتمع، تلطف الصراع بإبقائه
في حدود(النظام) هذه السلطة المنبثقة عن المجتمع والتي تريد وضع نفسها فوقه والتملص
منه أكثر فأكثر هي الدولة، فهو يقر أن الدولة تستطيع تأمين توازن ضروري بين الطبقات إذ
يقول بصورة استثنائية تمر فترات تكون فيها الطبقات المتصارعة قريبة من التوازن، الأمر
الذي يجعل الدولة تكتسب، باعتبارها وسيطا في الظاهر ، استقلالاً معيناً إزاء كل من
الطبقتين².

في هذه الفقرة قد أعرب أنجلز عن الفكرة الأساسية التي تنطلق منها الماركسية في
الدور الدولة التاريخي وشأنها فالدولة هي نتاج استعصاء التناقضات الطبقيّة، " فقد قرنت
الماركسية بين ظاهرة الدولة وظاهرة الملكية الخاصة، ورأت أن الإنسان حين كان في وضعه
البدائي المشاع لم تكن ثمة دولة، ولم تكن ثمة حاجة إلى دولة ولكن بظهور الملكيات

¹ المرجع نفسه، ص 26.

² موريس دوفرجه، علم اجتماع السياسة، تر: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1991،
ص256.

الخاصة، وبروز التناقض بين شكل الإنتاج، وبين طريقة توزيع الإنتاج وتنامي أنانيات أصحاب الأملاك، ومحاولتهم استغلال أكبر قدر ممكن من طاقات الآخرين، واحتكارها لصالحهم، بظهور هذا التناقض الطبقي، وضع أول حجر أساس للدولة من قبل الفئة الحاكمة، واستخدام جهاز الدولة هذا في إخضاع الآخرين، والهيمنة عليهم¹.

والدولة هي إدارة لاستغلال الطبقة المضطهد بما أن الدولة قد نشأت من الحاجة لكبح جماح تضاد الطبقات وبما أنها قد نشأت في الوقت نفسه في خضم الصراع بين هذه الطبقات، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصاديا والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقيّة هي السائدة سياسيا أيضا وبذلك تكتسب هذه وسائل جديدة لقمع الطبقة الدولة النيابية الحديثة « فالدول القديمة والإقطاعية كانت أجهزة لاستغلال العبيد والأقنان وبالمثل فإن .. المضطهدة هي أداة لاستغلال رأس المال للعمل المأجور² ».

وعلى هذا فإن الدولة القديمة كانت قبل كل شيء دولة مالكي العبيد لقمع العبيد، ثم دولة الإقطاعيين - هيئة النبلاء - لقمع الفلاحين التابعين والأقنان، وأيضاً فإن الدولة هي ثمرة التعارضات الطبقيّة المتناحرة ومظاهرها وفي ذلك كتب جورج بوليتزر : إن الدولة في جميع المجتمعات الطبقيّة المتناحرة تصبح جهازا لحكم المستغلين، خرج عن المجتمع الإنساني ثم تميز عنه تدريجيا، وهو يفترض وجود فئة خاصة من الناس وهم رجال السياسة، همهم الوحيد الحكم، ولهذا يستخدمون جهازا وضع لإخضاع إرادة الآخرين بالقوة³.

¹ صدر الدين القابرجي، علم السياسة - تجديد من وجهة نظر إسلامية - ، الشركة العالمية للكتاب: لبنان، 1998، ص 99.

² منصور أشرف حسن، قراءة جديدة لفلسفة هبغل في الدولة، الحوار المتمدن العدد 2007، 1789، ص 115

³ صدر الدين القابرجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100

أما **ماركس Karl Marx** فلم ينظر إلى الدولة على أساس أنها ظاهرة حتمية أو سرمدية، بقدر ما هي حدث تاريخي عارض جاء نتيجة لانقسام الجماعة إلى طبقات متصارعة، واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج والتي استطاعت بواسطتها، استغلال سائر طبقات المجتمع وتسخيرها لخدمتها، لذا فالدولة عند ماركس لا تعدو أن تكون ظاهرة ثانوية تمثل انعكاسا لتكون الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة¹.

وعلى ذلك فإن ظهور الدولة ووجودها مرتبط بظاهرة الصراع الطبقي، لما تمثله من سيطرة إحدى الطبقات في المجتمع على غيرها من الطبقات الأخرى، مستمدة قوتها مسيطرتها مما تملكه من أدوات الإنتاج، وسيطرتها على الجانب الاقتصادي الذي يتبعه سيطرة حتمية على الجانب السياسي، مما يعلي التنظيمات الاقتصادية على التنظيمات السياسية، على أساس أن الأخيرة ليست إلا انعكاسا للأولى، وأن التنظيمات السياسية يجب أن تكون تعبيراً صادقاً على الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع².

ويرى **كارل ماركس Karl Marx** أن المجتمع المدني هو "الأساس الواقعي للدولة، نافيا بذلك مثالية هيغل وقد شخصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور الإنتاج، بعبارة أخرى المجتمع المدني هو مجال الصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، وهنا يظهر نقده لهيغل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بتشكل الدولة"³، وإن أول ما يلفت الانتباه في نقد كارل ماركس **Karl Marx** لفلسفة هيغل **Hegel** هو "رفضه قبول الفصل بين الدولة والمجتمع المدني ، واعتباره هذا

¹ نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 72

² نعمان أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 75

³ أحمد شكري الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 21-22.

الفصل بالذات دليلاً قاطعاً على اغتراب الإنسان بل وعلى عبوديته أيضاً، هذا الفصل بين الدولة والمجتمع المدني هو الديلي على أن عالم الإنسان مقسم إلى عالمين: عالم السياسة الذي يفترض أن يعيش فيه الإنسان بحرية كمواطن، وعالم الواقع الاقتصادي المجتمع المدني الذي يخضع فيه لسيطرة علاقات الاستغلال الاقتصادية¹، هذا التحليل جاء بعد دراسة الماركسية وتحليلها واستخلاصها للدروس التي قدمتها الثورات البرجوازية الأوروبية، فيما يتعلق بالمجتمع المدني وعلاقته ببناء الديمقراطية، وبخاصة الثورة الإنجليزية 1640-1694، والثورة الفرنسية 1789-1794 وربيع ثورات 1848 التي اجتاحت أوروبا وهدمت عروش الملكية المطلقة وقضت على الاقطاعية ونجحت في مرحلة صعودها إلى إحداث تطورات تاريخية لا تتزعزع في مجال بناء مجتمع مدني منعقد سياسياً يسود فيه مبدأ الحق البرجوازي²

ومن إسهامات المدرسة الماركسية، تصور "أنطونيو غرامشي" حول كون الدولة تتبلور استناداً إلى القوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج السائدة، ما يفرض جملة أطر تنظيمية، دون أن تكون الدولة مجرد انعكاس ميكانيكي لهذه القوى والعلاقات، وهو يميز بين نمطين من الدولة³:

- دولة محدودة الوظائف *Compact State* وتتسم بسيادة المجتمع المدني.
- دولة منتشرة الوظائف *Perpoisive State* وهو نموذج عرفته المجتمعات الشرقية القديمة.

¹ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997، ص 86.

³ نبيل راغب، هبة الدولة، التحدي والتصدي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2004، ص 31.

كذلك ركز اهتمامه على "ظاهرة الهيمنة الأيديولوجية مميزا بين مفهوم السيطرة بمعنى القصر عن طريق القوة أو التهديد بالقوة، ومفهوم الهيمنة بمعنى الاستيطان من قبل فئة اجتماعية أخرى، المقولة الاجتماعية الحقيقية المقولة الغرامشية للمجتمع المدني لا تأخذ معناها الحقيقي إلا في علاقتها مع مقولة المجتمع السياسي، فإذا كان الأول فضاء للهيمنة الأيديولوجية، فإن الثاني فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة والتهديد بالقوة، فوظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهه للسلطة الرمزية والتي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعى خاصة مثل: الكنيسة، النقابات والمدارس..."¹، وانطلاقا من هذه التفرقة بين الهيمنة الأيديولوجية والسيطرة السياسية وصل غرامشي إلى الملاحظة التالية²

" أنه في روسيا كانت الدولة كل شيء والمجتمع المدني كان بدائيا وغير مكتمل، في حين توجد بين الدولة والمجتمع المدني في الغرب علاقة حقيقية، ووراء دولة مهترزة تكشف أيضا بنية صلبة للمجتمع المدني.

كما يحدد لينين *Vladimir Ilitch Lénine* في الفصل الأول من كتابه "الدولة والثورة" تحت عنوان "المجتمع الطبقي والدولة" سمات الدولة: بأن الدولة هي نتاج التناقضات الطبقية التي لا يمكن التوفيق بينها فالدولة هي نتاج ومظهر لعدم امكان التوفيق بين المصالح الطبقية المتضادة. وتنشأ الدولة حيث وعندما وبمقدار عدم امكان التوفيق موضوعيا بين التناقضات الطبقية، وعلى العكس فان وجود الدولة يثبت أن التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها³.

¹ غرامشي أنطوني، قضايا المجتمع المدني، مصر: دار كنعان للدراسة والنشر، 1990، ص 15 .

² المرجع نفسه، ص 15 .

³ لينين فلاديمير إيليتشن، الدولة والثورة، تر: لطفي فطيم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر ، 2009، ص 55.

وعليه يمكن ان نستنتج واجبات الدولة من وجهة النظر الاشتراكية وهي إدارة الصراع مع بقايا البرجوازيين وقيادة البروليتاريا لحسم صراع الطبقات باتجاه الحل النهائي وهو زوال الدولة وقيام المجتمع الشيوع، الحل من وجهة نظرهم في النهاية وبعد انتصار الكادحين على البرجوازيين في الصراع الطبقي، تكون الجنة على الأرض بتحلل الدولة وسيادة المجتمع الشيوعي ذو الملكية العامة.

أما الفكر الفوضوي والذي مثله وليام جودوين *William Godwin* في شكله الحديث ثم المفكر الفرنسي برودون وهاج الدولة والملكية الخاصة باعتبارها سرقة، ثم بعد ذلك كل من كروبيكين *Kropotkin* وباكونين *Bakunin* اللذين يعتبرون من أهم رواد هذه النظرية على الإطلاق لما قدموه من شرح وتفسير لها، وتحمل النظرية الفوضوية وجهان لعملة واحدة (الفردية - الاشتراكية)، فهي نظرية الاشتراكية بدون سلطة أو دولة، إذ تؤمن من جهة بالطبيعة الخيرة للإنسان الذي تحثه على التعاون مع غيره من افراد المجتمع للحفاظ على النظام وإقامة العدل دون ضرورة لوجود الدولة، ومن جهة أخرى هي امتداد للمذهب الفردي الذي يحصر وظائف الدولة في الحفاظ على حياة وأموال الأفراد، لكن الفوضوية تذهب إلى حد إنكار هذا الدور الضيق بل حتى إنكار وجود الدولة ذاتها¹.

وبعد هذه المرحلة اثارت نجد كتابات الماركسيين الجدد وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، فقد أصبح الماركسيون أكثر وعياً بالطابع الأول غير المكتمل للكتابات الماركسية حوا الدولة والمجتمع، وحاولوا أن يفسروا دلالاتها على نحو أكثر تفصيلاً، ويعتبر كتاب ميليباند رالف الموسوم بقوة الطبقة وقوة الدولة من أول الاسهامات في هذا الاهتمام المتجدد

¹ سيد عليوة، علم السياسة، مطبعة الجمهورية للنشر ولاتوزيع: مصر، 1999، ص 187.

حول الدولة والمجتمع ومن الكتاب الآخرين ذوي الحਿثة في هذا الصدد نجد بولانتزاس نيكوس *Nicos Poulantzas* .

حيث يرى ميلباند *Miliband* أن الدولة في المجتمعات الغربية المعاصرة، لا تزال تسيطر عليها طبقة حاكمة تملك وسائل الإنتاج أو تتحكم فيها، وهو تأكيد لمقولات ماركس التـب أطلقها قبل مائة عام، ولكن ميلباند وعلى طريقة عالم الاجتماع الأمريكي س. رايت ميلز، قدم هذا الكتاب وفي كتاب آخر الدولة في المجتمع الرأسمالي بيانات غنية لتدعيم هذه المقولة، فالطبقة التي تحكم لها لها علاقة وثيقة بكل بكل المؤسسات القوية في المجتمع والتي هي بمثابة مراكز التحكم العصبي في المجتمع المعاصر، وأظهر ميلباند درجة التجانس والتماسك الشديدين بين أفراد هذه الطبقة من ناحية وبينهم وبين من يتقلدون مركز " السلطة الرسمية" من ناحية أخرى، فليس ضروريا أن تكون هذه الأخيرة في أيدي الطبقة المهيمنة بشكل سافر ومباشر دائما، بل قد يكون من مصلحة الطبقة المهيمنة أن تقف مسافة معينة من أجهزة السلطة المباشرة، إن تحترم القواعد الاجرائية المنظمة لعمل هذه الأجهزة، ويقدم ميلباند الشواهد ويؤكد على أن هذه الطبقة في النهاية هي التي تتحكم (عن قرب أو من بعيد)، من المسيرة العامة للدولة، وفي القرارات الكبيرة للسلطة السياسية¹.

النموذج الثاني البارز للماركسيون الجدد هو نيكولاس بولنتزاس *Nicos Poulantzas* ، الذي يبتعد في تحليلاتها عن الماركسية الكلاسيكية كما تظهر عند ماركس وإنجلز ولينين إلا أنه سرعان ما يعود إلى المنبع، إلى أساس النظرية الماركسية، حيث يذهب إلى أنه لا يمكن التصدي لموضوع الدولة دون الرجوع مباشرة إلى موضوع الصراع الطبقي، فالدولة في نهاية

¹ سعد الدين ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 69 .

المطاف هي محصلة لهذا الصراع، ويستند بولنzas في إدراكه لهذه القضية إلى قضيتين أساسيتين لماركس وإنجلز وارتدين في البيان الشيوعي:

- 1- أن كل صراع طبقي هو صراع سياسي.
- 2- أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ.

فلقد كان ماركس وإنجلز ولينين وغرامشي يضعون دائما في اعتبارهم عند التمييز بين النضال (العملي) السياسي، والاقتصادي خصوصية النضال السياسي والذي يتكثف في أن هدفه المتميز هو الدولة باعتبارها مستوى نوعي من أبنية التكوين الاجتماعي، وكما يقول ماركس أن الهدف النهائي لحركة الطبقة العاملة هو الإستيلاء على السلطة السياسية¹.

كما يرى بولنzas *Nicos Poulantzas* " أن الدولة القديمة لم تكن تعرف الفصل بين ما هو سياسي وغير سياسي لأن الإطار السياسي فيها كان يحيط بكل شيء وبالتالي فهو الدولة بكاملها والمدار السياسي لم يكن يتميز في هذه الدولة عن مداراتها الأخرى، فلا وجود بعد لدستور متميز عن الدولة الواقعية والمادية، أي عن الشعب في وجوده الحقيقي الذي هو المجتمع المدني، فالدولة السياسية لم تكون قد ظهرت بعد باعتبارها الشكل للدولة المادية فكان السياسي يعبر عن هوية الدولة بأكملها دون أن يكون لبقية القطاعات فيها أي وجود فاعل مستقل وهذا يعني أن الدولة القديمة كانت تقوم على التوحد أو الانصهار بين الدولة السياسية والمجتمع المدني الذين ما كانا قد توصلا بعد إلى نوع من الانفصال الذي يميز

¹ عبد العالي دبله، مرجع سبق ذكره، ص 134.

الدولة الحديثة التي هي في الواقع تأليف بين الدولة السياسية والدولة غير سياسية حيث تعتبر الأولى العنصر الشكلي للدولة والثانية بمثابة العنصر المادي أو المحتوى¹.

وفي تحليله للدولة الرأسمالية يبحث بولنتزاس *Nicos Poulantzas* في عمق النظام الرأسمالي وكيفية اشتغاله وتحليل العناصر الهيكلية للدولة الرأسمالية والمنطق الداخلي الذي يحكمها وهذا ما أدى به إلى اعتبار أن الانتماء الطبقي للقائمين على جهاز الدولة هو الأساس في تفسير سلوك الدولة وخياراتها الطبقية، وهو لا يستبعد أن تنشأ داخل الطبقة الرأسمالية المهيمنة، بعض الصراعات الداخلية وقد تضحى بعض شرائح هذه الطبقة بمصالح شرائح أخرى من الطبقة نفسها، ولكن تظل الدولة في النهاية الإطار التوحيدي لكل هذه الشرائح المتنافسة².

وشن بولنتزاس *Nicos Poulantzas* هجوما نقديا على ميليباند لاهتمامه الفائق بالتأكيد على جماعات الصفوة في المجتمعات الرأسمالية تجتمع في أصول تعليمية واحدة، وتقوم بينها علاقات أسرية وعلاقات صداقة، فقد تصدى ميليباند لنظرية المجامع الصناعي، والنظرية التعددية السياسية، معتمدا على نفس أسسها محاولا أن يؤكد وجود طبقة متجانسة في الحكم، ولكن وجود انقسامات في الدوائر العليا للحكم لا يدل في رأي بولنتزاس على أن هيمنة الطبقة الرأسمالية قد تقلصت، فهذه الانقسامات هي انقسامات طبيعية على أي

¹ نيكولاس بولنتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، تر: عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة للنشر والتوزيع، 1989، ص 426.

² عبد العالي دبله، مرجع سابق الذكر، ص 133.

فالقضية ذات الأهمية الحاسمة هنا هي أن الآليات النظامية للإنتاج الرأسمالي تظل كما هي¹.

وفي سبعينيات القرن الماضي أثارت موجة جديدة من الماركسيين الجدد المهمة بموضوع الدولة والمجتمع، ومن أقطاب هذه الموجة تبرز كتابات **ثيدا سكوكبول Theda Skocpol** التي ترى " أن الدولة مثل الاله الروماني "جانوس" ذات الوجهين: الأول يطل على الداخل أو المجتمع المدني بهياكله الاقتصادية وتكويناته الاجتماعية وانقساماته الطبقية أو الفئوية.

الوجه الثاني: يطل على النظام العالمي بما يحتويه من دول أخرى، ومنظمات اقليمية ودولية، وشرمات متعددو الجنسيات.

وفي رأي **سكوكبول Theda Skocpol** أن طبيعة أي دولة بحجمها وحدودها وبنائها الداخلي، تعتمد على تاريخ الوقائ الخارجية والظروف العالمية، بالقدر نفسه الذي تعتمد فيه على مسيرة التطور الداخلي للمجتمع المدني، بل أنه في كثير من الحالات، يكون لمجموعة العوامل الخارجية الأسبقية على العوامل الداخلية في نشأة الدولة، وترفض سكوكبول المقولة التبسيطية التي تذهب إلى أن الدولة تتبلور حول المجتمع المدني أو تخرج من أحشائه وحده، كما أنها ترفض المقولة التبسيطية الأخرى، التي تحصر مهام الدولة في الوظيفة " التوزيعية" أي سيطرة طبقة واحدة أو تحالف طبقي على الدولة، لمجرد تحديد نصيب الفئات المختلفة في الثروة (سواء بشكل متحيز أو عادل) ففضلا عن أن للدولة

¹ أنتوني جيندر، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، تر: احمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية: بيروت، 2006، ص 104.

وظائف أخرى، فإنها ترى أن أهم هذه الوظائف هي السيطرة على وسائل السيطرة والقهر، واستخدامها داخليا أو خارجيا من أجل أمن الدولة واستمرارها، أي أن المحور الأساسي للدولة هو سلطوي أكثر منه توزيعي¹.

المطلب الثاني: أدبيات المجتمع والدولة لدى مفكري دول الجنوب.

تم في الجزء السابق من هذه الدراسة معالجة أدبيات المجتمع والدولة في الفكر الغربي الكلاسيكي والحديث ورأينا بأن هذه النقاشات والدراسات حققت تقدماً كبيراً بما يتماشى والتطور الطبيعي للمجتمعات في هذه البلدان، انطلاقاً من الفكر اليوناني إلى الحضارة الرومانية مروراً بالصراع بين الكنيسة والدولة فالإقطاع إلى الثورات الجمهورية في فرنسا وإنجلترا إلى فترة ما بين الحربين حتى السنوات الأخيرة الماضية، مع الاتجاه الماركسي والماركسيين الجدد ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تم نقل هذه النقاشات إلى دول الجنوب؟

نجد أن الدراسات حول دول الجنوب اهتمت بالبناء الاجتماعي والاقتصادي ولم تهتم بالبناء السياسي وجهاز الدولة، رغم أن هناك بعض الإسهامات التي امتدت إلى دراسة الدولة في هذه المجتمعات ومن بين أهم هذه الاتجاهات اتجاه نظرية التحديث والتبعية.

أولاً: اتجاه نظرية التحديث

إن الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى " مجتمعات تقليدية" هي المجتمعات المتخلفة، ومجتمعات حديثة هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور

¹ إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي بسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

ويمكننا تحديد سمات **المجتمع التقليدي** بأنه قائم على التجزئة والانقسام الداخلي الذي يضعف التكامل والاندماج، وانغلاق وجمود النخبة السياسية، وغياب المشاركة الجماهيرية وانعدام الاستقرار السياسي، واعتماد أدوات القمع الاجتماعي والسياسي.

أما **المجتمع الحديث** فيتميز بخصائص تتناقض مع التقليدية فالدولة المعاصرة كما يراها صامويل هنتغتون *Samuel Huntington* تتسم بعقلنة السلطة السياسية بوصفها ظاهرة مادية علمانية ولا تخضع للقيم التقليدية، ورفض كل ما يعرقل التطور، وتتنوع وتعدد الهياكل والمؤسسات الرئيسية، واعتماد التخصص لتوزيع المهام في النظام الاقتصادي والسياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية، والابتعاد عن النظرة الخرافية والقدرية للعالم، القدرة الدائمة والمتواصلة على تحقيق أهداف متنوعة وشاملة¹.

ولتفسير التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، تبنى دانيال ليرنر *Daniel Lerner* فكرة اجتماعية نفسية، تفترض وجود مجتمع انتقالي هو **المجتمع التقمصي** *Empathetic society*، القادر عندما تتطلب الظروف على التكيف لآداء وظائف جديدة وتشجيع المشاركة، لذا يبدأ المجتمع عند ظهور التقمص بالاقتراب من عملية التحديث، وهذا

¹ فيصل غازي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، جامعة بغداد: العراف، 1993، ص 45.

ما قاد دانيال ليرنر إلى وضع معيار تقمصي للتطور في المجتمع الحديث يرتفع عدد الأفراد الذين يطهرون قدرة على التقمص بدرجة أعلى من أي مجتمع تقليدي سابق¹.

يرى إيزنستات *Eizenstat* "أن التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، أما بارسونز *Parsons* وليرنروبال يرى أن التحديث هو عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني، بدلا من القيم السائدة في المجتمعات التقليدية².

كما أن هناك تيارين بارزين ساهما في تطوير نظرية التحديث هما³:

- دراسة ماكس فيبر *Max Wiber* حول العلاقة بين البروتستانتية وتطور الرأسمالية، وقد ركز هذا التيار على المتطلبات الثقافية والسيكولوجية للتحديث.
- كتابات هربرت سبنسر *H. Spencer* إيميل دوركايم *E. Durkheim* ، تالكوت بارسونز *Parsons* وركز هذا التيار على الاختلافات الاجتماعية باعتبارها بؤرة مركزية في التغيير الاجتماعي، كما ركزوا على الملامح الهيكلية للمجتمع، حيث ساهمت هذه الأفكار في إرساء الكثير من القضايا والمقولات التي استندت إليها النظرية وتتمثل في⁴:
- رفض مراحل تطور المجتمع الإنساني التي تقول بها الماركسية، واختزال هذه المراحل في مرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة التخلف (المرحلة التقليدية)، ومرحلة الحداثة (التقدم).

1 المرجع نفسه، ص 45 .

2 نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي م أ ، 1971، ص 35 .

3 أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، الجامعة الإسلامية: غزة، 2011-2012، ص 27 .

4 محمد الدين خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة، دار المجد للنشر والتوزيع: عمان، د س ن ، ص ص 28-29 .

- رفض المحركات الماركسية في تحديد عوامل التغير التاريخي ومنها عوامل الصراع الطبقي، والتأكيد على قوى التحديث الغربية، التي تحدث تغييرا في مؤسسات المجتمع التقليدي بعد تبني النموذج الغربي، وتدعيم النخب المحلية التي تهيئ الظروف لانطلاق التحديث.
- رفض تفسير التخلف في البلدان النامية بالعامل الاستعماري وتأكيد دور المؤسسات التقليدية التي تركز قيم القدرية والغيبية، في مقابل تبني القيم العقلانية المتضمنة في النموذج الغربي.
- إن عملية التغيير الاجتماعي التي عرفت أوروبا بفعل عامل التحضر والتصنيع وتحديث الشخصية، هي نفسها العملية التي تعرفها البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية (هي مزيج من التقليد والحديث)، لتنتقل تدريجيا (تمر عبر مراحل) إلى وضع حضاري يشبه الوضع الحضاري الذي عرفته البلدان الغربية الرأسمالية.
- التأكيد على النمو الاقتصادي الصرف كأداة أساسية لتحقيق التنمية في البلدان النامية، واعتماد آلية اقتصاد السوق لتنشيط السوق الاقتصادية، ورفض التدخل الحكومي.
- التأكيد على خاصية الدافعية والإنجاز لدى الأفراد، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

إن نظرية التحديث تنظر إلى الدولة على أنها شكل سياسي شامل وصالح لكل المجتمعات، وبالنسبة لبارسونز فإن الدولة عبارة عن نتائج فريدة من نوعها، ونجاح هذا النوع من المنظمات السياسية سوف يقود إلى أن تصبح مكيفة في كل أنحاء العالم وهذا نتيجة تأثير الثورة الصناعية وهو نفس الرأي الذي عبر عنه لوسيان باي L.pye بأن الدولة كما تطورت في أوروبا فإنها الآن منتشرة عبر العالم باعتباره الحل الوحيد لمشاكل التنمية¹.

¹ عبد العالي دبله ، مرجع سبق ذكره، ص 182.

كما قدم "لوسيان باي *L.pye*" أن هناك ستة أزمات تعاني منها البلدان المتخلفة هذه الأزمات الستة* هي التي ترافق عملية التنمية والتحديث، وتجاوزها يعتبر خطوة نحو النظام السياسي الأمثل 1 .

كما تنشأ الأزمة نتيجة عدم تطور النظام وبنيته، وعدم قدرته على تلبية المطالب واستيعاب المدخلات ومعالجتها، وعدم قدرته على الاستجابة لحاجات ومتطلبات النظم الاجتماعية الأخرى، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وغيرها حيث يرى غابرييل ألموند أن هذه الأزمات تتمثل في:

* **مشكلة بناء الدولة:** وهي تتعلق بعدم قدرة السلطة المركزية على التوحيد

* **مشكلة بناء الأمة:** وترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث أن هناك ولاءات محلية أقوى من الولاءات للأمة.

* **مشكلة المشاركة:** عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار في النظام السياسي.

* **مشكلة التوزيع:** عدم توزيع القيم والسلع والخدمات بصورة عادلة من النظام السياسي إلى المواطن.

* هذا الأزمات الستة التي يرى لوسيان باي أنه بتخطيها تكون خطوة نحو النظام السياسي الأمثل 1- - أزمة الهوية والانتماء 2- أزمة التوغل والنفوذ 3- أزمة التوزيع 4- أزمة الشرعية 5- أزمة المشاركة 6- أزمة التكامل وسيتم التطرق إليها في الفصل الثاني بالتفصيل .

أما مور *Mour* فإنه يربط بين ظهور الدولة وضرورة وجودها بعدة عوامل، فكلما زادت النهضة في الميدان الصناعي وكذا التفرقة أو التمايز في الميدان الاجتماعي فكلما أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود دولة من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي ومن وجهة نظر هذه فقد اعتبرت الدولة هي أساس تحقيق التنمية وتشكيل المجتمع والأمة والتمدّن والتطور الصناعي، والاقتصادي عموماً وبدونها لن يتحقق أي شيء من هذا وهذا .

وتشتمل نظرية التحديث على العديد من الاتجاهات نذكر منها:

ثانياً: نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو

تسمى أيضاً: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئاً عادياً".

يرى روستو *Walt Rostow* من خلال المنظور التحديثي والتموي أن التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية فالتحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات¹.

كما يحاول روستو *w. Rostow* ولجنة السياسة المقارنة تحديد أنواع المشكلات التي تواجه المجتمعات النامية مقارنة تطور هذه المجتمعات في إطار كيفية تعاقب وتتابع هذه

¹ هشام محمد الأقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص 186 .

المشكلات وكيفية مواجهتها ويرى روستو **W. Rostow** أن هناك ثلاث متطلبات أساسية للتحديث السياسي، الهوية مهمة الأمة السلوك للدولة والمساواة للحدثة، أما الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات في هذا الإطار تتعلق بكيفية مواجهتها¹.

وحسب روستو **Rostow** يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.

- مرحلة التهيؤ للانطلاق.

- مرحلة الانطلاق.

- مرحلة الاتجاه نحو التضج.

- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستتبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:** وتتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكل الاجتماعي مؤسسه على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى القدرية ومعاداة التغيير، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد².

¹ محمد زاهي بشير المغربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات قاريونس: ليبيا، د س ن ، ص 186.

² عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان بن سانية، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011، ص 472 .

- **المرحلة الثانية:** وهي تحدث تغيرات جذرية في القطاعات الصناعية كالزراعة والنقل والتجارة الخارجية، على نحو يزداد معه الاستيراد، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، يتحقق تطوير النقل والاقتصاد عبر تسويق الموارد الأولية، وبالنتيجة تتحقق عملية التقدم الاقتصادي القادمة من الخارج، فتتخلل النخب الاجتماعية وتنتشر خلالها¹.

- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتتشتت ويتم تصنيع القطاع الزراعي.

- **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة النضج، مرحلة تُعد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحاً من ذي قبل، وصناعات قائمة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

¹ إبراهيم مشورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني: لبنان، 1997، ص 16 .

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأواً كبيراً من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش، ويدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء.

ثالثاً: اتجاه النماذج والمؤشرات (بارسونز وهوسيلتز)

يقوم هذا الاتجاه على قضية مفادها أنه يمكن التفريق بين المجتمعات المتقدمة والنامية اعتماداً على مجموعة من المؤشرات الكمية وكيفية والتي تعتبر بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والنامية من أهم رواد هذا الاتجاه العالم الاجتماعي بارسونز والذي يذهب إلى أن القدرة التكييفية للمجتمع تمكنه تدريجياً من التخلص من خصائص التخلف والتحول نحو تبني مستويات ثقافية تقوم على خصائص التقدم.

أما هورفيتز *Horwitz* يميز داخل المجتمع الإنساني بين عوالم ثلاث هي العالم الأمريكي والأوروبي العالم الشيوعي، والعالم الثالث بوصفها وحدات صغيرة مستقلة بذاتها، وتشكل عالماً مقفلاً كما نظر إليها بوصفها وحدات محدودة ذات ملامح وخصائص محددة وتميل إلى النظر إلى الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفياتي على أنها نماذج عامة يمكن إحتداؤها¹.

ولقد استعار هورفيتز من بارسونز الخصائص الثلاث الأولى يرى أن المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تشهد متغيرات العمومية والتوجه نحو الأداء وتخصيص

¹ السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، درا المعرفة الجامعية: مصر، 1996، ص ص 112-113.

الدور أما المجتمعات المتخلفة فهي المجتمعات التي تشهد المتغيرات القابلة وهي الخصوصية والعزو وتشتت الدور¹.

رابعا: اتجاه نظرية التبعية:

على النقيض من نظرية التحديث وتحليلاتها تأتي نظرية التبعية وهي تضم كل من البنيويين والماركسيين المحدثين، ويتأسس مفهوم الدولة على مدخل تفسير ظاهرة انتشار الحكم الفردي والاستبدادية في مناطق من العالم، وبالتقاطع مع صياغة الماركسية التقليدية، يصبح مفهوم الدولة يعني انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع إلى تقسيم العمل الدولي، بما يعني أن الدولة هي مقدار استخدام الموارد في التفاعل السياسي ببعديه الداخلي والخارجي كما يصفه أندري جندر فرانك ضمن مدرسة التبعية مفهوما جديدا يتضمن فكرة (المركز - المحيط)².

ويذهب ريمون دوفال *R.Duvall* و جون فريمان *J.Freeman* إلى أنه يجب قهم العلاقة التاريخية بين الدولة والبناء الاجتماعي على ضوء الاعتبار التالية³:

- أن نفهم بناء المجتمع والدولة في الماضي، وما تعرضت له من تغيرات هو الذي يشكل بناء الدولة والمجتمع في الحاضر.
- إن تحليل هيكل نظم الدولة وأدوارها يجب أن تتم في ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية الاجتماعية من ناحية ودور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية أخرى.

¹ عبد الباسط هويدي وعبد اللطيف قنوعة، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014، ص 176 .

² عبد العالي دبله مرجع سبق ذكره، ص 190.

³ المرجع نفسه، ص 191.

إن بناء الدولة في سياق التبعية يؤثر في البناء الاجتماعي ويتأثر به غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست علاقة مباشرة، ومن ثم فإن الرابطة التي تربط الدولة بالمجتمع ليست رابطة تكاملية مباشرة فالبناء الاجتماعي التابع هو أصلاً بناء وسيط، لأنه يتشكل في ظروف خارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة في ضوء الظروف الخارجية.

كما ترى نظرية التبعية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة، فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل الدولي، أسهم في تشكيل تاريخ الجنوب ابتداء من المرحلة الماركنتيلية ثم حرية التجارة ثم مرحلة التمويل الرأسمالي وأخيراً سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، فقد استطاع الغرب خلال تلك المراحل خلف نظام اقتصادي استطاع أن يعزل العالم الثالث هي نتيجة طبيعة لتنمية العالم الأول¹.

وتعود الأصول الفكرية للتبعية إلى الفلسفة الماركسية حيث أنها استهلكت منها أبعادها الأساسية التي يمكن إيجازها في²:

- أن تقسيم العمل في المجتمع هو الحقيقة الاجتماعية الأولى وهو المحرك الاجتماعي الأساسي.
- أن النشاط السياسي لا يتم من خلال طبقات تدور حول محور تقسيم العمل وطبيعة الملكية.
- التحيز المبدئي ضد بعض الظواهر الاجتماعية مثل رفض الإثنية أو العرقية كمحدد اجتماعي أو متغير سياسي زمن ثم رفض دور القبيلة أو الجماعة الدينية أو العرقية.

¹ محمد نصر عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي - النظرية - المنهج)، المؤسسة الجامعية للدراسات: بيروت، 2002، ص 309.

² المرجع نفسه، ص 310.

ومن بين أهم الاتجاهات في هذه النظرية نذكر ما يلي:

* **أندري جندر فرانك** *André Gunder Frank* : حيث جمع كل أعماله بشأن ظاهرة التخلف في كتابه **تنمية التخلف** *The development of Underdevelopment* حيث حاول فرانك الكشف عن العوامل الداخلية والخارجية للتخلف، فهو يرى أن التخلف هو نتيجة عملية النمو الرأسمالي العالمي المترتبة عن اندماج اقتصاديات التوابع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل على تنمية تخلف التوابع.

وفي رؤيته للتخلف يحاول فرانك أن يبرر بأن التخلف ليس داخليا فحسب وإنما خارجيا أيضا، الداخلي يرجعه إلى هشاشة البنى الداخلية للدولة التابعة، وخارجيا التخلف الناتج عن العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط ناهيك عن اندماج اقتصاديات هذه الأخيرة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وما نتج عن ذلك من تنمية تطور دولة المركز، مقابل تنمية تخلف دول المحيط¹.

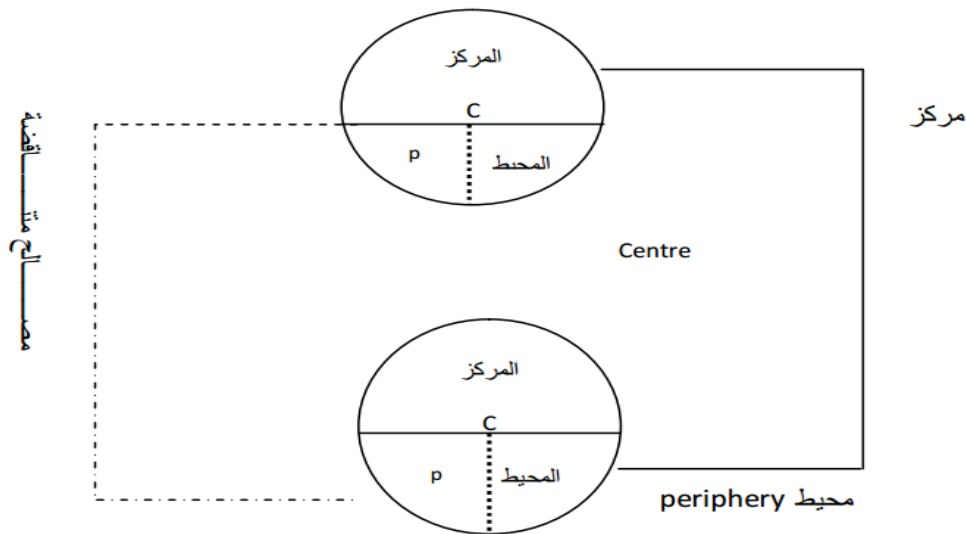
* **بول باران** *Paul Baran* : وتميزت دراساته بإبراز الدور الأمريكي العسكري والاقتصادي في تدعيم الامبريالية المعاصرة من خلال الهيمنة العسكرية وارتباط النقد الدولي بالدور الأمريكي، والتمركز والانتشار للشركات الأمريكية عبر القومية، كما يعتبر أن السبب الرئيسي لاستمرار الإمبريالية هو في سياسة الدول الصناعية، من أجل ضمان حصولها على المواد الأولية من العالم الثالث كما يشير إلى الانحطاط التدريجي للقوة الشرائية في دول العالم الثالث على فائض القيمة لصالح الدول الصناعية، وحسب تحليل بول باران فإن بناء

¹ جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع: الجزائر، 2007، ص ص 218-2019.

الدولة بكافة أنماطها التاريخية هذه تشكل من خلال سيطرة رأس المال الأجنبي والدول الإمبريالية التي تسانده ¹.

وكذلك في هذا الاتجاه نجد أعمال **غالتينغ Johan Galtung** فهو يصف العلاقة بين المركز والمحيط فهو يصف العلاقة بين هذه الثنائية بعلاقة الإمبريالية لأنه قائمة على الهيمنة والاستغلال نتيجة لتناقض المصالح بينهما معتمدا في ذلك على نموذج تطبيقي حول العلاقة بين المجموعة الأوروبية ودول العالم الثالث وهذه المصالح تتفاوت درجات تناقضاتها سواء داخل دولة المركز في حد ذاتها أو داخل دولة المحيط في حد ذاتها أو بين محيط دولة المركز ومحيط دولة المحيط.

الشكل رقم 03: بنية الإمبريالية عند غالتينغ Johan Galtung



المصدر: عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

¹ اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطبع والنشر: الجزائر، د س ن، ص 35.

وفي هذا الشكل يلاحظ غالتينغ ما يلي¹:

- أن هناك انسجاما للمصالح بين المركز في دولة المكز والمركز في دولة المحيط.
- هناك تناقض أو تضارب في المصالح أكثر في دولة المحيط منه في دولة المركز.
- هناك تناقض أو تضارب في المصالح بين محيط الدولة المركزية ومحيط الدولة المحيطية.

* **سمير أمين وسعد زهران**: ففي رأيهما وجود طرفان تنمويان مختلفان جذريا كنتيجة للتبادل غير المتكافئ، يدعم الوضع القائم فهناك مركز يملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكل وسائل التطور، ومحيط يفتقر إلى مثل هذه الوسائل ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز، ثم يعيد استيرادها مصنعة بأثمان باهظة، أو بالتعبير الماركسي اللينيني، فإن المركز يملك بنية اقتصادية قوية مكنته من الهيمنة على دول المحيط التي تتميز بهشاشة وتشويه بنيتها التحتية الاقتصادية².

* **حمزة علوي**: يرى أن الدولة لم تتأسس في المجتمعات التي خضعت للاستعمار عن طريق برجوازية وطنية وإنما عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية قامت بتضخيم حجم الدولة وخاصة جانبها العسكري البيروقراطي لخدمة اغراضها الخاصة في المستعمرات وذلك من خلال ثلاث أجهزة تشكلت أجهزة الدولة الاستعمارية: الجيش، الجهاز البيروقراطي، الحكومات المحلية³.

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 222-224.

² المرجع نفسه، ص ص 120-121.

³ عبد العالي دبله، مرجع سبق ذكره، ص 249.

المطلب الثالث: الدولة والمجتمع في الفكر العربي

من الملفت للنظر أن المعاجم العربية لا تحتوي تعريفاً " للمجتمع " أو " الدولة " يقترب من تعريف هذين المفهومين في لغة العلوم الاجتماعية الحديثة، بالطبع هناك مصطلحات تقترب بدرجة متفاوتة من هذين المفهومين مثل " القوم " و " الحكومة " و " السلطة " و " السلطان " وليس هذا الغياب بالأمر المستغرب فمفهوما " المجتمع والدولة " هما أيضاً مفهومان حديثان نسبياً في اللغات والأدبيات الغربية، ويعود شيوع استعمالهما في القرون الخمسة الأخيرة، ولكن هذا لا يعني أن التاريخ العربي الإسلامي لم يعرف المجتمع والدولة، فالظاهرتان موجودتان ومستمرتان، في صور عديدة طوال الأربعة عشر قرن الأخيرة¹.

فقد ذهب شارل بيتارروث *Butterworth Charles* في مقال له بعنوان " الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي " حيث قال " من الواضح أنه ليس هناك مفهوم للقومية أو الدولة في الفكر السياسي الإسلامي في العصور الوسطى، ويكون من المنطقي، والحال كذلك أن المصطلحات المستخدمة الآن من قبيل وطن/دولة، هي ابتداعات حديثة ...، إن وصف الوحدات السياسية أو الأسر الحاكمة بأنها دول، يتم أحياناً وبصفة عابرة في كتابات الأفغان في القرن التاسع عشر، ولكن لم يصبح هذا الوصف أمراً متداولاً إلا بظهور المفكرين العلمانيين المتأثرين بالغرب في العشرينيات والثلاثينيات².

ولم يتخذ مصطلح " الدولة " في اللغة العربية المفهوم المتعارف عليه في زمننا الحاضر بمعنى الكيان السياسي والإطار التنظيمي (= المؤسسي) الواسع لوحدة المجتمع والناظم

¹ سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 76 - 77.

² تشالز باثروث، الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي ، ورقة مقدمة في ندوة الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي، ص 104 .

لحياته الجماعية، وموضع السيادة فيه بإقليمه المحدد الثابت والقائم بذاته في المجال الدولي - المقابل لمصطلح State وما يطابقه في اللغات الأوروبية الأخرى، إلا في فترة غير بعيدة من فترات عصر النهضة العربية الحديثة، فالمصطلح العربي الأصلي للدولة لم يتضمن أيضا أي مفهوم للدولة من حيث هي كيان سياسي عام يشمل الأرض والسكان والحكم معا¹.

فقد اقتصر المصطلح السياسي العربي التقليدي - وإلى وقت قريب في العصر الحديث على معنى الحكومة أو النظام القائم الحاكم أو الأسرة والجماعة الحاكمة - أي معنى السلطة السياسية القائمة في زمان بمعزل عن عموم الكيان الجغرافي والبشري الذي تحكمه - فقبل الدولة الأموية سواء في المشرق أو الأندلس أو الدولة العباسية أو الدولة الإدريسية وأحيانا كان ينسب هذا المصطلح إلى حاكم فرد بعينه فيقال " دولة المأمون " و " دولة صلاح الدين " أمته وسلطته السياسية التي مارسها لبعض الوقت هناك².

فالدولة في اللغة العربية مشتقة من مادة الدال والواو واللام (دول) وهي تطلق بمعاني عدة منها³:

- بالضم انقلاب الزمان، والعُقْبَةُ، وبالفتح: في الحرب، أو هما سواء، أو الضم في الآخرة، والفتح في الدنيا، والدَّوْلَةُ الحوصلة والشَّقْشِقَةُ وشيء مثل المزايدة والقَانِصَةُ

¹ محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام - مكونات الحالة المزمنة - ، ط2 ، دار الشروق للنشر والتوزيع: بيروت، 1999، ص 28.

² المرجع نفسه، ص ص 28-29 .

³ ماجد بن علي ابن إبراهيم الزُمَيْع، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني -دراسة عقديّة- ، دار الفضيلة للنشر: الرياض، دار الهدى النبوي: مصر، 2013، ص ص 31-32 .

- الإدالة: الغلبة ودالت الأيَّام: دارت، والله تعالى يداولها بين الناس، والدَّوْلُ : لغة في الدَّلو، وانقلاب الدَّهر من حال إلى حال، وبتحريك الدال (الدَّوْل): النبل المتداول.
- وفي (الصباح) للجوهري الدَّوْلَةُ في الحرب أن تُدَالَ إحدى الفئتين على الأخرى، والدَّوْلَة (بالضم) في المآل، والجمع دُولَاتٌ ودُؤْلٌ، وقال أبو عبيد: الدَّوْلَةُ بالضم اسم الشيء الذي يُتَدَوَّلُ به بعينه، وبالفتح الفعل، وقيل هما لغتان بمعنى واحد.

وبهذا نلاحظ أن لفظ الدولة في اللغة تطلق بإزاء الأمور التالية¹:

- 1) تغير الزمان، ودورانه، وتحوله من حال إلى حال.
- 2) عاقبة الأمر ومآله ومنتهاه.
- 3) الغلبة والانتصار على العدو.
- 4) اسمٌ لعدة أشياء يتداولها الناس: كالمزادة ضيقة الفم، والقانصة، وجانب البطن، والدلو، والنبل وغيرها.

أ- الفكر العربي التراثي حول الدولة والمجتمع:

في الوقت الذي كانت أوروبا تعيش قرونها الوسطى المشبعة بالسلطان الكلي للدولة والسلطة المطلقة للحاكم دون حدود أو قيود يتصرف بالأرض وبالبشر كيف يشاء في ذلك الوقت الذي لا يوجد فيه لفكرة المشروعية أو خضوع الدولة للقانون والذي لا يعدوا وجود دولة قانونية فيه إلا حلم من الأحلام، ولدت في شبه الجزيرة العربية أول دولة قانونية أقامها النبي الكريم غداة هجرته إلى المدينة ومن بعده الخلافة الرشيدة، قائمة على مقومات الدولة القانونية بمعيار العصر الحديث من وجود دستور وتدرج في القواعد القانونية، وخضوع

¹ المرجع نفسه، ص 32 .

الإدارة للقانون، والاعتراف بالحقوق والحريات الفردية ومتضمنة في كيانها الفصل بين السلطات وتنظيم رقابة قضائية وتقرير لمبدأ اختيار الحاكم ومحاسبته وعزله، وبذلك يكون الإسلام قد جاء بدولة فريدة في التاريخ غير معروفة أو مألوفة قبله على الإطلاق¹.

لقد قامت الدولة الإسلامية في المدينة بمجرد وجود القوانين الأساسية اللازمة لنظام الاجتماع، وهذه القوانين هي من عمل الله وصنعه وهي شريعته، وكان أول من مارس السيادة في هذه الدولة منذ نشأتها هو الرسول صلى الله عليه وسلم مبلغا عن ربه القرآن الكريم ومبيناً له بتشريعه صلى الله عليه وسلم.

كما أننا لا نجد عقدا تراضى عليه أهل المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين معه، أو عقدا تراضى به الناس فيما بينهم فلا "تفرقة بين السلطة في مصدرها وجوهرها والسلطة في ممارستها وتطبيقها فالنبي صلى الله عليه وسلم فيما باشره من أعمال الحرب والسلم والقضاء له السلطان الكامل والسيادة المطلقة، فهو رسول الله صلوات الله عليه وسلم والمبلغ عنه والآية الكريمة: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ تمنع من كل جدال².

وأما بعد انتقاله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى فتتعين التفرقة بين مصدر السلطة وجوهرها وبين من يقوم بممارستها، فلا أحد تكون له السلطة المطلقة في الدولة الإسلامية بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن يمارس السيادة بعده لا تكون له سيادة مطلقة بحال من الأحوال، سواء كان حاكما أو مجموع الأمة أو كان غير ذلك، فالسيادة

¹ منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية - دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة - ، ط4 ، الأردن : دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013 ، ص 33 .

² جمال الدين محمد محمود ، الدولة الإسلامية المعاصرة، مصر: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1996، ص 40.

المطلقة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم أصبحت للشرع الذي أبلغه وللبيان الذي بينه ، ومن يملك السيادة من البشر لا بد أن يتقيد بالشرع سواء كان حاكماً فرداً أو كان مجموع الأمة¹.

وتعتبر الوثيقة المعروفة باسم "دستور المدينة"، أبرز إيضاح مبكر للكيان السياسي الإسلامي والمبادئ التي تحكمه، فهي ترسي المبادئ العريضة لما يمكن تسميته بلغة العصر الحديث، "واجبات الكيان السياسي" في الحفاظ على أمنه الداخلي، والدفاع عن دار الإسلام خارجياً، وتعتبر هذه كلها إرهاصات للعناصر التي تنطوي عليها فكرة الدولة، أي الجماعة السياسية أو الأمة، والإقليم (دار الإسلام) والسلطة أو السيادة ممثلة في واجبات الكيان السياسي ككل في ضبط سلوك أفرادها داخلياً، وفي الدفاع عن هذا الكيان خارجياً. وأهم مبادئ هذه الوثيقة التي صدرت عن النبي محمد بعد هجرته إلى المدينة (622م) ما يلي²:

- المؤمنون وذووهم يكونون "أمة" واحدة.

- كل عشيرة أو قسم من الأمة يكون مسؤولاً عن سلوك أعضائه جنائياً وتعويضياً.

- تتضامن الأمة ككل، في سبيل القضاء على الجرائم والمعصيات.

- تتضامن الأمة ككل في مواجهة الكفار في وقت الحرب والسلام. كما تتضامن في

منح حقوق الجوار.

- يتضامن اليهود مع الجماعة، ويتعاونون معهم في حمايتها.

¹ المرجع نفسه، ص 40 .

² حول دستور المدينة وتطور الجماعة السياسية في صدر الإسلام، انظر: خالد محمد خالد، الدولة في الإسلام ، دار ثابت: القاهرة 1981، ص 185.

لم تنص هذه الوثيقة، كما لم ينص القرآن على صورة محددة لنظام الدولة أو النظام السياسي، ومن هنا، اتجه المسلمون منذ البداية إلى الابتكار والاستعارة لتطوير أنظمتهم السياسية، بل واخذ المسلمون تراثاً سياسياً غنياً في البلاد التي فتحوها، وبخاصة التقاليد الملكية الفارسية والأنظمة البيزنطية بما لا يتنافى مع الشريعة.

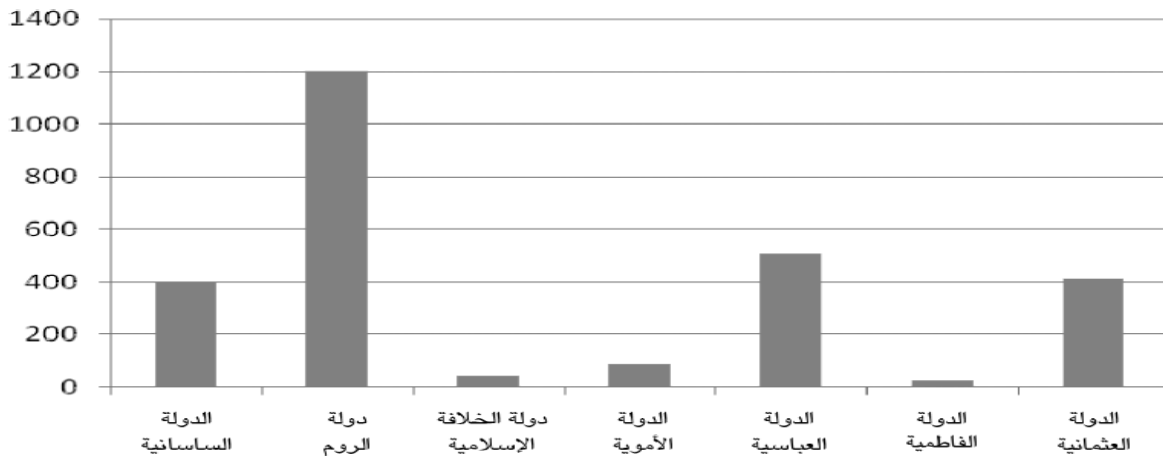
ومنذ دولة الخلفاء الراشدين مروراً بدولة بني أمية ودولة العباسيين في بغداد ومصر وصولاً إلى دولة العثمانيين، يظهر التاريخ عناصر فشل كثيرة، فمنذ الخليفة الراشدي الأول، يظهر التاريخ السياسي فشل دولة الخلافة أو تحولها إلى ملك، فقد دامت الخلافة الراشدية من عام من عام 11 للهجرة لغاية 40 للهجرة (بين وفاة النبي وتخلي الحسن بن علي للخلافة لمعاوية)، وكان يختار الخليفة ويباع بالشورى، وذلك مدى الحياة، واتسمت هذه الفترة بالخلافات والانقسامات السياسية (مقتل ثلاثة خلفاء راشدين وإرغام الإمام الحسن على التنازل عن البيعة، فضلاً عن القلاقل في الداخل وإشاعة الفتن وخاصة في ظل خلافة عثمان وعلي)¹.

وبعد فشل صيغة الخلافة المبنية على الشورى والمبايعة أخذ كل خليفة بتعيين ولي للعهد، منذ عهد الدولة الأموية، بل أن بعضهم عمدوا إلى تسمية أكثر من ولي العهد (كما حصل بين الأمين والمأمون) وهو ما أدى إلى فشل في الحكمية خلال فترات طويلة من عمر الدولة العباسية في بغداد والدولة العثمانية عن دولة الخلافة، وجميع هذه النماذج

¹ علي خليفة، المواطنة والدولة في الإسلام - في نقد الإسلام كنظام سياسي - ، مجلة المستقبل العربي، العدد 427، سبتمبر 2014، ص 63.

بصيغة الخلافة الإسلامية بقيت غير مستقرة¹، ولم ينافس عمر تجربتها عمر مثيلاتها من الدول السائدة في تلك الحقبة كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: فترة بقاء دولة الخلافة الإسلامية والدولة الساسانية ودولة الروم



المصدر: علي خليفة، المواطنة والدولة في الإسلام - في نقد الإسلام كنظام سياسي -
مجلة المستقبل العربي، العدد 427، سبتمبر 2014، ص 65

وبالتالي الفكر السياسي الإسلامي حول المجتمع والدولة جاء لاحقاً لممارسات المسلمين في بناء دولهم، لا بد أن نلجأ إلى تفكيك هذين المفهومين إلى عناصرهما الوجودية - الحيوية فنظرية "الخلافة"، مثلاً، تعود إلى القرن الحادي عشر الميلادي، أي القرن الرابع الهجري، أي بعد ممارسات بناء الدولة بأربعة قرون تقريباً، وهي فترة تدهور مؤسسة الخلافة في الدولة العباسية، وظهور "خلفاء" في أكثر من مدينة أو إقليم إسلامي. وكان أهم من أسهم في بلورة نظرية الخلافة كلاً من أبي الحسن الماوردي (ت 450هـ / 1058م)، وأبي حامد الغزالي (ت 505هـ / 1111م)، ونلاحظ أنه في هذه الفترة، من القرن الرابع إلى الثامن

¹ المرجع نفسه، ص 65

الهجري، اشتدت حركات المعارضة والانفصال في أرجاء الإمبراطورية الإسلامية (الدولة العباسية).

فيذهب **الماوردي** على سبيل المثال في كتابه " الأحكام السلطانية والولايات الدينية" أنه لولا الولاة لكان الناس فوضى مهملين، وهمجا مضاعين ، وبهذا يؤكد على ضرورة وجود سلطة سياسية (الإمامة) باعتبارها السبيل الوحيد غلى خير المجتمع، وانسجامه، واستقراره وتكامله ذلك لأن الأصل في بني البشر - عنده - هو اختلاف الأهواء وتعارض المصالح ، كما أن الإنسان يميل إلى التصارع مع أنداده والكل يسعى غلى الإستئثار بالمنافع الدنيوية على حساب الآخرين وبالتالي فالمجتمع بدون سلطة لن يكون إلا ساحة للصراع¹.

وفي كتابه " أدب الدنيا والدين" يعتبر **الماوردي** وجود السلطة السياسية أحد عوامل ستة رئيسية من شأن توافرها تحقيق الاستقرار للحياة الاجتماعية، حيث يقول: أعلم أن ما به تصلح الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتزمة ستة أشياء في قواعده وإن تفرعت وهي : دين متبع، سلطان قاهر، وعدل شامل، وامن عام، وخصب دائم ، وأمل فسيح².

أما اعمال **ابن تيمية** -على قلتها- تعتبر من أدق وأكثر التحليلات عمقا في الفكر السياسي الإسلامي، ووصلت إلينا من خلال كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية وكذا منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية.

¹ أحمد وهبان، **الماوردي - رائد الفكر السياسي الإسلامي** - ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع: مصر، 2001، ص 32.

² المرجع نفسه، ص 43.

ويعتقد ابن تيمية بأن مسألة الإمامة هي الضرورة الأكثر أهمية في الدين وعنونها في كتابه الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، كما أنها أشرف مسائل المسلمين، وتتكلم كتابات ابن تيمية عن واجب الطاعة لله ورسوله وللخليفة، ليعبر بذلك عن توجهه السني الكلاسيكي في علاقة الناس بالسلطة التي تقوم على التعاون وعدم الخروج، وهذا التصور يقدم الأحكام على أنها شريعة الله، ومنطق الطاعة واجب من أجل تحقيق النظام وفي الوقت نفسه تحقيق القرب من الله¹.

وحسب ابن تيمية فإن بدايات الإسلام قدمت نموذجاً دينياً صرفاً، أي التأسيس لسلطة دينية إلهية إلى حد استبعاد السلوك السياسي، وذلك يرجع في الأساس إلى أن الهدف الأول للرسالة النبوية لم يكن بناء دولة " دولة سياسية " ، وما يهمننا في آراء ابن تيمية أنه شدد على أهمية ولاية أمر الناس وشدد على ضمان عدم الوقوع في الاستبداد هو الشورى، وقد خصص كتاب كامل في كتابه السياسة الشرعية للتعبير عن هذه الأهمية، فولاية الناس من عزم واجبات الدين.

الإستثناء الفذ لهذه الكتابات المثالية أو الفقهية هو ما خلفه لنا ابن خلدون، الذي اهتم بوصف الأوضاع السياسية وتحليلها وربطها بالبناء الاجتماعي القائم واستخلاص قوانين عامة لحركة "المجتمع" و "الدولة" لهذا تكتسب اجتهادات ابن خلدون قيمة خاصة في الفكر السياسي – الاجتماعي العربي.

¹ السعيد ملاح، نقاش الديمقراطية والدين في المجال السياسي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 40، خريف 2013، ص 36 .

تحتل الدولة عند ابن خلدون مكانا هاما ومتميزا في فكره وكتاباتة، إلا أن صاحب كتاب المقدمة لا يعطينا تعريفا محددا وواحدا لها، فهي تطرح لديه بشكل غير دقيق وغامض، فنجد أنه يستعملها تارة مرادف للملك وتارة أخرى كمرادف للسلطان، يستخدمها للملك حينما يقول "إن العمران كله من بداوة وحضر وملك له عمر محسوس، وحينما يكون للملك عمر محسوس كما أن للشخص الواحد من أشخاص المكونات عمرا محسوسا، وحينما يكون للملك عمر محسوس فإن المقصود من ذلك عند ابن خلدون وكما يشير في موقع آخر من مقدمته أن لكل دولة أمد فالدولة أو الملك لها عمر أو أمد محدد¹.

ولكن يبقى إبداع ابن خلدون متجليا في هذا الميدان باستعماله تعبير "دولة" كمفهوم سياسي في الوقت الذي كانت فيه هذه الكلمة لا تجد معناها بين المفردات السياسية في القرو-أوسطية .

ويرتبط مفهوم الدولة عند ابن خلدون بنظريته في العصبية ارتباطا عضويا، ولذلك كان معنى الدولة عنده باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى العصبية الحاكمة ورجالاتها والعلاقات السائدة بينهم من جهة، وبينهم وبين العصبية الخاضعة لهم من جهة ثانية، ومن وجهة نظر ابن خلدون "الدولة هي الامتداد المكاني والزمني لحكم عصبية ما، ومن هنا يمكن تصنيف آرائه قسمين ما يتناول امتداد الدولة في المكان أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، وما يتناول استمرارها في الزمان أي مختلف المراحل التي يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها².

¹ رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوتها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، العدد : 37، ص ص 81-82 .

² محمد عبد الجابري، فكر ابن خلدون - العصبية والدولة - معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسة الوحدة العربية: لبنان، 1994، ص 211.

وهكذا فإذا نظر ابن خلدون إلى الدولة من حيث امتداد حكم العصبية الغالبة في المكان ولنقل من الناحية الأفقية وجدها نوعين دولة خاصة ويقصد بها حكم عصبية خاصة في إقليم معين، تابع ولو نظريا لحكم عصبية عامة تمتد سلطتها إلى أقاليم عديدة فتتشكل هكذا الدولة العامة، أما إذا نظر ابن خلدون إلى الدولة من الناحية العمودية ، أي من حيث استمرار حكم العصبية الغالبة، في الزمان فهو يصنفها إلى صنفين دولة شخصية، وهي حكم شخص واحد أهل العصبية صاحب الملك والرئاسة والصنف الثاني هو الدولة الكلية وهي مجموعة الدول الشخصية التي ينتمي أصحابها إلى عصبية واحدة ، خاصة كانت او عامة ، وبعبارة أخرى مدة حكم عصبية ما¹.

والعصبية بالنسبة لابن خلدون هي الأساس في فكرة ضرورة التنظيم السياسي وبشكل أخص في فكرة الدولة، فالدولة هي غاية العصبية كما يقول في المقدمة، بل أنها بالنسبة له مبدأ أو حدود الأنجع لنشوء الدولة، ويمكن للدولة ان تكون كاملة أو ناقصة على حسب قوة العصبية القائمة عليها، كما أن الدولة لا تقوم على عصبية ضعيفة بل يجب أن تحقق مبدأ هو المحور الحقيقي لنظرية ابن خلدون ألا وهو مبدأ القوة والغلبة، وعليه يمكن وضع المعادلة التالية.

مجتمع بشري --- تصادم وتصارع --- الوازع (الحاكم) --- دولة.

ويقوم جوهر نظرية ابن خلدون في العمران البشري فمنهم من حصرها في العصبية ومنهم من قال إنها الدولة وآخرون ذهبوا إلى الصراع بين البدو والحضر، ولكن المتفق عليه

¹ المرجع نفسه ، ص ص 211-212.

هو كون مبدأ القوة والغلبة المحرك الرئيسي لطلب الملك وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة العصبية¹.

ويرى ابن خلدون بأن للدولة أعمار يقول صاحب كتاب المقدمة " إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم علة وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة والانتقال من حال إلى حال وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فإن ذلك يقع على الآفاق والأقطار والأزمنة والدولة، ويرى ابن خلدون أنه " ليس هناك دولة تبقى إلى الأبد قوية لا يغلبها غالب فكل دولة لها عمر كعمر الأفراد تبدأ فيه نشيطة مزدهرة ثم تهزم وتموت، وقد تظهر بعض العوامل الطارئة فتعرقل تتابع الدورة أحياناً أو تطيل من عمر إحدى الدول أحياناً ولكن الدورة على الرغم من ذلك لا تقف ولا بد من الدولة مهما كانت، من نهاية تموت كما يموت الفرد"². ويقسمه إلى خمسة أطوار، وتتطور الدولة كما يلي³:

- **الطور الأول:** طور الظفر بالبغية حيث تحقق الاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة السالفة ويكون الحاكم في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال والمدافعة والحماية ولا ينفرد دولهم بشيء وذلك بمقتضى العصبية.
- **الطور الثاني:** وهو طور الإستبداد على قومه والانفراد بالملك وصددهم وكبحهم عن المشاركة.

¹ صلاح الدين بسبوني رسلان، السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، 1999، ص 70 .

² علي الوردي، منطق ابن خلدون، ط2، دار موفان للنشر والتوزيع: لندن، 1994، ص 79.

³ محمد عبد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 1994، ص217.

- **الطور الثالث:** طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع لها طباع البشر عليه من تحصيل المال وتخليد لآثار فيتفرغ الحاكم للجباية وإحصاء النفقات كما يسعى لتشييد المباني الحافلة والمصانع العظيمة، والأمصار المشبعة والهياكل المرتفعة (ويعد هذا الطور هو آخر الأطوار التي يظهر فيها الحاكم المستبد).
- **الطور الرابع:** يسميه ابن خلدون بطور القنوع والمسالمة حيث يكون صاحب الدولة قانعا بما بناه السابقون عليه فيتبع آثارهم حذو النعل بالنعل، ويقتفي طرقهم ويرى أن في الخروج عن تقليدهم فساد أمره فهو أبصر بما بنو من مجده .
- **الطور الخامس:** ينعت بالإسراف والتبذير ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلغا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات، والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه ومن هنا يبدأ الهرم والذبول والخراب

وهذا التطور للدولة باعتبارها شخصا يملك له ارتباط مع أطوار الحسب خلال تعاقبه في الملك واحد تلو الآخر، وكلما تفسد العصبية يفسد الحسب المكمل لها، وهنا ينتقل التطور من المشاركة والمساهمة إلى الاستفراد بالملك إلى أن يصل الأمر إلى فساد العصبية وفساد الملك ومنه انحلال الدولة.

المستوى الثاني : تطور الدولة باعتبارها جماعة تحكم وفي هذا المستوى يدرس ابن خلدون تطور الدولة باعتبارها جماعة تحكم وذلك بدراسة حالة عصبيتها أي من القوة والضعف، عكس المستوى السابق حيث درس ابن خلدون تطور الدولة من مستوى حاكمها أي تطور الحسب من ملك لآخر، ويقسم ابن خلدون هذا المستوى إلى ثلاث أجيال¹:

¹ المرجع نفسه، ص 219 .

- **الجيل الأول:** يقول ابن خلدون في هذا المستوى " لم يزالو على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والإفتراس والاشتراك في المجد فلا تزال بذلك سَوْرَةً العصبية محفوظة منهم، وحدّهم مرهوب والناس لهم مغلوبون.
- **الجيل الثاني:** يقول ابن خلدون في هذا المستوى " تحول حالهم بالملك والترف من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقيين عن السعي فيه ومن عزّ الاستطالة غلى ذلّ الاستكانة، فتتكسر صورة العصبية بعض الشيء وتؤسس منهم المهانة والخضوع ويبقى لهم الكثير من ذلك، بما أدركوا الجيل الأول وباشروا أحوالهم وشاهدوا اعتزازهم وسعيهم إلى المجد، ومرامهم إلى المدافعة والحماية، فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية، وإن ذهب منه ما ذهبن ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التي كانت للجيل الأول أو على ظن من وجودها فيهم.
- **الجيل الثالث:** ينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن ويفقدون حلاوة العز والعصبية، بما فيه من ملكة القهر، ويبلغ الترف غايته بنا تقننوه من النعم وغضارة العيش فيصIRON عيالا على الدولة ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم وتسقط العصبية بالجملة، فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مراجعته، فيحتاج صاحب الدولة عندئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة ويستتكر ويصطنع من يعني الدولة بعض العناء.
- نجد من خلال ما تم تقديمه أن الدولة عند ابن خلدون إنما تعمي تطور الأساس الذي تقوم عليه العصبية والحسب، وقد فصل ابن خلدون بين تطور الدولة كشخص يملك وتطورها كعصبية خاصة تحكم لاختلاف دائرة مفعول كل من العصبية والحسب.

ب. الفكر العربي المعاصر حول الدولة والمجتمع:

تعرض الفكر العربي المعاصر منذ عصر النهضة في منتصف القرن الماضي، للعديد من موضوعات الفكر السياسي، ولكنه لم يتعرض لموضوع " الدولة " صراحة إلا بعد انهيار الخلافة العثمانية أي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على يد مفكرين مثل الطهطاوي ثم الأفغاني ثم محمد عبده، ولم تبدأ الكتابات السياسية العربية عن الدولة مجدد غلا بعد سقوط الخلافة العثمانية، اي في العشرينيات وما بعدها وهي الحقبة نفسها التي تم فيها الاختراق الغربي الاستعماري للوطن العربي، ونلاحظ أن كتابات المفكرين العرب في القرن العشرين حول الموضوعات التي تتصل بالدولة والمجتمع تنقسم عموماً إلى ثلاث مجموعات¹:

- 1) تعتبر استمراراً للكتابات التراثية الإسلامية التي عهدناها في القرون الوسطى الإسلامية، وإن كانت في أثواب جديدة وأحياناً بمناهج جديدة.
- 2) تعتبر صدًى أو امتداداً للكتابات والأدبيات الغربية، حول مواضيع المجتمع والدولة.
- 3) تعتبر اجتهادات توفيقية بين التيارين الفكريين السابقين.

فإذا أخذنا بعض أدبيات التيارين الأول فمع بداية القرن التاسع عشر كان الفكر العربي يصطدم لأول مرة بنموذج حديث للدولة، لا عهد له بتجربته السياسية الخاصة، واكتشف هذا الفكر (دولة أوروبا) بكيفيتين مختلفتين من خلال معاينته إدارتها في البلدان العربية، ثم من خلال معاينته لها في عقر دارها، فمن خلال المعاينة الأولى انتبه هذا الفكر إلى أن المظهر المباشر لقوة أوروبا هو الجيش وسيتزايد الميل في وعي النهضةيين إلى الربط بين قوة جيوش

¹ سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 58.

أوروبا وجمل العوامل السياسية التي صنعتها، تلك التي ردها النهضويين إلى عقلانية التنظيم السياسي والإداري لدولة الاحتلال، مستنتجين من ذلك أن هزيمة العرب أمام أوروبا تتعدى كونها عسكري لجيش تقليدي أمام جيش حديث، بل هي هزيمة سياسية للدولة السلطانية التقليدية أمام الدولة الوطنية الحديثة¹.

لابد عند الحديث عن معالجة الفكر النهضوي العربي لبعض المفاهيم المتعلقة بالدولة والمجتمع إلى الرجوع إلى أعمال رفاة الطهطاوي الذي كان أو عين للشرق على الغرب، فقد قدم رفاة الطهطاوي نظرية سياسية محددة حاول فيها تلمس الأسس والمبادئ العامة التي تستطيع إدخال النظرية السياسية الأوروبية في إطار النظرية السياسية الإسلامية، فجاءت نظريته هذه نابعة من ثقافته السياسية الأوروبية بعد أن امتحنها في ضوء أصول الحكم الإسلامي، وأكد فيها مشروعية الأخذ بالنظام السياسي والقانوني للدولة الحديثة، لأنه لا يتناقض مع الإسلام².

وعلى اساس أن السلطة السياسية تستمد مشروعيتها من كونها قائمة على تطبيق الشريعة وبين النظام السياسي الفرنسي الذي يستمد مشروعيته من الإرادة الحرة للمواطنين ومن مشاركتهم الطوعية ومن العقد الاجتماعي، وهكذا وجذ الطهطاوي نفسه يتأرجح في فكره

¹ احمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة - أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان ، 2008، ص 23.

² رفاة الطهطاوي، الأعمال الكاملة للطهطاوي - التمدن والحضارة والعمران، دراسة وتحقيق محمد عمارة ، دار الشروق للنشر والتوزيع: مصر، 2011، ص 215.

بين نظام سياسي يستند إلى قانون شرعي ونظام سياسي مرجعيته القانون العقلي أو ما يسمى بالعقلانية - القانونية¹.

وجزاء هذا الاختلاف الواضح بين النظامين حاول الطهطاوي التوفيق بينهما قالاختلاف بين النظامين شكلي وليس في المضمون فالمبادئ الأساسية في النظرية السياسية الأوروبية لا تتعارض مع المبادئ العامة للإسلام وعلى كل حال فما جاءت به الفلسفات الأوروبية من أفكار ومفاهيم ومبادئ والدستور والقانون والمؤسسات والتشريع العقلي هي موجودة عند مفكري الإسلام، من فقهاء وعلماء فيما يعرف بالأصول والأحكام.

وفي تعريفه للسياسة، قدم لنا الطهطاوي فهما حديثا للسياسة وأقسامها السياسة البنيوية، والسياسة الملوكية، والسياسة العامة والسياسة الخاصة والمنزلية والسياسة الذاتية والشخصية، وكان الطهطاوي يركز على السياسة العامة باعتبارها سياسة ميدانها تدبير وإدارة المنافع العامة، وفضلا عن ذلك فهو يأله الدولة باعتبارها الشأن العام، ويعرف الطهطاوي الدولة مؤسسيا ووظيفيا على النحو التالي: القوة الحاكمة (أي الحكومة أو الملكية) وتكمن وظيفتها في جلب المصالح ودرء المفساد وثانيهما القوة المحكومة وهي القوة الأهلية المحرزة لكمال الحرية الممتعة بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان في معشه ووجوده وكسبه وتحصيل سعادته دنيا وآخرة².

وربما يكون أهم أفكار الطهطاوي هي فكرة المنافع العمومية أو الصالح العام، التي استوخاها بمعرفته بالدستور والنظام السياسي الفرنسي، وكذا تأكيده على السلطة المطلقة

¹ معن زيادة، المجتمع المدني والدولة في فكرة النهضة العربية الحديثة " ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مرطز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 1992، ص 158.

² توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص 585.

عن طريق احترام القوانين التي من شأنها الحد من السلطة المطلقة، إذ يقول " فالملك يتقلد الحكومة لسياسة رعاياه على موجب القوانين"¹.

فالطهطاوي يحبذ الاستفادة إلى أبعد الحدود من ثروة أوروبا التشريعية وينفي وهم الذين يتوهمون أن الالتزام بالشريعة الإسلامية، وتراثها التشريعي، يحول دون الاستفادة من تراث الآخرين في التشريع والتقنين ... ولكنه في ذات الوقت يدعو إلى أن نكون نحن الذين نستفيد من هذه الثروة التشريعية الأوروبية، حتى نميز بين ما هو مفيد وضروري وما هو غير ملائم لنا ... ففرق بين أن يترجم الطهطاوي القانون المدني الفرنسي ليستفيد به القضاء المصري، وبين أن تفرض علينا القوانين الأجنبية وتطبق بالمحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة مثلا، واستحسن الطهطاوي الأول ونهض بالكثير من الجهود في ميدانه، وعارض الثاني واستنكره².

وفي كل الأحوال استطاع **الطهطاوي** أن ينثر في حقل الفكر العربي البذرة الأولى للفكر الديمقراطي، من خلال خاصة فكرة أساسية هي فكرة الميثاق - الدستور الذي رأى منهجا لتحقيق العدل والاستقرار الاجتماعي والسلم المدني، فهو يرى بأن الميثاق له سند في الشريعة الإسلامية، فضلا عن أنه لا يرى أي تناقض بين الأصول العامة التي صدر عنها الميثاق وما يدعوا إليه الإسلام.

أما **خير الدين التونسي** الذي يمثل هو الآخر أحد أبرز دعاة التحديث السياسيين في الفكر العربي النهضوي الحديث، فإننا لا نجد عنده مفهوما محدد المعالم للدولة، إذ يربكها

¹ احمد عوض الرحمون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 27

² رفاة الطهطاوين مرجع سبق ذكره، ص 201.

بمفهوم الملك، ففي كتابه "أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك" يستخدم الدولة بمعنى الحكومة، ويذهب خير الدين التونسي أن سبب ضعف الدولة الإسلامية هو غياب القوانين التي هي مصدر القوة للدولة، سواء كانت هذه القوانين ذات مصدر عقلي أو شرعي، وعلى المسلمين إذا أرادوا النهوض أن يقتبسوا "التنظيمات الدستورية" فلا تقدم ولا حرية ولا تمدن من دون تقييد سلطة الحاكم، إذ أن الدولة النموذجية لا يمكن أن تتحقق في نظره إلا إذا قيدت سلطة الحاكم بالقانون أو الدستور، وبجماعة أهل الحل العقد وهم الأعيان أو العلماء.

وقد برز المشروع الإصلاحي الذي يقوم على تجسير الهوة بين الشورى كنظام سياسي إسلامي والديمقراطية الغربية خاصة تجربتها في بناء المؤسسات، وفي فكر خير الدين التونسي تبني مشروع إصلاحات سياسية جذرية تشتغل على تشكيل وبناء مجالس نيابية منتخبة ووجود دستور مكتوب يتضمن الحريات العامة وقائمة الحقوق والواجبات¹.

ومن أجل الحد من الاستبداد والظلم يؤكد على ضرورة الإصلاح السياسي حيث يقول "...تقدم بيان الأدلة الكافية لوجوب التنظيمات السياسية التي لو لم تكن غلا تعبير الأجنبي والمتوظفين منها، لكان كافيا في الدلالة على حسنها ولياقتها بمصالح المملكة، كان من أهم الواجبات على أمراء الإسلام ووزرائهم وعلماء الشريعة الاتحاد في ترتيب تنظيمات مؤسسة على دعائم العدل والمشورة كافلة بتهذيب الرعايا وتحسين أحوالهم على وجه يزرع حب الوطن في صدورهم وعرفهم مقدار المصالح العائدة على مفردهم وجمهورهم².

¹ خالد صافي، أيمن يوسف، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي، مجلة الأقصى، المجلد 13 ، العدد 1، يناير 2009، ص 108.

² خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق معن زيادة، دار الطليعة للنشر والتوزيع: بيروت، د س ن ، ص 156.

وامام ضربات الاستعمار المزلزلة في مصر والجزائر والهند وأمام تهاوي سلطان الخلافة العثمانية، ثارت ثائرة **جمال الدين الأفغاني** فراح يجوب الأقطار الإسلامية داعياً وناصحاً ومقترحاً لمشاريع سياسية تفضي في نهاية المطاف إلى تجاوز الاستبداد القائم من أجل إفساح المجال أما تأسيس ما سماه "الجامعة الإسلامية"، فنقد الاستبداد هو المهمة الآتية التي تستدعي الكشف عن التداخل الحاصل بين السلطتين الدينية والدنيوية، وبيان ما إذا كان الأمراء والخلفاء يحكمون باسم الحق الإلهي أم يحكمون باسم الشريعة الإسلامية¹.

ويظهر أن الفكر الديني بدا يراجع موقفه في هذه اللحظة التاريخية، حيث نقرأ للأفغاني أن الملوك فضلاً عما رسخ في نفوسهم من أن رتبهم المملوكية، وإنما هي سماوية ساقتها إليهم يد العناية الإلهية بسبب عنصرهم وطهارة طنيتهم، يعتقدون أن لا قوام للرعية بدون وجودهم، لا مجال للأفغاني للحكم الإلهي الذي يدعيه الحكام كما لا مجال لأفضلية الحكام على المحكومين مهما كانت الخدمات التي يقدمها الأول للأخير، فكل هذا لا يبرز سطوتهم { الملوك } وسلطتهم وامتثال أوامرهم واجتتاب نواهيهم ويخدمون الرعية بالتقصير فيما يجب عليها².

أما **محمد عبده** أن الخليفة عند المسلمين ليس معصوماً ولا هو مهبط الوحي ، بل هو مطاع مالم يخرج عن نهج الكتاب والسنة والمسلمون له بالمرصاد، فإذا انحرف عن المنهج أقاموه عليه، وإذا عوجَّ قومه بالنصيحة والإعذار إليه، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فإذا فارق الكتاب والسنة في عمله وجب عليهم أن يستبدلوا به غيره... فالأمة أو نائب الأمة

¹ محمد مزور، مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع: لبنان، د س ن ، ص 9 .

² عبد الرّحيم العلام، العرب بين رهان بناء الدولة وإكراهات المحتوى - الفكر النهضوي نموذج -، مجلة المستقبل العربي، ص 23 .

هو الذي ينصبُّه، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه¹.

والإسلام برأي محمد عبده ليس روحيا مجردا ولا جسديا جامدا بل هو إنساني وسط بين ذلك، وليس من أصوله أن يدع ما لقيصر لقيصر، بل شأنه أن يحاسب قيصر على ما عليهن فالإسلام على ما يراه الإمام دين وشرع .

وعلى الجبهة الثانية برز الكواكبي الذي رأى في الاستبداد السياسي اصل داء الانحطاط الذي ابتليت به الأمة ولا دواء له من جانب من وجهة نظره إلا بالشورى الدستورية في إلماعة بالغة الأهمية إلى فكرة الدستور، الأسس الذي يقوم عليه نظام الدولة الحديثة " إن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد مالم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب و الاحتساب الذي لا تسامح فيه، والمستبد في رأي الكواكبي عدو الحق وعدو الحرية وعدو العلم، ومردُّ ذلك أنه يتحكم في شؤون الناس بإرادته هو لا بإرادتهم، ويحم بهواه لا بشريعتهم،

والسبيل المثلى لمحاربتة - الاستبداد - واستئصال شأفته على نحو ما يرى الكواكبي تنبيه حسّ الأمة بآلامه وبالتدريج ولو استغرق ذلك وقتا أطول².

أما محمد رشيد رضا فكان يرد على تيارين المتمسك بالقديم من دون غيره والمتمسك بالجديد من دون غيره، وهو يرى أن لا سبيل للجمع بين الأمرين، وجعل أمر الخلافة متفق

¹ زكريّا بَرّاق، الدولة والشرعية في الفكر العربي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي: لبنان، 2013،

ص156

² المرجع نفسه، ص157

عليه بين الفريقين، إلا بإظهار الشرع الإسلامي بقسميه التنزيلي والاجتهادي في أسلوب من البيان يعلم موافقته لحال هذا الزمان في كل مكان، ويرفض رشيد رضا المتشدد في المحافظة على القديم المألوف وينكرون كل ما أحدث وغن كان معروفا، ويسمتون عن القديم وإن كان منكرا، وضدهم تيار الغلاة في طلب التجديد فهم يحذون كل جديد وإن كان قبيحا، ويقبحون كل قديم وإن كان حسنا¹.

كانت دعوة رشيد رضا إلى التجديد الثقافي والاجتماعي صريحة وواضحة، حيث عاش فترة ظهرت فيها أفكار دوغماتية وعقائدية/إيديولوجية، تنوعت بين الليبرالية الغربية والنازية والشيوعية البلشفية، ومهمة التجديد يجب أن يقوم بها أهل الحل والعقد والشورى، الذين يمثلون قلب الأمة النابض وأحد جسورها للتواصل مع الحضارة الإنسانية، فهي في نفس الوقت الذي تفقد فيه الأمة أصالتها ومكونها الروحي ومنظومتها التراثية، والتجديد أسهل في أمور دنيوية، خاصة العلوم والفنون والآداب والشؤون العسكرية وعلوم اللغة العربية، لكن مهمة التجديد تصبح أكثر صعوبة وتعقيدا في أمور فقهية شرعية، إن فكرة التجديد عند محمد رشيد رضا تعلي إعلاء شأن فكرة التعاقدية التسامحية التي يمثلها النظام الشورى في الإسلام التي يضمن حقوق الأقليات والمرأة واستقلال الفكر والصحافة والقضاء².

وصاغ علي عبد الرازق خطابا نقديا لنظام الخلافة في كتابه " الإسلام وأصول الحكم " الصادر عام 1925 وانتشر الجدل واتسع.

¹ وليد نويهض، العقد السياسي - الإسلاميون والدولة والمسألة الديمقراطية - ، (1984-1996)، شركة دار الوسط للنشر والتوزيع: البحرين، 2009، ص 17

² خالد صافي ، أيمن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 110.

ولم ينشغل الإمام حسن البنا بفكرة الخلافة مقدراً أنها مسألة مؤجلة بالرغم من فرضيتها، وركز جهده على بناء دولة إسلامية في مصر يمكن أن تكون نواة أو مقدمة لإحياء نظام الخلافة لاحقاً، وقد اهتم دعاة فكرة "الدولة الإسلامية" من الإسلاميين المعاصرين ببحث الصلة بين إقامة الدولة وتطبيق الشريعة، مؤكدين على عدم صلاحية الفكرة العلمانية للمجتمع والدولة في الديار الإسلامية التي لم تعرف تجربتها التاريخية هذا الفصل بين الدين والدولة كما حدث في الغرب. وشددوا -في أغلبهم- على أهمية التدرج والمرحلية في تطبيق أحكام الشريعة وأسلمة القوانين حتى يمكن الوصول إلى إقامة دولة

1

إسلامية، تكون الأمة هي مصدر السلطة فيها من خلال التأكيد على مفهوم الشورى .

في ظل هذا المناخ أصبح الفكر السياسي الإسلامي مسكوناً بهاجس المؤامرة والخوف على الهوية، وعقدة الغزو الفكري والاختراق الثقافي فقد ركز في تلك المرحلة على الصراع الإيديولوجي وعدّته المعرفية الآلية إلى التحصين والدفاع في مواجهة الدولة القطرية من جهة والتيارات الإيديولوجية المرتدة من جهة أخرى،

وتزامن هذا الاهتمام العلمي بموضوع الدولة والمجتمع في الإسلام مع احتدام الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين في الوطن العربي وبخاصة بعد تحرر معظم الدول العربية من الاحتلال واستئثار النخب العلمانية "فعلاً" ببناء الدولة الحديثة من دون مراعاة روح الحركة الإصلاحية التي حملت على عاتقها مشروع النهضة في تجاهل تام للخصوصية المحلية وعلى رأسها رسالة الإسلام الخصوصية، وكان معظم هذه الخطابات التي تنتظر للدولة الإسلامية وتحاول قدر الإمكان فصلها عن " الدولة الحديثة العلمانية الجاري إنشاؤها في

¹ أمجد أحمد جبريل، مرجع سبق ذكره، ص 35.

البلاد المستقلة حديثاً ومن ثم إعادة تعريفها، وكان معظم هذه الخطابات قد صدر عن مجموعة من القادة الفكريين للتيار الإسلامي كمحمد قطب وحسن البنا وأبي الأعلى المودودي وتقي الدين النبهاني، وعبد القادر عودة وعبد السلام ياسين وراشد الغنوشي¹.

وقد نشأ تياران سادت الفكر السياسي الإسلامي في تلك المرحلة وجهة نظر رافضة للديمقراطية التي هي محور الدولة المدنية وإن تك تسميتها شورى بسبب خلفيتها العلمانية، أما الآخر فقد قبل آليات الديمقراطية لجذورها الشورية، ومن أهم الإسهامات المقدمة في هذه الفترة، نذكر أعمال سيد قطب وحسن البنا.

المنظر الأول لكفر الديمقراطية عربياً هو السيد قطب الذي قام خطابه الفكري على مفهومي، حاكمية الله وجاهلية العالم، واعتبار القوانين الإلهية أساس أي علاقة إنسانية سواء كانت سياسية أو اجتماعية، فالحاكمية الإلهية أساس أي علاقة إنسانية سواء كانت سياسية أو اجتماعية، فالحاكمية الإلهية عند قطب هي المكون السياسي للتوحيد الذي يجب الالتزام به قطعاً سواء لجهة تنمية المجتمع، الفاضل أو السماح بالحريات الشخصية والعامة، وبهذا فوظيفة الدولة هي في الدرجة الأولى وظيفة أخلاقية، ودعوية اجتماعية وسياسية، وليس لها الحق الشرعي في ابتداع حقوق جديدة ومشاريع مبتكرة².

¹ أحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية أزمة الأسس وحتمية الحداثة - مساهمة في تأصيل الحداثة الإسلامية - ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر، 2014 ، ص ص 31-32.

² عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية النموذج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2013، ص ص 81-82 .

وفي جهة معاكسة نجد أن حركة الإخوان المسلم منذ تأسيسها مع حسن البنا قدّمت خطابا مختلفا رأى فيه البنا أن الأشكال الدستورية للحكم في الغرب لا تخالف الإسلام، وهو يقول أن الباحث حين ينظر إلى مبادئ الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وعلى مسؤولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال وبيان حدود كل سلطة من السلطات - هذه الأصول كلها يتجلى أن تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده، في شكل الحكم، وتمثل الحكومة عند البنا مركز الثقل في نظام الحكم الإسلامي وشرعيتها مستمدة من الجماعة وهي مسؤولة أمامها وأمام الله، ويستمد الحكم سلطته ومسؤوليته من الجماعة¹.

وبعد هذه الموجة من كتابات الإخوان المسلمين ، ظهرت موجة ثالثة، في العقدين الأخيرين مثل كتابات ضياء الدين الرئيس، أحمد شلبي، عبد الحميد متولي، محمد يوسف موسى حسن بسيوني، وعبد الغني عبد الله، وتستمد هذه الكتابات مادتها الأساسية بموجاتها الثلاث عن الحكم أو السياسة وليس عن الدولة بالمفهوم النوعي ، وتدور معظم مقولاتهم حول الإثبات النصّي والتاريخي لعظمة التنظيم السياسي الإسلامي من ناحية ولمن ينكرون أن الإسلام دين ودولة من ناحية ثانية، وللدعوة للخلافة ثم للدولة الإسلامية من ناحية ثالثة، مثلما تم تناولها مع مفكري النهضة الإسلامية - الطهطاوي ، خير الدين التونسي - جمال الدين الأفغاني - محمد عبده ، وبعد خمود نسبي للمناظرة حول الإسلام والدولة ونظام الحكم، استمر في عقدي الخمسينيات والستينيات إذ بهذه المناظرة تبعث حارة من جديد في

¹ المرجع نفسه، ص 83.

السبعينيات والثمانينات من هذا القرن، وتتطوي الكتابات التي صدرت في الآونة الأخيرة

1

على :

- تيار يعيد المقولات التقليدية نفسها عن الإسلام كدين ودولة، وقد أشرنا إلى ممثليه حينما ذكرنا الموجة الثالثة.

- تيار نقدي للتراث كله من موقف غير رافض لا للتراث ولا للإسلام وإنما يحاول قراءة جديدة للتراث النظري والمثالي في ضوء تجارب التاريخ الاجتماعي - السياسي المعاش ويضم هذا التيار فصائل مختلفة من الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين والمؤرخين، ومن خلفيات أيديولوجية مختلفة ومن أهم كتاب هذا التيار: رضوان السيد، عبد الله العروي، محمد عبد الجابري، محمد عمارة، حسين أحمد أمين وآخرون.

- تيار تقدمي ماركسي مجدد ينظر إلى الدولة في العالم الثالث عموماً وفي الوطن العربي خصوصاً، ضمن الخصوصية التاريخية لكل مجتمع من ناحية وفي إطار النسق الدولي أو النظام الرأسمالي العالمي المهيمن، ومن أبرز مفكريه العرب سمير أمين، وسنتناول باقتضاب نماذج من مقولات بعض عناصر التيارين الأخيرين.

في ظل هذا المناخ أصبح الفكر السياسي الإسلامي مسكوناً بهاجس المؤامرة والخوف على الهوية، وعقدة الغزو الفكري والاختراق الثقافي فقد ركز في تلك المرحلة على الصراع الإيديولوجي وعدّته المعرفية الآلية إلى التحصين والدفاع في مواجهة الدولة القطرية من جهة والتيارات الإيديولوجية المرتدة من جهة أخرى.

¹ سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ويرى محمد عبد الجابري ان الذات العربية تفتقد إلى استقلاله التاريخي، والفكر العربي لا يستطيع أن يفكر في موضوعه إلا من خلال ما ينقله عن الآخر من الماضي أي السلف أو الآخر الحاضر أي الغرب.

كما يرى الجابري أن المشكلة لا تتعلق بالاختيار بين النماذج، فنحن لا نملك حرية الاختيار لأن النموذج الغربي فرض نفسه علينا مع بداية الاستعمار الأوروبي كنموذج عالمي عقلي للإقتصاد وأجهزة الدولة يقوم على العلم والصناعة، يدعوا على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وعندما فرض نفسه علينا لم تعد لنا حرية اختيار لما تبقى لنا من تراث، لأن الماضي لم نختره بل وراثته والإرث لا يختار، والمشكلة لا تتعلق باختيار أحد النموذجين، فنحن ننفق على القطاعات العصرية باسم التحديث، وننفق كذلك على القطاعات التقليدية باسم الأصالة والحفاظ على التقاليد، لكننا في نفس الوقت نرفض هذه الازدواجية في الفكر¹.

يضيف الجابري بأنه لا يمكن تحقيق النهضة من خلال الاعتماد على الماضي وحده واختيار ما يصلح منه، ومن الخطأ الجسيم كذلك الاعتقاد أن هذه الذات تنهض بالتخلي الكلي عن ماهيتها والاعراض عنه والانضمام إلى تراث غير تراثها أو الارتقاء في حاضر يتقدمها بمساحات شاسعة².

¹ محمد عبد الجابري، إشكالات الفكر العربي المعاصر، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية : لبنان، 1994، ص 57 .

² المرجع نفسه، ص 62.

ويرى محمد عبد الجابري أن الحل يتمثل في التمسك بالتراث العربي الإسلامي المتمثل في الشورى، المسؤولية والاجتهاد، وتجديد الفقه السياسي لاستثمار التجارب الغربية وأصيل لأنه يقوم على أسس إسلامية تحول دون الاستبداد.

ومثلما فعل الجابري نجد رضوان السيد الذي ترحي تحليلاته في المسألة السياسية في الإسلام إلى العديد من المحاور ركز فيها على تفحص إشكالية العلاقة بين (الدولة - الدين)، (الشرعية - السلطة)، وهل هناك علاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، ثم ينصرف إلى الإضاءة على التحولات التي أصيبت مفاهيم الشرعية وعلاقة السياسي بالدينين واستقلال المؤسسة السياسية عن المؤسسة الدينية، والتحولات التي وسعت من حدود هيمنة السلطة وتشريعاتها المدنية - السلطوية على الشرعية والقواعد الفقهية.

كما يلخص السيد المنظومة الفكرية التي أطلقتها الإصلاحات الإسلامية النهضوية، طوال قرابة قرن من الزمن، بأربع أفكار رئيسية:¹

- 1) إن علاقة أوروبا بالمسلمين قائمة على الغلبة وعلة هذه الغلبة التقدم الأوروبي وتخلف المسلمين.
- 2) إن السبيل إلى تعديل الموازين في الصراع هو التعلم منهم ومنافستهم... إذ لا مفهوم للتقدم غير ما سنّه أولئك الأوروبيون.
- 3) لا تناقض بين الإسلام والتقدم والمسلمون هم المقصرون لا الإسلام.
- 4) يتحدد الإطار الاجتماعي والسياسي للتقدم في أميرن، المنافع العمومية والتنظيمات.

¹ شمس الدين الكيلاني، الجماعة وتحولاتها - التجربة العربية الإسلامية في فكر رضوان السيد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: 2009، ص 116

كما توحى تحليلات السيد أنه في التنظير السياسي الإسلامي، تحقق مشروع وحدة القاعدة البشرية (الأمة)، ومشروع وحدة الرمز السياسي (الخلافة)، ولكن لم يتحقق مشروع الدولة، سواء بوجهها الخارجي أي وحدة الدولة الإسلامية عبر العصور في مواجهة الآخر وبوجهها الداخلي أي تحولها إلى مؤسسة مسؤولة ومعناها أن يلتزم الحاكم نفسه بالقانون فتصبح شرعية مستمدة من مدى التزامه بالقواعد العامة التي اتفق عليها أو ارتضاها المجتمع.

المبحث الثالث: السلم الاجتماعي دراسة نظرية وضبط مفاهيمي .

من الأولويات الأساسية لديمومة الحياة البشرية هو تحقيق السلم فالسلم حاجة فطرية لكل إنسان على وجه الأرض؛ لأنها الحالة الطبيعية للحياة التي يعيشها الناس بتآلف وانسجام وهدوء، ولا يتصور الإنسان نفسه إلا جزءاً من أمة تعيش في حالة من الإخاء بين مواطنيها وبين الأمم الأخرى، وقد تجرعت البشرية العديد من المآسي فبعد الحرب العالمية الأولى والثانية تجسدت الرغبة في الموائيق الدولية بتجسيد السلم، وكذا تحول النزاعات والحروب من النزاعات بين الدول إلى نزاعات داخلها وكان لها تأثير كبير على قضايا السلم الاجتماعي، لكن الواقع لم يرتق بعد إلى التجسيد الحقيقي لهذه الكلمة، في هذا المبحث سنتطرق إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي لكل من السلم والسلم الاجتماعي والانتقال التحليل للأمن من أمن الدولة إلى الأمن الاجتماعي بحثاً عن أهم القضايا التي تقع في صلب موضوع السلم الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم السلم بين السلم الإيجابي والسلم السلبي

إن السلم كلمة تررّدها الألسن في المحافل الصغيرة الكبيرة الدولية منها والمحلية، خصوصاً في وقتنا الحالي، الذي نشأت في الحروب والصراعات الثورات والاضطرابات والمظاهرات وأسباب العنف ومن هنا نتضح الحاجة إلى التطرق إلى مواضيع السلم ومعرفة مقوماته في مختلف مجالات الحياة، فالسلم رغبة فطرية في نفس كل إنسان، وهو هدف تسعى لتحقيقه الأمم والشعوب التي تطمح للعيش بأمان واستقرار

السَّيِّئَ وَاللَّامَ وَالْمِيمَ معظم بابه من الصحة والعافية والسَّلم بالفتح هو الصُّلح¹ ومنه قوله تعالى "وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"².

قال ابن منظور السَّلم بالكسر يساوي السَّلام ، والسَّلم من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار، ويطلق السلم بلغاته الثلاث السَّلم والسَّلم والسَّلم على ما يقابل حالة الحرب والصِّراع وقال ابن منظور السَّلم والسَّلم يساوي الصلح يفتح ويكسر ويؤنث والسَّلم يساوي المسالم تقول أنا سَلِمَ لمن سألمني وسَلِمَ مسالمون والخیل إذا تسالمت تسالمت لا يهيج بعضها بعضاً³، ويقول العرب أسلم أم حرب أي أمسالم أم محارب .

والسَّلم من سلم الأمر سلامة نجا منه وقوله تعالى: "وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى"⁴ معناه أن من اتبع الهدى سلم من عذابه وسخطه.

وقال ابن الأعرابي السلامة العافية وقوله تعال "وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا"⁵.

وذكر الفيروز آبادي المعاني التالية: "أسلم انقاد وصار مسلماً، وتسالما: تصالحا – وسالما: صالحا، واستلم الحجر لمسه إما بالقبلة أو باليد، والسَّالم من الآفات، والسلامة البراءة من العيوب"⁶.

¹ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي: لبنان، 2001، ص 663.

² سورة الأنفال، الآية 61 .

³ جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ط3، دار صادر للنشر والتوزيع: بيروت، 1994 ، ص 290.

⁴ سورة طه، الآية 47.

⁵ سورة الفرقان، الآية 63.

⁶ محمد يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الطبعة السابعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2003، ص ص 1121-

وقال جل جلاله "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة"¹ وفي معنى السلم هنا قال قتادة هو المودة وقال ابن العباس وطاوس وضحاك هو الإسلام.

إذن السلم يدل على السلام عموماً، مما يقتضي توافر المظاهر الإيجابية، مثل الهدوء والاستقرار والأمن، ومن ثم غياب المظاهر السلبية مثل العنف.

أما اصطلاحاً فمفردة السلم تشمل الترتيبات المفضية للتصالح والاتفاق ورتق النسيج الاجتماعي، فعلى الرغم من أن البحث في مفهوم السلم *Peace concept* يعتبر حقلاً جديداً في العلوم الاجتماعية والسياسية (المجال أصبح شائعاً مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين)، إلا أن فكرة السلم قد شغلت الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية منذ زمن طويل، مقدمين نظريات عديدة لم تقتصر فقط على تعريف السلم بفكرة "الغياب الكامل للحرب" بل تصنف أيضاً أفكار التنمية الاجتماعية والاقتصادية بينما في السابق ومن وجهة نظر ضيقة اقتصر تعريف فكرة السلم عند الكثير من الباحثين على غياب فكرة الحرب أو العنف المباشر، ومن بين التعاريف المقدمة للسلم ما يلي:

أن السلم هو حالة من التوافق تتحقق إذا توافر بين طرفين الإنسجام وعدم وجود عداوة، يمكن وصف السلم على مستوى الشعوب حيث العلاقة بين هذه الشعوب والتي تتسم بالاحترام والعدل وحسن النوايا، والسلم أيضاً نوع من الهدوء والسكينة لدى الإنسان حيث تؤثر على نفسيته بشكل والسكينة لدى الإنسان حيث تؤثر

وعرفه قاموس أكسفورد الإنجليزي على أنه حالة أو فترة ليس فيها حرب أو انتهت فيها حرب¹.

¹ سورة البقرة، الآية 208.

وجاء تعريف الأمم المتحدة للسلم بأنه يعني تلبية الحد الأدنى من حاجات الإنسان الأساسية، المادية وغير المادية فالأولى تتعلق بالسكن والمأكل والملبس والثانية تتعلق بجوانب الحاجات النفسية مثل الحاجة للمشاركة، وعدم الشعور بالتهميش والحاجة للشعور بالكرامة والاحترام والاعتراف بحق المواطنة وممارسته².

ويعرفه إيمانويل كانط *Immanuel Kant* في أطروحته " السلام الدائم " *Perpetual peace* بتحقيق العدالة واستتباب الأمن، فالسلام بالنسبة لكانط لا ينفي حالة الصراع من حيث كونه ينبع من الرغبة في الهيمنة، وهو ميل صراعي لم يصل إلى درجة الحرب، لكنه يسعى لتجنب الحرب، فمشروع كانط لبناء السلم العالمي الشامل ينطلق من فكرة أن السلم هو حالة توافق وائتلاف بين قوى مسلحة قادرة على ممارسي الحرب³.

أما كارل دوتش *Karl Deutsch* فقد عرف السلم في سياق ما أسماه مجتمع السلم وفي نظره فغن مجتمع السلم هو المجتمع الذي تغيب فيه الظروف المؤدية للحرب⁴.

¹ زياد الصمادي، حل النزاعات - نسخة منقحة للمنظور الأردني - ، برنامج دراسات السلام الدول: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010، ص 9 .

² علي محمد أحمد نور، الصراعات القبلية في دارفور - الأسباب والآثار على البيئة الاجتماعية- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 1998، ص 33 .

³ السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 - الإشكالات الفكرية والإستراتيجية - ، الدار العربية للعلوم: لبنان، 2004، ص 72 .

⁴ زهير محمدي بشار جادو، آليات تحقيق التعايش السلمي وسط المجموعات القبلية في دارفور، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2003، ص 12 .

ويميز ريتشارد نيكسون *Ritchard Nixon* بين نوعين من السلم¹:

• السلم الكامل *Perfect Peace*

ومعناه اختفاء التناقضات بين أفراد المجموعة الدولية، وهو أمر مستحيل، لأن الخلاف سمة من سمات العلاقات الدولية والإقليمية.

• السلم الحقيقي *Real Peace*:

ويعني التعايش بين الجميع بتناقضاتهم ومحاولة حل هذا التناقض بمختلف وسائل حل الصراع عدا استخدام القوة.

وهناك اتجاهات أخرى تعرف السلم بمعنى مرادف للأمن أي أن السلم هو: " أن تستطيع الدولة توفير الأمن الاجتماعي أو الاستقرار الاجتماعي وهو الجو العام الذي يستطيع فيه الأفراد والجماعات الإحساس بالطمأنينة الواجبة لكل إنتاج وكل إبداع².

ويعرف كذلك على أنه ما هو إلا حالة من الأمن والاستقرار والتفاهم تسود العالم أو منطقة منه، والتنمية والتقدم لا يتحققان إلا من خلال سلم عالمي، والتخطيط للسلم يمكن أن يحدد المفهوم الدقيق للسلم، ولابد أن تستفيد الإنسانية كلها منه بوصفه قيمة مطلقة، وهو الذي يمنع اندلاع الحروب ويحقق الإفادة الفعلية للبشرية من التقدم العلمي والتكنولوجي³.

¹ أمين هويدي، السلام القلق، مجلة العربي، العدد 437، 1995، ص 31.

² زهير محمدي بشار جادو، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية - (عربي، إنجليزي)، مركز الإسكندرية للكتاب: مصر، 2005، ص 238.

أما يوهان غالتونغ *Johan Galtung* فمع بداية النصف الثاني من القرن العشرين قام بإعادة التعريف وتوسيع فكرة السلم ليُميز بين نوعين من السلم (السلم السلبي) *Negative peace* النوع الثاني وهو (السلم الإيجابي) *Positive peace* ، والذي إثر دراسته للسلم والعنف توصل إلى أنه في حالة الجمع بين السلم الإيجابي والسلبي يقودان إلى تحقيق السلم المستقر، وفي حين غياب هذين الإثنين من شأنه أن يعزز من العنف:

- **السلم السلبي** *Negative peace* : ويشير إلى غياب العنف الشخصي أو العنف المباشر بمعنى الحرب.
- **السلم الإيجابي** *Positive peace* : والذي يعني غياب كل أنواع العنف المباشر (غياب الحرب) وغير المباشر (العنف البنيوي أو الثقافي) .

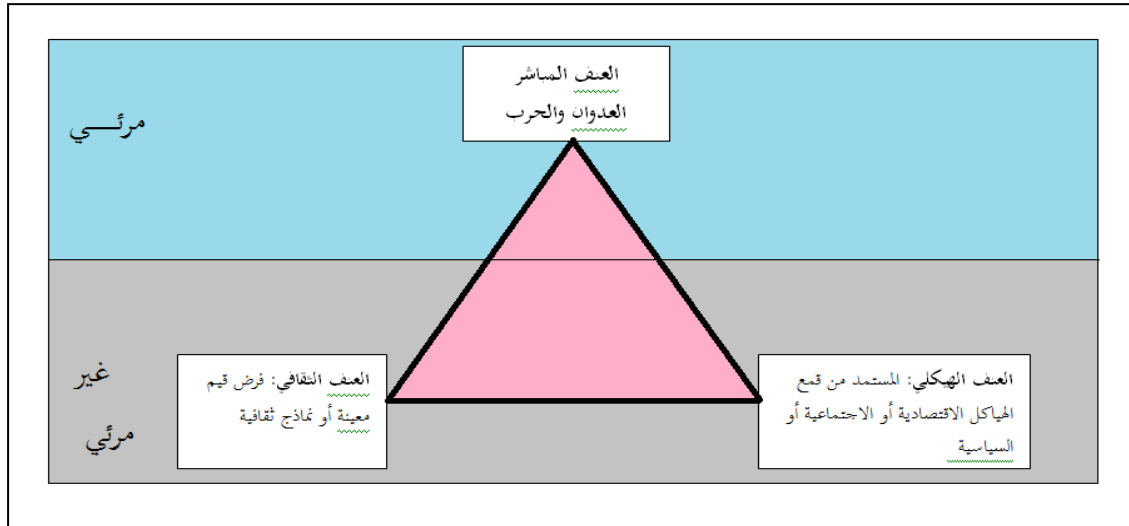
الجدول رقم 02: يبين الفرق بين السلم الإيجابي والسلبي

الأهداف	السلم السلبي	السلم الإيجابي
تجنب الصراع المسلح	تحقيق الانسجام الاجتماعي والعدالة والمساواة فضلا عن القضاء على العنف الهيكلي	
المميزات:	غياب الحروب أو العنف المباشر تأسس بين الدول ويتطلب معدات عسكرية لضمان السلم	غياب العنف المباشر البنيوي أو الثقافي انخفاض مستوى العنف المباشر، ومستوى أعلى من العدالة
الاستراتيجيات	حرب المحيط الهادي ومن المسلم به فرض العقوبات الاقتصادية والمقاطعة التجارية	السلم هو عملية وليس غاية إنه لا ينطوي على رفض الصراع، بل يجب معرفة كيفية التعامل مع الصراعات بطريقة سلمية ونزيهة

المصدر: *Manuela Mesa Peinado, peace and security CEIPAZ, Culture of Peace Foundation*
http://www.ceipaz.org/images/contenido/16_paz_seguridad_ingles.pdf

وألحق غالتونغ هذا التعريف للسلم بتعريف العنف حيث يرى أن العنف يتواجد عندما يكون الإنسان متأثر بحيث أن الإدراك العقلي والجسدي للشخص يكون تحت الإدراك المحتمل، وبالتالي تعريف العنف عند غالتونغ لا يقتصر على العنف المباشر الجسدي والنفسي بل يشمل أيضا العنف غير المباشر الذي يتضمن العنف البنيوي *Structure* *Violance* والعنف الثقافي *Cultural vialance*، فحسب مثلث غالتونغ يقسم العنف إلى ثلاث أشكال أنظر الشكل رقم 05:

الشكل رقم 05: تحليل أنواع العنف



المصدر: Manuela Mesa Peinado, *peace and sécurité* CEIPAZ, Culture of Peace Foundation

http://www.ceipaz.org/images/contenido/16_paz_seguridad_ingles.pdf

ومن خلال الشكل المبين أعلاه نجد أن يوهان غالتونغ قسم العنف إلى ثلاث أشكال والمتمثلة في¹:

¹ حليلة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 36-37.

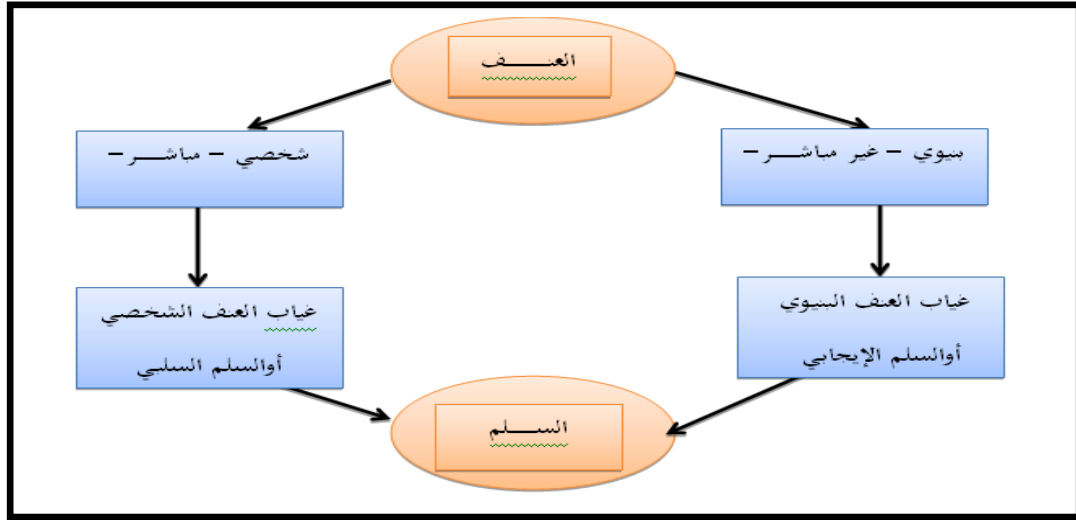
- **العنف المباشر:** وهو عنف مادي ناتج عن غياب الطمأنينة وشروط السلم، وقد حدد غالتونغ خمسة أنواع من العنف المباشر هي (1- دولة مقابل دولة، 2- دول مقابل دولة، 3- دولة مقابل دول، 4- أفراد مقابل أفراد، 5- جماعات مقابل جماعات) ، فسقوط الخارطة الإدراكية يؤدي إلى حالة العنف وينتهي التفاعل المشترك الإيجابي، فالعنف المباشر توقف على توفير المسببات المادية الملموسة.
- **العنف البنوي:** هو وجود مجموعة من المسببات المؤدية مباشرة وبشكل مباشر لتوتر في حياة فاعل أو فواعل حيث يصبح هذا الفاعل غير قادر على حماية ذاته ومن ثمة يكون دون مناعة كافية، بمعنى وجود بنية قابلة لأن تخضع للعنف، هذا ووضح غالتون بأن العنف يكون في شكل حلقة غير مكتملة فيبدأ من عنف مادي إلى بنية عنف غير مادي المثال على ذلك وكود أزمة اقتصادية تخلق تفوت من حيث توزيع الموارد، فهذه آثار سلبية للأزمة يؤدي إلى وجود حالات مشتركة من الإحباط يؤدي إلى تدمير واحتجاجات وكل هذا يصب في التحول العنيف للحكم، هذا يعطي نتيجة هو التغير العنيف من عنف مادي إلى عنف ملموس إلى عنف غير مادي.
- **العنف الثقافي:** يضيف غالتونغ العنف الثقافي إلى العنفين السابقين المباشر والبنوي إذ غالبا ما تستخدم الثقافة من أجل تبرير هذين العنفين، والعنف الثقافي تابع عن التعدي عن الذات الاقتصادية أو الذات الاجتماعية والسياسية، ويكون موجود عند غياب قيمة التجانس في المجتمع، ويأتي العنف الثقافي من فرض القيم أو المعايير الثقافية، نافيا التنوع الثقافي وإضفاء الشرعية على استخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات.

وبالتالي نجد أن السلم هو عملية تهدف إلى الحد من جميع هذه الأشكال من العنف سواء مباشر أو غير مباشر هذه هي فكرة السلم الإيجابي التي وسعت كثيرا من نطلق الباحثين في مختلف المجالات

لقد ركزت المفاهيم التقليدية للعنف المباشر على منع العنف واستخدام الوساطة لحل المشاكل، وهو ما اصطلح على تسميته السلم السلبي، ونتيجة لذلك فإن الاستقرار الدولي غالبا ما كان يحدث عبر اتفاقيات الردع المدعومة بالقوة العسكرية، وهو ما يتماشى مع النزاعات بين الدول، أين تكون السلطات المركزية للدواية قادرة على الأمر بوقف إطلاق النار، ولكن هذا يكون صالحا فقط في النزاعات بين الدول، فعلى المستوى الداخلي يختلف الأمر، فداخل الدولة تكون هذه الوسائل أقل استخداما نتيجة لوجود العديد من القضايا المتشابكة، في حين قدم السلم الإيجابي مفهوم عام للسلم الذي يرتبط بتطوير الشروط العادلة والمنصف والذي يشير إلى غياب العنف البنيوي، وبالتالي فالسلم الإيجابي هو الذي يعني بإزالة العنف البنيوي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المساواة بين الجماعات المختلفة الذي من شأنه أن يقلل من التوترات، كما أن القضاء على القمع الاجتماعي ومعالجة الفقر ضروري للسلم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن السلم الإيجابي حسب هذا التصور هو مرادف لبناء السلم وإرساء أسس السلم المستدام الذي تكون فيه عمليات التنمية بشتى مجالاتها مهمة فهي تؤثر على نوعية الحياة التي سيعيشها الأفراد وهي في الحقيقة أهداف أساسية لفواعل وعمليات مرحلة ما بعد النزاع¹.

¹ عادل زقاغ وهاجر حلاقة، عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جوان 2014، ص ص 270-271

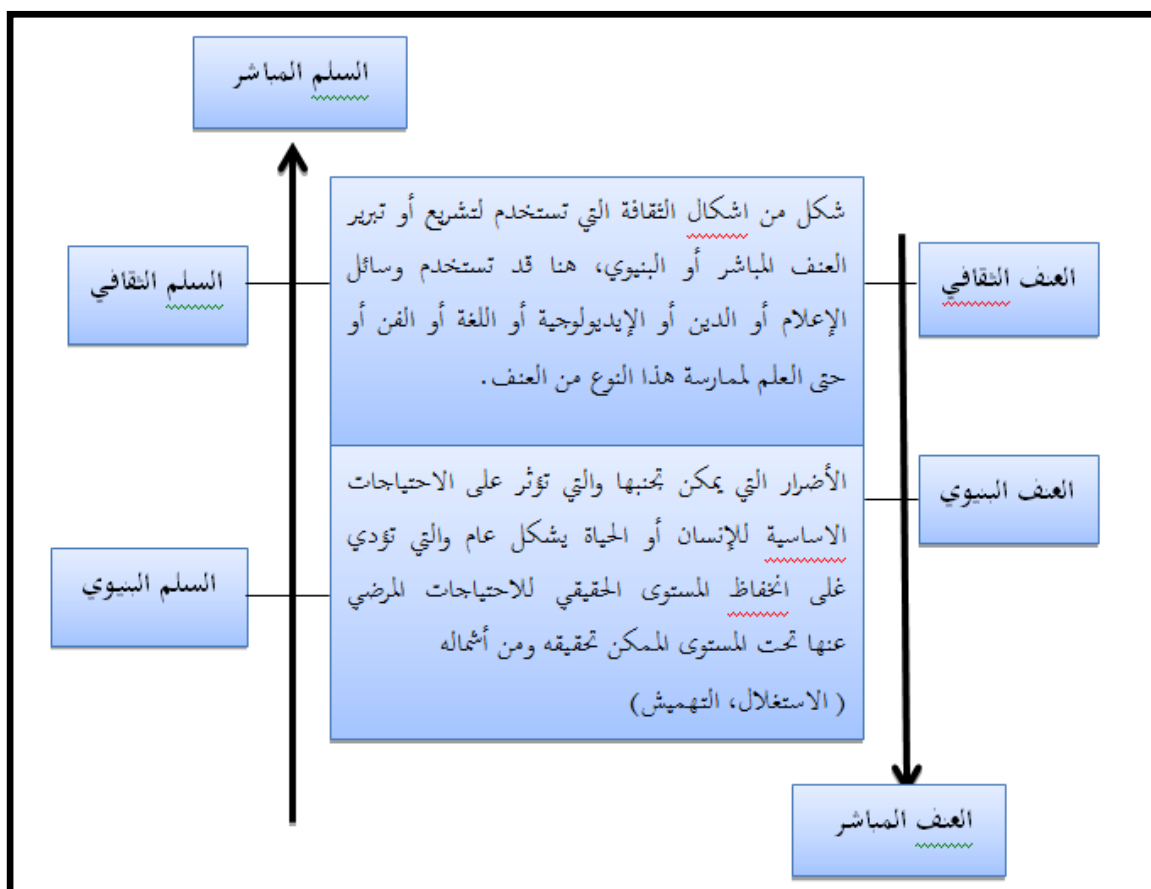
الشكل رقم 06: الفكرة الموسعة للسلام والعنف عند غالتونغ



المصدر: Baljit Singh Grewal, Johan Galtung : positive and negative peace school of
http://www.activeforpeace.org/no/fred/Positive_Negative_Peace.pdf social

من خلال الشكلين 1 و 2 نجد بأن الذين يتصورون السلم كغياب للحرب أو العنف يتعاملون مع العنف باعتباره مفهوم جوهري وأساسي بينما السلم يبقى ثانويا ومشتقا، ورغم أن غياب النزاعات الحقيقية هي بالطبع هامة للسلم، لكنها تعكس ما يسميه الباحثين " السلم السلبي" غير أن مفهوم السلم الإيجابي يكشف نفس الدرجة من الأهمية، فالحياة في ظل الفقر والخوف بصرف النظر عن غياب العنف المادي مثل (القتل عنف ولكن المجاعة الاستغلال، غياب العدالة هي كذلك عنف)، إذن لتحقيق السلم يتطلب معالجة العديد من القضايا على مختلف المستويات ابتداء من الفرد والمجتمع والعلاقة بين افراد المجتمع والعلاقة بين المجتمع والدولة والعلاقة بين الدول.

الشكل رقم 07: الحلقة المفرغة للسلام والعنف



المصدر: من إعداد الباحث

وكذا من خلال العلاقة بين الشكلين 02 و 03 يعتقد غالتونغ أن الحلقة المفرغة للعنف يمكن كسرها عن طريق الحلقة المفرغة للسلام التي تبدأ من خلال السلام البنوي لتصل إلى السلام المباشر، كما تأتي أهمية السلام إلى أنه لسبب غياب فكرة السلام بالشكل الصحيح أو الموسع أو بسبب قصر فهم السلام على فكرة غياب الحرب أو العنف المباشر، فهناك العديد من المجتمعات التي تعتقد أن السلام يسود فيما بين أبنائها غير آخذين بعين الاعتبار العوامل الحقيقية التي تهدد السلام الإيجابي المستديم.

ويقدم يوهان غالتونغ من خلال التمييز بين السلم الإيجابي (غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر) والسلم السلبي (غياب العنف المباشر أو الفيزيائي) في مثلث غالتونغ للسلم بحيث حاول إعطاء تفسير مراحل النزاع عن طريق ثلاثية العناصر المتمثلة في أطراف المثلث، فأساس النزاع هو عنصر التناقض والخلاف بين أطرف النزاع حيث يترجم التناقض في عنف بنيوي والذي بدوره ينتقل من مرحلة حل النزاع إلى بناء السلم بين الأطراف، ومن التناقض ينتقل إلى المواقف المعبرة عن التصورات الخاطئة للطرف الآخر، وهو ما ينتج لنا عنفا ثقافيا يصل بنا من مرحلة الحل إلى صنع السلم، كما أن المواقف تتحول إلى سلوكيات والسلوك النزاعي حسب هذا النموذج يعبر عنه عنف مباشر وهو ما يستلزم حفظ السلم في مرحلة حفظ النزاع، وفي الأخير يمكن القول أن يوهان غالتونغ قدم لنا نموذجا مترابطا وشاملا للنزاعات المتماثلة وغير المتماثلة، وتتكون مقارنته للسلم فيما يلي:

• بناء السلم:

ويركز على مستويات حل النزاع خارج وداخل الدولة من قبل مجموعات بناء السلام ، ويهتم بدور النخب في هذه العملية بالتركيز على الأبعاد النفسية، الاجتماعية، الدينية وغيرها من الأبعاد في عملية بناء السلام على الصعيد المحلي والمستوى المجتمعي"، ويمكن تعريف عملية بناء السلم على أنها مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عمد نكوص أو الانزلاق إلى النزاع مجددا، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع بخلق بيئة جديدة من شأنها تقليل التناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة، ويمكن تقسيم عملية بناء السلم إلى قسمين:

بناء السلم داخل الدولة من خلال الجهد الوطني: *Peace building through national effort*

والآليات الأساسية لتحقيق ذلك تتضمن الوصول إلى مستوى مناسب من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحفاظ على حقوق الإنسان واختفاء كافة أنواع التمييز بين المواطنين وتوجيه المصادر إلى التنمية الشاملة، كما أن الوصول إلى مستويات عالية من التنمية الشاملة لا يقتصر على دور وجهد محلي فقط بل يجب أن يساهم فيه المجتمع الدولي ممثلاً في مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة والتي تعمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والانسانية بالإضافة إلى إسهام المنظمات الإقليمية، ومجموع الدول القادرة القروض والمساعدات¹.

بناء السلم داخل الدولة بالدعم الدولي *Peace building with international support*

تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسي لدعم السلام في الدول والمناطق المهيئة للاضطرابات وانهيار النظم السياسية سواء كان ذلك من خلال مساندة الجهود الوطنية *National efforts* بتقديم المساعدات والمنح الاقتصادية أو المساعدات الإنسانية ضد الجوع ونزوح المواطنين إلى الدول المجاورة، والتدخل من أجل تحقيق العدالة الإنسانية، ومراقبة إجراء الانتخابات لضمان تحقيق الديمقراطية، وذلك في مرحلة ما قبل الصراعات *Pre – conflict* بهدف الوصول إلى دولة مستقرة قائمة على المؤسسات، وبالتالي تستطيع

¹ أحمد فخر، السلام...بناء السلام وإنهاء النزاعات ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد الأول، يناير 2005، ص7.

هذه الدولة أن تلعب دورا في تحقيق السلام سواء الإقليمي أو العالمي وتجنب الصراع أو الصدام¹.

• حفظ السلم *Peace Keeping*

وتهدف عملية حفظ السلم - في الأغلب الأعم إلى تحقيق عدة أمور²:

- 1) السعي لوقف النزاع المسلح حتى يتم إيجاد مناخ مستقر يمكن أن يتم التفاوض في إطاره، لذا فهي تشكل إضافة للوسائل التقليدية السلمية في تسوية الصراع، أو مكملتها.
- 2) استخدامها كرادع ضد أي طرف يقوم بأي خروقات بعد توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، سواء تلك التي يتوصل إليها الطرفان قبل وصولها، أو التي تتم تحت إشرافها.
- 3) مراقبة انتهاكات الحدود والعمل كقوة عازلة بين أطراف الصراع، كما يمكن لها - في حالة الصراعات الداخلية- المساهمة في الحفاظ على النظام الداخلي خلال الفترة الانتقالية.

وشهدت عمليات حفظ السلم تطورا كبيرت في الفترات الأخيرة ولم تقتصر أهدافها على النواحي العسكرية فقط، وإنما صارت لها مهام ذات طبيعة إنسانية خاصة في بؤر التوتر والصراع مثل بورندي، الصومال، ليبيريا ...

¹ المرجع نفسه ، ص 7 .

² بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا - نموذج الإيكواس - ،دار النشر للجامعات : القاهرة، 2009 ،ص 32.

• صنع السلم *Peace Making*

ويشير إلى الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض والتحاور بين الأطراف واستعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع، وتجدر الإشارة إلى أن صنع السلم لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء النزاع¹.

• فرض السلم *Impose Peace*

عملية فرض السلم هي عملية تصدر بقرار من الأمم المتحدة وذلك بفرض استخدام القوة نظرا لفشل الوسائل السلمية في إيجاد الحلول، وتأخذ هذه القرارات بأمر ملزم التنفيذ، وفي هذا السياق أشار الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس غالي في أجندة السلام أنه إذا فشلت الوسائل السلمية لحل الخلافات فإن مجلس الأمن يجب أن يستخدم القوة لفرض السلام، كما اقترح الأمين العام تشكيل وحدات تسمى وحدات فرض السلام تحدد مهامها بشكل مسبق من قبل مجلس الأمن، وكمثال على عمليات فرض السلام التدخل الأممي في الصومال².

ومن خلال ما تم التطرق إليه نجد أن هناك العديد من الاتجاهات للنظر بصفة عامة إلى مفهوم السلم ويمكن حصرها في الاتجاهين التاليين³:

¹ أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية: مصر، 2005، ص 9.

² غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية، الأردن عمان 2000، ص 87.

³ سامح فوزي، السلام الاجتماعي في المجتمع المصري، مركز ماعت للدراسات للحقوقية والدستورية، مصر، جانفي 2008، ص 9.

1) السلم في أبسط تعريفاته هو " غياب الخلاف، العنف، الحرب..." هذه نظرة شائعة في العديد من الكتابات، والتي لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة، وامتدت في التاريخ الإنساني المسيحي، ويتبنى دعاة السلم هذا التعريف للسلم، ويرى الباحثون في العلاقات الدولية أن السلم يعني غياب الحرب ووجود الحرب لا يعني وجود السلم، وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلم غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب و النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية (أي تلك التي تنتشعب بين مناطق جغرافية في مواجهة مناطق أخرى داخل إقليم الدولة ذاته). وعادة ما تعود أسباب النزاعات المناطقية إلى اعتبارات اقتصادية (مثل الصراع على الثروات الطبيعية كما هو الأمر في العديد من بلدان أفريقيا)، أو سياسية (مثل احتكار مناطق جغرافية معينة للسلطة السياسية مثلما هو النزاع الجاري حاليا في دارفور أو عرقية مثل النزاعات بين الأعراق المختلفة التي تقطن مناطق جغرافية في مواجهة بعضها بعضا.

2) السلم هو "الاتفاق، الانسجام، الهدوء..." وفق هذا التعريف فإن السلم - عكس التعريف السابق - لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق، الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة...هكذا.

السلم -إن- هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلا)، أكثر من كونه غيابا لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب، القتل مثلا). يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم "السلم". هناك سلم بين دول، وسلم بين الجماعات البشرية.

كما أن هناك ست مراحل مرت بها الصياغات المتعددة لمفهوم السلم، وتلك المراحل

هي:

- 1) **المرحلة الأولى:** السلم باعتباره غياب للحرب كممارسة وسلوك وهو يطبق على الصراع العنيف بين، سواء بين الدول أو داخل الدول ذاتها في صورة الحروب الأهلية، وهذه الفكرة عن السلم شائعة لدى الجماهير العاديين ولدى الدبلوماسيين في الوقت نفسه.
 - 2) **المرحلة الثانية:** ركزت على السلم باعتباره توازناً للقوى في إطار النظام الدولي.
 - 3) **المرحلة الثالثة:** هي التأكيد على السلم الإيجابي والسلم السلبي.
 - 4) **المرحلة الرابعة:** التي ساد فيها المفهوم النسوي للسلم *Feminist peace*، حاول أن يربط بين المفهوم الكلي للسلم والمستوى الجزئي، ولذلك فhez لا يفرق بين الحرب وبين العدوان على الأفراد، مثل ممارسة العنف غير المنظم على النساء في الحروب كالاغتصاب، وبين سائر صور العنف ضد الأشخاص.
 - 5) **المرحلة الخامسة:** تركيز فكرة السلم على البيئة، باعتبار أن الممارسات الرأس مالية قد اعتدت اعتداء وحشي على البيئة الإنسانية.
 - 6) **المرحلة السادسة:** تركز على السلم الداخلي للإنسان، باعتباره يرتبط بالضرورة بالسلم على المستوى الكلي.
- ومن خلال هذه المراحل نجد أن مفهوم السلم قد انتقل من مفهوم أحادي البعد إلى المفاهيم المتعددة الأبعاد ومن المفهوم السلبي إلى المفهوم الإيجابي ومن السلم الخارجي إلى السلم الداخلي ومدي مساهمته في السلم الخارجي.

المطلب الثاني: تعريف السلم الاجتماعي

يعتبر السلم الاجتماعي من أهم المفاهيم الاجتماعية المعاصرة، وهو مفهوم يقوم على أساس توثيق العلاقات الداخلية، بين أفراد المجتمع وقطاعاته ومؤسساته وفئاته مهما تنوعت دينياً وثقافياً وعرقياً وسياسياً، لتقوم هذه العلاقات على أسس متينة من التواد والترابط

والتعاضد والانسجام والهدوء والاستقرار، ويسود جو من الوئام الاجتماعي والاحترام المتبادل بين فئات المجتمع وقطاعاته المتنوعة وأفراده، وتتحسر مظاهر النزاع والخصومة والتوترات الاجتماعية المختلفة، ويقل الاحتكام إلى العنف في التعاملات الداخلية وحل الخلافات.

يمكننا أن نعرف السلم الاجتماعي بأنه توافر الاستقرار والأمن والعدل، الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما أو بين مجتمعات ودول¹.

وقد يكون الحديث عن السلم أو الحرب على صعيد المجتمع بمجتمعات أخرى، أو يكون على المستوى الداخلي للمجتمع والعلاقة القائمة بين أجزائه وفئاته، وحديثنا عن السلم الاجتماعي نقصد به حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه، إن من أهم المقاييس الأساسية لتقوية أي مجتمع تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه بينما اهترأؤها دلالة على سوء وتخلف².

في هذا الصدد يقول الأستاذ مالك ابن نبي أن أول عمل يؤديه مجتمع معين في طريق تغيير نفسه مشروط باكتمال شبكة العلاقات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات الاجتماعية هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده، ومن أجل ذلك كان أول عمل قام به المجتمع الإسلامي هو الميثاق الذي يربط بين الأنصار والمهاجرين، وكانت الهجرة نقطة البداية في التاريخ الإسلامي، لا لأنه تتفق مع

¹ خالد بن محمد البديوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، سلسلة رسائل في الحوار - مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني : الرياض، 2011، ص 12.

² حسن بن موسى الصفار، السلم الاجتماعي - مقوماته وحمايته، دار الساقى للنشر والتوزيع: بيروت، 2002، ص

عمل شخصي قام به النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن لأنه تتفق مع أول عمل قام به المجتمع الإنساني، أي مع تكوين العلاقات الاجتماعية، كما قد حدث أيضا للمجتمع الإسلامي إبان أفوله، أي عندما نجم في تطوره مركب القابلية للاستعمار لقد كان المجتمع الإسلامي آنذاك غنيا ولكن شبكة علاقاته الاجتماعية قد تمزقت¹.

إن السلم الاجتماعي عبارة عن جملة من المبادئ والقيم والسلوكات والأفكار التي تهدف إلى تحقيق مبدأ حسن التعايش مع الآخر، نبذ العنف تفضيل اللجوء إلى وسائل سلمية وقانونية لحل النزاع، الإحساس القوي بالانتماء إلى لحمة المجتمع، وعصبية بشكل يصبح فيه من العسير القيام بسلوكيات تؤدي بشكل مباشر إلى هدم النسيج الاجتماعي أو إحداث تشوهات عميقة وجوهرية معتمدة فيه².

إن مفهوم السلم الاجتماعي يتمثل في أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلم الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ترتيبه الولاء والانتماء للمجتمع، آخذين بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الإشباكات، وما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي من تحولات جذرية.

والسلم الاجتماعي هو إشاعة ثقافة السلم وترويجه والتسامح والانفتاح على الآخر والاعتراف به (عن طريق ثقافة الحوار وتعزيز عملية قبول الرأي الآخر)، وفهم المختلفين فيما بينهم وتجسير الهوة بين مختلف الأطياف والشرائح الاجتماعية، والإيمان بالتعددية

¹ مالك ابن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

² أسماء حسين محمد آدم، دور التعليم في تنمية السلام الاجتماعي وترقيته، جامعة الخرطوم: السودان، 2013، ص 2 .

الفكرية والسياسية والدينية، ودولة القانون والدستور، والتداول السلمي للسلطة، ورفض جميع أشكال العنف والتطرف في العقيدة والفكر والممارسات القمعية في المجتمع، والإيمان بمبدأ الحوار الديمقراطي الشفاف، وحرية الكلمة والتعبير، وتتبنى مبدأ الحوار المفتوح¹.

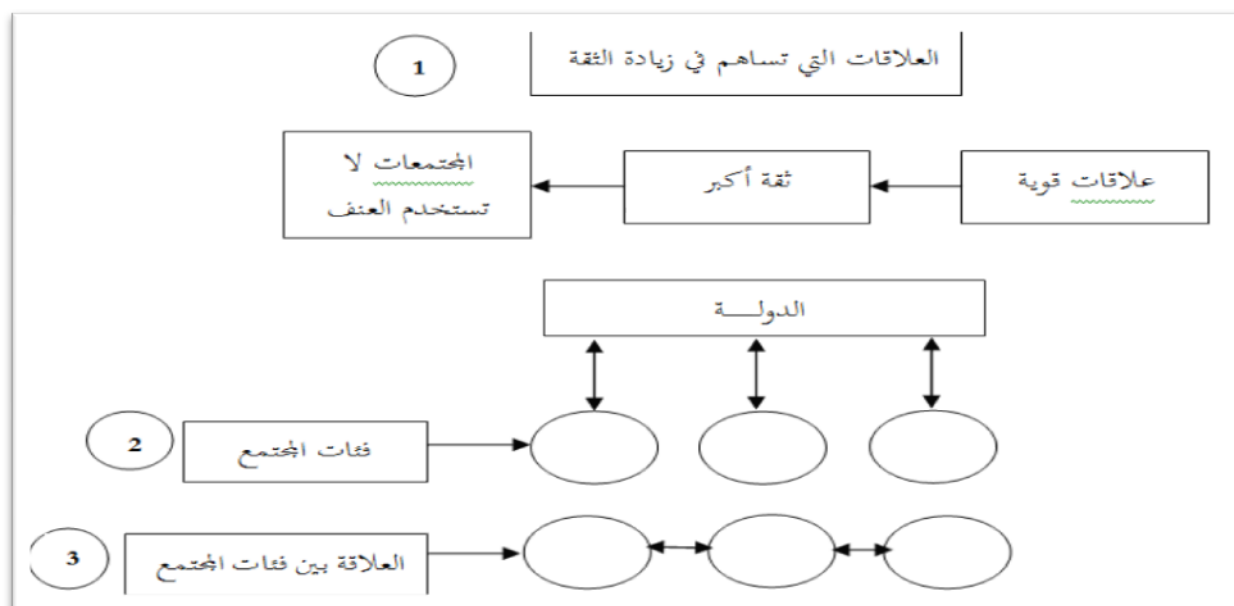
ويتوفر السلم الاجتماعي عندما تكون للمواطنين علاقات قوية متبادلة مع الدولة والفئات الأخرى في المجتمع، وأنهم على ثقة بأن القرارات الصادرة عن الدولة يتم اتخاذها بشكل عادل، كما أن جوهر السلم الاجتماعي هو عندما يكون للمواطنين علاقات قوية متبادلة مع الدولة والفئات الأخرى في المجتمع وأن القرارات يتم اتخاذها بشكل عادل حتى وإن لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، ولا يترتب عن السلم الاجتماعي إزالة الخلافات في المجتمع أو الحصول على توافق بين كافة الفئات، إنما يعني إدارة أفضل للمصالح والاحتياجات المتضاربة كي لا يعتقد المواطنون بأن عليهم اللجوء للعنف من أجل حماية حقوقهم²، وبالتالي يمكن تقسيم مستويات السلم الاجتماعي.

- مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع
- مستوى العلاقة بين المجموعات والشرائح التي تكون المجتمع
- مستوى العلاقة بين أفراد المجتمع

¹ عبد السلام ابراهيم البغدادي: التسامح والصفح- دراسة مقارنة في الفكر الاسلامي والغربي- مؤتمر التعايش السلمي في العراق (الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، بالتعاون مع منظمة (نفار) لتنمية الثقافة الديمقراطية، من (4-5 نيسان/ 2011)، ص 19 .

² راجح بهاري وآخرون، السلام الاجتماعي والتنمية المحلية في ليبيا، دليل عمل الحكومة الليبية وقادة المجتمعات : مبادرة التغيير السلمي والنقاش من أجل التغيير: ليبيا، 2014، ص 3 .

الشكل رقم 08: مستويات السلم الاجتماعي



المصدر: من إعداد الباحث

يبين الشكل علاقات بين المجتمع والدولة فالمواطنون يشرحون القضايا التي تهمهم ويشعرون بأن آرائهم تأخذ بعين الاعتبار، كما أن العلاقات القوية بين فئات المجتمع تؤدي إلى الانسجام وفرض حالة من الأمن والوثام والتصدي إلى تقاوم مظاهر العنف والفوضى والفلتان الأمني الذي يهدد تماسك المجتمع وأمنه وسلمه الاجتماعي، وكذا العلاقة بين النخب الحاكمة والتي يجب تجديدها للمحافظة على النظام السياسي وكل سلطة تكتسب تتجدد وتفقد إذا لم تصان، والذي يصون السلطة هو الشعب أي (هل مازلت تقبل أن أمارس عليك السلطة وهنا يكون التجديد بـ"نعم" والفقدان بـ"لا" .

ويتكون كل مجتمع من مجموعة البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض، سواء في انتمائهم الديني أو المذهبي أو موقعهم الاجتماعي أو الوظيفي ولكن يجمعهم جميعا ما

يمكن أن نطلق عليه " عقد اجتماعي " أي التزام غير مكتوب بينهم يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع، الخروج عن هذا العقد يمثل انتهاكا لحقوق طرف، وإخلالا بالتزامات طرف آخر مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف، ومن هذا المنطلق فإن العقد الاجتماعي هو¹:

- تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح، القوة، الإمكانيات، والإرادات.
- يحافظ على هذا التوازن (قوة) لا تتجلى بالضرورة في العنف، ولكن في الأساس - قوة القانون - والشرعية.
- يساعد على تسوية النزاعات أو الخلافات باعتبارها المرجعية التي تعود إليها الأطراف المختلفة لحل مشكلاتهم.

ويقوم السلم الاجتماعي على التماسك الاجتماعي أو البناء الاجتماعي والمعروف سياسيا بالوحدة الوطنية، وتعتمد درجة التماسك الاجتماعي لأي مجتمع، على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على أنماط سلوك الأفراد داخل المجتمع وهو يستعمل عادة من قبل علماء الاجتماع في حالة الجماعات الاجتماعية الصغيرة والكبيرة خصوصا عندما تتوفر في هذه الجماعات الصفات التالية: اعتماد الفرد

¹ محمد أحمد آدم أحمد، الرياضة المدرسية واثرها على السلم الاجتماعي: دراسة ميدانية لتلاميذ المرحلة الثانوية بولاية الخرطوم، نقلا من موقع:

http://sustech.edu/staff_publications/20140113111848359.pdf

على المقاييس والقيم المشتركة، تماسك أفراد الجماعة بسبب المصالح المشتركة وأخيرا التزام الفرد بأخلاقية وسلوكية جماعته، أي أنه علاقة تعبيرية إيجابية تقع بين شخصين أو أكثر¹.

وبالتالي فإن التماسك الاجتماعي يمكن استنتاجه من تلك المفاهيم المرتبطة به والمضادة له وخاصة مفهوم الإقصاء الاجتماعي*، فالتماسك الاجتماعي يعني مشاركة جميع أفراد الشعب والمواطنين في الحياة العامة والاجتماعية والسياسية والاقتصادية دون استثناء لأحد بناء على أية استثناءات عرقية أو دينية أو سياسية.

كما أن هناك العديد من الاتجاهات التي ترى أن السلم الاجتماعي *la paix sociale* وهو مرادف للأمن المجتمعي* *La sécurité sociétale* ذلك أنه في ظل الأمن المجتمعي ترفرف حالة السلم الاجتماعي وبصورة أدق فإن استعداد أفراد المجتمع للتعايش معا في مكان

¹ غيث مي ، بناء السلم في نظم ما بعد الثورات الشعبية - مصر نموذجا - ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: 15 جانفي 2015، ص 3.

* وفي مقابل التماسك الاجتماعي نجد الإقصاء الاجتماعي والذي يعني الإهمال المنهجي أو الإجحاف أو التمييز ضد الأشخاص ويمثل " العملية التي يستبعد من خلالها الأفراد أو المجموعات تماما أو جزئيا من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

* في معجم العلوم الاجتماعية ورد تحت معنى مصطلح مجتمعي بأنه صفة تدل على كل ما يتصل بالمجتمع سواء أكان ذلك متعلق بتركيب المجتمع أو بوظائفه، فيقال مثلا : الابداء الاجتماعي النظم المجتمعية، وإذا أخذناه بوجهة نظر علماء الاجتماع فيمكن أن نحل كلمة مجتمعي مجل كلمة اجتماعي في جميع استخداماتها التنب تدل على ظواهر خاصة بالمجتمع فنقول الحياة المجتمعية والطبقات المجتمعية، ونقول اجتماعي حين يتصل الأمر بالنشاط ذي الطابع الإصلاحي (معونات اجتماعية) ، ويعد كيلر A.g.keller أول من استخدم مصطلح مجتمعي، ولكن بعض علماء الأنثروبولوجيا في أمريكا هم الذين يستخدمون المصطلح في الوقت الحاضر، وقد اراد كيلر اشتقاق صيغة الصفة من كلمة مجتمع، وهو يشير إلى الخصائص التنظيمية للحياة الاجتماعية وقد ورد ذلك في كتابه التطور المجتمعي *Societal Evomution* الصادر عام 1931، للمزيد من التفصيل أنظر:

مولود زايد الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر : ليبيا، 2005، ص 30.

ما ورغبتهم في التعاون مع بعضهم البعض يفرض حالة من السلم الاجتماعي، وتعني أن الأمن يصبح سائداً وسط الجماعة ويقتصر دور الدولة في هذه الحالة في المحافظة على النظام الاجتماعي من أي انتهاكات قد تنتج عن المدافعة لتحقيق الموازنة بين الأنساق المكونة للكيان الاجتماعي ، ولكن عندما تصبح الدولة خارجة عن المجتمع أو كيان مستقل عنه فإن التعارض بين أمنها وأمن المجتمع قد يؤدي إلى اضطراب الحياة الاجتماعية كما أن رؤيتها لتحقيق السلم الاجتماعي ربما لا تكون هي رؤية المجتمع لتحقيق أمنه وسلامته.

والأمن لغة من فعل "أمن" ومن "الأمان" و"الأمانة" ويقول الشخص أمنت فأنا آمن وأمن غيري أي ضمنته ضد الخوف ، واصل الأمن في اللغة الطمأنينة، طمأنينة النفس وزوال الخوف، وكلمة الأمن ككلمة السلم من الكلمات المتداولة في العلاقات الدولية وهي مثل كلمة السلم تفقد إلى تعريف قاطع يمكن الرجوع إليه وكثيراً ما يتم الحديث عن أمن المواطن ولكن الأمن يقصد به في العادة أمن الدولة لأنه يرتبط بفكرة السلطة التي تتدخل لتنظيم المجتمع حتى يتوفر له أمنه¹.

ويتعلق الأمن المجتمعي أساساً بالمخاوف إزاء التهديدات التي قد تتعرض لها الهوية المجتمعية، وهو مفهوم يتجه نحو تمكيننا من تحديد هذه التهديدات سواء كانت حقيقة أو متصورة، فإن الأخطار التي تهدد أمن المجتمع، يمكن أن تحدث لما تشعر المجتمعات كـ "نحن" أن ما يجري حالياً يضع هويتهم في خطر (سواء كانت تلك قضية موضوعية أم لا)، وتلك الوسائل التي يمكن أن تهدد الهوية المجتمعية قد تتراوح من قمع التعبير عنها إلى التدخل في قدرة المجتمع على إنتاج نفسه، ويشمل ذلك حظر استخدام اللغة، الأسماء،

¹ صليحة كبابي، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، ديسمبر 2013، ص 230 .

اللباس، أو إغلاق أماكن العبادة والتعليم، وصولاً إلى أبعاد أو قتل أفراد من المجتمع، أنا التهديد الموجهة إلى إنتاج وتكاثر المجتمع فهي تتخذ شكل التطبيق المستدام للتدابير القمعية التي تتخذ ضد التعبير عن الهوية، كما في حال حظر عمل المؤسسات التي تنتج اللغة والثقافة بشكل يتسبب في عرقلة انتقال الهوية بفعالية من الجيل إلى الجيل الذي يليه¹.

ويعرف كذلك بقدرة المجتمع بقدرته على الاستمرار في طابعه الجوهرية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية فحسب "وايفر" ومعاونه بشكل أكثر تحديداً، هو حول الإستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور والأنماط التقليدية للغة وثقافته وتكوين الجمعيات والمؤسسات الدينية والهوية الوطنية والأعراف، فحسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعة الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة، وعليه الأمن الاجتماعي هو الأوضاع حيث تدرك المجتمعات التهديد في شروط الهوية.

ويعرف باري بوزان *Barry Buzan* الأمن المجتمعي على أنه الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات، بمعنى أنه يعرف بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهرية وفي ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية حسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعة الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة، وكما يقول بيوزان " أن الجماعات مؤسسة حول الهوية².

¹ Paul Roe.op.cit, P 48

² سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في الوطن العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 27.

وعليه فإن الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي (من الهوية)، وهذا يعني التمييز بين " نحن " و "هم" بمعنى أنه كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء " نحن" سواء كانت (أمة، عرق، جماعة دينية أو إثنية يعتبر فرضيا آمنا، لأن التهديدات ضمن الأمن المجتمعي ذاتية أكثر منها موضوعية.

المطلب الثالث: مقومات السلم الاجتماعي

إن السلم الاجتماعي هو إشاعة ثقافة السلام وترويجه والتسامح والانفتاح على الآخر والاعتراف به (عن طريق تعزيز ثقافة الحوار وتعزيز عملية قبول الآخر، وفهم المختلفين فيما بينهم وتجسير الهوة بين مختلف الأطياف والشرائح الاجتماعية والإيمان بالتعددية الفكرية والسياسية والدينية، ودولة القانون والدستور والتداول السلمي للسلطة ورفض جميع أشكال العنف والتطرف في العقيدة والفكر والممارسات القمعية في المجتمع والإيمان بمبدأ الحوار الديمقراطي الشفاف، وحرية التعبير ، وتبني مبدأ الحوار المفتوح، من خلال هذا التعريف تتبين لنا مقومات السلم الاجتماعي والمتمثلة في :

أولاً: إدارة التعددية

إن التعدد بمعنى التنوع والخلاف ظاهرة واقعية، وهي في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك إلى التنوع والاختلاف إلى الآثار السلبية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، وقد عرفت العديد من مناطق العالم ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة إثنية، عرقية، دينية، ثقافية، منذ القدم إلا أنها اتخذت ابعاد جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديدًا منذ مطلع التسعينيات حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن

كان خطاب الوحدة من خلال الصهر هو السائد في كثير من دول الجنوب وبخاصة الدول حديثة الاستقلال¹، بحيث أصبح الأقليات تشكل خزان وقود قابل للانفجار في حالة تحفيزه.

والتعددية ظاهرة اجتماعية طبيعية ومألوفة ولكن يتوقف الأمر على الإدارة السليمة للتنوع بحيث تحفظ للجماعات المتنوعة العيش ضمن مساحات شاسعة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل واحترام الخصوصية، أما الإدارة السلبية للتنوع فتقوم على تضيق المساحات في التعبير عن خصوصية الآخر المتمايز في التعبير عن هويته الدينية أو الطائفية أو الحزبية أو المناطقية، بما يكفله الدستور والقوانين النازمة وبما يكفل حق التعبير والمواطنة، وهذه الإدارة تقوم على قمع الهويات والحريات وتمارس العنف تحت مظلة القانون الجائر على الآخر المتمايز، فينفي الآخر، ويتحول الغنى المجتمعي إلى فقر وتصح في الفكر والعقيدة والثقافة والفن والمشاركة في التنمية وتنمو مشاعر الكره والرغبة في الانتقام، وكذلك مقومات التفكك الاجتماعي والحروب الأهلية والنزاعات العصبوية².

ثانيا: الاحتكام إلى القانون

يمثل " حكم القانون " في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد والجماعات، ويعني حكم القانون عدد من النقاط الأساسية³:

¹ محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية - إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية-، المركز العلمي للدراسات السياسية: عمان، 2002، ص 9.

² نريمان عامر وآخرون، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا - دراسات-، مركز المجتمع المدني والديمقراطية: سوريا، 2013، ص 8 .

³ ابراهيم خليل عليان، السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل، جامعة القدس المفتوحة بفلسطين: فلسطين، 2012، ص 13-14.

- 1) الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق.
- 2) مؤسسات العدالة، الشرطة والنيابة والمحاكم تطبق القانون على الأفراد بحيدة كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، أو انتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي.
- 3) يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسورا مكفولا للجميع، لا يتحمل فيه الخص أعباء مالية تفوق إمكاناته المالية أو مستواه الثقافي.
- 4) يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي، ولا يواجه أي إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي.
- 5) تطبق مؤسسات العدالة والقانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجيدة، وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين.
- 6) تنفيذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويف أو تأخير.

هذه المعايير الأساسية التي تجسد مفهوم " حكم القانون " في المجتمع، يؤدي حضورها إلى ما يمكن أن نطلق عليه " التوقع الاجتماعي"، ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاما قانونيا في المجتمع، يحكم علاقات بعضهم بعضا، يقوم على وضوح القوانين، وشفافية عمل التقاضي، والحزم في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية واجبة التنفيذ، غياب بعض هذه المعايير أو جميعها يؤدي غلى إهدار لمفهوم المساواة بين المواطنين في المجتمع، ويدفع الأفراد إلى الاستناد إلى قوانين من صنعهم، وهو ما يؤثر على السلم الاجتماعي في المجتمع.

ثالثاً: العدالة الاجتماعية

تعتبر العدالة الاجتماعية من الصفات الأساسية لأي نظام سياسي، فهي الإرادة الثابتة والأبدية لإعطاء كل فرد ما يجب أن يحصل عليه وعادة ما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها إعطاء كل ذي حق حقه بما يتضمنه ذلك التعريف من توزيع الحقوق على الأفراد المتساوين في الظروف دون تمييز¹، فالمجتمع الذي يتساوى فيه الناس وينال كل ذي حق حقه من دون تمييز فيه لفئة على أخرى، هذا المجتمع يقل فيه العدوان والنزاع، أما إذا ضعفت العدالة وحدثت ممارسات الظلم ويعاني البعض الحرمان والتمييز هنا لا يمكن من توفر السلم الاجتماعي.

ومن ثم فإن هناك تصوران رئيسيات للعدالة الاجتماعية، أحدهما مبني على الاستحقاق، والآخر يركز على المساواة، إذ أن المواقع الاجتماعية والمزايا المادية لكل شخص يجب أن يشبع الأفراد حاجاتهم بطريقة متساوية دون تمييز في الحقوق والواجبات، وتعرف العدالة الاجتماعية بأنها تعاون الأفراد في مجتمع محدد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية، لكي ينمو لأقصى ما تتيح له قدراته، فهي تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل الناس في حدود النظم المعمول بها².

والعدالة الاجتماعية هي عملية تحقيق المساواة في الحقوق الأهلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تمييز استناداً إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الموقع الجغرافي أو المركز الاجتماعي أو لأي سبب كان، وتوفير فرص متكافئة

¹ صلاح هاشم، العدالة والحق في التنمية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي: مصر، ص 16.

² صلاح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني - حالة مصر -، الهيئة العامة لقصور الثقافة: مصر: 2005، ص ص 44-43.

للجميع للارتقاء بقدراتهم على المنافسة إلى أقصى حد ممكن، بهدف زيادة مستوى الرفاهية، وتقليل حدة التفاوت الاجتماعي، وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادي والثقافي والسياسي، وذلك بالمشاركة المجتمعية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة، ويساعد ذلك على بناء القدرات والملكات وإطلاق الطاقات لكل أفراد المجتمع، وكذلك مراعاة العدالة في تحمل الأعباء بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة وتقليل الفروق غير المقبولة بين الأفراد والأقاليم داخل الدولة¹.

إن المجتمع الذي يسوده العدل وتعرف فيه الحقوق وتؤدي فيه الواجبات هو مجتمع يتسم بالثبات والاستقرار، للشعور بالأمن والاستقرار مما يؤدي إلى رخاء وازدهار ذلك المجتمع، لأنه لا ثبات ولا استقرار إلا بالأمن والسلم، ولا سلم ولا أمن بدون عدالة اجتماعية.

بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية نجد مبدأ المساواة من المفاهيم الأصلية في الديمقراطية، التي لا مجال لتحررها من دونه، ويعتبر ظهوره على المجال السياسي حدثا سياسيا كبيرا أنها عصورا من التمييز والتفاوت السلبي بين أبناء الشعب الواحد، وتحقيق المساواة بين أفراد الشعب بالقضاء على جميع أشكال التمييز السلبي بينهم على أساس الجنس أو العرق أو الدين، أو الطبقات واعتبارهم في المقام مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، والمساواة الديمقراطية شديدة الصلة بالحرية، ويعرف كل منهما الآخر فلا مساواة بلا حرية ولا حرية بلا مساواة ويخص هذا المبدأ الدولة والمجتمع على حد سواء فلا مساواة سياسية دون مساواة اجتماعية والعكس صحيح².

¹ CIPE ، الطريق إلى العدالة الاجتماعية، مركز المشروعات الدولية الخاصة: مصر، 2013، ص 9 .

² عمر جبرون، الإسلاميون في طور تحول : من الديمقراطية الأدتية إلى الديمقراطية الفلسفية - حالة حزب العدالة والتنمية المغربي - ، مجلة تبين، العدد 3، 2013، ص ص 25-26

إن المساواة في سياق دول الجنوب تواجه العديد من المشكلات يرجع معظمها إلى رسوخ عدد من مظاهر التمييز السلبي بين المواطنين في الوسط الاجتماعي والسياسي على أساس الجنس اللغة والعرق والدين وذلك لأسباب ثقافية وتاريخية فعلى سبيل المثال في المجال السياسي العربي مازالت المرأة أقل من الرجل حظاً، كما أن بعض الأقليات الدينية والثقافية تعاني هي الأخرى عدم المساواة سياسياً اقتصادياً واجتماعياً.

رابعاً: الحكم الراشد

الحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم راشد في إدارة شؤون الدولة والمجتمع فكثير من الاضطرابات والثورات تحدث من جراء الاعتداء على المال العام، وغياب المشاركة السياسية وضعف الممارسة السياسية الرشيدة.

إن إدارة الحكم باعتبارها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتدبير شؤون بلد على جميع المستويات، وتشمل مؤسسات وآليات يعبر من خلالها من خلالها المواطنين والفئات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم المشروعة، ويوفون بالتزاماتهم وحل خلافاتهم وتندرج المشاركة والشفافية والمساءلة أيضاً في مفهوم الحكم الراشد على أن تقوم الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على توافق واسع النطاق داخل المجتمع، وعلى إسماع صوت أفقر الفقراء وأشدّهم ضعفاً في عملية اتخاذ القرار بشأن توزيع الموارد الإنمائية¹.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم: مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص 15 .

خامسا: حرية الرأي والتعبير

وينصرف مدلول الرأي إلى حرية الإنسان في تكوين رأيه بناء على تفكيره الشخصي دون أن يكون في ذلك تابعا أو مقلدا أو خائفا من أحد، وأن يكون له كامل الحرية في إعلان هذا الرأي يتبناه، وبالأسلوب الذي يراه مناسبا،¹ أما التعبير فهو فعل يقوم به الإنسان بوسائل مختلفة ليُعبر عن فكرة أو رأي أو معنى شيء مضمّر يحتاج إلى اضطهاد، فلا يقتصر التعبير عن اللفظ وحرية اللسان أو الكتابة، وإن كان المرتكز في الأذهان عن حرية التعبير هو ذلك، وعموما يمكن القول أن التعبير ليست إلا سقوط العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته الطبيعية عن ذاته داخل مجتمعه تحقيقا لخيره وسعادته.²

ومن ثم لا يجوز اضطهاد الإنسان أو التتكيل أو الإضرار به بسبب آرائه الشخصية، فلكل إنسان الحق في اعتناق من يشاء من الآراء دون مضايقة، وهذا ما تبنته معظم المواثيق الدولية والإقليمية فبإجراء مقارنة بسيطة بين المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يتبين لنا أن كل منها يؤكد على حرية اعتناق رأي ما، هي حرية مطلقة لا يجوز تقييدها.

وتعد هذه الحرية العمود الفقري للحريات الفكرية حيث تحمل في طياتها عدة أنواع من الحريات مثل حرية الصحافة، وحرية وسائل النشر والإعلام من إذاعة وتلفزيون وغير ذلك من أدوات الرأي والتعبير وهي كذلك تشمل حرية التعليم والتعلم مما تشمله من حريات نشر

¹ خالد مصطفى مهدي، حرية الرأي والتعبير، دار الفكر للنشر والتوزيع: الإسكندرية، 2009، ص 19.

² عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، 2012، ص 23.

الكتب والآراء فهذه الحريات الجزئية تأخذ حجمها ومداها الطبيعي في مدى وحجم حرية الرأي .

كما تعد حرية الرأي والتعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الاجتماعي في أي مجتمع فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والنوعية السياسية كل طرف لديه ما يشغله وما يود تحقيقه، والقاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات، ولا يتحقق السلم الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع من مساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وهمومها وطموحاتها في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح، بحيث يمكن الاستماع لكل الأطراف، وتفهم كل الآراء دون استبعاد أحد، بهدف الوصول إلى الأرضية المشتركة لبتي يليق عندها الجمع.

خلاصة الفصل الأول:

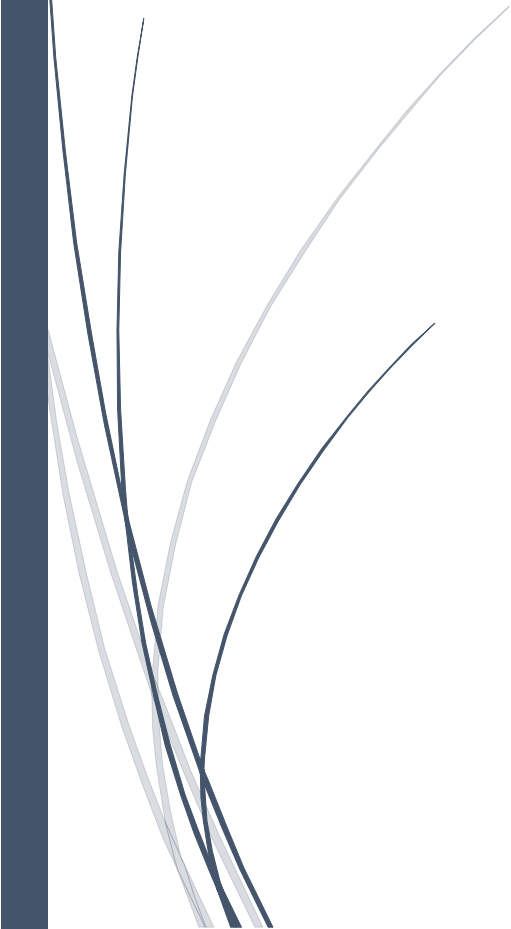
حاولنا في هذا الفصل ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة الدولة *états* والمجتمع *société* والسلم الاجتماعي *la paix social* مع التركيز على ثنائية المجتمع - الدولة في الفكر الغربي ولدى مفكري العالم الثالث بما فيهم مفكري العالم العربي وتوصلت الدراسة في هذا الفصل إلى أن الدولة في دول الجنوب هي ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلدان خلال مراحل تاريخية معينة، عكس الدولة في المجتمعات الغربية التي صاحب في تكوينها وتطورها التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته الدول الأوروبية منذ القرن الخامس عشر.

كما وجدنا بأن السلم الاجتماعي ليس أكثر من حالة الهدوء والاستقرار في المجتمع النابعة من شعور الإنسان بالأمن على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وأنها حالة تتطلع إليها مختلف الشعوب كما أن هذا الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من المقومات المتمثلة في وجود سلطة ونظام قادر على إدارة التنوع والتباين الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي، وإرساء الحكم الرشيد وما يتضمنه من مساءلة ومحاسبة، والاحتكام إلى القانون، وكذا وجود إعلام حر متوازن ينادي بالعدالة الاجتماعية وبضمان الحقوق والحريات، وكلها مقومات تعززها ذاكرة من العمل المشترك.



الفصل الثاني:

إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب



الفصل الثاني: إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب

تعد دراسة العلاقة بين المجتمع والدولة من بين القضايا التي تكتسي أهمية بالغة كون أن كشف أبعادها وتحديد طبيعتها يفيد معرفة طبيعة البناء السياسي ودرجة شرعيته، فضلا عن الأهمية التي تنتج عن التحديد الكيفي للعلاقة من حيث صياغة الأدوار والالتزامات والحقوق المختلفة لكافة أطراف العلاقة، حيث توضح مدى رشادة السلطة ودرجة تعبيرها عن مكونات المجتمع، وتعزيزها للتجانس القومي المنشود، وتتنوع أبعاد العلاقة بين تحليل علاقة المجتمع بأكمله بالنظام الحاكم ممثلا في الحكومة التي تجسد سلطات الدولة الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) كما يمكن أن يعني بتحديد علاقة المواطنين بالإقليم الذي يقطنوه ومدى ارتباطهم به وشعورهم بالانتماء إلى الدولة ككيان معنوي، ولعل التنوع ليس سمة خاصة بالأبعاد فحسب بل ارتبط أيضا بكيفية التناول، إذ تخضع الدراسة لاتجاهين أساسيين الأول يركز على أولوية الدولة بينما يركز الثاني على أولوية المجتمع، وبين تنوع الأبعاد وتعدد المناهج تتمحور الإشكالية الأساسية لهذا الجانب حول أثر مؤسسة الدولة في بلدان الجنوب منذ تأسيسها على تشكيل مجتمعات العالم الثالث.

المبحث الأول: الدلالات المفاهيمية والسمات المشتركة لدول الجنوب

تؤلف دول الجنوب الجزء الأكبر من عدد الدول في العالم، وتحمل قارتين كاملتين هما إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجزء كبيرا من آسيا، ولها عدد من السكان يزيد على نصف سكان العالم، ولكنها تجسد في الوقت نفسه القسط الأعظم من ظواهر التخلف على شتى الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية والعلمية والتكنولوجية وغيرها، وتطبق هذه الظواهر على الدول النامية جميعا، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، إذ لكل منها مظاهر

تخلفها الخاصة، وقد أثرت هذه الظواهر عي جميع مظاهر الحياة ولكن ما يهمننا في هذا الجزء من الدراسة هو تأثير هذه الظواهر على العلاقة بين المجتمع والدولة.

المطلب الأول: دول الجنوب - الدلالات المفاهيمية-

يستخدم مصطلح "الدول النامية" مرادفا لمصطلح دول "العالم الثالث" ولمصطلح الدول "ناقصة التطور" ولمصطلح الدول "الأقل تطورا" وهذه المصطلحات جميعا تلطيف لمصطلح "الدول المتخلفة" الذي كان سائدا حتى الحرب العالمية الثانية، وعدا مصطلح "العالم الثالث"، تستخدم الأمم المتحدة بقية المصطلحات لأغراض سياسية تتعلق بشؤون التجارة والمساعدات الخاصة بأكثرية الأقطار المستقلة في أمريكا الوسطى والجنوبية، وفي إفريقيا وآسيا، والاستثناءات الرئيسية في هذه الأقطار هي جنوب إفريقيا والصين الشعبية وتايوان، وتضيف (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) إلى قائمة الأمم المتحدة كلا من تركيا والأقطار الفقيرة في جنوب أوروبا، وقد تستخدم هذه المصطلحات بلا إحالة إلى أية من هاتين القائمتين، وبلا أي معنى دقيق¹.

أما مصطلح العالم الثالث فقد استخدم لوصف الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وينسب المفهوم إلى الكاتب الفرنسية "ألفريد سوفيه" *Alfred Sauvy* الذي استخدمه في عام 1956 للدلالة على مجموعة من الدول غير الملتزمة إيديولوجيا تجاه أي من العالم الأول الغربي الرأسمالي والعالم الثاني (الشرقي الاشتراكي) ولقد تأثر الكاتب الفرنسي في ذلك بمفهوم الطبقة الثالثة الذي ظهر في فترة الثورة الفرنسية - واستخدم للإشارة

1 صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: بغداد، 1990-1991، ص 159.

إلى تلك الفئات من الشعب التي لم تكن تنتمي إلى طبقة النبلاء ولا كانت تنتسب إلى طبقة رجال الدين داخل المجتمع الفرنسي¹.

ولكن على الرغم من ذلك فلقد فرضت مجموعة من التطورات أهمية مراجعة مفهوم دول العالم الثالث، فلقد انهار الإتحاد السوفياتي وتبنت الدول الاشتراكية السابقة، النهج الليبرالي فلسفة وسياسة واقتصاداً، أكثر من ذلك أخذت هذه الدول تزاخم دول العالم الثالث في اجتذاب المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية، بحيث أنها أصبحت تجمع بين سمات العالم الأول (الليبرالية الاقتصادية والسياسية)، اقترح البعض تضمين دول العالمين الثاني والثالث في مصطلح واحد هو دول الجنوب في مواجهة دول الشمال التي يمكن تضمينها دول ما كان يسمى "العالم الأول"².

الجنوب *the south* بوصفه مصطلحاً دولياً يعني الدول الفقيرة أو الأقل تقدماً *less developed* التي حظيت كذلك بأسماء عديدة مثل بلدان تمر بمرحلة نمو *underdevepoed* والبلدان المتخلفة *undeveloped* وكذلك البلدان النامية *developing* كما تسمى العالم الثالث *the third world* ، وعلى هذا المعنى ينقسم العالم إلى كله بين شمال غني وجنوب فقير، وقد تم اعتماد تقسيم غير جغرافي المعنى أي أن التقسيم نفسه أضحي غير مواكب *Outdate* بمعنى أية دولة بإمكانها أن تصبح ضمن دول الشمال الغني المتقدم إذ أجرت

¹ علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية - قضايا الإستمرار والتغيير، ط7، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2010، ص 17 .

² المرجع نفسه، ، ص 19.

الإصلاحات التحديثية اللازمة في المجتمع والسياسة والاقتصاد كما يمكن أن تكون دول أخرى على العكس من ذلك إذا انتكست، وذلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي¹.

وظهر تقسيم العالم إلى شمال وجنوب أول مرة بعد أن قدم المستشار الألماني ويلي برانت *Willy Brant* تقريراً عام 1970م ظهرت فيه خريطة العالم يمر عليها الخط المقسم من الغرب إلى الشرق محاذياً في غالبه دائرة العرض 30 درجة شمالاً حيث جعل أمريكا الشمالية شماله ما عدا المكسيك وكذلك أوروبا وروسيا وبنحني بعد روسيا جنوباً ليضم أستراليا ونيوزيلندا، ويعتقد بعض الإستراتيجيين أن تلك الخريطة تجسد الاهتمام الحديث بمشكلات العالم الثالث وبقائه تابعاً للعالم المتقدم (شكل رقم 02 التالي)، وقد كان ذلك التقسيم الجغرافي نتاجاً بعض الاعتبارات الاقتصادية وغيرها في ذلك الوقت ثم صار أساساً للتقسيم الحالي، غير أن الدراسات الحديثة أثبتت كثيراً من الفوارق الطبيعية والبشرية بين الشمال والجنوب حيث تم إبراز بعضها بوصفها معايير للتفريق بين الشمال والجنوب وتعد تلك الأشياء في الحقيقة من الميزات الطبيعية التي يتسم بها الشمال والجنوب وفقاً لعوامل محلية مؤثرة في واقع كلا العالمين مع وجود تأثيرات خارجية ملحوظة وتعد الخريطة التالية أساس التقسيم المقصود².

¹ مصطفى محمد علي، الشمال والجنوب: الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول + الثاني، 2011، ص 408.

² المرجع نفسه، ص 410.

الشكل رقم 09: خريطة تقسيم دول العالم إلى شمال وجنوب



المصدر: مصطفى محمد علي، الشمال والجنوب: الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول + الثاني، 2011، ص 411.

بالنظر إلى الواقع الاستعماري للعالم الثالث الذي تشكلت معظم الدول فيه بعد السيطرة الأوروبية نجد بعض الأسباب التي جسدتها القوى الأوروبية لخلق ذلك الواقع الشمالي الجنوبي ليتماشى العالم مع المصالح الأوروبية ويساير التطلعات الإمبراطورية الاستعمارية في العصر الراهن، وأهم ما يمكن استقراءه في ذلك الآتي¹:

- إن قفل العثمانيين للطريق الحضاري بين أوروبا وآسيا الشرقية والمعروف بطريق الحرير العظيم كان من أهم أسباب بحث الأوروبيين أصحاب الحضارة عن طرق جديدة للوصول إلى آسيا.

¹ المرجع نفسه، ص ص 401-402 .

- إن الاتجاه الغالب للحضارة الإسلامية كان محوره شرقيا غربيا وكان المسلمين بحضارتهم يتوسطون العالم ويسيطرون على مناطق حيوية فيه تكسبهم نفوذا عالميا، والاتجاه الشمالي الجنوبي يفقد المسلمون بعض النفوذ خاصة فيما يتعلق بتأثيرهم في أوروبا الغربية.
- كان من أهم أسباب الكشف الجغرافية الأوربية أن النهضة التي حدثت في أوروبا خلال العصور الوسطى غرست حب الاستطلاع *Spirit of inauiry* في الأوربيين وكان كثير من الأثرياء يسافرون في مختلف البلدان من أجل معرفة الأماكن التي كانت تجهلها أوروبا.
- كانت هذه الأسباب جزءا من عوامل قيام الكشف الجغرافية الأوربية الأخيرة حتى نهاية القرن التاسع عشر فكان بذلك الاستعمار وظاهرة الاستعمار بدأت كنوع من فرض السيادة السياسية لإثبات سيادة الأوربيين على العالم، ولكن سرعان ما انقلبت إلى أهداف اقتصادية استغلالية، ومن ثم أصبحت معظم دول العالم ما عدا مناطق الإستيطان في أستراليا وأمريكا الشمالية تحت سيطرة أوروبا، وقد استغرقت فترة التوسع الأوربي من نهاية القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن العشرين ويمكن تقسم هذه الفترة إلى مرحلتين¹:
- الأولى فيما بين 1450م و1800م ففي الفترة الأولى كان التركيز على استعمار القارة الأمريكية بصورة واضحة حيث حدث فيها الاستيطان والتغلب على الكثير من شعوبها.
- والثانية من القرن التاسع عشر حتى الفترة ما بين 1945، أما الفترة الثانية فانتشر فيها النفوذ الأوربي بمزيد من الاستعمار والسيطرة والاستيطان في بقية أجزاء العالم وهي آسيا وإفريقيا وجزر المحيط الهادي المتبقية من حملات الفترة الأولى.

¹ علي الدين هلال و نيفين مسعد، مرجع سابق الذكر، ص ص 402-403 .

وكان لذلك أثر في انعزال بعض الدول لا شيء بسبب فقرها في الموارد الأولية التي يحتاجها الغرب، واستمر الأمر كذلك حتى 1939، عندما تملكت العديد من المستعمرات جامعة نحو الاستقلال، وذلك بعد أن ربط الاستعمار غالبية دول العالم الثالث بعلاقات قوية لا تستطيع الانفكاك عنها حتى الوقت الحاضر، أي حتى بعد أن استقلت معظم المستعمرات خلال ستينيات القرن العشرين، وعلاقة الاستعمار *colonialism* وما كان قبله من كشف جغرافية أوربية باتجاه الشمال والجنوب التي تظهر كعلاقات سببية يكمن استقرارها من بعض الشواهد التي نتناولها لاحقاً.

المطلب الثاني: السمات المشتركة لدول الجنوب

رغم أن دول الجنوب تنطوي على تنوع وتضخم من الحالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنه يمكننا أن نرى أنها تتقاسم بعض أوجه التشابه الهامة مما يضعها من حيث المبدأ في صراع مع "الشمال"، إضافة للمشاكل العامة الموروثة من مستويات معيشية متدنية نسبياً، تتقاسم معظم هذه البلدان تجربة خضوعها للاستعمار من قبل الشمال، وكذلك الحالة المستمرة المتمثلة بتباعيتها الاقتصادية إلى سوق عالمية تهيمن عليها مصالح الغرب¹، وكذا المعاناة من المرحلة الاقتصادية، وإشكالية نقل النماذج، ومحدودية مواردها.

إنه من الصعب تحديد متغيرات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في عملية تشكل وتطوير الدولة في مجتمعات الجنوب، ولكن الخطوات الأولى يمكن تحديد

¹ ستيفن دي تانسلي ونانجل جاكسون، أساسيات علم السياسية، تر: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2012، ص 215.

أهم السمات المشتركة بين هذه الدول، والتي من خلالها سنحاول فهم آلية التشكيل والتطور في هذه الدولة.

1. إشكالية نقل نماذج الدول المتقدمة:

حيث وقعت اغلب دول العالم الثالث في إشكالية مؤسساتية أساسها الارتباط التنظيمي بالدول التي استعمرتها، فحاولت نقل النماذج التنظيمية لهذه الدول كما هي دون مراعاة الظروف البيئية لمجتمعاتها الخاصة، ونتج عن ذلك وجود مؤسسات دون فعالية، لهذا حدد " هنتغتون" أربع أسس هامة يجب مراعاتها في عملية بناء المؤسسات وهي¹:

- انه لا توجد وصفة محددة يمكن تطبيقها في عملية البناء في كل مجتمع، كما لا يمكن تطبيق قاعدة النقل الميكانيكي لمؤسسات أثبتت فعاليتها في مجتمع إلى آخر وتوقع نفس الفعالية والأدوار والوظائف
- أن ظروف المجتمع وما يتوفر له من إطار قيمي وثقافي وموارد اقتصادية وبشرية تشكل محددات
- أساسية لعملية البناء لا يمكن فصل عملية بناء المؤسسات عن البناء الشامل للمجتمع وعن عملية بناء الدولة باعتبارها تضم مؤسسات المدخلات والمخرجات كما تضم البيئة .
- ضرورة مراعاة عملية التوازن بين مؤسسات المدخلات والمخرجات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والعسكرية والمدنية بما يحقق أهداف البناء المتكامل للمؤسسات.

¹ جمال درويش، التنمية السياسية في دول الجنوب، دراسة حالة الإنتقال الديمقراطي - مثال الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم غي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2013-2014، ص 127 .

يرى جون فرنسوا بايار *Jean François Bayart* أن الأشكال الدستورية المستوردة (رئاسية أم برلمانية) قد أعيد توظيفها من قبل التقاليد والثقافة السياسية المحلية، فهي تعمل وفق قواعد لعبة مغايرة لتلك الموجودة في وسطها الأصلي في حين أن السياسات الرمزية تكتسي بالطابع المحلي، أما برتران بادي فأشار في مؤلفه الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي بلاد المسلمين إلى المدى الذي كانت الدولة في بلاد الإسلام تتأسس بالرغم من المظاهر الخارجية، على منظومة تبرير ثقافي مختلفة جدا عن منظومة العالم الغربي، الأمر الذي ولّد نتائج كبيرة فيما يتعلق بمفهوم القانون نفسه وضرورته¹.

من ناحية أخرى في القرن العشرين أطلقت حركات التحرر والاستقلال من الاستعمار التي شهدتها دول الجنوب بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأ تصدير النموذج الغربي للدولة إلى ما وراء حدوده الثقافية الأصلية ما دعاه برتران بادي *Bertrand Badie* "تصدير الدولة" *L'état importé* وأشار إلى المدى الذي كانت فيه الدولة في بلاد الإسلام تتأسس بالرغم من المظاهر الخارجية على منظومة تبرير مختلفة جدا عن منظومة العالم الغربي، وركز على مظهر آخر للمشكلة اختار مؤلف "الدولة المستوردة" بالإشارة إلى المدى الذي كان فيه هذا التطعيم للأشكال الغربية للسلطة السياسية مولدا للفوضى في هذه المجتمعات، إذا يبدو أن ما نشأ في حالات بلدان الجنوب هو كيانات تشبه الدولة في شكلها السياسي والقانوني، وتناقضها كنظام ومؤسسات ، وهي أقرب إلى دول هجين.

كما أن دساتير العالم الثالث، تبدو غير مرتبطة بالواقع في الغالب، ولذا فإن البعض يعدّها مفروضة من الخارج، ووضعت بطريقة متسرّعة، وقدّمت للاستفتاء على أمل تأكيد

¹ رضوان بروسى، مرجع سابق الذكر، ص 85.

شرعية شعبية، لكنها في الحقيقة تمثل مساومات أو حلول وسط، كما هو حال الدساتير في أي جزء آخر من العالم بين الرغبة في حكومة مركزية نستطيع فرض إرادتها وبين إصدار المناطق البعيدة عن العاصمة على مقاومة تلك الرغبة، ولذلك فإن الدساتير تؤكد في الغالب على الديمقراطية والمركزية عندما يعكس الواقع وجود قوى تدفع بعيدا عن المركز *foras Centrifugal* مثل القبيلة في إفريقيا، والعصابات السياسية في آسيا وأجزاء في أمريكا اللاتينية¹.

2. التبعية :

إن التبعية هي مفهوم ظهر بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية في صورتها التقليدية، وتعد التبعية في كتابات بعض المحللين مفهوما يتكون من شقين أساسيين، أحدهما شق العلاقات حيث تصير التبعية هي الوقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد الآخر، والآخر هو شق المؤسسات حيث تصير التبعية إلى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانات البنوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى، وقد عبر عالم الاجتماع النرويجي *Galtung* عن تلك العلاقات غير السوية باستخدام مصطلح "الاستعمار الهيكلي" الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري اقتصادي يتسم بعدم المساواة، نتيجة

¹ بيتر كافرت و سوزان كالفرت، المجتمع ولسياسة في العالم الثالث، تر: عبد الله بن جمعان آل عيسى العامدي، إدارة النشر العلم والمطابع: جامعة الملك سعود: السعودية، 2000، ص 243 .

احتكار المراكز للسلع المصنعة مقابل المسؤولية الأطراف على الموارد الأولية، الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفورات خارجية¹.

إن المجتمعات غير الغربية هي مجتمعات ممزقة دائماً بين منطق التأقلم ومنطق التجديد، يعتبر الأول منطقاً "واقعياً"، وهذا المنطق هو منطق عقلاني في المدى القصير، أما الثاني فيندرج فكرياً في المدى الطويل، وهو مدى أمعن التفكير فيه، وغالباً ما يسعى الممارسون وعلماء الاجتماع إلى التوفيق بينهما من خلال إضفاء سمات تجديدية على الممارسات الهجينة القسرية، غير أن التوليفة هذه هي توليفة محفوفة بالمخاطر وهي بخاصة شديدة الهشاشة ذلك أن المنطقتين ينتميان في الحقيقة إلى استراتيجية تتجابه في سياق استيرادي كثيف وغير مسيطر عليه كفاية، يصبح التجديد الرمز الطبيعي للاعتراض، كما يتم استخدامه للتشكيك بالسلطة أكثر من استخدامه لإعادة تجديدها، كذلك فإن الدعوات الإيحائية هي دعوات تعبوية ومنبرية في آن، وهي اتهامية وشعبوية أكثر منها برنامجية وبناءة، وكونها منتجة لمعانٍ متباعدة تفاقم هذه الدعوات من الهوة التي تفصل بين الحكام والمحكومين وتنقض عمليات الغرنة وتهول منها، وتقف بوجه تبذيل كل ما يسعى وراء الكونية².

وعادة ما كان يمثل المدخل الثقافي مدخلا مناسباً لخلق علاقات التبعية ثم تكريسها، يحدث ذلك من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية، وإشاعة القيم الإستهلاكية بحيث يستمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسية، ولما كانت التبعية السياسية قرينة

¹ علي الدين هلال و نيفين مسعد، مرجع سابق الذكر، ص22.

² برتران بادى، الدولة المستوردة - غربة النصاب السياسي-، تر: شوقي الدويهي، دار الفرابي للنشر والتوزيع:لبنان، 20016، ص 11 .

للتبعية الاقتصادية، فإن هذا ما يفسر عدم استقلالية القرارات السياسية لدول الجنوب، فالتبعية الثقافية المتناقضة فيما يخص انجازاتها، والطوباوية في ادعاءاتها، والسادجة في مسلماتها، والمعترض عليها، وأحيانا الشيطانية، والمؤكددة للنزاعات غالبا ما تكون عنيفة هذه التبعية تبقى، وحتى تتوسع وتسيطر في كل حال أكثر فأكثر على المسرح الدولي، فخلف جميع هذه الالتباسات ربما تظهر الفرضية الاساسية فيما يتعدى هذه الاختلالات الوظيفية، وأحيانا بفضلها تملك التبعية الثقافية قدرة سياسية لا يستهان بها، وهي قدرة محددة فيما يتعلق بانشغال النظام الدولي، كما في التطور الذي تتبعه المجتمعات الظرفية، فعلى هذا الصعيد هي فعالة ووظيفية و وظيفية إن بالنسبة لمصدري النماذج، كما للذين يستوردونها وبالنسبة لإنجازاتها، وللطريقة التي تدار بها اخفاقاتها الخاصة، فمن هذه الكونية التي تنطوي على تجليات وانتكاسات، ومقومات وتوترات تبرز تواريخ جديدة تحمل ربما ابتكارات إلى داخل المجتمعات غير الغربية، كما إلى داخل النظام الدولي¹.

كما تتجلى التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ومن ثم في تنظيم الإنتاج الأولي في البلاد النامية والواقعة تحت السيطرة الأجنبية بما يلائم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوروبية، فلا يخفي كيف تستأثر الشركات الأجنبية بالشرط الأكبر من تجارة البلدان المتخلفة، بل كيف تصل سيطرتها على إلى حد امتلاك مشروعات الإنتاج الأولي بغرض التصدير إلى بلاد هذه الشركات، كشركات البترول في دول الخليج وفنزويلا وإيران وشركات الفاكهة الأمريكية في أمريكا اللاتينية

¹ برتران بادى، الدولة المستوردة - غربة النصاب السياسي -، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وغيرها، ويجدر بنا أن نشير هنا إلى التبعية في الدول النامية ليست قاصرة على التجارة الخارجية فقط، إنها تمتد لتشمل العديد من المجالات منها على سبيل المثال¹:

- اعتماد دول الجنوب على انسياب التكنولوجيا والطرق الحديثة في الإنتاج وإن كان هذا الاعتماد يخدم في المقام الأول الدول المتقدمة والتي تستفيد من الدول النامية كأسواق طبيعية لوسائل الإنتاج القديمة التي انتهى العمل بها والتي يراد إحلالها بأخرى أحدث منها في الدول المتقدمة.
- اعتماد الدول النامية على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة لتمثيل استثماراتها القومية، أي الاعتماد في تمويل استثماراتها من مدخرات الدول المتقدمة لانخفاض التكوين الرأسمالي في الدول النامية أساسا.
- اعتماد الدول النامية على انسياب الأسلحة والأدوات الحربية باهظة التكاليف، ولا يخفي ما تنفقه هذه الدول على التسليح للدفاع أو لحروب أهلية أو إقليميه الأمر الذي يتطلب المزيد من الأسلحة، وتزداد التبعية وتزداد فجوة التخلف اتساعا وعمقا.
- اعتماد الدول النامية على انسياب المعونات الخارجية والمقدمة من الدول المتقدمة أو المنظمات الدولية التي تسيطر عليها وتمولها دول متقدمة، ففي إسرائيل مثلا والأردن تشكل المعونات الخارجية الشق الأعظم من موارد البلاد.

¹ عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نموا، مرجع سابق الذكر، ص 15 - 16 .

- اعتماد الدول النامية على أسواق المال العالمية كمصدر رئيسي لحصولها على القروض اللازمة لمواجهة متطلباتها المعيشية والتنمية وتمويل نفقاتها المختلفة، وتتمركز هذه المؤسسات والهيئات التمويلية بدون شك في الدول المتقدمة أو الدول البترولية، هذا وتستهلك الدول النامية من 15 إلى 50 بالمائة من حصة صادراتها سنويا لسداد أقساط وفوائد الدين.

ومن الجانب المقابل حاولت الدول النامية أو دول الجنوب تطوير مفاهيم معينة تعبر عن تقليل الاعتماد على الخارج، وتقليص تبعيتها للمراكز لكن المشكلة الأساسية أن تلك المفاهيم مثل الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة، ظلت شعارات ايدولوجية أكثر من كونها مناهج عمل، بل أن المفارقة أنه عندما حاولت بعض تلك الدول النامية قطاعها الصناعي وإصلاح خلله الهيكلي، لجأت إلى وسائل لم تفعل غير تكريس تبعيتها¹، فدول الجنوب عادة ما تلجأ إلى نقل التكنولوجيا الغربية، وهذا يربطها بالدول الصناعية الرأسمالية وبالشركات دولية النشاط التي تساهم بالنصيب الأكبر في إنتاج التكنولوجيا المتاحة واختبار متلائم منها مع ظروفها لأسباب تتعلق بنقص خبراتها، أو لكون التكنولوجيا المصدرة تمثل جزء من قرض أو معونة أجنبية، أو لأن الدول الأجنبية تفرض حالة من السرية على مستجدات انتاجها التكنولوجي.

3. محدودية الموارد:

فدول الجنوب هي دول محدودة الموارد أو بتعبير أدق هي دول محددة القدرة على توظيف مواردها ذلك أنه خلال مجموعة من الدول الصناعية الجديدة (كوريا الجنوبية، تايوان ، هونغ كونغ) سنغافورة، ماليزيا اندونيسيا) التي استطاعت التخلص من التصنيف النمطي

¹ علي الدين هلال و نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

لدول الجنوب الذي يركز على استيراد المواد المصنوعة من الغرب فإن باقي دول الجنوب تتوزع على مجموعات أساسية هي:

الجدول رقم 03: يبين تقييم دول العالم الثالث من حيث اعتمادها على الموارد الأساسية

مجموعات الدول	الخصائص
مجموعة الدول المصدرة للنفط	وهي الدول التي يعتمد اقتصادها اعتمادا شبة كلي على مورد هو بطبيعته قابل للنفاد، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك أن سعر برميل النفط الخام في العام 1998 وصل إلى 12 دولار للبرميل الواحد، وهو سعر يقل عن نظيره قبل تشرين الأول / أكتوبر 1973، وبخاصة مع فشل دول الأوبك في النقشف بين سياستها الإنتاجية والإلتزام بحصصها المقررة، ولقد ترك ذلك أثرا عميقا في اقتصاديات الدول النفطية، وحذا بعضها على تقليص حجم موازنته بحيث يواجه انكماش قيمة صادراته ومن دول هذه المجموعة بلدان الخليج وليبيا قبل أزمة لوكيرسي وبعض دول أمريكا اللاتينية.
مجموعة الدول المتوسطة التطور	المتنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات والحديثة في نفس الوقت، وتتميز هذه الدول باعتمادها على أساسا على القطاع الزراعي مع وجود قطاع صناعي قوامه تصنيع المواد الغذائية والملابس من دون المعدات وآلات النقل التي تعد مؤشرا مهما من مؤشرات التقدم الاقتصادي، وإيضاح هذه الحقيقة يمكن إجراء مقارنة بين نسبة تطور الموارد الأولية المصنعة، وتطور نسبة المعدات وبلات النقل في صادرات واحدة من الدول المنتمة لهذه المجموعة وفي أخرى تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية الجديدة .
مجموعة الدول المهمشة	التي تعتمد على تصدير الموارد الأولية الزراعية، ومن نماذج هذه الدول موزمبيق ، مالي السودان ، الصومال وتتبع المعضلة التي تواجهها هذه الدول ومن اضطرارها لمضاعفة المعروض من انتاجها لمواجهة احتياجاتها من العملة الصعبة، في الوقت الذي يتراجع فيه الطلب العالمي على الموارد الأولية الزراعية، أولا لنقدم بحوث الكيمياء الحيوية الذي مكن دول الشمال من التحكم في تجارة الغذاء العالمي، وثانيا لتطور تكنولوجيا إنتاج السلعة نفسها بقدر أقل من الموارد الأولية.

المصدر: من إنشاء الباحث بالاعتماد على كتاب علي الدين هلال و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية – قضايا**

الاستمرار والتغيير، ط7، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2010

4. الخبرة الاستعمارية:

خضعت كل دول الجنوب تقريبا إلى الاستعمار، وهناك استثناءات ثلاث تتمثل في الصين، وتايلاند وإيران التي تعرضت جميعها إلى ضغوطات كبيرة من للقوى الاستعمارية، لكنها في النهاية استطاعت أن تحافظ على استقلالها نتيجة للخلاف الذي نشأ بين القوى الاستعمارية حول من له حق الاستئثار بتلك الدول، أما الاستثناء الرابع فإثيوبيا التي نجت من الاستعمار في القرن التاسع عشر لتقع ضحية لأطماع موسليني الإمبريالية فيما بعد¹.

يكاد العامل الخارجي أن يكون هو العنصر الأكثر حسما في رسم حدود الدول في ما نطلق عليه اليوم الشرق الأوسط والشرق الأدنى، فضلا جميع البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، واختلفت أساليب تعامل كل من الدول الاستعمارية في إدارتها لكل الأقاليم التي سيطرت عليها، وتحددت أساليب الحكم في كل بلد بطريقة احتلاله والسيطرة عليه في الظرف التاريخي الذي وقع فيه، ووفقا لأساليب الدولة المستعمرة في السيطرة، وبحسب التكوين السياسي والبشري في الإقليم المحتل، ودرجة تكوين أجهزة حكم سابقة فيه وأسلوبها في الإدارة، مع مراعاة نوع الهدف الذي تصد بحقيقة من الاحتلال والسيطرة².

وكانت الحدود التي رسمتها الدول الإمبريالية غالبا ما تعكس قوتها أو طريقتها في رسم الخرائط بدلا من الحقائق الجغرافية أو الدينية أو اللغوية على الأرض، إن حدود حوالي 80 في المائة من الدول الإفريقية رسمت وفقا لخطوط الطول والعرض، وليست المعطيات الجغرافية على الأرض أو الحدود الفاصلة بين الشعوب، وفي مرحلة لاحقة، أصبح الكثير

¹ علي الدين هلال و نيفين مسعد، مرجع سابق الذكر، ص 21

² المرجع نفسه، ص 84 .

من الحدود العشوائية التي تم فرضها من الخارج حدودا لدول مستقلة حالما انتهى الحكم الإمبريالي، وحتى تلك الدول التي كانت قادرة على مقاومة الحكم الإمبريالي مثل إيران إثيوبيا فقد وجدت نفسها تحت تأثير وضغط مستمرين من هذه الإمبراطوريات¹.

ورغم التشابه الواسع في النفوذ الاستعماري ، فقد كانت هناك تباينات مهمة أيضا، حيث طبقت كل قوة استعمارية مذهبا إداريا مختلف إلى حد ما، يعكس الثقافة السياسية المحلية لتلك القوة وطبيعة مؤسساتها الحكومية، فالبنسبة لفرنسا وألمانيا وبلجيكا كان مفهوم الدولة يتشكل حسب تقاليدهم في الحكم المطلق، الذي يؤكد على المركزية والتسلسل الهرمي والهيمنة البيروقراطية، في الوطن كان يطغى على هذه الثقافة لأفكار القرن التاسع عشر الخاصة بالدستورية، لكنها جرّدت في معناها عن تصميم بنية الدولة للمستعمرات الإفريقية المهزومة، أما الحالة البريطانية فكانت من نسيج مختلف تماما بنية مرنة وبنية انتشار واسعة للسلطة، وتباينت بين الأقاليم ومستوى الحكم الذاتي².

إن الاستعمار الأوربي كان سببا في وأد طموحات كثير من شعوب العالم الثالث في انطلاقتها حول تأسيس الأمة- الدولة بل كان سببا مباشرا فيما تعانيه بعض هذه الدول اليوم من تمزّق وحروب أهلية بين أبناء الوطن، فقد اتبع الاستعمار سياسات معادية لتطور الهوية القومية من منطلق رؤيتها لخطورة مثل هذا التطور على مصالحها السياسية والاقتصادية، فلم يقتصر دوره على نهب ثروات البلاد وربط عجلة اقتصادها بخطوط التبعية

¹ باتريك هـ. أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، تر: باسل جبيلي، دار الفرقد للنشر والتوزيع: سوريا، 2012، ص ص 353-354 .

² جابريل إيه الموند و جي بنجهام باويل الابن، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية -، تر: هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع: عمان، 1998، 188، ص 889 .

مع اقتصادياتها الرأسمالية فحسب، وإنما امتد إلى تخريب البنية الاجتماعية بشتى الوسائل للقضاء على بواذر التطور التي كانت قد بدأت مع حركة الثورات القومية في بعض الدول¹.

دخل الفرنسيون إلى الجزائر وكمبوديا وفيتنام ، كما دخل الألمان زنجبار وتوغل الهولنديون إلى إفريقيا وجنوب شرق آسيا واستعمر الإنجليز مصر والسودان ونيجييريا وسنغافورة وعدن والهند، وجاءت قرارات مؤتمر برلين في فبراير 1885 لتضفي طابع الشرعية للدول الأوروبية على اقتسام إفريقيا وتدعوا الدول الأوروبية الراغبة في احتلال أرض إفريقيا أن تدعم رغبتها باحتلال فعلي أو حماية واقعية وتمارس سلطتها عليها شريطة أن تسمح لها بحرية المرور والتجارة في مستعمراتها، ولم تبلغ الرأسمالية ذروتها في نهاية القرن التاسع عشر، إلا إذا كانت معظم دول إفريقيا وآسيا مستعمرة أوروبية أو شبه مستعمرة، لقد صارت حوالي 9.3 مليون ميل مربع من المساحات الأرضية، و309 مليون نسمة تحت الإستعمار البريطاني في عام 1899م، و3.7 مليون ميل مربع من الأراضي و56 مليون نسمة تحت الإستعمار الفرنسي في نفس العام، وواحد ميل مربع من الأراضي و14.7 مليون نسمة تحت الإستعمار الألماني في نفس السنة أيضا².

حققت معظم دول أمريكا اللاتينية استقلالها مع بداية القرن التاسع عشر، أي قبل وقت طويل من حصول دول العالم الثالث الأخرى على استقلالها، فقد حصلت الأرجنتين على استقلالها الفعلي في 1810 ورسميا سنة 1816 على الرغم من عدم اعتراف اسبانيا بهذا

¹ حسين أحمد علي فروان، الدولة والتنمية السياسية في اليمن، 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الخرطوم: كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، 2002، ص 131 .

² المرجع نفسه، ، ص 132 .

الاستقلال حتى عام 1853¹ ، وفي أفريقيا وآسيا اللتين وصلت الإمبريالية فيهما إلى أوجها في القرن التاسع عشر، جاءت عملية إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت مجموعة من الحركات الاستقلالية داخل المستعمرات الآسيوية والإفريقية حفّزها وضع القوى الإمبريالية الآخذ في الضعف، وعزز هذه الحركات قيادة محلية تلقت تعليمها في الغرب وكانت قادرة على صياغة أهداف قومية وتنظيم المعارضة، قاومت بعض القوى الإمبريالية ذلك بضراوة، فالبرتغال لم تتسحب بشكل كامل من إفريقيا حتى عام 1975، بينما قامت المملكة المتحدة بإعادة هونغ كونغ إلى الصين عام 1997، لكن وبالإجمال نالت معظم المستعمرات في إفريقيا وآسيا استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي².

وفي هذا السياق نجد أن التجارب الاستعمارية تشترك في العديد من الخصائص منها³:

- الترسيم الاعتباري أو العشوائي للحدود بين المناطق وخاصة في وسط إفريقيا التي لم يصله الاستعمار إلا في وقت متأخر، ولم تقم فيها مستوطنات حيث اقتصر بناء المستوطنات على السواحل.
- استعمال القوة في فرض النظام السياسي والإداري على الرغم من أن الانصياع له كان يبرر محليا في الغالب بالتفوق التقني للأوروبيين.

¹ بيتر كافرت وسوزان كالفرت، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² باتريك هـ. أونيل، مرجع سبق ذكره، ص 360.

³ بيتر كافرت وسوزان كالفرت، مرجع سابق الذكر، ص 8.

- أن الأنظمة الإدارية الإستعمارية جميعها كانت تسلطية ومركزية، فالحكم الإستعماري بلا استثناء حتى ذلك الذي أقامته دول ديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية أثناء حكمها للفلبين وكوبا (لفترة وجيزة) كان تسلطيا وديكتاتوريا.

المبحث الثاني: العلاقة بين الدولة والمجتمع في بلدان الجنوب بين المقومات والمعوقات.

يستحيل فهم مفاهيم "الدولة" أو "المجتمع" في العالم المعاصر دون التعرف على حقيقة الروابط والعلاقات بينهم، إذ تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع أحد المفاتيح الرئيسية في فهم أوضاع أي نظام سياسى واتجاهات تطوره، حيث أن عملية بناء وإنشاء الدولة قد ساعدت في تنشيط المجتمع، فإذا كانت المجتمع هو الإطار الأبعد والأعقد للتنظيم الإجتماعي، فإن الدولة تحدد القيود والحدود الإجتماعية، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة متداخلة ومتشابكة.

وفى هذا السياق، نحاول في هذا الجزء من الدراسة البحث في إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع بوصفها الإشكالية الأم ومدى تطور تلك العلاقة في دول الجنوب، ويساعد استعراض أنماط التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في استكشاف طبيعة العلاقة بين الطرفين في إطار موروث تاريخي وثقافي يحدد تمايزات لتلك العلاقة في سياقات مختلفة كتلك التى تشهدها الدولة العربية وكذلك الخصوصية الإفريقية وباقي دول الجنوب.

المطلب الأول: الدولة في بلدان الجنوب بين خلفية التكون ومازق المآل:

لقد كانت مجتمعات العالم الثالث في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أمام مشروعات كبيرين متناقضين¹:

- مشروع الدولة التقليدية المحلية بزعاماتها وقياداتها ومتقفيها وتحالفاتها المحلية والخارجية، أي بتعبير آخر كل ما يشكل امتداداتها ومركزاتها، ولم يكن هذا المشروع متماثلا في كل المجتمعات النامية المتميزة - كما هو معروف عبر أدبيات سوسيولوجية واقتصادية، وتاريخية متعددة باللاتجانس والاختلاف الجغرافي والتاريخي والحضاري والاقتصادي وعلى مستوى البنيات والهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

- المشروع الكولونيالي بشتى أشكال تواجده في المجتمعات المعنية والذي يحمل في عمق توجهاته واستراتيجياته مشروعا رأسماليا احتكاريا بالأساس.

قد أدت هشاشة البنيات التقليدية في المجتمعات المستعمرة، وعدم قدرتها على المواجهة لتكون بديلا للاستعمار الأجنبي إلى تمكن المشروع الاستعماري من احتواء المشروع التقليدي بجميع فعالياته ليجعله منضويا تحت توجهاته الفكرية والسياسية والاقتصادية، وليعيقه عن التطور الذاتي المستقل وفق شروطه المحلية الخاصة.

وما أن حلت مرحلة الاستقلال -الشكلي في عمقه بناء على الكيفية التي تم بها في أغلب مجتمعات العالم الثالث- حتى كانت النخب والقيادات السياسية والاجتماعية المحلية -

¹ مصطفى حسن، سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث: نحو نموذج تحليلي لمقاربة شروط اشتغال الآلية السياسية ودورها في تحديد وتفسير النسق المجتمعي العام، أنظر الموقع:

<https://www.anfasse.org/2010-12-27->

وهي التي كان عليها مهمة بناء دولة وطنية حديثة- قد ربطت عضويا مصالحها مع المستعمر الذي خرج من الباب ليعود من النافذة عبر تلك المصالح والارتباطات.¹

لقد كان من الصعب على السلطة الإستقلالية التي ولدت سلطة عاجزة وهرمة، ببساطة بناها وضيق هامش المبادرة لديها، واقتادها السيطرة على محيطها، في الوقت الذي كان عليها أن تتحمل صعود المطالب الاجتماعية العنيفة وضغطها المتزايد، الردّ الفعال، إن أزمة الدولة أعمق مما تبدوا عليه عادة وكأنها أزمة نظام إنها أزمة فكرتها ذاتها وتلاشي روح الولاء للسلطة الوطنية والإنتساب إلى المشروع الذي كانت تقترحه على المجتمع نابع بالضبط من انكشاف عجز السلطة هذه عن انجازه، وليس تحققه.²

ويجب التنويه إلى أن الحديث عن دولة ما بعد الاستعمار في بلدان الجنوب يجرنا للتطرق إلى الدولة التسلطية *Authoritarian state* والتي لا تختلف كثيرا عن الدولة الاستعمارية من حيث القمع وعسكرة الحياة السياسية، حسب "آلان روكان" تحمل التسلطيات خصائص مشتركة تتمثل في³:

- **عديمة المنافسة:** الأنظمة التسلطية ترفض أي منافسة سياسية مفتوحة ومنظمة للسيطرة وممارسة السلطة.

- **غياب مؤسسة المساومة:** الأنظمة التسلطية بهذا الصدد لا تحدث مواقع رسمية خاصة للجمع والتراضي بين المصالح المختلفة.

¹ المرجع نفسه، ص 16

² برهان غليون : المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية:لبنان، 1994، ص 216

³ Jean Badouin , *introduction à la science politique* , op cit, p p 136-137.

- القسر والإكراه بالنسبة لمسائل تدفق المعلومات المشتركة.

وربما كانت أنظمة حكم الفرد المطلق أو الفاشية أكثر شيوعا في الماضي مما هي عليه الآن لكنها بعيدة كل البعد عن أن تكون منقرضة، لا سيما في "الجنوب" فقد صنف "ديرشار وديرشاير" سنة 1991، 165 دولة وفقا لنظام الحكم، وخلصا إلى أنه في منتصف ثمانينات القرن العشرين كان هناك 16 دولة إشتراكية قومية أو وطنية و 12 دولة " قومية فاشية" و 14 دولة "فاشية عسكرية" و 11 دولة بنظام "حكم مطلق"، ما يساوي 53 دولة أو ما يعادل 32 بالمائة من دول العالم، هذه الأنظمة كانت موجودة بشكل رئيسي في إفريقيا، لكن مع ثلاث من آسيا وواحدة في كل من أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا، وحسب أرقام دايموند هناك 72 دولة غير ديمقراطية في عام 2000.¹

لقد تبنت مجتمعات العالم الثالث، بصورة قسرية نماذج غربية في بناء الدولة القومية عند الاستقلال وبما لا يتلاءم مع طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بهذه الشعوب، والتي تتطلب نوعا آخر من النظم السياسية، لقد أدخل الاستعمار التكنولوجية السياسية الغربية لبناء الدول المستقلة، حيث وضع جهازا بيروقراطيا مصمما لضمان هيمنة السياسة الغربية على العواصم ثم على الأطراف، لكنه لم ينجح في بناء في بناء مركز سياسي رأسمالي حقيقي، قادر على إخضاع الأشكال التقليدية في المجتمعات النامية لنفوذ الحضارة والثقافة الغربية، بفعل انعدام التوافق المادي بين سمات وقيم المجتمعات في العالم

¹ ستيفن دي تانسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 191-192 .

الثالث، وخصائص البنى السياسية المستوردة، مما ولّد قدرا خطيرا من العلاقات المبنية على الإستيلاء بدلا من الديمقراطية¹.

إن مهمة بناء الدولة الأمة *Nation- state* أن يكون الولاء السياسي للأفراد والجماعات كافة في المجتمع متجها للدولة القومية بحيث تتصهر في بوتقتها جميع الولاءات الأولية الأخرى وتتفاعل مختلف الجماعات في الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن أصولها الإثنية أو العرقية بهدف المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة²، وقد مثلت تلك القضية إشكالية كبرى لدول الجنوب في مرحلة ما بعد الاستقلال نضرا لخصوصيتها التاريخية ومواريتها الإستعمارية.

وبالعودة إلى التكوين العشوائي لعدد من دول الجنوب يبرز بوضوح مشكلة بناء الأمة ولذلك فإن من الضروري خلق نوع من الشعور بالولاء للدولة الجديدة إذ أن حدود الدولة في مجتمعات الجنوب لا توحد الناس من ذوي العرق، اللغة، العادات المشتركة، حيث ضل التعدد العرقي مصدرا للخلاف، خاصة في إفريقيا التي تحتوي على أكثر الأمثلة وضوحا في هذا المجال، فقد حاولت الصومال المستقلة المكونة من اتحاد بين الصومال البريطاني وأرض الصومال الإيطالي السابقة، ولا تزال تحاول توسيع عددها لتضم العرقية الصومالية في إثيوبيا، أما في أوغندا والتي تعد واحدة من أكثر دول العالم تنوعا عرقيا، فقد قضى الرئيس الأوغندي السابق أوبوني على أكثر من 300.000 شخص في محاولاته للقضاء

¹ فيصل غازي ، التنمية السياسية في دول العلم الثالث، دار الراجحة للنشر والتوزيع: الأردن، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 84.

على قبيلة ، وفي الآونة الأخيرة قتل 100.000 شخص في المذابح القبلية في بورندي أكتوبر 1993، كما نشروا أكثر من 200.000 شخص آخرين¹.

هكذا استقلت إفريقيا عن الاستعمار الأجنبي وهي مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات استعصيت على الحل، وبخاصة إشكالية بناء الدولة، بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع تنامي بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، وهذا ما جعل مجموعة من الدول الإفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية، وتصنيفها ضمن الدولة الفاشلة².

لقد أدى إخفاق الدولة الموروثة من العهد الاستعماري في إيجاد حل للمشاكل العقائدية والسياسية والاجتماعية المتعلقة ببناء الأمة، وإعطاء الشعوب المنضوية تحت لوائها وعيا جماعيا فاعلا وهدفا مشتركا قابلا للتحقيق، وبث الشعور بالأمن والثقة بالمستقبل بين صفوفها أي أدى إلى إضعاف وموقفها بشدة وتدهور مصداقيتها³.

كما نظمت الدول الإستعمارية بنية لوضع أسس حكم أجنبي ، هدفه السيطرة على شعب مستعبد، وهو حكم ذو عقلية آمرة له طريقة ابوية* في الحكم ، وتتصف علاقته

¹ بيتر كافرت و سوزان كالفرت، مرجع سابق الذكر، ص 241 .

² الحافظ النوبني ، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) ، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية:، العدد 422 افريل 2014، ص 59.

³ برهان غليون : المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سابق الذكر، ص 161 .

* وتعد السلطة الأبوية التراث الأكبر ثباتا لمجتمع ما قبل الاستعمار للدولة الجديدة والتي عادت للظهور ثانية عند الاستقلال، ويشار إلى عدد من الدول المستقلة حديثا في العالم الثالث قد مرت بفترات من الديمقراطية غير المستقرة بالتناوب مع الاستبدادية العسكرية وفي هذا السياق، يزعم البعض بأن باكستان التي تعد المثال الأهم لهذه الظاهرة، فقد

بالسكان بالهيمنة- وقد كانت خواص الدول المستعمرة هذه متأصلة في روتين الإدارة اليومي، وكانت تعتبر السكان المحليين من الناحية القانونية والعملية تابعين وليس مواطنين¹.

وقد أعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام ذلك أن سيطرة نخبة معينة عن الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدّى إلى ديكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد بخاصة في النخبة الحاكمة، وقد لجأت الدولة الإفريقية في هذه الفترة إلى فرض الإيديولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة والاقتصاد واحتفظن بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولاسيما سياسة القمع حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصية السلطة².

إن العديد من مجتمعات العالم الثالث، لم تكن تؤلف عند بلوغ مرحلة الاستقلال أمما متكاملة، أو أنها كانت كذلك ولكنها مجزأة بين دول مهيمنة أجنبية مختلفة، وكان هذا الوضع واضحا في إفريقيا السوداء في أجلي صورة، ولذلك ارتبط تكوين تكوين الدولة هناك بتكوين الأمة أو توحيدها، ويمكن القول بأن ما كان يشد معظم المجتمعات في هذا الجزء من القارة الإفريقية هو الإنتساب القبلي أو الأسري المغلق بل والمتعادي في معظم الأحيان، وهكذا لم توجد الدوافع المألوفة للإحساس بالإنتساب إلى أمة كالتاريخ المشترك، واللغة المشتركة، والثقافة المشتركة، والعلاقات الاقتصادية الموحدة وهذا ما يفسر اعتماد حركات التحرر

أصبحت بمثابة إقطاعية شخصية تويره بوتو، ان السياسة الباكستانية قد انحطت إلى مستوى النزاع العصبي بين أعضاء الأسرة الواحدة وبالطبع فإن معظم هيكلها الاجتماعي لا يزال إقطاعيا بشكل أساسي، إذ لا يزال ثلث الشعب الباكستاني يعيشون في مناطق ريفية.

¹ غابرييل أوموند ، مرجع سبق ذكره ، ص 890.

² الحافظ النويني ، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59 .

الإفريقية هناك على شعور عام بمعادة الكولونيالية في المقام الأول وليس على شعور بالانتساب إلى أمة.

كما ولدت الدول العربية الجديدة على يد القوى الإستعمارية الغربية، وكانت تحمل في ثناياها الكثير من التشوهات بدءاً من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة، وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها، وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج، على سواء فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة)، ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي تنمو وتزدهر ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة على جبهات داخلية وخارجية عديدة¹.

وبالطبع مر الوطن العربي ببعض العمليات التي صاحبت ظهور الدولة والمجتمع المدني في الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى، أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت كثيراً، لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة والمجتمع المدني لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة شأن الحال في الغرب².

ومثلت الدول العربية منذ نشأتها الحديثة على يد محمد علي باشا في مصر، خليطاً من تعاضد مكونات وأنماط انتمى بعضها إلى مرحلة ما قبل الدولة، والأخرى على الرغم من حداثيتها ودورها في إنشاء الهياكل الخارجية للدولة الحديثة، إلا أنها عجزت عن الارتقاء

¹ صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ودار سعاد الصباح: القاهرة، ص ص 16-17.

² صامويل هنتغتون، مرجع سابق الذكر، ص 18.

لممارساتها بعيدا عن سطوة التضامانات التقليدية وقوتها التي أصبحت بفعل اتساق موجهاتها الثقافية ومصالحا الذاتية مع عناصر البناء الثقافي، قادرة على تعطيل أي تطور جوهري في البنى السياسية والثقافية الحاكمة لمعطيات الفعل السياسي¹

على الرغم من جميع المظاهر السلبية في الحياة السياسية للدول النامية، استمر نموذج الدولة القومية بالانتشار في عصرنا الراهن بفعل طبيعة العلاقات السياسية الدولية والقانون الدولي، الذي جعل من الدولة النموذج الوحيد الذي يفترض الالتزام به في إطار كل مجتمع بغية اكتساب الاعتراف به على الصعيد الدولي ولإعطاء الدليل على تطور، لكن الواقع أثبت أن نقل نموذج الدولة الغربية مازال شكليا ومصطنعا في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فهي نتاج مستورد وغير فعال في تحقيق الإدماج².

وبالتالي كل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية وبالتالي تكون دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا قد ورثت العديد من المشكلات أهمها مشكلة والدولة وهذا ما بين عدم وجود قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة وعدم الاستقرار على المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في إفريقيا فضلا عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي³.

¹ عبد الإله بلقزيز، المجتمع والدولة جدليات التوحيد والانقسام في المجال السياسي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 51

² فيصل غازي، مرجع سابق الذكر، ص 50.

³ الحافظ النويني، مرجع سابق الذكر، ص 59.

لقد قبلت الدولة الجديدة مناهج التماثلات التقليدية، وشجعت أساليب التعبئة الجماعية على حدوث فراغ سياسي في القمة وإطلاق انتفاضة تماثلية في القاعدة ذات طبيعة طائفية أو عرقية، وتبع ذلك في الثقافة السياسية -فقدان عام للمعنى - انتهى في العديد من الأمثلة إلى شلل المؤسسات التي أضربها الفساد وشكل الخطير أدى إلى مجابهات دامية في العديد من هذه المجتمعات.

إن بناء الدولة يعني مأسسة الحاجة إلى اختراق أو تغلغل عاطفي، إيديولوجي للمجتمع، إذ أن مثل ذلك الربط بين الدولة والمجتمع هو الذي يمكن الأنظمة من النمو والاستمرار، إلا أنه إذا لم يكن هناك مجموعة مهيمنة، فلا يمكن حدوث تأسيس سياسي ويبقى المجتمع بدون دولة، ذلك ينبغي الإشارة إلى أن لدى بعض الشعوب شعور بالأمّة لكنهم أيضا بدون دولة، (مثل الفلسطينيين حتى 1993 والأكراد في الوقت الحاضر) بينما يشعر آخرون بأنهم سجناء في الدول القائمة ويبحثون عن إنشاء دول مستقلة (مثل الشيخ في البنجاب والمسلمين في كاشمير)¹.

لقد أثبتت التجربة، على صعيد التطبيق، عدم نجاح نظرية نقل نموذج الدولة الأمّة إلى البلدان النامية وهذا الفشل لا يعود عجز ذاتي في بلدان العالم الثالث، سواء في قدرة المجتمعات على بناء الدولة، أو في استيعاب الآليات، بل يعود إلى استحالة تطعيم التقاليد والثقافات الخاصة لهذه الشعوب بثقافات غربية لتوليد العقلنة السياسية، التي يفترض أن

¹ بيتر كافت و سوزان كافت، مرجع سابق الذكر، ص 242 .

تؤدي بالضرورة إلى ظهور المؤسسات السياسية الحديثة التي تستند على اتجاهين متميزين في الثقافات السياسية الغربية¹.

وبذلك ظلت المكونات الثلاثة الآتية: المجتمع: *La société*، والأمة: *La nation*، والدولة: *L'Etat*، في العالم الثالث، لا تجد وحدتها وتكاملها إلا على مستوى إيديولوجيا شعارية خادعة ومخدوعة في نفس الآن، إيديولوجيا تتوسل، أحيانا، إلى القيم الماضوية والتراثية لدعم مقومات وجودها، وتتمظهر، أحيانا أخرى، ببعض مظاهر العصرية والحداثة، فتعتقد بذلك، واهمة، أنها قد حققت توفيقية مثالية ما بين الأصالة والمعاصرة، في الوقت الذي تبدو فيه متخلفة عن الماضي والحاضر في آن.

المطلب الثاني: الدولة والمجتمع في بلدان الجنوب – علاقات الترابط-

يقدم جويل ميجدال *J.Migdal* تصنيفه للدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتها بالمجتمع فالدولة القوية بالنسبة إليه هي ذات التغلغل في مجتمعاتها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعاتها، إذ تعلو فيها القيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة كما تعلوا في هذا المجتمع الروابط الأفقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة، والمؤطرة في الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني وتتكامل فيه تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه، ولا يقوم الخلاف بين الدولة وهذه التنظيمات على أسس شخصية أو دينية أو قبلية أو عرقية وإنما على أساس اختلاف البرامج والسياسات، ويربط ميجدال *Migdal* هذه الشروط بالمجتمعات التي قطعت طريق الديمقراطية، وفي المقابل فإن الدول الضعيفة وفقه

¹ فيصل غازي، مرجع سابق الذكر، ص 50.

هي العاجزة عن تنمية مجتمعاتها وتحقيق مصالحه، وهي في هذا اتخذ موقفا عدائيا منه وتنهض تنظيماته المدنية وأحزابه السياسية، وتتعدم فيه الثقة بالدولة، وتنزع الدولة في هذا النموذج نحو تكريس الروابط الروابط العمودية القائمة على القبلية والعشيرة والدين والانتماءات الإثنية الأخرى وهو ما يكون مجتمعا ضعيفا تتكّرس فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية وينشر فيه الفساد والمحسوبية ويعمل أفراد من أجل مصالحهم الشخصية وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء انتماءات الأفراد الإثنية ومدى قربهم من مراكز السلطة أو من المتمسكين بها¹.

مع أن الدولة والمجتمع لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر فصلا ملموسا، فلقد جرت في كثير من الأحيان مقابلة أحدهما بالآخر من حيث المفاهيم، فالدولة غالبا ما ينظر إليها بصفتها قائمة على نحو منفصل عن المجتمع وفوقه ويبد أن ثمة فكرة أكثر نوعا يقترحها **تيموثي ميتشل Timothy Mitchell** من النظر إلى الدولة بصفتها النتيجة البنيوية الناجمة عن الأساليب العصرية للتخصص الوظيفي والسيطرة التنظيمية والرقابة الاجتماعية التي تمارس ضمن المجتمع مؤسسات مثل الجيوش والأجهزة البيروقراطية والمدارس².

إذا تتأثر طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع بدرجة تطور مؤسسات الدولة والقائمين عليها، كما تتأثر بدرجة تطور القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، أي أن يملك المجتمع مصفوفة من المقومات الثقافية والسياسية والاجتماعية تجعل منه، كما يقول مالكي

¹ أحمد بلعكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، 2014، ص 55-56.

² نزيه الأيولي، تضخيم الدولة العربية - السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط-، تر: أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة: لبنان 2010، ص 52.

ندا وطرفا في دينامية صوغ العقد الاجتماعي الجديد الذي يمنع تغول الدولة وابتلاعها للمجتمع¹.

لقد استأثرت العلاقة بين الدولة والمجتمع في بلدان الجنوب باهتمام عدد من مفكري هذا العالم وغيرهم كما استأثرت اهتمامهم العلاقة بين بناء الدولة وبناء الاقتصاد الوطني ونعرف فيما يأتي لأفكار هؤلاء بإيجاز²:

فأولا: قد نتج عن هذا المآل التاريخي لتشكل الدول في البلدان النامية لا قيام رأسمالية حقيقية بفلسفتها وقيمها وممارساتها... ولا قيام رأسمالية دولة: (*Capitalisme d'Etat*)، بالمعنى الدقيق للمصطلح، بالرغم من كثرة الحديث، في بعض مراحل تطور مجتمعاتنا، عن هذه الدولة. إن كل ما حدث لا يتعدى، في واقع الأمر، نشوء دولة تابعة لمصادر القرار في المركز/الغرب، متخارجة في ارتباطاتها وعلائقها بمصادر القرار تلك. دولة هي، في العمق، إفراز لتسوية مزدوجة أكثر مما هي إفراز لصراع اجتماعي: تسوية بين المستعمر وبين النخب والقيادات المحلية بهدف إقرار الاستقلال السياسي الموهوم، وتسوية داخلية بين الفئات والشرائح الاجتماعية المناوئة والمختلفة قائمة على لجم الصراعات وإيقافها، وطمس التناقضات، تحقيقا "للوحدة" ودرءا للفوضى والتشتت والانقسام في "الأمة الواحدة"³.

¹ المرجع نفسه، ص 56.

² صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

³ مصطفى حسن، سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث، مرجع سابق الذكر، ص 15.

ثانيا: هناك من يذهب إلى أن عملية بناء الدولة في العالم الثالث تستلزم في الوقت نفسه عملية " بناء أمة " بالمعنى القومي، وعملية بناء اقتصاد وطني، ولكن هذه العملية الثلاثية تؤدي في ظل استمرارية التبعية إلى سقوط المجتمع في قبضة الدولة التسلطية، وزيادة العنف ومن ثم انتفاء الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهكذا تتعثر هذه العملية نفسها، ويخلص هؤلاء إلى أن ظاهرة محاولة بناء "دولة حديثة " إنما هي مقطوعة العلاقة بتراث مجتمعه التاريخي الاجتماعي والثقافي.

ثالثا: هناك من يرى أن الدولة في العالم الثالث، ولاسيما في إفريقيا تمثل "معضلة بنائية داخلية وخارجية" فقد فرض الاستعمار الأوربي قبل خروجه من هذا العالم عسكريا، مفهوم " الدولة القومية " على الشعوب الإفريقية وقبائلها، ثم منحت هذه الدول السيادة والاستقلال وفي الوقت نفسه، يحول النظام الرأسمالي العالمي دون ممارستها السيادة والاستقلال الحقيقيين.

رابعا: طور كتاب أمريكا اللاتينية نظرية مفادها أن الدولة الحديثة ظاهرة تاريخية أنتجت الرأسمالية الأوروبية، ثم توسعت لتصبح جزء من النظام الرأسمالي العالمي، ومعنى هذا أن الدولة لا يخلقها المجتمع المحلي وإنما هذا النظام العالمي للرأسمالية، وهم يقسمون هذا النظام إلى (مركز) و(أطراف) بينهما منطقة وسطى، ودول المركز هي التي تتحكم اقتصاديا في دول الأطراف والمنطقة الوسطى، وبذلك تكون دول الأطراف والمنطقة الوسطى، تابعة لدول المركز ، وبموجب نظرية التبعية هذه، يقوم تنافس حاد بين دول النظام كلها، كما يقوم ضمن الدولة الواحدة ، وتحاول دول الأطراف والمنطقة الوسطى خلق جهاز دولة لخلق تراكم رأسمالي وتطوير بورجوازيات وطنية، وكن هذا الجهاز كثيرا ما يعجز عن

ذلك ، وهنا تلجأ القوى الحاكمة إلى المؤسسة العسكرية إلى دول المركز تضل بذلك تابعة لهذه الدول.

خامسا: ذهب كتاب إلى أن وظيفة الدولة في المجتمعات الأقل نموا تحددتها لمستلزمات اقتصاد دول المركز بشكل خاص، ومستلزمات الاقتصاد الدولي بشكل عام، وقد وصفوا هذه الدول بأنها جسر بين المجتمع الوطني والنظام العالمي، فهي التي تنشر لعلاقات التجارة وتبقي على التقسيم الدولي للعمل ضمن حدودها، باستخدام خليط من وسائل العنف والشرعية، أما المجتمع فيواجه هذا العنف إما بالمطالبة الديمقراطية وإما باللجوء على العنف المقابل، وللتخلص من هذه الدوامة، قد تأخذ المجتمعات النامية بنظم سياسية هي خليط يوفق بين التكنوقراطية والشرعية المحدودة.

لقد تبنت مجتمعات العالم الثالث، بصورة قسرية نماذج غربية في بناء الدولة القومية عند الاستقلال وبما لا يتلاءم مع طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بهذه الشعوب، والتي تتطلب نوعا آخر من النظم السياسية، لقد أدخل الاستعمار التكنولوجية السياسية الغربية لبناء الدول المستقلة، حيث وضع جهازا بيروقراطيا مصمما لضمان هيمن السياسة الغربية على العواصم ثم على الأطراف، لكنه لم ينجح في بناء مركز سياسي رأسمالي حقيقي، قادر على إخضاع الأشكال التقليدية في المجتمعات النامية لنفوذ الحضارة والثقافة الغربية، بفعل انعدام التوافق المادي بين سمات وقيم المجتمعات في العالم الثالث، وخصائص البنى السياسية المستوردة، مما ولّد قدرا خطيرا من العلاقات المبنية على الإستيلاء بدلا من الديمقراطية¹.

¹ فيصل غازي، مرجع سابق الذكر، ص 50.

يستنتج جاكسون وروزنبرغ *Jackson and Rosenberg* 1985 في الواقع بأن دولاً كهذه ليست حقيقية، فهي في أفضل الأحوال شبه دولة وفي رأيها أن المرء أن يميز بين مفهوم قانوني حقوقي للدولة ومفهوم سوسيولوجي إمبريقي للدولة، فالكثير من الاقطار في العالم الثالث (وبوجه خاص تلك الكائنة في جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية) وهي دول بالمعنى الأول لا تميز ذلك النمط الإنمائي لظاهرة الدولة في العالم الثالث كان نقيض لنمط الدولة الأوروبي والغربي، ففي النمط الأخير تطورت الدول بصفاتها كيانات سياسية وعسكرية واجتماعية أولاً، ثم سعت من خلال التنافس والحرب إلى الحصول على الاعتراف القانوني بوجودها¹.

تنبهنا التجارب المتعاقبة على دول الجنوب من النزاعات الداخلية وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات التي تعاني منها كل من الدولة والمجتمع إلى حقيقة مزدوجة هشاشة المجتمع وهشاشة الدول عند أية أزمة سياسية، يتصدع البنيان الاجتماعي وقد تأخذه ديناميات الانقسام إلى صدام معلن أو مضمّر تتواجد فيه جماعات اجتماعية تبدأ في التعبير عن خلافاتها بمفردات سياسية قبل أن تفصح عن مخزونها العصبوي، وعند أي انقسام اجتماعي أو صدام أهلي يشهده المجتمع تبدأ الدولة في فقدان سلطانها السياسي وتستفحل أزمته وتفقد تماسكها ووظائفها، وقد تنهر ككيانية جامعة أو تتذرّر في صورة سلطات أهلية تنتزعها العصبيات من الدولة ويقايا أجهزتها².

¹ نزيه الأيوبي، مرجع سابق الذكر، ص 53.

² عبد الإله بلقزيز، المجتمع والدولة - جدليات التوحيد والانقسام في المجال العربي، مرجع سابق الذكر، ص 57

تتغذى الهشاشتان من بعضهما وتتضافران في إنتاج المعضلة ذاتها، تفتيت الكيان الاجتماعي والسياسي لا تكون الدولة في صحة جيدة إذا أعلنت صحة المجتمع، ولا المجتمع يكون معافى إن أصاب الدولة مرض، العلاقة بينهما علاقة تلازم والمصير واحد في السراء والضراء ومن يبغي منهما أن ينال من الآخر ينال من نفسه¹.

تلك صلة الارتباط بينهما في تاريخ المجتمعات كله، والتفكير في هذه الصلة تفكير في بنية علاقة وليس تفكيراً في أصولها التكوينية أي أنه ينصرف إلى ملاحظة وإلى تحليل علاقة الترابط بين الاجتماعي والسياسي ونظام اشتغال تلك العلاقة، ولا يعني بالجواب عن السؤال الإشكالي التقليدي من ينتج من؟ هل المجتمع هو الذي ينتج الدولة أم الدولة هي التي تنتج المجتمع؟ علماً بأن هذا السؤال يقبل الإستعادة ضمن منظومة إشكالية أخرى للعلاقة بين الدولة والمجتمع لا يكون هاجساً التفكير في الأسبقية الزمنية لأحد الطرفين وغنما التفكير في علاقة التجديد *determinance* بينهما².

ومع ازدياد الشعور بالفشل والإحباط أمام هذا العجز تبرز أكثر فأكثر للباحثين والناشطين السياسيين القطيعة بين الدولة الراهنة والمجتمع، وبالرغم من أن شعورنا بهذه العقيدة حديث العهد إلى حد كبير، فإن هناك مؤشرات كثيرة تبين أنها ليست ثمرة الوضع الراهن، وما يتميز به من انهيار شرعية النخب الحاكمة الحالية وتفاقم فسادها فقط، إن جذور

¹ المرجع نفسه، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 58 .

هذه القطيعة تمتد عميقا في ظروف نشأة هذه الدول وبنية القوى التي قامت عليها والقيم المعنوية والأخلاقية التي استلهمتها أو ألهمت نشاطها وعملها¹.

ولكل هذه الاسباب ما كان يمكن للطلاق المكرس على المستوى السياسي بين الدولة والمجتمع إلى أن يتحول مع الوقت إلى قطيعة اقتصادية اجتماعية فقد تحولت الدولة إلى مركز لتكوين طبقة متميزة عن الشعب وأصبح التطابق بين الطبقة السائدة والطبقة المالكة قويا وبديها لدرجة لم يبق معها أي مجال للحديث عن السياسة لما هي حلق وإبداع لمجال الشأن العام والمصالح العامة، فلا يعادل حجم الثروات التي تجمعت في أيدي البعض في ظل التنمية الاشتراكية أو الرأسمالية سوى اتساع دائرة الفقر والفاقة وتعدد المخائق وتفاقم مشاعر الحقد والضغينة².

وما يفسر القطيعة الشديدة بين هذه الدولة والمجتمع وتخلي الناس عنها لم تبرز في مرحلة النهوض الوطني والقومي، طالما كانت أهداف الدولة تبدو متماشية مع أهداف المجتمع أو مع جزء كبير منه، ولكن الأمر تغير عندما أصبحت هذه السلطة الشديدة المركزية في خدمة مصالح شديدة الخصوصية والضيق، ففي هذه الحالة لم يبرز للعيان فساد السياسة المطبقة فقط ولكن يبرز أيضا في الوقت نفسه الطابع غير المحتمل للسلطة المركزية المطلقة، أي ليبينها أيضا، وهنا أخذ الإستبداد سمة الإستبداد المضاعف، البنيوي

¹ برهان غليونن المحنة العربية - الدولة ضد الأمة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في المجال السياسي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 53.

والسياسي معان وقد جعل الإنكفاء الشعبي تدرك أن وسيلتها الوحيدة لإعادة إنتاج سيطرتها على المجتمع، بل وجودها ذاته أصبحا مرتبطتين بقدرتها على تكييف القمع وتعميمه¹.

كما يكون المجتمع تكون الدولة وعلى صورته تقوم، إذ لا دولة حديثة نشأت أو تنشأ في مجتمع تقليدي عصبوي، تماما مثلما لا يمكن للدولة التقليدية من النمط السلطوي أو الثيوقراطي أن تنشأ في مجتمع مدني حديث، علاقة التلازم بينها موضوعية وتاريخية إلا في وعي لا يفقه التاريخ وتاريخ السياسة، نعم من الثابت أن للدولة والنظام السياسي دورا كبيرا في إعادة إنتاج التقليد من خلال إعادة تكريس منظومة العلاقات العصبوية المغلقة (بواسطة التعليم الطائفي وقانون الانتخابات العصبوي والمحاصصة الطائفية والقبلية والإثنية في السلطة) ولكن لا تستطيع أن تفعل ذلك ببسر إلا متى كان هناك (مجتمع عصبوي) له قابلية لاستقبال سياسة تركزه وتمعن في تطهير ظواهره وعلاقاته².

إن تفاقم القطيعة بين الدولة والمجتمع هو الثمرة الطبيعية لانهطاط السلطة الوطنية والعلاقات التي ترتبط بها وانهيار المشروع الوطني كآخر تجسيد لمشروع الدولة التقدم التاريخي والتحديث الطامح إلى ربط الجماعات والمجتمعات المهمشة بالحضارة والتاريخ وتحلل القيم الإنسانية المحركة والملهمة والمحفزة على المبادرة والعمل، فهذا المشروع هو الذي سير الدولة وحولها من جهاز إلى قوة مادية ومعنوية وسياسية جاذبة ومثيرة للطاعة والولاء في الحقيقة الأخيرة من وجودها³.

¹ برهان غليون : المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سبق ذكره، ص 220.

² عبد الإله بلقزيز ، الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانفصال في المجال السياسي العربي، مرجع سابق الذكر ، ص

³ برهان غليون : المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سبق ذكره، ص 223 .

تشكل ظواهر انعدام آليات التداول الطبيعي للسلطة واحتكار مراكز القيادة من نخبات لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحد الأدنى من الأخلاق المدنية والكفاءة المهنية، وغياب الحريات العامة، وتفاقم الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الأفراد، وهيمنة السلطة الشخصية من النمط الأبوي والخطط المتزايد والفاضح بين الدولة والحزب الواحد والقبيلة أو الطائفة، وتعميم إجراءات العنف السياسي والقانوني، والتمييز المكشوف بين المواطنين، والقمع والعقاب الجماعيين، كل هذه الظواهر لا يمكن أن تخفى على أعين أي مراقب، تشكل الحقيقة اليومية (طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي تتسم في أغلب الأحيان بالقطيعة والتفاقم بين الدولة والمجتمع)¹.

بعد أن كانت الدولة لفترة طويلة وسيلة التحول والتغيير وتقديم الخدمات أصبحت تظهر في العقدين الأخيرين وكأنها العقبة الرئيسية أمام التغيير والتحول من أي نوع كان، وهكذا تحولت وهي تتحول بسرعة من فكرة معبئة لا يعبر التعلق المتزايد بأذيالها والمراهنة عليها إلا عن زيادة لا فعاليتها وعجزها عن تقديم أي إنجاز حقيقي².

الدولة في العالم الثالث ضمّت مؤسسات ذات تكوين ناقص، بمعنى بناء أجهزة إدارية غير مندمجة أو غير منسجمة مع النظام السياسي، كما لا تظهر الدولة مستقلة عن المجتمع المدني، وهذا ما يفقد الحكام إمكانية بناء سلطة مستقلة تتوفر فيها عناصر الشرعية، فتتحول الإدارة البيروقراطية إلى إدارة تعسفية بدلا من جعلها أداة عقلانية³.

¹ المرجع نفسه،، ص 111.

² المرجع نفسه، ص 27 .

³ فيصل غازي، مرجع سابق الذكر، ص 50 .

ومع ازدياد الشعور بالفشل والإحباط أمام هذا العجز تبرز أكثر فأكثر للباحثين والناشطين السياسيين القطيعة بين الدولة الراهنة والمجتمع، وبالرغم من أن شعورنا بهذه العقيدة حديث العهد إلى حد كبير، فإن هناك مؤشرات كثيرة تبين أنها ليست ثمرة الوضع الراهن، وما يتميز به من انهيار شرعية النخب الحاكمة الحالية وتفاقم فسادها فقط، إن جذور هذه القطيعة تمتد عميقاً في ظروف نشأة هذه الدول وبنية القوى التي قامت عليها والقيم المعنوية والأخلاقية التي استلهمتها أو ألهمت نشاطها وعملها¹.

هكذا، إذن، تظل الدولة الثالثة بدون تجذر اجتماعي فعال، الأمر الذي يجعل منها، في الواقع، دولة خواء اجتماعي على حد تعبير أحد المفكرين العرب، وسبب هذا الخواء الاجتماعي "هو أن هذه الدولة لم تنشأ عن صراع داخلي قسم المجتمع وكتله، وأتاح بالتالي لأحد أطرافه المتصارعة أن يرسى سيطرته عبر "مسيرة طويلة" هي، فعلاً، سياق تكثيف التناقضات داخل المجتمع، وسياق صوغ تاريخية جديدة بعناصرها المتعددة: أسس انقسام المجتمع، والمؤسسات التي تنظم الانقسام والتكامل، والثقافة التي تقرأ تاريخاً لم تسبق كتابته. أي أن دولة مجتمعاتنا لم تشكل جهاز سيطرة انبثق من المجتمع ولو باتجاه الانفصال عنه وامتصاص "مادته". لذا ولدت هذه الدولة، بنمط سلطتها الخارجية وطاقمها وأجهزتها ومثقفها، هامشية بالمعنى الحرفي. ولم تتجح في كسر هامشيتها حتى في أوج سطوتها، عندما بدا أنها أمسكت في قبضتها مقاليد الحكم والتنظيم السياسي ووسائل الإنتاج الرئيسية والإيديولوجية الرسمية".

¹ برهان غليون، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ،مرجع سابق الذكر ، ص 28 .

• الخلفية القبلية والإثنية للدولة في بلدان الجنوب

حسب الأستاذ عبد الإله بلقزيز لا تكون الدولة دولة أمة أو دولة شعب إلا متى تعالى تكوينها عن التكوين الاجتماعي لتلك الأمة: أكانت الانقسامات فيها أفقية (كما هي في المجتمعات الحديثة) أم عمودية كما هي في المجتمعات التي تعاني من تأخر تاريخي مثل مجتمعاتنا، حين لا تكون الدولة سوى ذلك الامتداد التلقائي للاجتماعي أو المجتمعي في الحيز السياسي، تسقط صفتها كدولة جامعة - أو كدولة للعموم - وتتحول إلى مجرد سلطة سياسية تمثل فريقاً من دون آخر، طبقة أو طبقات (في المجتمع الحديث) أو قبيلة أو عشيرة أو طائفة أو مذهب (في المجتمع التقليدي المتأخر) وهذا بالضبط ما يعانيه تكوين الدولة في مجتمعات الجنوب¹.

إن إلقاء نظرة على معظم دول الجنوب تكشف بسهولة قيامها على أسس اصطناعية، إما بتمزيق القوميات والقبائل والأديان وراء حدود مختلفة أو بجمع قوميات وقبائل وأديان في دولة واحدة، والواقع أن إقامة الدولة في العالم الثالث خضع لاعتبارات استعمارية أو اقتصادية أو استراتيجية أو ثقافية وكان في مقدمتها الحرص على الاحتفاظ بمناطق النفوذ بعد انتهاء الموجة الاستعمارية التقليدية، وحتى إذا كانت الدول الإستعمارية قادرة على حفظ الأمن والاستقرار، اعتماداً على القوة في المرحلة الاستعمارية، فإن زوال الإستعمار سرعان ما أطلق العنان للعامل الاجتماعي ليفعل فعله ويؤدي إلى سلسلة من التوترات والأزمات اللاحقة.

¹ عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 74.

إحدى الوسائل التي اعتمد عليها الاستعمار في تطبيق مبدأ " فرّق تسد " تكمن في الولوج إلى تخريب واحد من أهم القيم التي يحافظ على توازن المجتمعات القبليّة، لقد كان الإستعماريون على دراية كاملة بطبيعة المجتمعات القطرية وبطبيعة التضامن الذي يسود مثل هذه المجتمعات، وبقوة التضامن القبليّ في مواجهة التحديات التي تؤدي إلى اختلال توازنها، لقد عمل الاستعمار إلى تدمير الروح السامية التي تخرج التضامن القبلي، روح المقدس مصدر كل السلطات، المهيمن على الرباط " الوثيق " بين الاجتماعي والسياسي فكان المستعمر الأوروبي أن يهيمن على هذا المصدر أو يدمره ليضمن تبعية "الاجتماعي للسياسي" فجاءت حملات التبشير المسيحية في رفقة الجيوش الإستعمارية وهي على استعداد للتواطؤ مع الشيطان لاقتلاع الروح التي تواجه أولئك البشر، توجهت إلى خلق فتنة دينية بتشكيلها إلى أقليات مسيحية نخبوية تتمتع بامتيازات خاصة وتعمل على انتزاع المقدس في روحانيات القبيلة الفطرية، بقول مصطفى محمود في ذلك أن المدارس التبشيرية كانت تعمل على إضعاف الروح القومية والتماسك الاجتماعي¹.

ويعني بروز مركزية الدولة في هذه البيئة، بالضرورة بروز دور الأسر والنخب الحاكمة التقليدية التي " جمّدتها " معاهدات الحماية الاستعمارية في مركز الحكم، ولذلك ظهرت الأسر الحاكمة كأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة، ولم تأت عن طريق الاختيار أو الانتخاب، بل بحكم وضعها السابق، وهذا يعني تكيف أجهزة الدولة الحديثة الرئيسية لمتطلبات القبالية-

¹ حسين أحمد علي فروان، مرجع سابق الذكر، ص 132 .

الطائفية، ومحاولة النخب الحاكمة المحافظة على العلاقات التقليدية القديمة في ظل النظام السياسي الحديث والأوضاع الاقتصادية المستجدة¹.

وفي هذا الاتجاه يعتبر صامويل هنتغتون أن العلاقة بين المؤسسات السياسية وبيئتها الاجتماعية، تقوم على أساس جدلي ومتحرك، بحيث يبادر النظام الاجتماعي ببناء تلك المؤسسات التي ترمي في مرحلة لاحقة إلى تشكيل المجتمع وتحويله على متحد سياسي، ويفترض هنتغتون أن بلوغ تلك الغاية مرهون بطبيعة المجتمع البسيطة أو المعقدة، التي تحدد في النهاية فرص وإمكانات تطوير المؤسسات السياسية كي تقود هي الأخرى بقية القوى الاجتماعية نحو حالة الاندماج المنشودة².

وهكذا أدى العامل الاجتماعي إلى بروز التوتر لتأتي العوامل الأخرى، السياسية والاقتصادية، وتلعب دورها المكمل في صناعة الأزمة، والواقع أن أشد الأزمات تعقيدا هي الأزمات المنبعثة من العامل الاجتماعي، وهي أزمات اتصفت بصفات الأزمات المستعصية على الحل أو التي شهدت حلولاً مؤلمة ويمكننا اليوم أن نشاهد عددا منها في طرف العالم الثالث وعرضه*، بالمعطيات التي تكونت في إطارها الدولة العربية منذ الحرب العالمية

¹ خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر - دراسة بنائية-ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 1996، ص 125.

² صامويل هنتغتون، مرجع سبق ذكره، ص 253 .

* من بين أهم هذه الأزمات أزمة السودان التي أدت إلى انفصال الجنوب باعتباره جمهورية مستقلة، والتي يمكن أن تؤدي إلى تداعيات أخرى في إقليم دارفور، ومثل أزمة لبنان التي مازالت جارية منذ الاستقلال وأزمة البحيرات الكبرى في وسط إفريقيا في جمهوريات رواندا وبورندي، أزمة التبت في الصين، وأزمة كشمير بين الهند وباكستان والأزمة الكردية بين تركيا والعراق، وأزمة الشيشان في جمهورية روسيا الاتحادية وأزمة سيريلانكا بين السنهاليين والتاميل والأزمة المالية في الطوارق والقبائل الإفريقية، وأزمة البلقان بشكل عام، وأزمة أندونيسيا وتيمور الشرقية وأزمة قبرص بين القبارصة اليونانيين

الثانية حتى الآن والقنوات التي جرى في ظلها تكوين نخبةها السياسية وصعودها ف(ضلا عن ضعف عنصر شرعيتها أو تلاشيها دفع بها لتدعيم هيمنتها على المجتمع¹

ونتيجة لذلك قال برهان غليون " البحث عن الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية، وكل إصلاح اقتصادي سياسي اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا عبر إصلاح الدولة².

اتسمت المنطقة العربية في مشرقها ومغربها بتجاوز في التراتبات التقليدية القبلية والدينية والعرقية والطبقية فتجاوزت القبيلة والعشيرة والطائفة بصور أولية الطبقات الاجتماعية مع إثنيات وملل مختلفة، تُولف فيما بينها - بفعل المكان والزمان - منافع وأرزاق وعلاقات تبادلية بحكم المهن وأخرى اجتماعية هيكلت في جزء منها النسيج الاجتماعي القائم غير أن تبادل المنافع وامتدادها الاجتماعي لم يخرج منها علاقات تصاهر واسعة بل بقيا حبيسي أفراد القبيلة أو الدين أو الطائفة الواحدة³.

يقدم حسنين توفيق ابراهيم مجهودا أصيلا حول مضامين الدولة القطرية العربية واعتمادا على كتابات "بهجت قرني" و"إليا حريق" و"غسان سلامة" يصل إلى إثارة نقاش بين من يقول بأن الدولة العربية توجد قبل الإستعمار وبين من يقول بأنها ظاهرة تركها

والقبارصة الأتراك لمزيد من التفاصيل أنظر: أزمت الدول : المفاهيم، قواعد الإدارة والتفاوض، مرجع سبق ذكره ص ص

163 - 164

¹ عبد الإله بلقزيز ، المجتمع والدولة - جدليات التوحيد والانقسام في المجال العربي 51، مرجع سابق الذكر، ص 51

² السعيد ملاح، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

³ نزيه، ن، الأيوبي، مرجع سابق الذكر، ص 63 .

الإستعمار، ووافق بين مختلف الآراء على أنه توجد أزمة بنائية للدولة القطرية العربية وأهم مظاهرها¹:

- عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة.
- هشاشة الدولة بالرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها.
- غلبة التوتر على علاقة الدولة بمجتمعها.
- التبعية الهيكلية للخارج، والتوازنات الداخلية محكومة بالقوى الإقليمية والدولية.
- اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي.
- غلبة الطابع الريعي وشبه الريعي.
- غلبة الطابع التسلطي.

إذا تتمثل الخصوصية العربية في وحدة الاجتماع والسياسة والاقتصاد في يد القبيلة أو الطائفة الحاكمة، وقد تكون القبيلة بنية مستمرة للنظام العشائري بالمفهوم الحديث تشوه مفهوم التعددية وتمنع تشكل نسيج الدولة الطبيعي المكون من فرد، مجتمع، دولة، والفرد مرتبط بجماعة ما قبل قومية تعيق انسجامها داخل المجتمع وبالتالي إعاقه مفهوم الجماعة القومية، لذلك نجد أن القبيلة تتأسس كجماعة بين الفرد والدولة، ويتأسس بذلك توازن أهلي كبديل للتعددية وهذا ما يحيطنا دائما بإمكانية الحروب الأهلية².

¹ السعيد ملاح ، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص146

² المرجع نفسه، 148- 149 .

ما يميز القبيلة كتشكيكة اجتماعية مستقلة في المكان أنها جماعة لم ينفصل فيها السياسي عن الاجتماعي والاقتصادي، ولم ينفصل فيها الفرد عن الجماعة، وحينما تنتقل لا تكتسب صفات المكان الذي تذهب إليه لأن صفة التنقل تلغي خاصية التكيف، لذلك نجدها دائما في حالة صراع يؤدي بها إلى التفكك أو اكتساب وظائف جديدة¹.

كل ذلك بهدف كشف الولاءات القبائل والطوائف والعائلات المقربة وضمان تبعيتها في الوقت الذي تعمل فيه هذه السياسة على تحلل البناء القومي بخلق عداوات بين العناصر السكانية في الدولة وكذلك تبع الاستعماريون سياسة تعليمية منافية لتطور الفكر الوطني، حيث شددوا على مناهج تعليمية من النوع الذي يمد الحضارة الغربية الرأسمالية، كما عمدوا إلى تدريب كوادز وظيفية وخلق طبقة من الموظفين اصحاب الياقات البيضاء بالقدر الذي يحرك عجلة الوظائف الدنيا دون أن يمنحوا فرصا للتعليم التقني لأبناء المستعمرات باستثناء قلة من أبناء أعيان المقربين الذين منحوا فرصا لتعليمهم في الدول العربية على أمل أن يشكلوا صفة متعلمة وغالبية جاهلة.

• دول الجنوب بين أزمة البقاء وبقاء الأزمة

في إطار هذا الخواء الاجتماعي، الذي تتحرك فيه الدولة في المجتمعات الثالثة، لم يبق لها من دور اجتماعي غير انتهاج استراتيجية الاستبعاد والقهر والاستبعاد للأغلبية الاجتماعية، وغير إدارة العنف وتقنيته، فتعجز بذلك عن تشكيل أي إجماع وطني، أو وفاق اجتماعي توحيده قيم وغايات وأهداف ومطامح مشتركة. إن هذه الدولة الثالثة "وعندما تتحول... إلى أداة تخدم مصالح فئة اجتماعية محددة، أو تصبح هي ذاتها إطارا لتنظيم هذه

¹ المرجع نفسه، ص 148.

المصالح وتوسيعها حسب منطق دورة رأس المال الدولي، فإنها تبدو، بحق، من أعظم ما أنتجه التاريخ من الدول التعسفية، فتجمع القهر الفكري إلى القهر السياسي، وتدمر السلطات الخاصة والمستقلة، وتجعل من سلطتها الذاتية ومصالحها سلطة/وطنية/ومصالح/عامة/. فيصبح على الشعب أن يخدم هذه المصالح، ويدافع عنها، ويخضع لها، ويكرس نفسه وإمكاناته لتطويرها"¹.

ما أبعد النظرة التبسيطية إلى "المجتمع المدني" الدّارجة هذه الأيام، عن وعي ذلك الترابط التكويني والبنوي بين الدولة والمجتمع، وعن إدراك الآثار التي تولّدها علاقة التجافي بينهما (أي الدولة والمجتمع) عليهما معاً، وعلى إمكانية قيام وطن جامع، فإن ينطلق أصحاب هذه النظرة (التبسيطية) إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع مع أن الدولة قمعية وتسلطية ومعادية للمجتمع والشعب والأمة ومن أن الردّ عليها وتحجيمها وربما تغييرها – إنما يحصل من طريق تنظيم مجتمع مقابل، مناضل وممانع، ضدّ الدولة ...، وإذ يخوضون "فكراً" وممارسته في إنشاء خطاب ذلك (المجتمع المدني) ومؤسساته، وفي صرف حركية إلى وجهة المواجهة مع الدولة².

وفي هذا الصدد يرى العديد من الباحثين* أن الظروف التاريخية والاقتصادية والثقافية التي سمحت بظهور المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا الشمالية لم تتوفر في دول الجنوب

¹ مصطفى حسن، سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث، مرجع سابق الذكر، ص 15.

² عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع – جدليات التوحيد والانقسام في المجال السياسي العربي، مرجع سابق الذكر، 58.

*أشار سليغمان *A.sligmane* إلى ارتباط مفهوم المجتمع المدني بالطبيعة الفردانية *individualisme* التي تتسم بها المجتمعات الغربية، وهي شرط أساسي في فهم هذا المفهوم، هذا الأخير لا يمكن أن يتم دون التأسيس لمواطنة حرة، ومتساوية كنتيجة لانفصال المجال الخاص، ومن جانب آخر يرى برتران بادى *B.Badie* إلى أن المجتمع المدني يرتبط

التي تتميز مجتمعاتها بخصائص لا تتيح ظهور المجتمع المدني فيها من بينها عدم الفصل بين المجالات السياسية والدينية والاجتماعية، إضافة إلى انتشار الولاءات الجماعية *Communitarisme*¹.

ووفق هذا الطرح لا مجال للحديث عن المجتمع المدني في إفريقيا ودول الجنوب عامة حسب العديد من التحليلات، وذلك أنها مجتمعات تسير وفق منطق باتريمونيالي يتسم بالغموض بين المجال العام والمجال الخاص، فعدم إمكانية ظهور مجتمع تصور المجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء يرجع بالأساس إلى التداخل الكبير بين الدولة والمجتمع إلى حد عدم المكن من التمييز بينهما، حيث أن الدولة التسلطية عملت على امتصاص وابتلاع المجتمع المدني، وإلحاق مؤسساته بنظامها إلى درجة اختفاء المظاهر المتعددة التي تمكن المجتمع من الوقوف ضد هيمنة الدولة كأعمال الشغب، التخريب، كما أن دولة ما بعد الإستعمار انتهجت طريق الإستعمار باستخدام أساليب عديدة كالقسر والإكراه والعنف الأمر الذي أعاق عملية انتظام المجتمع داخل مؤسسات قوية ومستقلة².

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية، فالدولة تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية، ومنع

بتوفر ثلاث شروط تتمثل في وجود تمايز بين المجال العام والمجال الخاص، وأفقية العلاقات داخل المجتمع القائمة على المنطق الجماعي *logique associative* بدل العلاقات القائمة على الجماعية *communitarisme* الأمر الذي يؤدي إلى تهميش وتجاوز الهويات الخصوصية لصالح تكوين الهوية الوطنية، لمزيد من التفصيل أنظر:

¹ رضوان بروسي، مرجع سابق الذكر، ص 252

² المرجع نفسه، ص 253.

قيام أي حركة تجند اجتماعية تحد من سلطاتها، فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها والاختصاصات التي تمتلكها، وغاياتها اللامتناهية للسيطرة على كل المراكز، أصبحت مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع لخدمة فئة معينة و ليس لتعظيم المصلحة العامة وبهذا أصبحت تنظر الى اي حركة تصدر من المجتمع على انها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة، ولذا كانت سيطرة الدولة او محاولتها السيطرة على ميادين العمل المدني جزءا من تأكيد مشروعية وجودها فحدث ذلك خلا أساسيا في المجتمع - الدولة¹.

وهذا ما يؤدي إلى اللجوء إلى الوسائل الردعية، مثلما حدث في الجزائر سنوات التسعينيات ومصر والسعودية، ويتكرر في الآونة الأخيرة منذ حادثة البوعزيزي في تونس سنة 2011، والتي كانت شرارة أولية لتفجر احتقان اجتماعي مكبوت أدى إلى مواجهة ضدية ما بين الدولة والمجتمع، أدت بدورها إلى تدمير مختلف بنى المجتمع ومؤسساته، كونها أفضت إلى تغييب السلطة المدنية الوسيطة، واستبعاد كل رمز مدني في مقابل استحضار مختلف الولاءات ما قبل المدنية والعصبوية من عشائرية ومذهبية ودينية طائفية.

وفي ظل هذه الديناميات بين الدولة والمجتمع تكبح الدولة التطور الموضوعي لتناقضات المجتمع على النحو الذي تترجم فيه نفسها سياسيا، لا يقترح على المجتمع والقوى المجتمعية سوى التعبير عن مطالبها الاجتماعية بوسائل أخرى غير سياسية، فالمجتمع الذي يعترضه مثل هذه الظروف الموجدة للتوتر الاجتماعي فإن العنف هو أقرب الطرق للتعبير عن مطالبه وآرائه.

¹ جلال الخشيب، الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر، أنظر الموقع:

<https://idraksy.net/state-and-civil-society/> (15/02/2018-10 :15)

وفي هذا السياق ففي دراسة للأستاذ حسنين توفيق إبراهيم حول؟ ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية" حدد اتجاهات عدة للتعريف بمفهوم العنف الاتجاه الأول العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية، والاتجاه الثاني العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها والاتجاه الثالث العنف كأوضاع هيكلية/ بنائية. وينظر هذا الاتجاه إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولذلك يطلق عليه اسم العنف الكلي أو البنائي ويتخذ أشكالاً عدة¹:

- غياب العدالة الاجتماعية
- حرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية
- عدم إشباع الحاجات الأساسية كالتعليم والصحة والمأكل لقطاعات عريضة من المواطنين.
- التبعية على المستوى الخارجي.

ويطلق على العنف الهيكلي اسم " العنف الخفي" وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وتمت علاقة وثيقة بين العنف الهيكلي والعنف السلوكي فوجود الأول أي وجود مجموعة من الاختلالات والتناقضات في البنية الاجتماعية يزيد من احتمالات حدوث الثاني، لأن السعي لتغيير البنيان الاجتماعي، أو الإعلان عن

¹ عبد الله ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي - علاقات التفاعل والصراع - ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 303.

حتمية تغييره يرتبط بمجموعة من التوترات والاضطرابات التي تضمن قدرا من العنف¹، ومنه نستنتج أن العنف السياسي لا يقتصر فقط على النظام السياسي، أي من فوق إلى أسفل بل يمكن أن يأخذ الاتجاه المعاكس من أسفل إلى فوق، بحيث يمكن أن يصبح هذا العنف كرد فعل على التراكمات التي أفرزتها ممارسات النظام السياسي عبر سنوات حكمه للمجتمع وبالتالي فإن العنف السياسي ليس ظاهرة سلبية أو مرضية على الدوام، بل في بعض الأحيان يكون ضرورة تاريخية، وفي هذا الإطار يمكن فهم التحولات التاريخية الكبرى لم تكن لتحدث لولا وجود درجة من العنف. وهكذا يظل العنف السياسي أحد أساليب بل ربما الأسلوب الوحيد، للتغيير السياسي والاجتماعي عندما لا توجد مسالك سلمية وفعالة للتغيير، ومن هنا فإن قبول أو رفض العنف السياسي ليس قضية أخلاقية فحسب، ولكن يتوقف على الموقع والموقف من النظام السياسي².

المطلب الثالث: تضخيم الدولة والبنى الاقتصادية في بلدان الجنوب

إن التخلف الاقتصادي وضعف التبعية الاجتماعية يؤديان إلى منع تشكل المجتمع المدني المنظم، إي القادر على مراقبة مؤسسات الدولة والمشاركة في صنع القرار وتحديد الصلاحيات للإدارة البيروقراطية، ففي معظم دول العالم لا يظهر التأثير الإيجابي للبيروقراطية في آليات الحياة الاقتصادية بفعل تبعيتها للخارج حيث يقتصر دورها على

¹ نفس المرجع، ص 304.

² نفس المرجع، ص 305.

إنجاز مهمات ذات طابع سياسي للحفاظ على الطبقات السياسية المركزية والتي تهيمن على قطاع اقتصادي محيطي¹.

إن أحد مظاهر أولوية مكانة "السياسي" في الأقطار النامية يظهر في "تدخل الدولة" في الميدان الاقتصادي، ليس بصفة منج ومدير وهذا ما يصطلح على تسميته "بالدولانية" *étatisme* إن هذا التدخل يحمل معه نتيجتين سياسيتين أولهما أن الدولة تغدوا قوية لأنها تسيطر الآن على منظومة السلطة ومنظومة الثروة معا ثانيا أن "شرعية" نظام الحكم والدولة عامة (نظرا لأن استمرارية حكومة ما أو نظام حكم ما غير معروفة سلفا، يتداخل الإثنان في واقع الحال العربي)، سوف تصبح مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنجزاتها وأدائها في الميدان الاقتصادي، وكثيرا ما يؤدي هذا إلى تحويل السياسة ولغتها إلى لغة اقتصاد وإدارة (وتكنوقراطيا)، وبناءا على ذلك، تصبح أي أزمة اقتصادية، أزمة للدولة التي ستحاول في أغلب الأوقات أن نجد حلولاً مالية للمصاعب دون أن تتنازل عن طيب خاطر عن سيطرتها الاقتصادية (وبالتالي السياسية)².

سوف يدفع ذلك كله إلى أن تتحول الدولة في نظر الفاعلين عليها من البيروقراطيين وفي نظر الجمهور معا إلى مجموعة من الأجهزة التقنية، وسوف تبقى هذه الأجهزة التقنية التي تكون الدولة إلى استلهاهم وظائفها ومهامها، لإرادة خارجية دولية أو عصبوية وقد دلت التجربة على أنه في كل مرحلة تتبلور فيها قوى مصلحة منظمة داخل هذه الأجهزة، أي في كل مرة يتحقق فيها استقرار نظام ما لبعض الوقت، تضع الرؤية الوطنية وتتحوّل السياسة

¹ فيصل غازي، مرجع سابق الذكر، ص 51.

² نزيه الأيوبي، مرجع سابق الذكر، ص 93.

إلى استراتيجية خاصة بخدمة مصالح القوى المنظمة هذه وتحول معها الدولة إلى أداة خاصة مفصولة كليا عن المجتمع وأهدافه ومصالحه، ولأن الدولة لا تتمتع هنا بأي استقلالية تعمق لديها وعلها لمسؤولياتها العامة، فهي تصبح كآلة السلبية التي تستجيب تلقائيا وبسهولة لكل ما يمكن أن يحصل على مستوى السلطة والنظام السياسي القائم من تحولات ناجمة عن تبدل نزوعات واتجاهات وبنية القوى الاجتماعية والبنى القائدة في اتجاه آخر.¹

تستولى السلطة السياسية في أغلب البلدان النامية بطرق غير شرعية على الثروات، أما البيروقراطية فتتحول إلى مجال خاضع للإرث الشخصي والعائلي، لكن تضمن ديمومة السلطة المطلقة، ومن الواضح أن الاشكال الراهنة للفاشية أو الديكتاتورية العسكرية، أو للجمهورية غير الديمقراطية، تكون خاضعة للعوامل الخارجية بقدر خضوعها للعوامل الداخلية، مما يؤدي إلى تبعية هذه الدول لنظم برجوازية تابعة للإمبريالية أو ديكتاتورية عسكرية خاضعة لطبقة البرجوازية.²

الدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا لم تخلقها برجوازية وطنية بل برجوازية استعمارية أجنبية قامت بتضخيم حجم الآلة البيروقراطية، خصوصا في جناحها العسكري، لخدمة أغراضها الخاصة في المستعمرات، ووفق ما يقول علوي بما أن هذه الأغراض كانت على وجه العموم معزولة عن الجزء الرئيسي من المصالح الوطنية، فإن هذه الدول كوّنت كَمَا كبيرا من "الاستقلال الذاتي النسبي" إزاء القوى الاقتصادية والاجتماعية والأهلية، وبصفتها استثمارية للإرث الإستعماري، فإن الأوليغارشية العسكرية البيروقراطية للدولة

¹ برهان غليون، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة، مرجع سابق الذكر، ص 222 .

² فيصل غازي، مرجع سابق الذكر، ص 51 .

المستقلة، استمرت تلعب دور الوسيط بين المطالب المتنافسة لثلاث طبقات مالكة كبار الأراضي ، والرأسماليون الأهلين، ورأسمال الميتروبول، وأدى هنا بصورة خدمية إلى منح الدولة سلطة هامة في شؤون المجتمع الاقتصادية والسياسية كذلك ¹.

فاقم إفلاس الدولة الوطنية وانحطاطها من سيطرة المفهوم الأداتي والخارجي للدولة، فأصبحت أكثر فأكثر بمثابة الأداة العمياء التي تنفذ سياسات تملى عليها إلى حد كبير من قبل مجموعة المصالح أو مجموعات الضغط والحركات والقوى التي تمارس سلطتها ونفوذها بشكل رئيسي خارج الدولة ذاتها، وكان تطبيق البرنامج الوطني الجذري قد ضاعف من هذا الاستخدام الأداتي للدولة بقدر ما أعطى الفرصة للنخبات الجديدة لتزيد في شرعية تطوير وسائل ضبط وإشراف لم تكن تعلن من قبل لتركيز السلطة ².

ويعني هذا التوظيف الأداتي أن الأجهزة الفاعلة الإدارية والسياسية لم تتجح في بلورة مبادئ عملها ومهامها من داخلها، ولم تستطع بالتالي أن تدرك بعُمق رسالتها الخاصة، وأن تتمي في ذاتها وعيا وضميرا سياسيا، لقد بقيت الدولة تجسيدا لحشد كبير من الموظفين الذين ينتظرون مرتباتهم في آخر الشهر ، ولم تتحول إلى نظام يستمد فاعليته من العقلانية التي يبيتها على مستواه الشامل ومن تنمية الشعور بالمسؤولية الجمعية والعمل المنظم والمشارك، وقد بقيت القيم البيروقراطية السلّبية سائدة في الدولة كما بقيت القيم الخطابية سائدة في مسألة بناء الوطنية والقومية على مستوى المجتمع، وكما أخفقت الأولى في بناء مفهوم الدولة وعمل رجل الدولة أخفقت الثانية في بناء الوعي الوطني وروح التضامن الجماعي

¹ نزيه الأيوبي، مرجع سابق الذكر، ص 54 .

² برهان غليون : المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سابق الذكر، ص 221.

الذي تفترضه وتتغذى منه، وهكذا لم تتجح الدولة في خلق الإطار السياسي الملائم لتوليد قومية حية وفاعلة في ضمير الأفراد والجماعات ودافعة نحو تعميق التضامن والتفاهم والتفاعل فيما بينهم، كما فشلت الحركة القومية وعقيدتها في تكوين المصلحة الوطنية العليا الذي لا يمكن أن تقوم بدون دولة وطنية.¹

وما يضح الدولة في بلدان الجنوب **الخاصية الريعية** "التي تنتج دولة كبيرة متضخمة النفائات والميزانيات، وفي المقابل تنتج اقتصادا مجتمعيا صغيرا، والقدرات المالية للدولة غير قائمة على جباية الضرائب، وأموال الدولة تتوجه إلى كسب الولاء حتى في الإنفاق العام على المشاريع، وكثرة أموال الدولة تؤدي إلى شراء النخب، وبالتالي تعيق إمكانية قيام طبقة وسطى قوية ومجتمع مدني يعيد إنتاج نفسه، ولذلك يقول بأن البترول في الخليج أنتج قيم معادية للديمقراطية وموالية للغرب، كما أن مرحلة ما بعد 1973 بعد غلاء النفط عرفت تراجع في الإصلاحات".²

لا يوجد تأثير واحد للدولة الريعية على واقع مجتمعها، بل تختلف من دولة ريعية لأخرى ومن سياق مجتمعي لآخر، وإن كان الاتجاه السائد في تيار من الأدبيات يشير إلى الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط، التي تكتشف في أي بلد من البلدان تمثل مصدر نعمة، وتؤثر بشكل إيجابي في أوضاع مجتمعها، حيث يزيد الدخل القومي، وتصبح هنا فرصة لتحسين مستويات معيشية أفراد المجتمع وإحداث نهضة اقتصادية كبرى في أي بلد استنادا للعائدات المتولدة من تصدير المورد الطبيعي، خاصة لو كان متوفرا بكميات كبيرة وكانت

¹ المرجع نفسه ، ص 222.

² عزمي بشارة، مرجع سبق الذكر، ص 74 .

أسعار هذا المورد مرتفعة في السوق العالمي، كما أن ذلك يمكن أن يكون دافعا إلى المزيد من القبول والرضا الشعبي وبالتالي يعد أساسا للاستقرار السياسي¹.

بما أن الدول التي يغلب عليها الطابع الريعي تتولى عملية إنفاق عائدات الربح أو إنفاق جزء منع على فئات المجتمع من خلال ما يعرف ببرامج الإنفاق العام، أصبح العقد الاجتماعي في أغلب هذه الدول قائما على احتكار الأنظمة الحاكمة للثروة والسلطة مقابل توفير الوظائف والخدمات (الصحة والإسكان والتعليم والتوظيف) للمجتمعات بشكل مجاني أو شبه مجاني في إطار عملية مقايضة سياسية، بعبارة أخرى تبنت الدول الريفية برامج طموحة للرفاهية الاجتماعية حيث أصبحت الدولة تلبي جميع حاجات المواطن وتتكفل به من المهد إلى اللحد، ولذلك وصفها البعض بأنها أقرب إلى دول "رصد التخصصات" مقابل دول الإنتاج باعتبار أن الأولى تحتاج إلى سياسة مصروفات أكثر مما تحتاج إلى سياسة اقتصادية متكاملة على حد تعبير حياكومو لوشيانى².

إن المحصلة التاريخية التي قادت إليها تجربة الدولة الريفية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، هي ظهور ما نطلق عليه ظاهرة "الدولة التسلطية" التي شملت المنطقة بأكملها في هذه الفترة وربما على نطاق العالم الثالث كله، ولكن قبل أن نتطرق لدراسة هذه الظاهرة وترجمتها الأصلية لابد أن نذكر بأن سياسات الدولة الريفية قد

¹ محمد عز العرب، مرجع سابق الذكر، ص 14 .

² المرجع نفسه، ص 14

أطلقت عقال حركات واسعة للمعرضة والمقاومة في قوى تقليدية وغير تقليدية، بدأت تظهر بسبب سياسات الدول ريعية نفسها¹.

ولهذا النوع من الدولة الريعية بعض الخصائص الإستثنائية نجملها فيما يلي : أن الاقتصاد الوطني لهذا النوع من الدولة لا يعتمد مباشرة على النفط بل يعتمد عليه بطريقة غير مباشرة وهو طريق مصروفات الدولة أو الإنفاق العام والذي يتحول إلى قناة لضخ دخل النفط، وهذا يبرز الدور المركزي الذي تلعبه الدولة (من حيث المستلمة لدخل النفط) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولكن بشكل مغاير للدول الأخرى التي تعتمد على الضرائب والقطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني والدخل من النفط يجعل الدول الريعية مستقلة نسبيا عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها في الدول الأخرى².

هناك تحليلات قوية لعدة تجارب للاقتصاديات الريعية، وحسب البعض فإن يمكن البرهنة تاريخيا على نشوء الديمقراطيات في أوروبا الشمالية الفقيرة مثل إنجلترا بسبب اعتمادها على الضرائب لأن الضرائب تؤدي إلى تمويل الشعب لدولته وهذا ما يزيد في مشاركة ويعظم في مكانته السياسية، في حين أن دولاً مثل إسبانيا والبرتغال فإن اعتمادها على ذهب المستعمرات والثروات في أمريكا اللاتينية كان وراء تخلف المشروع الديمقراطي³.

¹ خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي -دراسة بنائية-، مرجع سابق الذكر، ص 135.

² المرجع نفسه، ص 124 .

³ عزمي بشارة، مرجع سابق الذكر، ص 75.

ولذلك فإنها تتمتع بمرونة في العمل وجدية في المناورة تفوق إلى حد كبير الأحوال الإعتيادية التي تحصل فيها الدولة على دخلها من الضرائب أو العملية الانتاجية، وليس معنى ذلك بالطبع أن الدولة الريعية متحررة كلياً من القيود.

المبحث الثالث: الدولة في بلدان الجنوب وأزمة غياب المشروع المجتمعي

إن كلمة أزمة¹* قد شاع استخدامها كمصطلح في وسائل الإعلام وأدبيات العلوم الاجتماعية شيوعاً كبيراً في السنوات الأخيرة الأخيرة حتى فقدت الكلمة معناها وأصبحت في واقع الأمر مرادفة لكلمة مشكلة حادة وقد عهدنا في السنوات الأخيرة الكثير من المشكلات (الأزمات) في كل المجتمعات والدولة: المتقدم منها والنامي والمتخلف وهناك مشكلة (أزمة) سكانية، مشكلة (أزمة) المخدرات، مشكلة (أزمة) العنف والشاهد أن معظم دول العالم ومجتمعاته يعيش أو يتعايش مع هذه المشكلات.

إن المشكلة *Problem* بالمعنى الاجتماعي العلمي هي وضع غير مرغوب فيه من وجهة نظر المجتمع أو أحد قطاعاته المهمة، ويسعى للتخلص منه أو احتوائه أو تقليصه بطرائق ووسائل معروفة له سلفاً، وبإمكانات تنظيمية ومادية متاحة أو يمكن تعبئتها لهذا الغرض، أما الأزمة فتتطوي على درجة حادة ومتسارعة من بعض عناصر تعريف المشكلة،

* يعود مفهوم الأزمة *crise* إلى الفكر اليوناني القديم الذي يقصد بها نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة، كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين (*Wet Ji*) أولهما تعبر عن الخطر والثانية عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تتطوي عليه من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار هذه الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة، أنظر:

إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متجول: مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد 247، جانفي 2003، ص 29.

¹ ميشيل شيحة، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص 317.

مع عدم توافر المعرفة على الطرائق والوسائل المناسبة لمواجهتها أو عدم توفر الإمكانيات التنظيمية والمادية التي يمكن تعبئتها لمثل هذه المواجهة.¹

وبالطبع فإن مفهوم الأزمة أكثر حدة وتفاقما من المشكلة، والفارق النوعي أن للمشكلة حلا أو أكثر معروفا للمجتمع أو الدولة، وتتوافر عناصر هذا الحل بالفعل ويصبح حل المشكلة من عدمه مسألة "قرار" و"إرادة" لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تحديد من يشمل عبء هذا الحل، أما في حالة "الأزمة" فإن العقلية الجماعية المهيمنة، أو الخزون المعرفي السائد يعجز عن إيجاد حل لهذه المشكلة الحادة والمتفاقمة بالسرعة المطلوبة، ناهيك عن توفير ما يحتاجه هذا الحل من موارد مادية وتنظيمية ولا يعني هذا كله أنه الأزمة تبقى بلى مواجهة فعالة، فحالة الأزمة هي لحظة تاريخية يشعر فيها المجتمع أو الدولة بالعجز أو الشلل، ونعني قواها لمواجهة جديدة ومبتكرة، فإذا تم ذلك فإن الأزمة تتحول تدريجيا إلى مشكلة أي تصبح قابلة للحل²، وهناك العديد من المشكلات التي ورثتها الدولة في بلدان الجنوب فهناك مشكلتها ورثتها قبيل ولادتها ومشاكل أخرى بعد مرحلة ما بعد الإستعمار.

المطلب الأول: سيطرة الحكومات العسكرية بعد عملية التحرر:

من الإشكاليات التي تعاني منها دول الجنوب إزاء ضعف الأداء المؤسساتي، موضوع الانقلابات العسكرية المتكررة في هذه البلدان، وهذه الظاهرة بدأت تتمايز بعد حصول هذه البلدان على استقلالها، ومن النادر ان لا يترافق الانقلاب العسكري شكل من أشكال العنف الدموي، وبعضه موجه ضد من جرى عليهم الانقلاب، والآخر يجري بين الإنقلابيين أنفسهم

² المرجع نفسه، ص 317 .

يكون هدفه السلطة أو الموقع الأمامي منها ويكون أحيانا أكثر دموية مما حصل في الانقلاب الأول الذي قفز بالجميع نحو السلطة، وتجارب العديد من دول الجنوب زخرة بهذه الممارسات¹.

فمثلا في إفريقيا هناك ستة عشر دولة وصل رؤساؤها إلى كراسي الحكم من طرف الانقلابات، وتختلف هذه الدول في حجم قواتها العسكرية وفي نسقها السياسي وفي متوسطات دخولها، فيبلغ حجم القوات العسكرية في نيجيريا مثلا 123.000 جندي، بينما هو في إفريقيا الوسطى 1000 رجل فقط وتسير السيراليون والصومال وفق نظام الأحزاب المتنافسة بينما تتبع مالي نظام الحزب الواحد المنفرد بالحكم، ويبلغ متوسط الدخل في ليبيا حوالي الألف دولار، بينما هو في معظم الدول الإفريقية يصل لحوالي الأربعين دولار وتختلف هذه الدول عن بعضها أيضا من التجانس أو تكوينها السلافي كالحال في الصومال من ناحية وداهومي وزائير من ناحية أخرى ويرأس جميع هذه الدول قادة عسكريين، ولهذا فإنه يكون من الصعب إيجاد نظرية تشمل هذا النوع الكبير للدول الإفريقية²، ويوضح الجدول الآتي أنه منذ يونيو عام 1968 كان هناك أحد عشر انقلابا ناجحا في إفريقيا على النحو التالي:

¹ حميد السعدون: التنمية السياسية والتحديث: العالم الثالث، دار الذاكرة للنشر والتوزيع: العراق، 2011، ص ص 73-74.

² أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري : التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف: 1980، ص 342.

الجدول رقم 04: يبين الانقلابات العسكرية الناجحة في إفريقيا

السنة	الدول ويوم الانقلاب	السنة	الدولة ويوم الانقلاب
1968	مالي 19 نوفمبر	1972	غانا 13 يناير
1969	السودان 25 ماي		مالاجاس 18 ماي
	ليبيا 1 سبتمبر		داهومي 26 أكتوبر
	الصومال 21 أكتوبر	1973	رواندا 5 يوليو
	داهومي 10 ديسمبر	1974	فولتا العليا 9 فبراير
1731	أوغندا 25 يناير		

المصدر: أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري : التحليل السوسيولوجي

لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف: 1980، ص 342

كما تخضع معظم دول أمريكا اللاتينية لحكم عسكري، ولا يعتبر العسكريون في هذه الدول أن تدخلهم في شؤون المجتمع تدخل وقتي لأنهم يعرفون حكمهم بأنه ثوري ووطني ورغم فإنهم كانوا يعطلون الانتخابات ويعرقلون العودة السريعة للحياة الدستورية ثم يسيطرون على السياسة الاقتصادية ويأخذون على عاتقهم بعض الإصلاحات المعجلة للتنمية

الاجتماعية، وفي دراسة مقارنة للأنساق العسكرية في دول أمريكا اللاتينية قام سميتز *Schmitter* بتقسيم دور الجيش في هذه الدول وتوصل إلى النتائج التالية¹:

- أن نسبة الأمية في دول أمريكا اللاتينية لم تتغير
- أن القوات المسلحة في دول أمريكا اللاتينية قد تحالفت مع الطريقة الوسطى للحفاظ امتيازاتها الطبقية ومنحتها امتيازات التصدير والتصنيع والاستثناءات الضريبية ومعدلات الاستثمار المريحة.
- تعطي بوليفيا مثالا لارتفاع نسبة ما ينفق على الدفاع وانخفاض ما يتفق على أوجه التنمية الأخرى، والجدول التي يوضح الإنفاق الدفاعي بالنسبة للإنفاق الحكومي العام من 1961 إلى 1971 في بوليفيا.

¹ مرجع سابق الذكر ، ص ص 339-340.

الجدول رقم 05: يوضح الإنفاق الدفاعي بالنسبة للإنفاق الحكومي العام من 1961 إلى 1971 في بوليفيا.

الإنفاق على الزراعة من الإنفاق الحكومي	الإنفاق الدفاعي من الإنفاق الحكومي العام	السنة
2.4	16.2	1961
2	14.6	1962
2.1	11.7	1963
2.3	26.7	1964
2.4	17.3	1965
2.9	11.1	1966
4.3	11.2	1967
1.8	7.4	1968
3.9	8.8	1969
3	10.4	1970

المصدر: أحمد إبراهيم خضر، مرجع سبق ذكره، 339 .

4- يمكن أن يوصف الحكم العسكري في البرازيل -مثلاً- بأنه حكم معاد للديمقراطية وقد كانت هناك وجهات نظر متبادلة بين الضباط ولمنها كانت مقتصرة عليهم وحدهم دون المهنيين، وقد قام الحكم العسكري في البرازيل بقمع المظاهرات والاضطرابات ومختلف وسائل المعارضة، ووصفت الحركات المعارضة بأنها معادية، وأنها أشعلت الحرب الأهلية وتعرض الطلاب والمشتبه فيهم لعقاب بربري وكان التعذيب الجسدي هو أحد ردود فعل المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية ورغم أنه قد سمح لاتحادات العمال والفلاحين العمل فقد خضعت هذه التنظيمات لرقابة صارمة.

5- أدخل الحكم العسكري في بعض دول أمريكا اللاتينية بعضاً من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فقد ساعد على إنشاء النقابات وعلى بناء البلاد حصرياً، وأقام الصناعات على التكنولوجيا ورفع المستوى المهني والتدريبي وتوسيع في فرص العمالة وعمل على تحسين الظروف الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية وعمل على حماية وتشجيع الاستثمارات التجارية والصناعية.

6- لم يكن من السهل على الحكم العسكري أن يعمل على زيادة درجة مساهمة الجماهير في شؤون السياسة أو الاقتصاد أو المجتمع.

7- يوضح التحليل العام للعلاقة بين الحكم العسكري والاقتصاد والتنمية مثلاً أن العسكريون فشلوا في المساهمة في التغيير الاقتصادي أو في بذل الجهود اللازمة للتحديث وأنه كلما زادت القوة السياسية للقوات المسلحة انخفضت معدلات التنمية الاقتصادية والتحديث أو زادت ولكن بمعدلات بطيئة، وكلما كانت قبضة القوات المسلحة قوية على البلاد، شاركت في التوجيه المباشر وغير المباشر للاقتصاد.

أما في العالم العربي فبعد انقلاب سوريا سنة 1949 ثم انقلاب الثورة المصرية 1952، حملت الدولة جينات العسكرية، حيث يقدر البعض حدوث 38 انقلاب عسكري في العالم العربي خلال العقد 1960-1970، افتقرت معظم النظم الانقلابية إلى الشرعية في نظر مواطنيها، وواجهت ساحة محلية مليئة بالمنافسين الأقوياء كالأحزاب السياسية والتشكيلات الإقطاعية والبرجوازية البيروقراطية والانتليجستيا النامية، كما واجهت بيئة دولية خطيرة تمثلت في وجود إسرائيل على حوافها والتنافسات العربية المحتدمة على الزعامة، في ظل هذه التحديات واجه تابع العسكر استراتيجية البقاء، فقاموا بتأسيس سياسة قائمة على منطق لعبة المستويين¹:

- يتمثل المستوى الأول بضمان السيطرة التامة على المجتمع (مصر، سوريا، العراق، الجزائر...) سواء بواسطة اقتفاء الشرعية أو إذا فشلت اختراق وتطويق المنافسين المحليين.
- يتمثل المستوى الثاني في زيادة القوة العسكرية لانجاز التوازن بين تصورات الهيبة وتوزيع القوة في النظام الإقليمي العربي.

المطلب الثاني: شرعية الدولة أو السلطة

تعني أزمة الشرعية افتقار القيادة السياسية إلى رضا الجماهير، ورغم ذلك تستمد تلك القيادة في الحكم وإصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شرعياً إضافة إلى العجز للرد على الطلبات الوافدة إليها كما أن المؤسسات تفتقر إلى الشرعية ومنها امتداد إلى السياسة التي

¹ سيد أحمد قوجيلي، الأمن كابتزاز : جذور الدولة الحامية في الوطن العربي، مجلة شؤون الأوسط :مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 150 ، شتاء 2015، ص 16 .

كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية، وهي بذلك لا تتلاءم مع بيئة وظروف البلد بعد الاستقلال.

في بلدان الجنوب، تثار هذه المشكلة في أي علاقة سياسية، بمعنى شرعية من يمتلك السلطة ويتخذ القرار، خصوصا إذا كان هناك من يريها من خارج السلط، وقد شاعت في أوساط الأدب السياسي، مقولات مثل "الشرعية الثورية" أو "الشرعية التاريخية" وفي ظليهما تسلط معظم فادة العالم الثالث على الحكم متمسكين بحقهم تحت هذه اللافتات في حين كان منتقديهم يلحون باستمرار على ضرورة تكون شرعيتهم السلطوية، دستورية وقانونية، ولأن نجد أن حكاما من بلدان العالم الثالث ماتوا إلا أن ممارساتهم لم تمت، وكأن ماضي وحاضر هذه البلدان مرتبط بسلك لا ينقطع، حتى وإن تغيرت الوجوه والأسماء، وإزاء ذلك فلم يكن بالإمكان موائمة ما يطرح من أهل السلطة ومعارضيتهم في الشكل السلطوي وأحقية من يمتلك الشرعية الحقيقية للحكم، ومع ذلك فإن الشرعية تكون راسخة حينما يشعر المواطن بأنه خاضع للقانون ولإجراء السلطة، حينما يعبر عن ذاته وتشبع حاجاته الضرورية وتصوم أمنه وحياته في ظل القانون الوضعي المطبق، حتى وإن كان لا يوافق على ما لا تقوم به من إجراءات، قد تقاطع مفاهيمه الخاصة، والأكد أنه لا معنى لشرعية سياسية تؤسس على جهل الناس وبؤسهم وانقسامهم¹.

كما تبرز هذه الأزمة في المجتمعات اثناء، اثناء عملية التحديث الخاصة بالمؤسسات الجديدة كبديل عن مثيلاتها من المؤسسات القديمة، خاصة إذا رافق هذا التحديث إلغاء واستحداث وظائف جديدة لم تمارسها تلك المؤسسات من قبل، وبلا شك فإن وجود

¹ حميد السعدون، مرجع سابق الذكر، ص ص 59-60 .

"الشخصية الكارزمية" يمثل حلا لهذه المشكل لفترة مؤقتة، إلا أنه في المدى الطويل يفترض أن تحل المؤسسات السياسية القادرة على اكتساب ولاء المواطن وشرعية بقاءها، لأن إية قيادة حتى وإن كانت كارزمية لكنها حل مؤقت، لأن ذلك معرض لهزات الزمن وتصاريفه من موت أو ضعف أو تلكؤ، ولعل في وضع يوغسلافيا بعد تيتو أحسن مثال¹.

إن الشرعية يجب أن تقوم على نوع من الثقافة السياسية والوعي الجمعي الوطني، الذي يدخل في قناعة الفرد، ليس فقط قبوله للسلطة العليا للحكم ولا حتى رضاه عن سلوكه السياسي وإنما يرى فيه تجسيدا لهويته إن مثل هذه الشرعية غير متوفرة لأغلب أنظمة الحكم وإن توافرت لبعضها فما هي إلا شرعية شكلية، تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية بالأساليب التعبوية التي عرفت الممارسة السياسية في دول الجنوب، ولذلك تشعر هذه الأنظمة بالقلق والخوف الدائم وتحاول التركيز على أنها قوية وراسخة وتمارس الاستعمال القسري والتعسفي للقوة في مواجهة أي معارضة سياسية أو اجتماعية مستخدمة في نفسه سبلا متعددة لغرض خلق شرعيتها، وبأساليب الترغيب والترهيب ومع أن هذه الأنظمة كانت في فترة قادرة على استيعاب بعض صور المعارضة، إلا أنها ضاقت في السنوات الأخيرة حتى بتقبل المعارضة الصورية وأصبحت ظاهرة استمرار النظام الحاكم مصاحبا لواحديته في القيادة وفي الفكر والإيديولوجيا، وأكثر من ذلك من تجسيد ظاهرة أبوية الحكام².

¹ المرجع نفسه، ص 60 .

² اسماعيل بوقنور، التخلف السياسي في الدول العربية: المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص ص 27-28.

على سبيل المثال في الوطن العربي، أن الأغلبية العظمى من الأقطار العربية الحالية شهدت ميلاد مؤسسة الدولة أول مرة في القرن العشرين ولاسيما بعد ريعه الأول (العراق، لبنان، الأردن والسعودية مثلا) أو بعد ريعه الثاني (بلدان الخليج والسودان والصومال وليبيا وموريتانيا)، أي أن رسوخ مؤسسة الدولة فيها، ومن ثم رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة لمواطنيها، هو أمر مهتز أو مشكوك فيه ولاسيما عند التكوينات الإثنية التي تندمج سياسيا في المجرى الرئيسي للحياة العامة.

ويمكن القول عموما أن هناك أقطارا عربية تتعرض فيه شرعية الدولة نفسها للشك والملحوظ وأقطارا أخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ ولكن أكثر الحلول خطورة هي تزامن اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه من وجهة نظر قطاع كبير من مواطنيها، وهناك عدد من الدول القطرية (مثل لبنان والسودان وجيبوتي وموريتانيا) ينطبق عليها هذا الوضع، أي اهتزاز شرعية الدولة وشرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، وهو وضع جديد لم تألفه هذه الأقطار بهذه الحدة منذ ولادة الدولة الحديثة بعد استقلالها.

المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية

نعني بأزمة المشاركة السياسية المشاكل المترتبة على ازدياد عدد الراغبين في المشاركة السياسية ونوعية هذه المشاركة، نتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية، ونواجه إزاء ذلك بعدد من

الأسئلة، ما القوى الراغبة في المشاركة؟ وما نوع المطالب الجديدة لهذه المشاركة وآثارها في العملية السياسية؟ ثم ما القوى المسموح بها بالمشاركة في صنع القرار السياسي¹.

مثل هذه الإشكاليات قد تفرز جماعات مختلفة ذات مصالح، معبر عنها بأشكال تنظيمية معينة مثل الأحزاب أو النقابات الجماهيرية، بالرغم من أن وجود هذه التنظيمات لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديمقراطي، إلا أن حل هذه الأزمة يأتي عن طريق تنظيم جماهيري، يستوعب المصالح المختلفة ويحدد أسلوب المشاركة ويقدم القنوات اللازمة للتعبير عن هذه المصالح، أي أن يكون أسلوب المشاركة من خلال التعبئة ذات المضمون السياسي الاجتماعي، ومع التأكيد أنه ليس بإمكان العقل العصري وترسيخ قواعده، وهو يتلقى قمعا وتضييقا من الأنظمة السياسية².

إن المشاركة السياسية تتحدد أو يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد، إذ أن هذا الأخير يمكن له تضييق فرص المشاركة السياسية إذا كان نظاما غير ديمقراطيا كما يمكن له فسح المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع (الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني" أو الشعب بصفة عامة في للمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الانتخابات ... وهذا في حالة ما إذا كان النظام ديمقراطيا.

واستنادا إلى ما سبق تصبح المشاركة السياسية في أزمة في حالات هي³:

¹ حميد السعدون، مرجع سابق الذكر، ص 61

² المرجع نفسه، ص ص 61-62

³ أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، القاهرة دار الجامعة الجديدة للنشر، 200، ص 106.

1- ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم.

2- عدم استجابة الجماعات الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.

وتتبع أزمة المشاركة السياسية من عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تغزو هذه الأزمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الأزمة وهي في حقيقة الأمر جزء من حلقة متصلة ببعضها البعض من الأزمات لا تعاني منها كثير من الدول.

كما أنه من الاسباب التي تجعل الأفراد لا يهتمون بالحياة السياسية ولا يتابعون أخبارها بل يتهربون من مل أمر له علاقة بالسياسة:

- تأثير التنشئة السياسية على الفرد والتي تعزز لديه فضيلة الابتعاد عن السياسة وهمومها وترك الشؤون السياسية لأهلها.

- الخوف من السلطة السياسية، إما لعدم قدرة تحمل الفرد المسؤولية أو نتيجة لأضرار ناتجة عن أمر واقع كالسجن أو الغرامة.

- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية: يتولد هذا في الدول التي تسود بها ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة، بحيث يفقد المواطنون الثقة في الانتخابات التي يراها الغلبة من أجل إضفاء الشرعية والأحزاب جزء من هذه اللعبة والنتائج المعلن عنها رسمياً زائفة.

- الجهل والامية: يؤثر عدم دراسة المواطن بما يجري حوله من الأمور السياسية على مشاركته، وفقدان القدرة على المفاضلة بين البرامج المتنافسة، وجهله لأسباب الصراعات السياسية الدائرة تولد له الإحساس بالعزلة والاحتفاظ وتوفير جهوده لأمر أخرى.
- عدم الرضى بالنسق السياسي القائم برمته: يرى بعض الأفراد ومنهم مؤطرين في القوى السياسية معارضة، ينظرون إلى الحياة السياسية السائدة انها لا تستند إلى مشروعية حقيقية وبالتالي فإن مشاركتها في الحياة السياسية محددة من طرف النظام السياسي حيث تعتبر تزكية تعطي المزيد من المشروعية.
- ضعف الحس الوطني وغياب المسؤولية لدى شرائح المجتمع وخاصة الطبقة المترفة حيث ترى أن المشاركة هي وسيلة للفقراء وممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، الساعين لتحسين ظروفهم وتحصيل المكانة والسلطة، أما هم فلا يشاركون إلا إذا حسوا أن هناك خطر يتقرب مصالحهم.
- قد يحدث تراجع في المشاركة السياسية نتيجة لاستقرار الوضع، ففي المجتمعات المتقدمة والمستقرة سياسيا يشعر الفرد بالاطمئنان اتجاه النظام السياسي ومؤسساته فيمنحهم ثقتهم الكاملة، وتقتصر مشاركتهم في التصويت ولا تكون قوية، كما أن وجود وسائل الإعلام التي تراقب النظام السياسي خوفا من انحرافه على قواعد الديمقراطية، على عكس العالم الثالث الذي تتعدم به الثقة بالنظم السياسية القائمة، محالة الفقر وسوء التوزيع وعدم توفير الحاجات الاساسية للمواطن تجعلهم أكثر اهتماما بالمسائل السياسية والهدف من ذلك تحقيق حياة أفضل.

ويرجع السيد عبد الهادي جوهري أسباب حدوث الأزمة في التالي¹:

- الجهل والامية وانتشار الفقر.
- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية (مواطنين لا مبالين أو خائفين).
- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.
- اللامبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني)
- العزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة السياسية عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية.

¹ لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 246.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الجزء من الدراسة تفسير إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب بحيث أبرزنا في الجزء الأول السمات المشتركة لدول الجنوب بغية دراسة المكونات المتشابهة من الناحية السياسية والاقتصادية لهذه المجموعة من الدول.

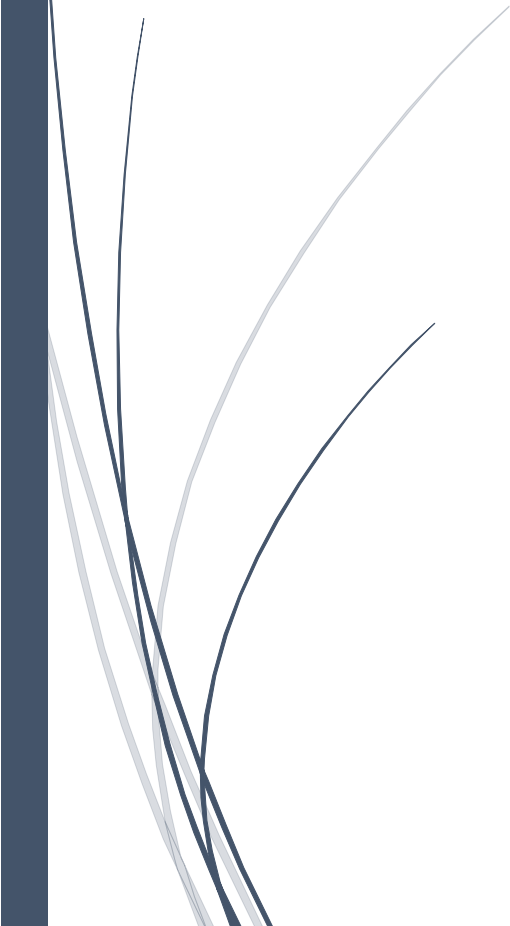
أما الجزء الثاني فأثبت أن تضخم الجهاز الإداري والطابع الاقتصادي والبنى التقليدية المكونة للمجتمع فرض منطق القهر والقوة لهذه الدول على مجتمعاتها بحيث أصبحت أي حركة تصدر من المجتمع هي ضد الدول بدل أن يسود منطق التعاون وبغرض الحفاظ على انجازات الدولة يتم استبعاد واقضاء المجتمع وأي قوى من شأنها تهديد وجودها.

وفي الجزء الأخير من هذا الفصل تم التطرق إلى أزمة المشروع المجتمعي دول الجنوب وإبراز أن هذه الدول تعاني العديد من الأزمات أهمها أزمة الدولة نفسها والمتمثلة في أزمة التكوين ومآزق المال من خلال غلق المجال السياسي بمختلف مؤشراتته من المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار مستعملة العديد من المؤسسات والآليات أبرزها المؤسسة العسكرية والسلطة التنفيذية.



الفصل الثالث :

قضايا السلم الاجتماعي في دول الجنوب بين الإدارة والمواجهة



الفصل الثالث: قضايا السلم الاجتماعي في دول الجنوب بين الإدارة والمواجهة

السلم الاجتماعي بكل بساطة هو توفير الاستقرار الاجتماعي داخل البلد بحيث ينعكس ذلك إيجابا على الوضع الداخلي للدولة سياسيا وأمنيا واقتصاديا. وهو يتضمن عدة أبعاد: بعد اثني يهدف إلى تحقيق السلم بين مختلف المكونات الاثنية والعرقية والدينية والطائفية للمجتمع، وهناك بعد طبقي أساسه تحقيق السلم بين طبقات المجتمع ولاسيما بين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء، وهنا تظهر أهمية الطبقة الوسطى والطبقة العمالية في تحقيق التوازن الطبقي وتأمين الاستقرار داخل المجتمع. وهناك كذلك بعد سياسي يشير إلى الاندماج بين المواطنين والنظام السياسي ومؤسسات الدولة. إن السلم الاجتماعي هو هدف تسعى لتحقيقه كل الدولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والفرق يكمن فقط في الآليات والوسائل المستعملة لتحقيق هذا السلم الاجتماعي.

لذلك سنحاول في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، دراسة أهم قضايا السلم الاجتماعي بدءا بدراسة التفاوت في توزيع الدخل ثم التعددية الإثنية والعرقية وفي الأخير قضايا الاندماج والاستبعاد الاجتماعي وتأثيرها على المواطنة النشطة في دول الجنوب

المبحث الأول: التفاوت في توزيع الدخل، هل هو الحلقة المفقودة لتفسير انعدام السلم

الاجتماعي

لا تزال صلات الترابط والعلاقات السببية، بين التفاوتات الاقتصادية والتمردات والاحتجاجات تواصل إلهام العديد من الأبحاث، ففي كثير من الأحيان ينحو هذا الأدب منحى الإيحاءات بأن التفاوتات الاجتماعية تقدّم (أسباب محقّة) تبرّر الاحتجاج ضد الأوضاع المعيشية سواء اللامساواة العمودية التي تتعلق أساسا بتفاوت توزيع الثروة بين

أفراد المجتمع أو اللامساواة الأفقية التي تحيل إلى الفروقات في الوضعية وفي الوصول إلى الموارد بين الجماعات أو المجموعات المحددة ثقافيا (جماعات عرقية، طوائف دينية...) وهذا ما نحاول إثباته في هذا الجزء من الدراسة حول العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والسلم الاجتماعي.

المطلب الأول: العدالة التوزيعية سؤال في سياق دول الجنوب

إن كان السلطة هي ممارسة القوة وفقا للقانون، يمكننا أن نسأل بشكل معقول ما هو ذلك الشيء الخاص بالقانون؟ وكما رأينا قد يسرع أتباع هوبس للتأكيد أن البديل هو العنف والفوضى، وتقريبا، إن أي قانون هو أفضل من عدم وجود قانون البتة، على أي حال ينزع العديد من الناس لربط القانون ليس بالنظام فحسب، ولكن بالعدالة أيضا، بالنسبة للعديد ينبغي أن يكون للقانون بعد أخلاقي كي يكون مقبولا، إذ ينبغي على النظام الذي يطبقه القانون أن يكون ذا صبغة أخلاقية يمكن الدفاع عنها، عندها، ما الذي يميز مثل ذلك المجتمع العادل، ويمثل هذا السؤال أحد أقدم الأسئلة في النظرية السياسية¹.

فبالعودة إلى أعمال أرسطو *Aristote* فقد قسم العدالة إلى بمعنى الإنصاف في توزيع حصص الأفراد إلى شكلين عدالة التوزيع وعدالة التصحيح، والحصص المنصفة التي يحصل عليها شخص ما لا تكون بالضرورة حصصا متساوية مع الغير، فالتناسب بين الحصص يجب أن يخضع للتناسب بين الأشخاص. وإذا لم يكونوا متساوين فمن العدل ألا تتساوى حصصهم. وقد كتب أرسطو في كتاب الأخلاق النيقوماخية: "إن أصل

¹ ستيفن د. تانسي ونايجل جاكسون، أساسيات علم السياسة، تر: محي الدين حميدي، دار الفرق لل نشر والتوزيع: سوريا، 2016، ص 93.

النزاعات هو في حصول تساوين على أشياء غير متساوية، وفي حصول غير متساوين على أشياء متساوية¹.

كما يرى جون رولز *Jhon Rawls* أنه إذا اعتبر المؤسسات السياسية ومبادئ التدابير الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مؤسسات رئيسية ، فحدد العدالة بأنها الطريقة التي توزع فيها هذه المؤسسات الحقوق والواجبات الأساسية وتنظم تقاسم الفضائل الناتجة عن التعاون الاجتماعي، ومع قبوله مبادئ الحرية والمساواة والأخوة، فقد جمعها مع مبادئ العدالة، فالمساواة تصبح مساواة الفرصة المنصفة، فيما تصبح الأخوة مبدأ الاختلاف، مع ضرورة التوافق " على حصص توزيعية سليمة"، إن مبادئ العدالة هي ببساطة مبادئ تنظيم التوزيع التي ستختار من الناس في مجتمع ما، حيث تُلتزم العدالة وأحوالها²، وبالتالي ما يهمننا في هذه الدراسة ليس الخوض في مفهوم العدالة بل العدالة التوزيعية وكيفية تأثيرها على السلم الاجتماعي.

وتسعى دول الجنوب في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من (مأكل وملبس ومسكن)، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة

¹ عزمي بشارة، مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، مجلة تبين ، العدد5، ربيع:2013، ص6

² علي تنيتات ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون لونز، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28 (5)، 2014، ص 1238

الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان، ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية¹.

وهناك مجموعة من المفاهيم تستخدم للإشارة إلى ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات وأقاليم المجتمع الواحد ومن هذه المفاهيم: أزمة التوزيع، والحرمان الاقتصادي، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وعدم العدالة الاجتماعية، والحرمان النسبي، عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتتبع أهمية العملية التوزيعية من عدة اعتبارات: فهي وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد مدخلاً أساسياً لتلبية المطالب التوزيعية، وهي أيضاً جوهر العملية السياسية باعتبارها عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالقرارات السياسية قرارات توزيعية تتضمن تكريساً لقيم معينة على حساب قيم أخرى، وتتضمن عملية التخصيص معنى حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية معينة من قيم يمتلكونها، أو حرمانهم من الحصول على بعض القيم التي يرغبون في امتلاكها، تمكين فئات أخرى من الحصول على قيم لم تكن تمتلكها من قبل مقابل حرمان الآخرين من هذه القيم والمزايا².

إن التفاوت في توزيع الدخل هو الصورة السائدة في جل العالم المتقدم والمتخلف على السواء وإن كانت درجة التفاوت تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر داخل الدولة الواحدة، ونعني بالتفاوت عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث

¹ يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010، ص 281 .

² إبراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 191.

توجد فئة قليلة تحصل على أعلى نسبة من الدخل بينما غالبية فئات المجتمع تحصل على أقل نسبة من الدخل القومي، وهذه هي الصورة المتطرفة لتوزيع الدخل¹.

والمقصود بأزمة التوزيع هو أن الثروات الوطنية يجب أن تسهم في رفع مستوى أفراد المجتمع، وتشعرهم بأن الثروة الوطنية بجميع أشكالها، لا تعود لفئة أو جزء من المجتمع وإنما لجميع أفراد المجتمع، وفي هذا الشأن يجب أن تتصف السلطة السياسية في أي مجتمع بتحقيق الاستقرار بالقدرة التوزيعية (*Distribution Capability*) أي القدرة على توزيع الموارد (السلع والخدمات والوظائف) على الأفراد والجماعات والأقاليم بشكل يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وبصورة متساوية، إن القدرة التوزيعية جاءت من خلال تطور وظائف السلطة السياسية من مجرد ممارسة النظام الاجتماعي إلى أداة منظمة للمجتمع مما يساعد على تنظيم المجتمع واستقراره².

وفي حالة وجود مشكلة "عدم العدالة التوزيعية" فإن ذلك يعني أن هناك خللاً في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويظهر هذا الخلل في صورة فجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر، ويأتي هذا الخلل من مصدرين³:

- النقص بين مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، أي في القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع، وهنا تأتي أهمية التنمية الاقتصادية.

¹ البشير عبد الكريم و سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الحادي عشر، 2013، ص 3 .

² أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

³ ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 306.

- عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع، نظراً لعدم كفاءة السياسة التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى، وهنا نصبح أمام حاجة ماسة إلى إعادة النظر في أسس التوزيع.

وهناك عدة مؤشرات لعدم العدالة التوزيعية منها¹:

- درجة التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل، ويقصد به نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج القومي
- درجة التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل، ويقصد به توزيع الدخل بين الأفراد والأسر، بعد تقسيمها إلى فئات أو شرائح طبقاً لمستوى متوسط دخل الفرد الأسرة
- درجة التفاوت في توزيع الثروات في المجتمع (ملكية الأرض والعقارات... الخ.
- درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الحضر والريف
- درجة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مناطق الدولة المختلفة.
- خط الفقر المطلق، وهو الحد الأدنى اللائق من الحاجات الأساسية الثلاث: الغذاء والكساء والسكن

وبالتالي فهو نسبي، يختلف من مجتمع إلى آخر، طبقاً لظروفه وحدود إمكانياته.

بين عامي 1990-2010 ارتفع عدم المساواة في الدخل في البلدان النامية بنسبة 11 %، ورغم تراجع عدم المساواة في الصحة والتعليم تبقى المعدلات مرتفعة لاسيما في بعض المناطق، وتسجل منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى أعلى معدلات لعدم المساواة

¹ إبراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق الذكر ، ص 26.

في قطاع الصحة في حين تسجل منطقة جنوب آسيا أعلى مستويات لعدم المساواة في قطاع التعليم.

كما تتباين اللامساواة على نحو ملحوظ عبر الأقاليم ففي الإجمالي تسجل أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء أعلى المستويات من اللامساواة في حين تسجل مناطق جنوب آسيا وبلدان منظمة التعاون والإتماء الإقتصادي مستويات أقل، من ذلك بكثير وعلى الرغم من الإفتقار إلى عتبات معيارية واضحة يمكن القول أن البلدان التي يتجاوز فيها معامل جيني 50 يكون من فئة اللامساواة المرتفعة (الشكل رقم 10).



الشكل رقم 10: اللامساواة في الدخل
أقاليم مختارة

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2005،
اللامساواة والتنمية البشرية، ص 55

ومن خلال الشكل المبين أعلاه يتبين أن ثمة اتجاهًا واضحًا هلال العقدين الماضيين نحو اللامساواة المتزايدة داخل البلدان فمن بين 73 بلد تتوفر بيانات عنها هناك 53) تضم ما يزيد على 80 % من كان العالم (تشهد تزايد اللامساواة بينما تشهد تقلصها تسعة فقط (تمثل 4 %).

ومشكلة عدم المساواة هي من العوامل التي تعيق التنمية البشرية، لاسيما لأنها تدل على عدم التكافؤ في الفرص، وتنعكس سلبًا على النمو والحد من الفقر ونوعية المشاركة الاجتماعية والسياسية إذا ما تجاوزت حدًا معينًا، وتضعف مشكلة عدم المساواة حسَّ الهدف المشترك وتسهل سعي المجموعات النافذة إلى الربح، والجدير بالذكر أن السعي إلى الربح بهدف الحصول على حصة أكبر من الثروة الجماعية بدلًا من زيادة حجمها الكلي يخل بتوزيع الموارد ويضعف الاقتصاد، ومشكلة عدم المساواة بين المجموعات ليست قضية عدالة فحسب، بل تؤثر أيضًا على الرفاه وتهدد الاستقرار السياسي، فعندما يمارس التمييز ضد مجموعة محددة، لا توزع الموارد والسلطة على أساس الجدارة والموهبة، وهذا النوع من عدم المساواة بين المجموعات يغذي الشعور بالظلم وعدم الرضا.

إن التناقض السريع لهذه الظاهرة يقود إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي داخل كل دولة، ويزيد التوترات بين الشعوب والأمم مما يقوّض السلم الاجتماعي. لقد ساهمت مؤشرات قياس اللامساواة، ومنها معامل جيني (*Gini coefficient*) ، في تعليق الجرس وكشف تزايد فجوة الدخل، حين أشارت إلى ارتفاع المؤشر في مختلف دول العالم خلال العقود الثلاثة الماضية.

المطلب الثاني: مواقف النظم السياسية من أزمة التوزيع

ترتبط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية، أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها، سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة أو الدخل أو الأمن أو التعليم أو الثقافة أو الخدمات الصحية أو غيرها، وتشير ملاحظة واقع بلدان العالم الثالث إلى أن أغلب بلدان العالم الثالث يئن تحت نير الندرة الاقتصادية، والتي كثيرا ما تصل إلى درجة من القحط إذ على حين تتفرد القلة بجل الموارد المتاحة يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة داخل هذه المجتمعات¹.

يمكن القول أن الاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن عدم العدالة التوزيعية وما يصاحبه من تفاوت اقتصادي واجتماعي يولد العنف ، وقد أكد أرسطو أن الظلم وعدم المساواة هو سبب الثورة، انتهى ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه طبقة مهيمنة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة عملها هو سبب الثورة متى وعلى المستغلون حقيقة مستغليهم وقدرتهم على تغيير هذه الأوضاع².

وهكذا تظل أزمة التوزيع متمخضة عن تفاوت طبقي حاد يكون من شأنه حسب رأي العديد من المفكرين والباحثين أن تهدد استقرار المجتمع، نظرا لما ينجم عنه من صراع طبقي، إذ أنه التصادم السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي والذي يندلع عندما يتجه المحرومون إلى مصارعة الطبقة المتميزة، بغية انتزاع السلطة من أيديها، وفي سبيل

¹ أحمد وهبان ،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² ثناء فؤاد عبد الله ،مرجع سابق الذكر، ص 307.

التخلص من الحرمان، وفي الوقت الذي يستमित فيه أفراد الطبقة المتميزة في الحفاظ على السلطة في قبضتهم كأداة لحماية امتيازاتهم في مواجهة أولئك الذين يتطلعون إلى النيل من هذه الامتيازات¹.

ومن الدراسات التي سارت في هذا الاتجاه نذكر منها²:

دراسة رسييت *Rseet* التي صدرت عام 1964، والتي أجراها على 48 دولة عول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع ملكية الأرض وعدم الاستقرار السياسي، وانتهى من خلالها إلى وجود علاقة طردية (إيجابية قوية بين الإثنين)، أي، الدول التي شهدت درجة عالية من عدم المساواة في توزيع الأرض، شهدت أيضا درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والعكس صحيح، وكذلك استنتج تانز وميدلارسكي *Tanz and Midlarsky* أن الحركات الثورية الناجمة خلال الفترة (1955-1960) وقعت في مجتمعات عرفت درجة عالية من عدم المساواة في ملكية الأرض.

ومن خلال متابعتهما للعلاقة بين سوء توزيع الثروة من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية ثانية في أكثر من خمسين دولة خلال فترات تراوحت بين (10-20 سنة) وجد بيرسون وتابيليني *Pearson and Tabilini* أن زيادة نصيب الخمس الأغنى من السكان بمقدار 0.07% بمقياس تفاوت الدخل، يؤدي إلى تراجع في متوسط النمو الاقتصادي بنحو 0.5%، كما استخلص اليسينا ورودريك *Ilissina and rodryk* من خلال دراستهما لعلاقة بين نمط توزيع الأراضي الزراعية، ونمو نصيب الفرد من الناتج

¹ المرجع نفسه، ص 88.

² المرجع نفسه، ص 309.

المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1985 في نحو 70 دولة، أن ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع ملكية الأراضي الزراعية بمقدار 1% يؤدي إلى تخفيض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.7 % سنوياً.

أما دراسة ميلر *Miller* 1985 عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والقهر الحكومي والعنف السياسي في 56 دولة خلال فترتين مختلفتين (1957-1967) و (1968-1977)، فقد انتهت إلى تأكيد العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي الجماعي، كما خلص *ميدلارسكي Midlarsky* من دراسته عن العلاقة بين الندرة وعدم المساواة من جانب والثورات الشعبية من جانب آخر، إلى أن احتمالات العنف الثوري تتزايد في الدول التي تعاني ندرة الأراضي الزراعية وعدم المساواة في توزيعها، مع ملاحظة أن مشكلة عدم المساواة تتفاقم مع تزايد عدد السكان.

ويضيف صاحب ذلك الرأي " إن عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية قد يؤدي إلى عدم مقدرة من رفع عليهم الظلم على إشباع حاجاتهم أو تحقيق أهدافهم، على نحو يهئ لإصابتهم بالتوتر النفسي، ذلك التوتر الذي تزداد درجته نتيجة لشعور المحرومين بعدم المساواة، وذلك على اعتبار أن المساواة تمثل - في حد ذاتها - قيمة أساسية وحاجة ضرورية من حاجات الإنسان.

وانتهى إلى النتيجة نفسها فاروق أحمد في دراسته عن العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والتي طبقها على مصر وإيران، فأكد وجود علاقة طردية (إيجابية بينهما) لكنها غير مباشرة، إذ تتوسطها عوامل أخرى كوعي الحرمان

وضعف سيطرة النظم الحاكمة على أجهزة القمع ووجود مسهلات اجتماعية أخرى، وقد صاغ النتيجة التي توصل إليها في الشكل التالي:

حرمان اقتصادي + وعي اجتماعي = اضطراب اجتماعي

اضطراب اجتماعي + مسهلات الوضع الاجتماعي - الضبط الحكومي = ثورة

كما فحصت معظم الدراسات التي ركزت على العلاقة بين عدم المساواة والصراعات كيفية ارتباط "عدم المساواة الرأسية" مثل عدم المساواة في الدخل بين الأفراد، أو عدم المساواة البسيطة بين الأغنياء والفقراء إلى الصراع. وجدوا عموماً العلاقة قليلاً، وقد أهملت أبعاد مجموعة من التفاوتات في هذه الدراسات، ومع ذلك، بعض الأدلة تشير إلى الآن أن التمييز وعدم المساواة بين جماعات محددة ثقافياً أو عدم المساواة الأفقية تجعل الصراعات أكثر احتمالاً، لذلك فإن العديد من أعمال العلوم الاجتماعية المكرسة للعلاقات أو للصلات بين اللامساواة ومظاهر تهديد السلم الاجتماعي، باللامساواة العمودية (التي تتعلق أساساً بتفاوتات الثروة بين الأفراد والبيوت) بقدر اهتمامها بالتفاوتات الأفقية التي تحيل إلى الفروقات في الوضعية وفي الوصول إلى الموارد بين الجماعات أو المجموعات المحددة ثقافياً (جماعاً عرقية، طوائف دينية ...) والحصول عليها، ويمكن أن تكون طبيعة هذه التفاوتات الأفقية ذات طابع شتى ، ، يمكن إيجازها في الأبعاد التالية:¹

¹ Department for international development, the Politics of Poverty: *Elites, Citizens and States*, Findings from ten years of DFID-funded research on Governance and Fragile States 2001–2010, : Justice and Peace Commissioners, Masisi, DR Congo P83

- **الاقتصادية:** في ملكية الأصول والدخل والفرص المتاحة.
 - **الاجتماعية:** في الحصول على الخدمات مثل التعليم والصحة والإسكان وفي التعليم والصحة النتائج.
 - **السياسية:** في توزيع مجموعة من الفرص السياسية والسلطة، صوت سياسي والمشاركة.
 - **الحالة الثقافية:** الاختلافات في الاعتراف و(بحكم الأمر الواقع) حالة الهرمي من مجموعات مختلفة "المعايير الثقافية والعادات والممارسات.
- كما أن هناك العديد من الدراسات التي أكدت أن معظم الصراعات في إفريقيا ودول الجنوب يغذيها الجذع لا التظلم السياسي تحتاج هذه الدراسات في أن معظم حركات التمرد التي تقود إلى الصراع ليس لديه أي أجندة سياسية متماسكة تسعى لتقديمها ويهمها فقط نهب موارد الدولة وإثراء نفسها وأتباعها لقد علق **بول جيلير** على ذلك بقوله: "أن السبب الحقيقي لمعظم الثورات ليس الخطاب بصوت عال عن الظلم، ولكن بصوت خافت عن الجشع" أما الأستاذ **ديفيد كين david keen** وهو أستاذ الإقتصاد السياسي فإنه يرى أن الحروب الأهلية في معظم دول الجنوب تعبر عن انهيار في النظام الاجتماعي، فأكثر الحركات المتمردة في إفريقيا ليس لدى نخبها أعمال سياسية واضحة، فالقادة عبارة عن رجال أعمال أكثر منهم قادة سياسيين¹.

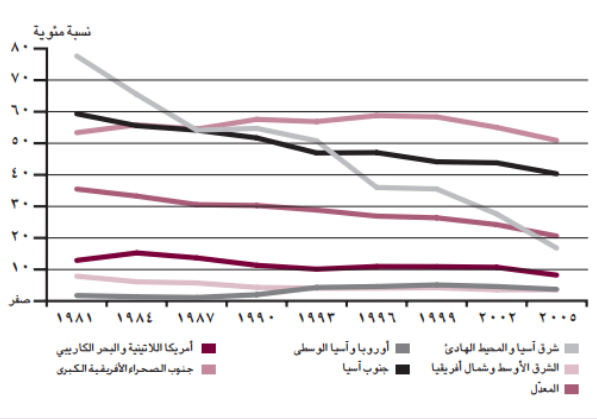
¹ طارق رشاد محمود، العنف السياسي: العوامل المادية والإيديولوجية والسيكولوجية، مركز حرمون للدراسات المعاصر: تركيا، 2018 ص ص 88-89.

كما يرتبط الفقر بعلاقة طردية مع مستوى التفاوت في الدخل ، لأنه كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة، زاد نصيب الفقراء من هذا الدخل، وانخفضت بذلك نسبة الفقر، وكان أثر النمو الاقتصادي في تقليل الفقر أكبر، ففي دراسة للبنك الدولي حول تونس والسنغال، حيث افترض أن استفادة الطبقات الفقيرة من النمو هي أكبر في تونس منها في السنغال، اتضح أن نمو الاقتصاديين بمعدل سنوي قدره 2.5 أدى إلى الفقر في تونس بمعدل سنوي يعادل 4.5 بالمائة، بينما في السنغال لم يزد الانخفاض السنوي في معدل الفقر على 2.3 بالمائة، وهذا يعني أن تقليل تفاوت الدخل في فترة ما سيؤدي إلى زيادة أثر النمو الاقتصادي في تقليل الفقر في الفترات اللاحقة¹. والشكلين أدناه يبينان عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا.

¹ عادل مجاهد الشرجبي وآخرين، أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012، ص438.

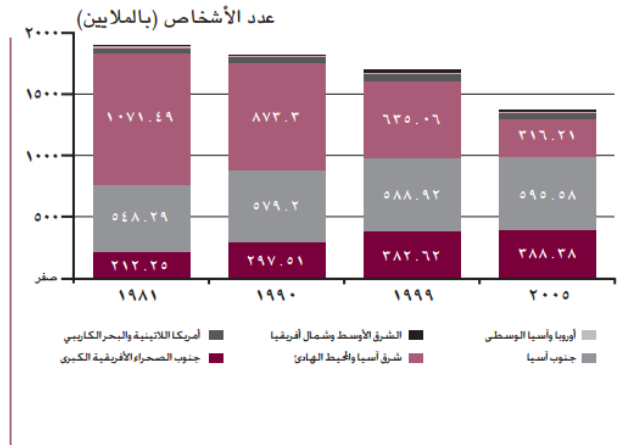
الشكل رقم 12: مسبة السكان الذين يعيشون على أقل من

1.25 دولار يوميا



الشكل رقم 11: عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من

1.25 دولار يوميا



المصدر: معهد الأمم المتحد لبحوث التنمية الاجتماعية، مكافحة الفقر وعدم المساواة : التغير الهيكلي

والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة، معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية، 2001، ص1

ورغم تكريس الأهداف الإنمائية للألفية بالالتزام المتجدد لمكافحة الفقر وعدم المساواة إلا أن عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا حسب تعريف الأهداف الإنمائية للألفية، قد انخفض من 1.7 مليار نسمة عام 1990 إلى 1.4 مليار نسمة عام 2005 (أنظر الشكل)، غير أن هذا الانخفاض كان متفاوتا بين منطقة وأخرى إذ سجل أعلى معدل له في شرق آسيا بفضل النم والسريع الذي حققته الصين، وأدنى معدل في إفريقيا جنوب الصحراء، وحتى لو انخفض المعدل العالمي للفقر 'لى النصف بحلول 2015، كما يفترض آخر تقرير للأمم المتحدة عن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيبقى حوالي مليار شخص تقريبا أسرى للفقر المدقع، أما فيما

يتعلق بالجوع فتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن عدد الأفراد المصابين بسوء التغذية تجاوز للمرة الأولى حد المليار نسمة عام 2009.¹

وهناك العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي أكدت وجود رابط بين الفقر والصراع، وتبين هذه الدراسات أن الفقر وعدم المساواة وندرة الموارد تتضافر فيما بينها ليكون لها تأثير مزلزل للاستقرار السياسي غير أن هذه الدراسات اختلفت في تعريفها للفقر، فأحداها استند **للفقر المطلق absolute poverty** وهو انتهاك حاد للحقوق الأساسية بحيث لا يحصل الفرد على حد أدنى من الطعام والمأوى والرعايا الصحية، بينما **الفقر النسبي relative poverty** وهو شكل من أشكال عدم المساواة بين المجموعات.²

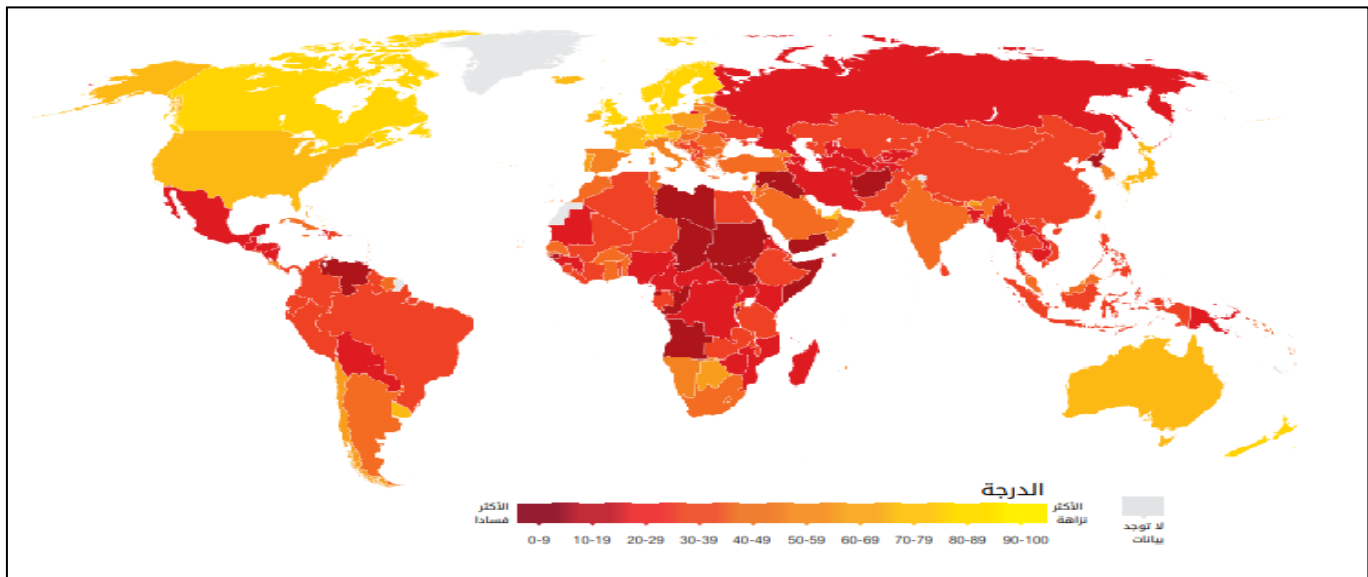
من ناحية أخرى يتسبب الفساد بالمزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، وتؤدي إشاعة الفساد إلى تقليص فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة، لعدم حصولهم على "الدعم" المعروف المصدر، وفي هذا يقول بيتر آيغن "Peter Eigen" إن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبا، أو يحول دون حلّها على الأقل، ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية³، والشكلين يبينان مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018.

¹ معهد الأمم المتحد لبحوث التنمية الاجتماعية، مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة، معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية، 2001، ص 1.

² طارق رشاد محمود، مرجع سابق الذكر، ص ص 82-83.

³ سمير التتية، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى للنشر والتوزيع: بيروت، 2009، ص 29.

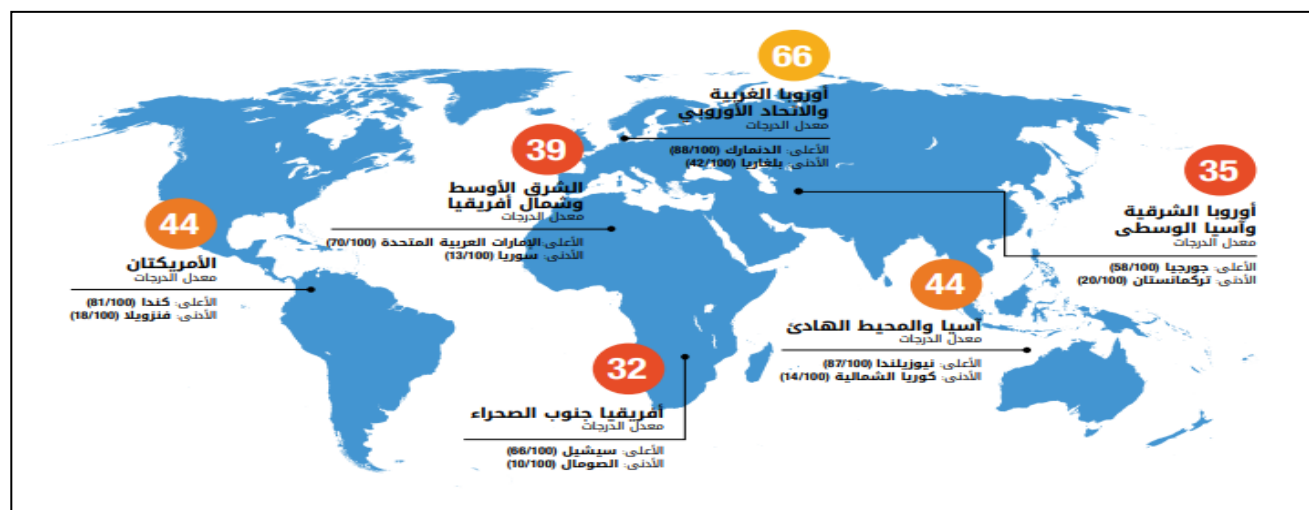
الشكل رقم 13: مدركات مستوى الفساد في 180 دولة



المصدر: منظمة الشفافية الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد، مؤشر مدركات

الفساد لسنة 2018، ص ص 2-3

الشكل رقم 14: مدركات مستوى الفساد في 180 دولة تحليل النتائج على الصعيد العالمي



المصدر: منظمة الشفافية الدولية الإئتلاف العالمي ضد الفساد، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، ص 5

من الشكّلين المبينان أعلاه سجلت إفريقيا جنوب الصحراء أدنى الدرجات مقارنة بالدولة المشمولة بحث فشلت هذه المنطقة في ترجمة الإلتزامات بمكافحة الفساد إلى أي تقدم حقيقي وملحوس، المرتبة الثانية كانت في دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى بعد إفريقيا جنوب الصحراء وقد سجلت تقريبا كل دولة من دول المنطقة، نقطة على الأقل من مائة دولة، أما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد ترسخ الفساد في المنطقة نظرا للقمع الذي تمارسه الحكومات على الحريات المدنية نفس الشيء بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا .

ويرتبط الفقر بعلاقة عكسية مع مستوى الفساد والهدر، وهذه العلاقة تعبر عن نفسها عبر عدد من القنوات¹:

فأولا، بما أن الفساد وما يعنيه من هدر للموارد يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي الذي ينفع كل شرائح المجتمع، وإن بدرجات متفاوتة، فإن الفساد بتقليله لمعدلات النمو الاقتصادي ينعكس سلبا، خاصة على الفئات الفقيرة.

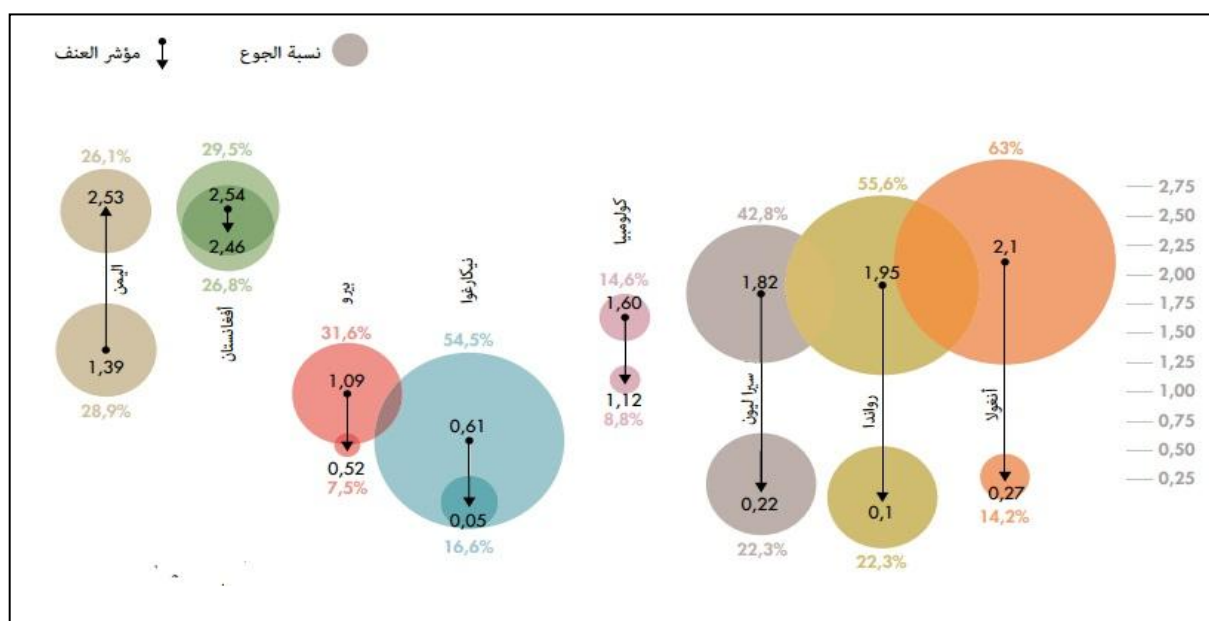
ثانيا، عندما يكون هناك نظام ضريبي تصاعدي، تتم بموجبه عملية إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء، فإن وجود الفساد وما يعنيه من تهرب أصحاب النفوذ من دفع ضرائبهم يعمّق مستويات الفقر بحرمان الطبقة الفقيرة من هذه الضرائب.

ويتسبب الفساد بالمزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، وتؤدي إشاعة الفساد إلى تقليص فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة،

¹ المرجع نفسه، ص 438.

لعدم حصولهم على "الدعم" المعروف المصدر، وفي هذا يقول بيتر آيغن " *Peter Eigen* إن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبا، أو يحول دون حلّها على الأقل، ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية¹. بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه هناك دراسات دقت ناقوس الخطر حين ربطت بين الأمن الغذائي والعنف ف 60% من الناس الذين يعانون من الأمن الغذائي يعيشون في 7 دول وهي: الهند والصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية بنغلاداش أندونيسيا باكستان وإثيوبيا .

الشكل رقم 15: يبين العلاقة بين العنف والجوع



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2015، ص 5

¹ سمير التتية، الفقر والفساد في العالم العربي ، دار الساقى للنشر والتوزيع:بيروت، 2009، ص 29.

ومن خلال الشكل المبين أعلاه نجد أن معظم الدول المبيّنة في الشكل شهدت العديد من الصراعات الداخلية، كما أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الدول الفقيرة وخاصة الغذاء يمكن أن يؤدي إلى الصراع إذ أن هذا الارتفاع يعمل على تآكل الدخل الحقيقي للفرد ومن أمثلة ذلك في عام 1788 كان موسم الحصاد سيئاً في فرنسا الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومن ثم أدى إلى حدوث أعمال شغب التي تفاقمت حتى بلغت مرحلة الثورة عام 1789، كما أن البحوث التي أجريت حديثاً ربطت بين ارتفاع المواد الغذائية الرئيسية (القمح والذرة والأرز) من جهة وأعمال الشغب والاحتجاجات في العديد من الدول النامية¹، وما حصل في الجزائر من احتجاجات خلال 2011 نتيجة ارتفاع مادتي الزيت والسكر خير دليل على ذلك.

إذا اشتركت هذه العناصر السابقة الفساد، الفقر، النمو الاقتصادية والقهر الحكومي والإدارة غير السليمة للتعددية بالإضافة إلى تردي الأحوال الصحية واتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية لها تأثير قوي ومباشر على التحولات السياسية خاصة مع بيئة تقليدية أو تعددية تتولد حركات دينية واجتماعية تتخذ من العنف كوسيلة للتعبير عن مطالبها وغايتها وهذا ما نحاول التطرق إليه في الجزء القادم من الدراسة.

المطلب الثالث: أزمة التوزيع وتأثيرها على السلم الاجتماعي.

للربط بين جناحي البحث في هذا الجزء من الدراسة توزيع الدخل والسلم الاجتماعي نبدأ من تحذير الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري من حصول اضطرابات اجتماعية بسبب الفقر الذي سيؤدي بالفقير المهمش الذي لا يقوم المجتمع بوضع آليات وسياسات

¹ طارق رشاد محمود، مرجع سابق الذكر، ص 85.

واضحة لتغيير حاله إلى ثورة "ثورة الجياع" خصوصا إذا كان في نفس هذا المجتمع متخمين يبذرون فيما لا يفيد ما قد يكون بالنسبة له موضوع حياة أو موت، يقول أبو ذر " عجت لمن لا يوجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس بسيفه".

فاعمل عدم المساواة في الدخل يخل بالاستقرار، ويزيد من وتيرة وحدة التقلبات التي تعترى الاقتصاد، وعدم المساواة يعني أن شرائح كبيرة من السكان تعيش في حالة فقر، وأنها مجرّدة من القدرة الكافية على التصدي للصدمات في حالة حدوثها، ويؤدي عدم المساواة في الاقتصاد، لا محالة، إلى عدم مساواة في السياسة، فتفقد الحكومات في قدرتها على تأمين نظم الحماية الاجتماعية التي تقي أفراد الطبقات السفلى من الصدمات الكبيرة، ونحن بحاجة إلى بدء التفكير في عدم المساواة، ليس فقط كقضية أخلاقية، ولكن كقضية اقتصادية واجتماعية¹.

إذ أنه بالمقارنة بين 1 في المئة في مقابل 99 في المئة التي عقدها المحتجون في حركة احتلال وول ستريت *Occupy Wall Street* لاقت صدى واسعا في الولايات المتحدة في حقبة شهدت تفاوتًا حادًا في الدخل والثروة، وقد امتدت الاحتجاجات من شارع المال والبورصة المعروف بـ *وول ستريت* في *مانهاتن* في مدينة *نيويورك* الأمريكية، إلى العديد من البلدان المتقدمة والنامية، لتعبّر عن شواغل عالمية، ففي آسيا، وثّق تقرير صدر مؤخرًا عن بنك التنمية الآسيوي أن أربعة أخماس السكان عاشوا في بلدان شهد فيها التفاوت تناميًا في العقدين الأخيرين. وفي روسيا، تسبّب برنامج الخصخصة الفاشل والفساد في تفاوت شاسع في تسعينيات القرن الماضي -

¹ تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر، صادر عن برنامج المتحدة الإنمائي: الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 83

وليست الطُغْم السيئة الصيت سوى تتويج للتفاوت هذا، وفي جنوب أفريقيا، لا يزال التفاوت في الدخل والثروة مرتفعاً بعد مرور عقدين على سقوط نظام الفصل العنصري، وحدها أميركا اللاتينية شهدت انخفاضاً في التفاوت ضمن مسار إقليمي واسع، وهو اتجاه جدير بالتتويه كونه غير مألوف البتة- مقارنة بالاتجاهات السائدة في سائر أنحاء العالم ومقارنة بتاريخ أميركا اللاتينية نفسه المتسم بعمق التفاوت عمومًا. ويبدو أن صناع السياسات في أميركا اللاتينية ادركوا موقع مسألة التفاوت كأولوية في سياساتهم¹.

بعدئذ، أتى الربيع العربي بالطبع؛ ففي الخيال الشعبي وفي التعليقات الصحافية، ساهمت مسألة عدم المساواة في أبعادها المختلفة- التفاوت في الثروة والدخل، والبطالة والتفاوت في تحصيل التعليم والعمل- في توليد السخط العام والتحول السياسي الذي يفضي إليه. أما الدور الدقيق الذي يؤديه التفاوت، فهو موضع جدال بالطبع في الأدبيات التحليلية الجديدة التي تتناول جذور الربيع العربي، إذ إن بعض المحللين يؤكد مروحة من التأويلات البديلة في المجال السياسي والاجتماعي. وأياً يكن دور التفاوت في اندلاع الربيع العربي، فإن السياق العالمي يعني أن الدول العربية ملزمة بوضع التفاوت الاقتصادي على جدول أعمالها، إذ هي تتداول السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية المستقبلية وتناقشها. وستكون التجربة العالمية في مجال التفاوت الاقتصادي وثيقة الصلة بهذا الخطاب².

¹ رافي كانبور، التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي، دراسة عمران: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 5، 3013، ص1.

² المرجع نفسه، ص ص 1-2.

إن علاقة الأزمة التوزيعية بالسلم الاجتماعي تأتي من خلال قيام الدولة في القضاء على التفاوت الطبقي وتحقيق العدالة التوزيعية للثروات بين أفراد المجتمع إذ أن عدم تحقيق ذلك من شأنه أن يترتب عليه آثار نفسية واجتماعية وتبرز من خلالها صراعات طبقية من شأنها أن تهدد عملية الاستقرار في المجتمع حيث تأخذ العديد من الأبعاد من خلال المظاهر التالية¹:

1. ضعف الاندماج ما بين الفئات الاجتماعية التي يضمنها المجتمع من خلال هيمنة بعض الفئات التي تستأثر بالقوة الاقتصادية أو النفوذ السياسي مما يؤدي ذلك إلى نوع من الصراع الطبقي ينعكس سلباً على الاستقرار في المجتمع.

2. انهيار النظم والقوانين الاجتماعية الرسمية واضطراب الترتيب الاجتماعي *Social Stratification* وحدث التغير غير المستقر والذي يحدد المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد على أسس عوامل اقتصادية أو قرابية أو طائفية لا علاقة لها بشرط الكفاءة أو الجهد المبذول مما يبرز حالة من التمايز بين أفراد المجتمع تؤدي إلى ظهور الصراعات والنزاعات بين أفرادها حيث تهدد عملية التماسك الاجتماعي والولاء الوطني وتعرض حالة الاستقرار بصورة عامة إلى التصدع والتمزق.

3. ضعف عملية الإبداع الذاتي والحافز للعمل والمسؤولية بين أفراد المجتمع من خلال مساواة الإنسان المبدع مع غير الذي لا يمتلك الموهبة والإبداع سواء في المكانة الاجتماعية أو الأجور أو الدخل إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى عدم اندفاع الفرد الذاتي للعمل بالإضافة إلى هجرة الكفاءات العلمية خارج الوطن مما يضيع على المجتمع جهود

¹ عادل ياسر ناصر، أزمات ومركبات الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية، تم التصفح من موقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94808_2.pdf

علمية ووطنية من خلال إفراغ المجتمع من الكفاءات العلمية التي يمكن أن تقوم بدور هام ورئيسي في تطوير المجتمع وبقاء استقراره على أسس علمية صحيحة.

ونقرأ بعضاً من المخاطر الأخرى في التقرير السابع من تقارير منتدى دافوس الاقتصادي المنعقد في عام 2012 كالتالي¹:

- حذر التقرير أن أحد أهم المخاطر التي تواجه العالم خلال العقد المقبل هو عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وتهميش قطاعات عريضة من المجتمعات وأن ذلك يشكل خطراً استراتيجياً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

- ويشير التقرير إلى أن الفوارق الاجتماعية (الناجمة عن العدالة التوزيعية) ربما لا تشكل خطراً بحد ذاته وربما تكون حافزاً للعمل لكن شحنتها المتفجرة هي الإقناع بفشل آليات المدونة الاجتماعية (سياسات إعادة التوزيع)، وهذا حال جميع الدول بغض النظر عن تصنيفها، (متقدمة، صاعدة أو فقيرة) كل لأسبابه المختلفة، ويقترح تعاوناً دولياً لعلاج هذه خصوصاً مع مخاطر تحولها إلى احتجاجات وعنف اجتماعي.

وباعتبار سوء توزيع الدخل من أهم أسباب انتشار الفقر، في العالم خصوصاً في غياب سياسة جدية في التوزيع وإعادة التوزيع نضيف إلى مخاطر سوء التوزيع مخاطر انتشار الفقر، والمتمثلة في²:

- تفشي الأمراض الاجتماعية مثل الجريمة والتسول والتشرد وانحلال الأفراد.

¹ إبراهيم خليل عليان، مرجع سابق الذكر، ص ص 19-20.

² المرجع نفسه، ص ص 20-21.

- انحطاط المستوى التعليمي والثقافي: يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض للمساهمة في دخل الأسرة أو بسبب الظروف الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.
- التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة.
- الانعكاسات السلبية علة وضع المرأة والأطفال.

المبحث الثاني: انتفاضة الأثنيات كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في دول الجنوب

تقوم العديد من مجتمعات العالم الثالث في بنائها على أصول إثنولوجية أساسها رابطة الدم القائمة على مبدأ الولاء المطلق نحو الجماعة الإثنية، ومع تعدد الجماعات وحالات اللاتكافؤ المجتمعية والسياسية والاقتصادية أضحت التوتر هو العلاقة المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات المتميزة إثنيا أو عرقيا في الدولة مما أدى إلى العديد من الأسئلة أهمها الولاء لمن؟ الجماعة أو الدولة؟ وهذا ما شجع على حدوث فراغ سياسي في القمة وإطلاق انتفاضة تماثلية في القاعدة ذات طبيعة إثنية أو عرقية ترفع دعاوى انفصالية وتخوض معارك من الكفاح المسلح، كانت لها نتائج مأساوية أهمها انهيار الدولة وعرقلة مسار التنمية ناهيك عن حالات اللجوء والإبادة الجماعية والتهجير الجماعي.

المطلب الأول: إشكاليات الوطني والإثني في دول الجنوب

أضحى نموذج الدولة الأمة هو الأوسع انتشارا في القرن العشرين، بحث لا يكاد يكون هناك اليوم نموذج آخر للدولة ينافس الدولة- الأمة من حيث الانتشار والرسوخ، ومع ذلك، فقد شهدت الفترة المتأخرة على الأقل من القرن العشرين انبعاث الهويات حتى غدت هي الأخيرة ظاهرة عالمية، مما يعني أن هناك علاقة جوهرية بين ظاهرة انبعاث الهويات والدولة- الأمة¹.

وتعني مهمة بناء الدولة- الأمة *Nation - state* أن يكون الولاء الأسمى للأفراد والجماعات كافة في المجتمع متجها للدولة القومية بحيث تنصهر في بوتقتها جميع الولاءات الأولية الأخرى وتتفاعل مختلف الجماعات في الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن أصولها الإثنية أو العرقية، بهدف المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة.

كما أن هناك تباين كبير في مشروع بناء الدولة - الأمة (*nation- state building*) لدى كل من أوروبا وذلك الذي جرى في البلدان النامية، أما الأسباب فراجعة إلى طبيعة تطور كل من هاتين التجريبتين، فلا العناصر الاجتماعية ولا مستوى التطور الاقتصادي كانا متشابهين، وكذلك من حيث المدة الزمنية، إذ استغرقت التجربة الغربية قرابة ثلاثة قرون، بينما لم يزد عمر تجربة البلدان العربية خصوصا على خمسة عقود، أو أكثر قليلا. وإذا أردنا أن نجمل الاختلافات، فيمكن اختصارها بقوة العامل

¹ حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2010، ص 87.

الإستعماري الذي كان غاية بالأهمية بخصوص تطور ونمو الوعي بالحاجة إلى الأمة في الغرب، بينما كان في البلدان النامية التي خضعت للإستعمار دورا مخزيا وعاملا على تشويه تطورها ووعيها لمفهوم ودور الأمة في سياستها ومصائر¹.

ومع ذلك، هنالك ما يشبه الإتفاق بين دارسي التنمية السياسية على أن مشروع بناء الدولة - الأمة يدور حول قضية مركزية تتمثل بتحقيق الإندماج بين مكونات الدولة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فهي عملية بناء كيان سياسي جديد يمتاز من كل مكوناته أفرادا وجماعات عن طريق نبذ ولاءاتهم السابقة والضيقة بالضرورة واجتذابه ولائهم ووجوب النظر إليه من زاوية كونه مشتركا عاما يقتضي الحفاظ على استمرارية وجوده بغية استمرار وجود الكيان الاجتماعي والتنظيمي للدولة نفسها².

وإذا دققنا النظر في عملية الاندماج تلك، سنراها تأخذ مسارين رئيسيين³:

المسار الأول: تنصب فيه الجهود على عملية تفكيك وبعثرة الجماعات الأولية والكيانات الإدارية، أي تفكيك هوياتها وانتماءاتها بغية استخلاص الأفراد منها كذرات بلا جامع، ويتم ذلك في سياق عملية تكوين الدولة (*State Formation*)، التي بموجبها يتم إيجاد مؤسسات الدولة، وخصوصا نظام الحكم والجيش والجهاز الإداري، إذ يتم توليد

¹ حسام الدين علي مجيد، أزمة الدولة في الوطن العربي، - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة الوطنية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012، ص 293 .

² فالح عبد الجبار، أزمة الدولة في الوطن العربي - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة الوطنية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012، ص 294.

³ المرجع نفسه، ص ص 293-294.

جهاز دولة فاعل يسيطر على إقليم الدولة ويتغلغل فيه، لينتكون بذلك مجتمع سياسي من خلال جعل الدولة جسدا منظما سياسيا يستوعب المجتمع بكل تبايناته الثقافية والاجتماعية عبر دفع الأفراد إلى الانخراط في تلك المؤسسات، وبالتالي فإن انخفاض مستوى فاعلية النظام السياسي بإنجاز عملية تكوين الدولة، أي تنمية وتطوير مؤسساتها بما يتفق مع نمو جماعاتها وتنوعهم من شأنه أن يتسبب بإحداث أزمة الاندماج، لكون انخفاض مستوى الفاعلية يعني تناقض قدرة الدولة على التجاوب مع تنوع تلك الجماعات وتمايزها من جهة وتزايد مطالبها كما ونوعا من جهة أخرى.

المسار الثاني: لمشروع بناء الدولة - الأمة، فيجري فيه إعادة تجميع أولئك الأفراد ودمجهم مرة أخرى، ولكن هذه المرة في هوية قومية موحدة لتصبه الهوية الأعلى مقاما والمهيمنة على سائر الهويات الفرعية، ويعرف هذا المسار بعملية بناء الأمة، إذ يصب فيها الاهتمام على الجوانب الثقافية ذات الصلة باللغة المشتركة والتعليم ووسائل الاتصال الجماعي بغية إيجاد شعور عام بهوية مشتركة والولاء للدولة التي يفترض أن تقوم على أنقاض الجماعات الثقافية المختلفة، ومن أجل ذلك يتم اعتماد التعليم الإلزامي وكذلك التجنيد الإلزامي، فالنخبة السياسية تستهدف عبر سبيل " تطوير هذا الشعور بالانتماء أن تنتقل بالدولة إلى مستوى الدولة الأمة"، أي يوجد التوافق بين الدولة (الكيان السياسي) والأمة (الكيان الثقافي).

ويعرف الناس أنفسهم في المجتمع بطرق كثيرة، إحداها هي الإثنية كما عندما نتحدث عن الناس بأنهم ألمان أو إيرلنديون أو أوكرانيون أو كنديون أو عرب، عندما نستخدم مصطلح الهوية الإثنية أو الإثنية بحد ذاتها، فإننا نركز على علاقة الشخص

بأفراد المجتمع، أن الهوية الإثنية هي مجموعة من المؤسسات التي تربط الناس سوية من خلال ثقافة مشتركة، ويمكن لهذه المؤسسات أن تشمل اللغة، الدين، الموقع الجغرافي، التقاليد والتاريخ وغيرها، وبما أن هذه الأشياء مرسخة في مؤسسات، فإنها تزود الأشخاص بهوية خاصة يتناقلونها من جيل إلى جيل، يطلق على هذه العملية إسم "الغرو - النسب" وهي أن يحمل الشخص صفات معينة عند ولادته، فالأفراد لا يختارون إثنيتهم، بل يرثونها عند ولادتهم وتبقى ثابتة إلى حد كبير طوال حياتهم، تحمل الإثنية معها تضامنا اجتماعيا وقد تجلب مزيدا من المساواة أيضا كما أن المجموعات التي تتمتع بتضامن إثني كبير، قد تكون مستعدة أكثر لإعادة توزيع الموارد بين أفرادها¹.

تتميز كل مجموعة إثنية بمجموعة خاصة من المؤسسات التي تجسد قواعد ومعايير السلوك وكل مجتمع ينقسم إلى عدد من المجموعات الإثنية، فالمجتمع السنغافوري على سبيل المثال مكوّن من الإثنيات الصينية والماليزية والهندية، وأما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فيوجد الشعب الأصلي الذي يصنف نفسه بالهوبي *Hopi* والماكاه *Makah* و الكري *Cree* وفي كل من سنغافورة وأمريكا الشمالية توجد مجتمعات كبرى مكونة من مجتمعات كبرى مكونة من مجموعات إثنية مختلفة كثيرا، وفي الحقيقة معظم دول العالم ليست متجانسة إثنيا ونادرا ما يكون المجتمع والإثنية هما شيء واحد وشيء نفسه².

¹ باتريك هـ أونيل، مرجع سابق الذكر، ص 76 .

² المرجع نفسه، ص 76.

على أثر قيام العدد الهائل من الدول، فإن حدودها السياسية المعلنة والمُعترف بها دولياً لم تتطابق في أكثر الأحوال مع حدود الجماعات الإثنية، بمعنى أن الدولة الواحدة قد تضم عدّة جماعات إثنية، وقد لا يشكل أي من هذه الجماعات أغلبية عددية وأن الجماعة الإثنية الواحدة قد تتوزع على أكثر من دولة واحدة وهذا واضح جداً بالنسبة إلى الجماعة الألمانية والعربية والفرنسية، وكثير جداً من القبائل الإفريقية مثل قبائل الهوسا والباكونغو والفولاتي والولوف والإيبو واليوروبا وغيرها¹.

إذ أنه بنظرة عامة على خريطة العالم في القرن العشرين لتدل على أن التعدد الثقافي قد أضحى يمثل السمة المميّزة لغالبية دول العالم على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية، فقد كشفت إحدى الدراسات التي أجريت مطلع السبعينيات، على أنه من بين 132 دولة مستقلة في العالم لا توجد سوى 12 دولة تتمتع بالتجانس الثقافي بينما تتراوح درجة التعدد الثقافي بين 10 و 50 بالمئة فيما تبقى من الدول، ذلك أنه من النادر جداً أن نجد دولة معاصرة متجانسة تماماً من الناحية اللغوية أو الدينية أو القومية وغير ذلك باستثناء دولتي كوريا الشمالية والجنوبية اللتان تتمتعان بتجانس إثني كامل 100 بالمئة، وبعض الأمثلة النادرة الأخرى، أما القاعدة فإن معظم دول العالم تعاني من مشاكل نابعة من وجود الأقليات أو تعدد الجماعات الإثنية².

ففي دول الجنوب بعد رحيل الاستعمار الأوروبي كان طبيعياً أن تنتشر الانقسامات والصراعات على كافة المستويات داخل الجسد السياسي والاجتماعي للدولة في بلدان

¹ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط2، مركز دراسات الوحدة الوطنية: لبنان، 2000، ص ص 18-19.

² عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص 19.

الجنوب، فعم الصراع داخل صفوف النخبة الحاكمة من جهة واتسعت الهوة بين بين النخبة والجماهير من جهة أخرى، كما أضحت التوتر المحموم هو العلاقة المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات المتميزة إثنيا وعرقيا في الدولة، وقد وصل الأمر بهذه الجماعات في عدد من الحالات أن ترفع دعاوى انفصالية، وتخوض معركة من الكفاح المسلح مثلما حدث في أزما ت بيافرا، وشافا، وجنوب السودان

وبالتالي فإن المشكلة التي تعرض نفسها هي كيفية تحقيق الإنسجام ما بين الجماعات الإثنية العديدة التي تتكون منها الدولة الحديثة، ولا سيما وأن لكل واحدة من هذه الجماعات ثقافتها ولغتها، ونمط حياتها، وربما ديانتها الخاصة وأنها تعيش تحت وطأة ظروف التخلف والتبعية ... الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق هذه البلدان يفتقر إلى وجود أغلبية إثنية متبلورة من بقية الجماعات الإثنية، بما يجعلها قادرة على إشاعة وتطوير ثقافة وطنية شاملة، نابعة من واقعها الخاص، وتبدو دول مثل تنزانيا وأوغندا مثلا واضحا لمثل هذه الحالة، كما أن بعضا من بلدان إفريقيا يتضمن جماعات إثنية عدّة، متقاربة في عددها، وهذا ما يؤدي إلى نزاعات مريرة، بسبب أن كل واحدة من هذه الجماعات تحاول فرض لغتها وثقافتها عن بقية الجماعات الإثنية¹.

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الإثنية

شهد العالم تزايدا مطردا في عدد الصراعات والنزاعات الإثنية المسلحة في الآونة الأخيرة، فقد شهدت القارة الإفريقية وحدها منذ عام 1980 أكثر من ثلاثين نزاع (الغالبية العظمى منها نزاعات أهلية داخلية) بل عام 1996 وحده شهد وجود صراعات مسلحة

¹ المرجع نفسه،، ص 30.

في أكثر من 14 دولة إفريقية، وقد نجم عن هذه الصراعات نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجئ ونازح ومشرّد، وتشير بعض المصادر أنه في عام 1995 كان يفر ما يقارب العشرين مليوناً من البشر جراء الصراعات القائمة على أساس عرقي وطائفي في أنحاء العالم، وقد دمرت الصراعات العرقية جمهورية يوغسلافيا السابقة، وتهدد أيضاً الجمهوريات التي خلفت الإتحاد السوفياتي، وتوجد صراعات متزايدة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وتتفشى في الكثير من بلدان أوروبا الغربية النزاعات العدائية للحد من الجماعات المهاجرة من دول العالم الثالث مما يدل بوضوح أن الصراع القائم على أساس عرقي أصبح ظاهرة عالمية.

وتتعدد أسباب الصراع من دولة إلى أخرى، وقد يرجع هذا الصراع إلى الاختلاف اللغوي والديني والتنافس على المصادر الاقتصادية والسياسية للمجموعات العرقية، فمثلاً يعتبر اختلاف اللغات هو السبب الرئيسي وراء الأزمات التي تتخبط فيها بلجيكا وهي التي هددت كذلك الوحدة الوطنية الكندية، وكذلك في إيطاليا بين التيروليين والحكومة المركزية في روما فاللغة لها مكانة هامة في حدوث الخلافات الدولية وخاصة إذا علمنا أن هناك حوالي 6700 لغة في العالم لأقل من 250 دولة مستقلة، وهناك ما بين 90 إلى 95 % من لغات العالم غير معترف بها في الدولة، ونجد 52 % من لغات العالم يتكلم بها أقل 1000 شخص و83 % من جميع لغات العالم المتكلمة في الدولة هي معرضة للانقراض من طرف الدولة، ويقدر أن أكثر من نصف لغات العالم ستختفي في

الخمسينيات، وتناضل وتتصارع المجموعات الإثنية مع الدول المركزية من أجل الاحتفاظ بهويتها اللغوية¹.

وقد يرجع الخلاف إلى العامل الديني الذي هدد الوحدة الوطنية بين مختلف الطوائف في السابق، وكذلك في الهند بين السيخ والمسلمين، وإيرلندا الشمالية بين الكاثوليك والبروتستانت، وقد يرجع على إلغاء الحكم الذاتي التي تتمتع به المجموعة الإثنية في كوسفو، حينما قرر الرئيس السابق سلوبودان ميلوسوفيتش إلغاء الحكم الذاتي للألبان، وكذلك إلغاء الحكم الذاتي للباسك في إسبانيا، ولم يتم إعادة الحكم الذاتي، إلا بعد موت الرئيس الإسباني السابق فرانكو².

يمكن في أحيان أخرى، أن تأخذ الصراعات الإثنية - القومية شكل النزاعات الثقافية والقتال على الهوية، لكن يحدث ذلك فقط من أجل توفير زخم للنزاع الإثني القومي، فالنزاع الإثني في إفريقيا يتغذى بطريقة ما من التطرف الإسلامي والمسيحي كما هو موجود في نيجيريا بين المسيحيين والمسلمين حيث تخوض الميليشيا المسيحية " أنتي بالাকা " حملة تطهير عرقي وديني ضد المسلمين وفق التقارير الإعلامية، 2014/02/15، وفي سوريا بين العلويين وتنظيم القاعدة (جبهة النصر). ما يميز النزاعات الإثنية - القومية هو غياب خاصية العقلانية وعدم وجود أهداف محددة، على عكس الحروب التقليدية التي في الغالب هي مواجهة بواسطة المصالح الوطنية للدولة، لذلك من الصعب معرفة أو توقع مخرجاتها النهائية وتستمر لفترة طويلة، ويمكن أن تؤدي

¹ هشام مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

² المرجع نفسه، ص ص 28-29.

إلى نتائج مأساوية مثل التدخل الخارجي وتصاعد الأنشطة غير الشرعية والإرهاب، الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت لأكثر من عقد من الزمن، هي أكثر الأمثلة التي يمكن ان يستشهد بها في هذا الصدد، ويبدو أن العراق وسوريا هما على نفس الطريق¹.

وتتجلى الثقافة في صورة اللغة (نظام الاتصال الاجتماعي وأداة حفظ ونقل المعرفة والقيم)، أو في صورة الدين الموحد (الإسلام، المسيحية، اليهودية)، أو الدين الطائفي، أو الدين الإصلاح، مثل البروتستانتية بإزاء الكاثوليكية، أو الإصلاح الإسلامي بإزاء الإسلام الصوفي، أو أن الثقافة تتبدى في صوري العرق، وناقش إرنست غيلنر بأن القومية الإفريقية ركزت على الزوج (العرق الأسود) بإزاء العرق الأبيض، متجاوزة التماثل اللغوي والثقافي - الديني الذي نشأ في ظل الإدارات الكولونيالية، ولما كانت الجماعات الإفريقية عاجزة عن خلق ثقافة عليا موحدة، ومتجانسة، فقد التمسّت في الفارق العرقي أداة للتمييز عن عن الآخر ولتأسيس هوية جامعة².

وفي هذا الصدد يرى صامويل هنتغتون في تشخيصه لطبيعة الوضع القائم بأنه " في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت الأعلام تدخل في الحساب ... وكذلك رموز الهوية الأخرى، مثل الصليب والهلال ... حتى غطاء الرأس، لأن الثقافة لها أهميتها، ولأن الهوية الثقافية هي الأكثر أهمية بالنسبة إلى معظم الناس"، وفي عالم ما بعد

¹ عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة -مناقشة النماذج النظرية، دار الكتاب الحديث: القاهرة، 2015، ص ص 63 .

² فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية - أزمة الاندماج والهوية - ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة الوطنية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ، ، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012 ص ص 277-278 .

الحرب الباردة لم تعد الفروق المميزة بين الشعوب إيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية، وإنما هي فروق ثقافية. وبناء على ذلك تحاول الشعوب والأمم التي تجيب عن السؤال المهم: من نحن؟ وتأتي الإجابة عنه دائماً بالأسلوب التقليدي الذي اعتاده البشر، وذلك بالإشارة إلى ... النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الاجتماعية¹.

وهناك من يرى بأن نسبة النزاع والتمرد تكون كبيرة، حين تكون هناك مجموعة أو إثنية معينة تعاني الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو نفس الوقت سبب لكثير من الحروب الداخلية في الوقت الراهن، فالتفاوت بين المجموعات الإثنية، والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة تؤدي إلى انفجار الأوضاع، وقد استخدم مفهوم الحرمان النسبي أول مرة في أربعينات القرن العشرين، من قبل مؤلفي كتاب الجندي الأمريكي *The American Solidier* للدلالة على مشاعر الفرد الذي يفتقر إلى مركز ما، أو إلى ظروف جيدة يعتقد أنه يجب أن تتوفر له².

كما يمكن أن تتغذى النزاعات الإثنية - من النزعة العسكرية في المجتمع، إذ تصاعدت النزاعات الإثنية في يوغسلافيا في بداية تسعينيات القرن العشرين بفعل تغذيتها من قبل القادة العسكريين في الجيش اليوغسلافي الذين تحولوا مع مرور الوقت، إلى قادة لهذا النزاع الإثني الدامي. وهي نفس الحالة التي تكررت نسبياً في بداية القرن 21 في باكستان بعد سيطرة العسكر بقيادة برفيز مشرف على السلطة، بحيث أدت النزعة

¹ حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق الذكر، ص 103.

² تيد روبرت جير، لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003، ص 68.

العسكريتارية إلى نشوب الصراعات والنزاعات المسلحة على أساس قومي في شمال باكستان وجنوبها، وظهر على السطح دور القبيلة في النزاع المسلح مع السلطة، يمكن أن يميل القادة العسكريون إلى تغذية النزاعات الإثنية داخل المجتمع من أجل إشغال المجتمع عن الحقيقة السياسية التي يعيشها وتفكيك أي تلاحم سياسي مناهض لسيطرة العسكر على الحكم، كما يفعله العسكر في مصر بعد الإنقلاب العسكري في 2013/06/03 من خلال إشعال صراعات قبلية في شمال سيناء، يتحدد الوصف المشترك بين كل مصادر العطب الإثني - القومي للأمن المجتمعي في الفشل الإقتصادي وإخفاق مشاريع التنمية التي تولد بدورها الصراع على الموارد وتصدّ مستويات الندرة التي يتغذى منها باستمرار هذا النوع من النزاعات الإثنية¹.

وبالتالي فإنه في طبيعة العوامل المثيرة للنزاعات الإثنية يأتي الخلل في إدارة التنوع الإثني، وهو خلل يتجسد في إقدام الجماعة الحاكمة على تهميش ما عداها من جماعات أخرى، وتتفاوت محاور التهميش، قد يكون اقتصاديا (رعاة دارفور)، أو ثقافيا (شيعية الخليج)، أو سياسيا (أقباط مصر)، وقد يكون مركبا يجمع بين محورين، كالمحور السياسي والاقتصادي (سنة العراق بعد احتلاله)، أو يجمع بين المحاور الثلاثة كافة (زنوج موريطانيا)، كما أن التهميش نسبي في درجته، فمع أن المطالب الثقافية مهدت أساسا لبزوغ الحركة الأمازيغية في كل من الجزائر والمغرب، إلا أن استجابة المغرب لها كانت أعلى، ثم أن التهميش يرتبط في وجوده وفي نسبته بتوازنات القوة بين الجماعات المختلفة أي أنه متحرك، وليس ثابتا فشيعية لبنان بعد الحرب الأهلية ليسوا كما كانوا قبلها

¹ عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة -مناقشة النماذج النظرية، مرجع سابق الذكر، ص ص 63-64 .

ولا هم في موقعهم من النظام السياسي بعد حرب تموز/يوليو 2006، كما كانوا قبلها، أو بعد أحداث أيار/ مايو 2007 كما كانوا قبل اندلاعه والسودانيون الجنوبيون بعد اتفاق السلام الشامل في عام 2005 اختلف وضعهم جذريا غداة الاستقلال¹.

بصورة عامة فإن هناك عوامل متعددة تؤدي إلى بروز مشاكل أو صراعات إثنية وهي²:

- ضعف النظام السياسي للدولة: وخاصة في حال نشوب صراعات إثنية بين جماعتين داخل الدولة الواحدة، حيث يتطلب الصراع الإثني في هذه الحالة أن تتواجد جماعتان إثنيتان أو أكثر على مقربة من بعضهما البعض، وأن تبلغ السلطات القومية درجة من الضعف لا تستطيع معها منع الجماعات من الاقتتال أو ضمان حماية الجماعات والأقليات الأخرى.
- عدم اعتراف الجماعة الوطنية بالتعددية الإثنية: وتمييز الأقلية واحترام هويتها وحقوقها في الوجود والتعبير عن ثقافتها وذاتيتها، بحيث يحرص مجتمع الأكثرية على اندماج الأقليات فيه سواء بالطرق السلمية كالدعوة إلى وفاق وطني أو بالقوة كاستخدام العنف والتهجير القسري وتسكين مناطق الأقليات بجماعة من الأغلبية أو استخدام وسائل أكثر عنفا - إذا ما تجسدت مطالب هذه الأقليات في حركات تحررية أو انفصالية - كالتطهير العرقي أو الإبادة الجماعية على نحو ما عرفناه في إسرائيل وصربيا والعراق.

¹ نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 364، حزيران/يونيو 2009،

- غياب المؤسسات والآليات القادرة على استيعاب التنوع الإثني داخل الدولة: حيث أنه في غياب هذه الآليات يمكن أن تؤدي الخلافات الناشئة عن هذا التنوع إلى تفجر صراعات عنيفة ودموية بين مختلف فئات المجتمع، وتمثل الأنظمة الاستبدادية أمثلة صارخة على حالة العجز عن استيعاب التنوع والاستفادة منه لمصلحة المجتمع ككل إذ تقوم هذه الأنظمة عادة على تفضيل جماعات وأفراد معينين في المجتمع من أجل دعم استمرارها في الحكم.
- ترجع بعض الدراسات الحديثة الصراعات الإثنية إلى ما يسمى بـ (الإدراك السيكولوجي): أي أن هناك عمليات إدراكية ليس فقط في الأحكام والسلوكيات على المستوى الشخصي وإنما أيضا على مستوى الجماعات، وتشير هذه الدراسات إلى أنه في العمليات الإدراكية لا تقيم المواقف استنادا لنتائجها على الذات فقط وإنما على الجماعة والفرد أيضا، وتشير أيضا أن أعضاء الجماعة الإثنية، يشتركون في معتقدات رمزية تضم تنبؤات واسعة من القيم والإدراكات تشمل إدراك كيف تتواءم جماعة معينة مع مجتمع وتساهم في جعله مكانا أفضل وأسوأ للعيش.
- بعض الجماعات الإثنية قد تخلص إلى استمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي، لا يلبي مطالبها وطموحاتها أو يضر بمصالحها وامتيازاتها المكتسبة لذلك تدعو إلى الانفصال عن المجتمع الأكبر والاستقلال الذاتي في إقليمها، أو الاستقلال الكامل في دولتها، ومما يساعدها على دعوتها تركيز أبناء الأقلية في إقليم واحد، وخاصة نحو الأطراف بعيدا عن مركز الدولة، إلى جانب توافر الوفرة السكانية والموارد، ومثال على ذلك شعب الصحراء الغربية ودعوته للاستقلال عن المغرب ولد الصراعات والصدامات بين البوليساريو والحكومة المغربية.

- يرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات، ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية للدول، لقد أدت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، وفي ذات الوقت تمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة، سواء على المستوى القومي أو المحلي.
- استغلال السياسيين للمظاهر الإثنية حفاظا على مصالحهم السياسية المباشر، ففي نيجيريا أدى الاستغلال السياسي للوعي الإثني والخوف إلى تحريك الديناميات السياسية بقوة، وبالتالي تفسخ الجمهورية الأولى ونشوب الحروب الأهلية، وأصبح هذا ظاهرة متكررة في السياسة الانتخابية من يومها.

المطلب الثالث: النزاعات الإثنية وتأثيرها على السلم الاجتماعي

إن التعددية بمعنى " التنوع والاختلاف " ظاهرة واقعية وسنة من السنن الإلهية في الكون، وهي في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره، وقد عرفت العديد من مناطق العالم ظاهرة التنوع، والاختلاف في صور متعددة إثنية، دينية، ثقافية، إقتصادية منذ القدم، إلا أنها اتخذت أبعاد جديدة في ظل التطورات الداخلية، والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديدا منذ مطلع التسعينيات حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السائد بعد أن كان خطاب "الوحدة" من خلال الصهر هو السائد في كثير من دول العالم النامي، وبخاصة الدول حديثة الاستقلال.

أولاً: انفجار النزاعات الداخلية في العديد من الدول:

تعتبر التعددية الإثنية من أبرز أشكال الانقسام في معظم المجتمعات البشرية، إذ يندر وجود مجتمع بشري واحد خال منها، وتميزت حقبة التسعينيات من القرن الماضي بزيادة عدد حوادث العنف والصراع حول الهوية الإثنية، الأمر الذي يجعل هذه الظاهرة ليست كما يرى البعض مجرد جزء من مخلفات الماضي، وإنما قوة مازالت فاعلة في الحياة السياسية في العالم اليوم¹، وقد أثبتت الفترة الممتدة ما بين 1997-87 أن التركيبة الإثنية لأغلب دول العالم تجعل منها خزاناً قابلاً للتفجير بمجرد توفر ظروف محفزة.

إذ يمكن القول عموماً، أن التهديد الرئيس للسلم الوطني والاجتماعي منذ أواخر الثمانينات لم يأت من المواجهة الرئيسية المشتركة بين الدول، ولكن من مصدر آخر الصراعات الداخلية والصراعات التي تحدث داخل حدود الدولة، قد حلت محل الصدمات الإيديولوجية في الحرب الباردة كأنواع رئيسية للصراعات، وللتوضيح فإنه من 1988، عندما كانت الحرب الباردة على وشك الإنتهاء كانت هناك 47 صراع تدخلت فيها الأمم المتحدة في ثلاث صراعات (الغزو العراقي للكويت عام 1990، والصراع الحدودي بين ليبيا وتشاد في عام 1994 والصراع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا 1998-2000، إضافة إلى الغزو العراقي الأخير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ويصل العدد

¹ Marine Ottina, *Ethnic –politic in Africa : change and continuity in Richard Joseph, state conflict and democracy in Africa*(London Lynne Rienner Publishers, 1999), p 295

الإجمالي للصراعات بين الدول خلال فترة ما بعد الحرب الباردة إلى 4 مقارنة مع 44 من الصراعات في نفس الوقت¹.

كما توحى الإحصائيات بتغيير الأوضاع، بحيث أنه في سنة 1970 توجد 18 دولة عانت من الصراعات ذات منشأ لغوي، و 19 دولة أخرى تعاني من صراعات دينية داخلية كبيرة، و 76 دولة عانت من تنظيم جماعات المعارضة مظاهرات حول مظاهر الأقليات، ولتعزيز هذه الصورة قدّرت داربي سنة 1979 أن هناك 74 من الصراعات السياسية العنيفة النشطة، أدّت إلى أكثر من 1000 حالة وفاة في عام واحد، كما تشير الحوليات السنوية لمعهد أبحاث السلام بستوكهولم (سيبري) أنه خلال سنة 1990 كان هناك حوالي 30 نزاع مسلّح كبير واحد منها فقط كانت بين الدول أما الباقي فكانت داخل الدول بين الفصائل تغرق بينها الإثنية على أسس دينية أو ثقافية².

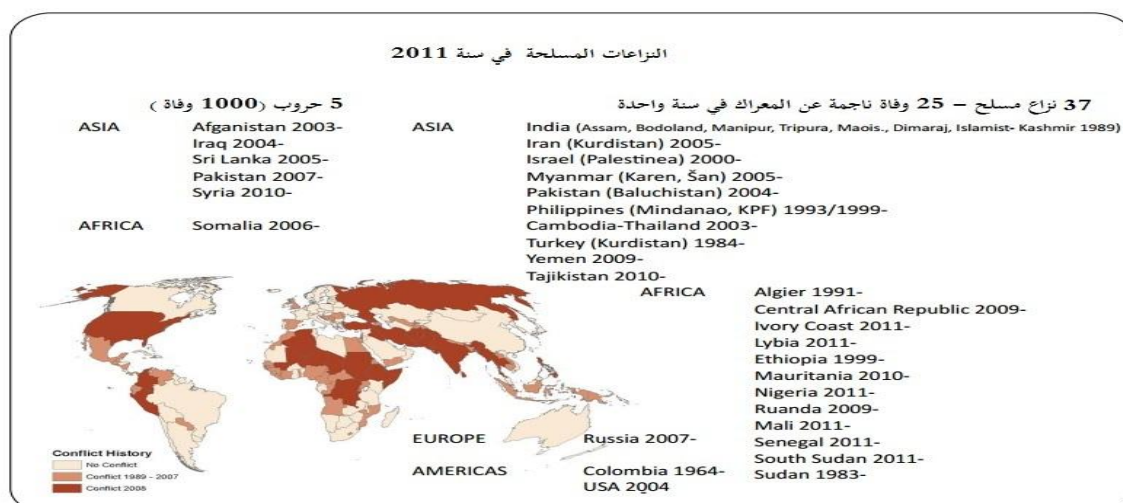
وتبيّن الخريطة المبيّنة أدناه أنه خلال الفترة الممتدة 1991-2011 أن هنا 5 نزاعات ما بين الدول وقد بلغ عدد ضحايا هذه النزاعات أكثر من 1000 قتيل خلال السنة الواحدة، و 37 نزاع مسلّح داخل الدول بلغ عدد الوفيات فيها 25 ضحية خلال السنة الواحدة، وهذا ما يبين تغير نوع النزاعات من النزاعات

الدولية إلى نزاعات داخل الدول بين الفصائل المتحاربة والحروب الأهلية أو بين أجهزة الدولة ومجتمعاتها وغيرها، وهو ما أثبت انتشار هذا النوع من النزاعات بين سنة

¹ Ercan Yilmaz (Muzzaffer); *Resolving Internal Conflict in the post- cold war Era: is peace keeping enough?*; Journal of economic and social reasarch 8(2), 27-42,p30

² Kenneth D.Buch, Diana Saltareli, *The two faces of education in ethnic conflict-Towards a Peace building education for children*, Unicef innocent Reasearch centre, Flerence, Italy 2000.p14

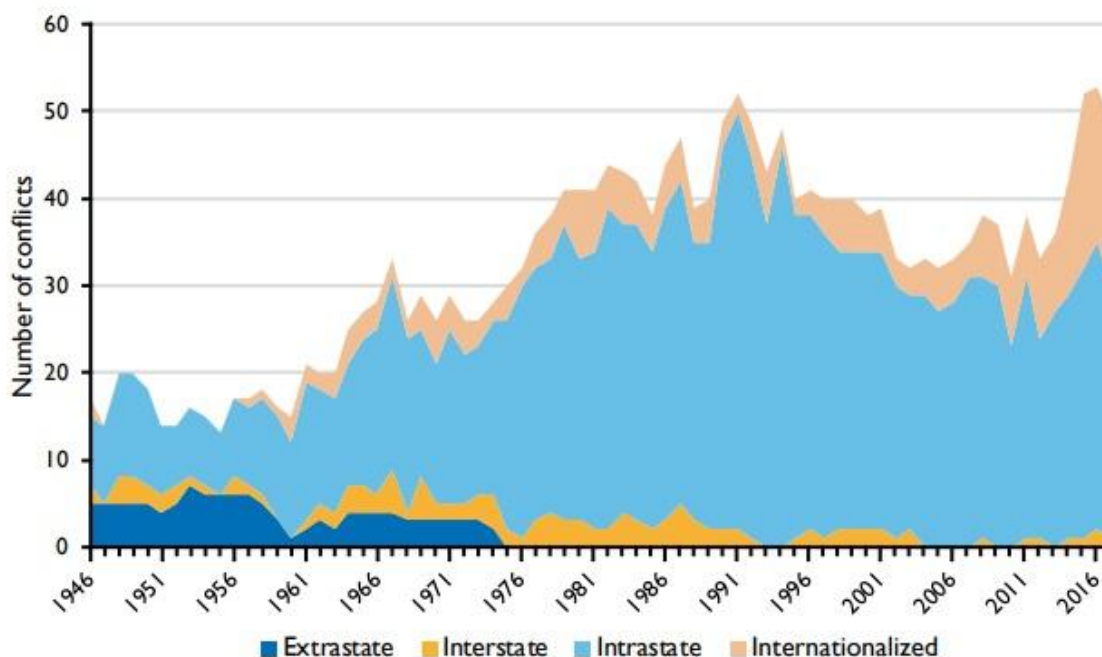
وأخرى بحيث اثبتت العديد من الإحصائيات أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 1946-1988 كان هناك 30 نزاع ما بين الدول و 45 نزاع داخل الدولة، أما الفترة الممتدة ما بين 1989-2007 فكان هناك 5 نزاعات بين الدول و 54 نزاع داخلها.



Nemanja!Džuverović, Intra state conflict , Peace Studies, 20 December 2012, <http://www.csm-fpn.org/wp-content/uploads/2011/12/TPRS-Intra-State-Conflicts.pdf>

كما يبين الشكل أدناه النزاعات المسلحة خلال ال فترة الممتدة ما بين 1946 - 2010 حيث نلاحظ من خلال الشكل أنه خلال فترة التسعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة نجد أن عدد النزاعات الداخلية قد بلغ أشده مقارنة بالسنوات السابقة من جهة ومقارنة بالنوع الآخر من النزاعات سواء الداخلية منها أو النزاعات الممتدة بين دول ودولة أخرى ، وهذا ما يبين خطر هذا النوع من النزاعات الذي كان لها تأثير كبير سواء على الوحدة الوطنية مثل السودان أو عدد الوفايات في إفريقيا وأسيا ودول الوطن العربي أو من من تزايد عدد اللاجئين.

الشكل رقم 17: أنواع النزاعات في العالم 1946-2016



ملاحظة: النزاعات الخارجية للدولة تقع بين دولة ما ومجموعة غير تابعة لتلك الدولة موجودة خارج أراضي تلك الدولة .

- النزاعات بين الدول تقع بين دولتين أو أكثر
- لنزاعات الداخلية المدولة تقع بين حكومة دولة ما أو مجموعات المعارضة الداخلية مع تدخل دول أخرى
- النزاعات المسلحة الداخلية تقع بين حكومة دولة ما ومجموعات المعارضة الداخلية دون تدخل دول أخرى

: Dupuy, Rustad- Trends in Armed Conflict, 1946–2017, Conflict Trends 5-2018.pdf

إن المخاطر التي تتطوي عليها الحروب اليوم لا تشمل الأراضي فحسب، وإنما تشمل أيضا الهويات الإثنية والدينية والسيطرة على الموارد الطبيعية، والسيطرة على التجارة المربحة بل وأحيانا المحضورة مثل تجارة السلاح والمخدرات لقد تفاقمت تلك التوترات نتيجة الأزمة الاقتصادية وما ي صاحبها من محن اجتماعية وتعاضم فجوات الثراء

بين المناطق والأمم وضعف مؤسسات الدولة في مواجهة الإفقار والقتاقل الأهلية، ومن بين الملامح الشائعة تأكيد الولاء الإثني والديني والعنصري الذي يغطي العلل السياسية والاقتصادية.

ثانيا: إنهيار الدول

يعد انهيار الدول النتيجة الأبرز والأكثر خطورة للصراعات الإثنية في دول الجنوب بصفة عامة وإفريقيا على وجه الخصوص ويرتبط ذلك بحداثه نشوء هذه الدولة والإخفاق في بناء الأمة ومن ثم تناقض الولاء للوطن وصعود الانتماءات التحتية (قبلية وإثنية وعرقية)، وبأخذ إنهيار الدولة شكلين¹:

- **الإنهيار الشامل:** وفي هذه الحالة تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ومن ثم تنهار مؤسسات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية، وهنا تصل مستويات العنف إلى حدودها القصوى وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعيات المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء الحرب، وتعد ليبيريا عقب اغتيال صامويل دو *Samuel Doe* عام 1989، والصومال عقب الإطاحة بنظام سياد بري *Siad Barre* عام 1991، الحالتين الأكثر تمثيلا للإنهيار الشامل للدولة.

- **الإنهيار الجزئي:** ويقصد به ضعف سلطة الحكومة وتهلّل جهازها البيروقراطي الذي ينجم عنه عجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، ويتسم هذا النمط في أغلب الأحيان بأنه مؤقت ويقتصر على فترة محددة من النزاع، مما يغري الجماعات

¹ أيمن السيد شباتي، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص - التداعيات - سبل المواجهة - ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد 06، سبتمبر 2010، ص 98 .

المتقاتلة ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة، ويبدو ذلك واضحا في معظم النزاعات الإثنية في إفريقيا كما هو الحال في إثيوبيا في عهدي مانجستو هايلي مريم *Mangistu Haile Mariam* وهيلا سلاسي *Hailé Sélassié* وكذا حالة أوغندا حيث تسيطر جماعة (جيش الرب للمقاومة) على بعض الأجزاء شمال البلاد وغربها.

بالإضافة إلى هذا ظهور الحركات الانفصالية ساهم في احتلال النزاعات الإثنية درجة مهمة على سلم أولويات المجموعة الدولية من خلال ظهور دول جديدة بمحددات جديدة أوجبت المواجهة مع الحكومة التي لا تسمح بتفتيت الدولة وما ينجم عن ذلك من خسائر بشرية حادة فيما يعرف بالحروب الانفصالية، وهذا راجع إلى وجود حركات سياسية واجتماعية ترمي إلى إما تخليص الجماعات من نير اللامساواة والاضطهاد، وإما الانفصال بها عن مجتمع لا يعبر عن هويتها العرقية وهي ما يعرف بالحركات العرقية.

.Ethnic movements

والحركات العرقية هي حركات سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية غير مهيمنة (غالبا ما تكون أقلية)، ويكون لهذه الحركة برنامج عمل ينطوي على ما تصبو إليه من أهداف وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف التي قد تتمثل في إعمال مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى لاسيما المسيطرة منها، كما قد تستهدف الحركة في بعض الأحيان تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم الذي تقطنه، ذلك فضلا عن أن ثمة حركات قد تتغيا الإرتقاء بجماعتها إلى تبوء موقع السيطرة في مجتمعها، غير أن أغلب الحركات ترمي إلى انفصال الجماعة عن

المجتمع السياسي الذي يشملها، وإقامة دولة تجسد هويتها أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية، وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركة إلى استخدام وسائل عديدة* بعضها ذات طابع سلمي، وبعضها يرتكز على العنف¹.

ومن خلال الجدول الآتي نقدم فيه بعضاً للحركات العرقية التي شهدتها العالم المعاصر سواء تلك التي مازالت قائمة أو التي انتهت ببلوغ أهدافها:

* تتغير أساليب التعبير للحركات العرقية من أساليب سلمية تتمثل في الأحزاب السياسية والمنظمات أو عنيفة مثل الحرب النظامية، أو حرب العصابات وعمليات الاختطاف والاعتقال والتصفية الجسدية وكل ذلك في سبيل بلوغ غايتها

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق الذكر، ص ص 101-102.

الجدول رقم 08: يبين الحركات العرقية التي شهدتها العالم المعاصر

الدولة متنوعة العرقيات	الحركة العرقية	طبيعة الحركة
إثيوبيا	الحركة الإريتيرية	مطالب انفصالية
إثيوبيا	حركة صومالي أوجادين	انفصالية
السودان	حركات الجنوبيين (أظهرها حركة جون جارانج)	أغلبها انفصالية
جنوب إفريقيا	حركة الأغلبية السوداء	ارتقائية
روديسيا (زيمبابوي)	حركة الأغلبية السوداء	ارتقائية
ناميبيا	حركة الأغلبية السوداء	ارتقائية
تركيا	الحركة الكردية	انفصالية
العراق	الحركة الكردية	انفصالية
الهند	حركة السيخ في البنجاب	انفصالية

المصدر: أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق

الذكر، ص 217-218

وهكذا يتضح من الجدول السابق أن الحركات العرقية ترتبط من حيث وجودها بالدول متنوعة الأعراق سواء كانت هذه الدول تنتمي إلى دول العالم الثالث كالسودان وبورما أو كانت تدخل في مصاف الدول المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، وهو ما يؤثر على السلم الاجتماعي في هذه الدول سواء من حيث الاحتجاجات والإضرابات أو من حيث المطالب الانفصالية .

ثالثاً: مشكلة اللاجئين

أصبحت مشكلة اللاجئين منذ مطلع القرن العشرين تشغل بال المجتمع الدولي الذي بدأ لأسباب إنسانية يتحمل مسؤولية حمايتهم ومد المساعدة لهم، وإذا كان من الثابت أن للحروب آثار خطيرة ونتائج بالغة السوء فإنه مما لا شك فيه أن ما ينجم عنها من خسائر بشرية هو أخطرها على الإطلاق علماً أن الخسائر البشرية لا تقتصر فقط على القتلى والجرحى والمعاقين وإنما تمتد أيضاً لتشمل اللاجئين والمهجرين والمطرودين من ديارهم والمحرومين من حق العودة إلى وطنهم والذين يتحولون فجأة من مواطنين في بلادهم إلى لاجئين في بلاد الله الواسعة وأر كان العالم المختلفة ولهذا السبب تعد مشكلة اللاجئين في العالم من أكثر القضايا المعروضة على الأسرة الدولية تعقيداً حيث أن هناك أكثر من ٣٠ مليون إنسان لاجئ في العالم اليوم يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار فضلاً عن حاجتهم إلى الخدمات

الإنسانية الأخرى. وتنجم ظاهرة اللجوء بصفة أساسية بسبب ظاهرة الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية على حد سواء¹.

فاللاجئ حسب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين هو من يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأى سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد².

فقد تزايد عدد اللاجئين في العالم الناجمين عن النزاعات الداخلية أو ما بين الدول ، وتقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها لعام 2006 عن حالة اللاجئين في العالم عن وجود 33 حالة مما يسمى حالات اللاجئين التي طال أمدها الذين ظلوا في المنفى لما يربو عن 5 سنوات ويبلغ عددهم حوالي 5.7 مليون شخص من إجمالي مجموع عالمي مقداره 9.2 مليون نسمة والغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين توجد في أشد مناطق العالم فقرا وأكثرها اضطرابا ،ومنذ مطلع عقد التسعينات ظل القدر الأكبر من اهتمام المجتمع الدولي ينصب على حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين في المناطق التي تحظى بالقدر الكبير من الاهتمام مثل البلقان الذي يبلغ عدد اللاجئين فيها 3 مليون لاجئ ومنطقة البحيرات العظمى في إفريقيا حيث صارت مناطق شرقي إفريقيا وغربها ، جنوب

¹ إبراهيم دراجي، مشكلة اللاجئين وسبل معالجتها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمية " اللاجئين في المنطقة العربية قضاياهم ومعالجتهم، جامعة نايف للعلوم الأمنية: كلية العلوم الاستراتيجية:الرياض ، 3-4 أكتوبر 2011، ص2.

² وليد خالد الربيع، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي -دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية المجلد 23، العدد 72، مارس 2008، ص 9.

آسيا ، جنوب شرق آسيا ، القوقاز وآسيا الوسطى كلها ، مواطن لحالات اللجوء طويل الأمد ، وفي إفريقيا تضم كل من أوغندا ، تنزانيا ، الكونغو زامبيا ، غينيا ، كينيا أكبر هذه المجموعات.¹

أما في الوطن العربي والذي يعاني من العديد من الصراعات والتوترات الداخلية " حيث أن ما يشكل 45 % من الصراعات في العالم موجود في الوطن العربي، الذي أنتج وحسب تقرير المفوضية العليا للاجئين للعام 2010م 43.700 مليون لاجئ عالمي للأسف 60% منهم مسلمون وأكبر دول منها لاجئون هي فلسطين وأفغانستان والعراق والسودان والصومال والكونغو الديمقراطية، كما بلغ عدد اللاجئين العرب 15 مليون نسمة تقريبا 50% منهم داخل الوطن العربي و 300% في أوروبا و 5% في أمريكا و 5% في دول أمريكا الجنوبية و 10% في دول مختلفة² .

وتساهم تحركات اللاجئين في انتشار عدم الاستقرار والنزاعات العنيفة عبر الحدود وانتشار السوق السوداء للأسلحة، ما يسهل اختراق الحدود الوطنية وانتقال الأسلحة بين الجماعات الإثنية عبرها، وتزيد تأثيرات جار سوء جراء تحركات اللاجئين عبر الحدود والتي غالبا ما تكون إلى الدول المجاورة، مما يفرض تكاليف كبيرة على الدولة المستقبلة، وتساهم حركة اللاجئين في انتشار الأمراض ، وتؤدي حركة اللاجئين عبر الحدود إلى زعزعة استقرار الدول المجاورة، كما برز ذلك في أعمال العنف بمنطقة البحيرات العظمى بين التوتسي والهوتو ومن الممكن أن تصبح مخيمات اللاجئين موقعا لتنظيم الجماعات

¹ سمية بلعيد، مرجع سابق الذكر، ص 49.

² ممدوح محمد بن الشمري، جهود المملكة العربية السعودية في مجال مساعدة اللاجئين، لمزيد من التفصيل أنظر الموقع: <https://www.okaz.com.sa/local/na/1750323> (2018-07-28)

التي تمارس العنف، وأيضا قد تكون هذه البلدان مركزا للجريمة المنظمة كالاتجار بالمخدرات، بحيث نعتبر غينيا بيساو مركزا لعبور الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا وحتى إلى أوروبا، الأمر الذي يخلف تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة¹.

الجدول رقم 10: الدول المستقبلية للاجئين خلال سنوات 2009-2010-2011.

البلد /السنوات	عدد اللاجئين 2009	عدد اللاجئين 2010	عدد اللاجئين 2011
إثيوبيا	121.886	295.154	288.844
الجزائر	94.137	94.144	94.148
السودان	186.292	178.308	139.415
الكاميرون	99.957	104.257	100.373
مصر	94.406	95.056	95.087
كينيا	358.928	402.905	566.487
رواندا	54.016	55.398	55.325
كوت ديفوار	24.604	26.218	24.221
غينيا	15.325	14.113	16.609

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نقلا عن:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG.in> 10/12/2013

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ تزايد عدد اللاجئين في الدول المستقبل خلال سنوات 2009-2010-2011، فمثلا في حالة كينيا نلاحظ تزايد العدد من 358.928

¹ التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، فلورنسا، 2009، ص 29.

سنة 2009 إلى 402.905 سنة 2010 إلى 566.487 وهو نفس الشيء بالنسبة للعديد من الدولة لكن بنسب مختلفة، وهو ما يفرض أعباء اقتصادية واجتماعية وأمنية على المجتمعات القريبة والمجاورة، كما تستنزف الموارد الاقتصادية للدول المستقبلية .

رابعاً: الإبادة الجماعية

أوضح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولي المقصود بجرائم الإبادة الجماعية بأنها: أى فعل من الأفعال الآتية، يرتكب بقصد إهلاك جماعة: قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية -بصفتها تلك- إهلاكاً كلياً، أو جزئياً¹:

- قتل أفراد الجماعة
- إلحاق ضرر جسدي، أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة
- إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية، يقصد بها إهلاكها الفعلي، كلياً، أو جزئياً.
- فرض تدابير، تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة
- نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

تتميز النزاعات الإثنية بدرجة عالية من العنف، فاستعمال وإطلاق مصطلح الإبادة والتطهير الإثني والمذابح هي من السمات الرئيسية للنزاعات الإثنية، فهدف بعض المجموعات الإثنية هو محو الإثنيات الأخرى، وتطهيرها من الدولة أو من التراب

¹ زياد ربيع، جرائم الإبادة الجماعية، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والخمسون ، ص108.

الوطني التي تقطن فيه، بدون شفقة أو رحمة وبدون تمييز بين الذكر والأنثى بين الصبي والكهل، ولقد عبر عن هذا الوضع الماساوي البير شنابرل (*Albert Schnabel*) "ففي النزاعات الإثنية المجموعة بكاملها هي هدف الاعتداء بدون أخذ بعين الاعتبار الأطفال والنساء والشيوخ، فالمجموعة الإثنية بأكملها تصبح هدفا للعدو، ان استهداف المدنيين تصبح استراتيجية معتمدة في النزاعات من هذا النوع وهذا يؤدي إلى قسوة وحشية النزاعات الإثنية التي بدورها تساهم في زيادة العداوة والكراهية بين المجموعات الإثنية¹.

ولتبيان ما سبق ذكره فلا بد من الاستدلال ببعض الأحداث العرقية، بحيث عرف العالم أكبر مجزرة عرقية حدثت في نهاية الحرب الباردة وهي الأولى من نوعها، وقعت في شهر أبريل 1994، وعلى وجه التحديد في رواندا وأطراف النزاع هم قبائل الهوتو التي تشكل الأغلبية من السكان والتوتسي التي تمثل الأقلية وهي مهمشة قامت قبائل الهوتو بحملة تطهير عرقي ضد التوتسي استمرت أكثر من مئة يوم ولقد بلغت المذابح ذروتها في أبريل 1994، شارك فيها أكثر من 50 ألف هوتو من جنود وفلاحين مسلحين بالرشاشات والقنابل اليدوية، والسيوف وبدأوا في البحث عن التوتسي منزلا بمنزل والمتعاطفين معهم، وحسب جيرارد برونيني (*Gerard Prunier*) كانت المذبحة منظمة ومخططة بقيادة المسؤولين الحكوميين والجيش وراح ضحيتها ما بين 800 ألف إلى 850 ألف توتسي وفرّ أكثر من 300 ألف من البلاد، كما عرفت أوروبا حربا عرقية لم تشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي حرب البوسنة أين ارتكب الصرب مجازر وتطهيراً

¹ رايح مرابط، أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول - دراسة حالة كوسفو، مرجع سابق الذكر، ص ص 29-30

عرقيا ضد المسلمين وخاصة في مدينة موستار وسريرينشا وراح ضحيتها أكثر من 300 ألف من البلاد¹.

والجدول التالي يوضح أهم الإبادات الجماعية التي حدثت منذ خمسينات القرن المنصرم :

¹ المرجع نفسه ، 30.

الفصل الثالث — قضايا السلم الاجتماعي في دول الجنوب بين الإدارة والمواجهة

الجدول رقم 11: يوضح أهم الإبادات الجماعية التي حدثت منذ خمسينات القرن المنصرم

التاريخ	الدولة	الضحايا	الوفيات
1957-194	الاتحاد السوفياتي	الشيشان	230000
1968-194	الاتحاد السوفياتي	تتار القرم المشكيتانيون	175000-57000
1977-195	الصين	أهلالي تيببت	غير متوفر
1972-196	بارغواي	هنود أتشي	90000
1964-196	رواندا	التوتسي	14000-5000
1963	لاوس	رجال قبائل ميو	20000-17000
1966-196	اندونيسيا	الصينيون	500000 مليون
1973-196	بوروندي	الهوتو	205000-103000
1966	نيجيريا	الإيبو في الشمال	30000-9000
1984-196	غواتيمالا	الهنود	63000-30000
1979-196	غينيا الاستوائية	قبيلة بوبي	50000-1000
1981	باكستان	البنغاليون	3-1.25 مليون
1979-197	اوغندا	كاراما كونغ أشولي لانغو	500000-100000
1998-197	اندونيسيا	تيمور الشرقية	200000-60000
197	بورما	المسلمون في أقاليم حدودية	غير متوفر
1987-198	سيرلانكا	تاميل	10000-2000
1994	رواندا	التوتسي	500000 مليون
1995-199	البوسنة والهرسك	معظم المسلمين البوسنيين	200000

المصدر: سمية بلعيد، مرجع سابق الذكر، ص 50

أبلغ مثال على ذلك ما حدث في رواندا عام 1994 وكوسوفو والبوسنة والهرسك في منطقة البلقان في تسعينات القرن الماضي، وتتشأ في رغبة جماعة ما تطهير جماعة أخرى نتيجة عوامل عدة من بينها الاختلاف الإثني والأحقاد التاريخية التي تزيد من عدم قدرة جماعتين على التعايش في نفس الإقليم، وكذلك استغلالهم من قبل الفواعل السياسيين وعوامل أخرى.

المبحث الثالث: المجتمع المدني في دول الجنوب دولة الظل أو ظل للدولة ؟

تعكس طبيعة العلاقة بين الدول ومنظمات المجتمع المدني أحد أهم محاور تحقيق السلم الاجتماعي، ففعالية منظمات المجتمع المدني باعتبارها السلطات الوسيطة بين الدولة والمجتمع تنتقل انشغالاته ومطالبه لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغياب هذه المؤسسات أو عدم فعاليتها يؤدي بمطالبة لأفراد المجتمع بحقوقهم مباشرة من السلطة إما عن طريق العنف أو عن طريق مظاهرات واحتجاجات تهدد السلم الاجتماعي، وهذا ما يبرر وجود مجال عام تشتغل فيه هذه المنظمات في ظل علاقة تكامل بينها وبين الدولة

المطلب الأول: الدولة والمجتمع المدني في دول الجنوب تكامل أو تضاد

كتب جون جاك روسو *Jean Jacque Rousseau* عام 1762: "يولد الناس أحرارا لكنهم مكبلون بالأغلال في كل مكان" منذ ذلك الوقت ظهرت الديمقراطية وازدهرت في العديد من الأماكن في العالم، لكن وفقا لمنظمة فريدم هاوس *Freedom house* الأمريكية الغير الحكومية التي تراقب وتروج الأسواق الحرة والمؤسسات الديمقراطية في

العالم، فإن أكثر من نصف سكان الأرض لا يزالون يعيشون في مجتمعات معرّفة بأنها إما حرة جزئياً حيث يكون جزء أساسي من حريات الفرد وحقوقه الديمقراطية محدود أو غير حرة، حيث يملك الشعب حرية سياسية بسيطة، ولا يمكن وصف الأنظمة في كلتا الحالتين بأنها ديمقراطية¹.

سنعالج في هذا الجزء من الدراسة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في دول الجنوب لأن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا إحدى تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق وينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع، كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تصنعه من تنظيمات، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل أن المجتمع هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها².

ومع ظهور مؤسسات المجتمع المدني وبروزها في المجتمعات الغربية وزيادة دورها اعتبرها البعض أن ذلك كان بداية لنهاية الدولة وسيطرتها على المجتمع، إلى درجة دفعت بعضهم إلى القول أن المجتمع المدني سيكون بمثابة دولة الظل التي ستضطلع

¹ باتريك ه. أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، تر: باسل جبيلي، دار الفرقد للنشر والتوزيع: سوريا، 2012، ص ص 216-217.

² وليد العيفة، جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في عصر العولمة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 6، العدد 1، جانفي 2019، ص 806.

بمسؤوليات ومهام كانت من صميم أعمال الدولة التي تحتفظ مع هذا المولود الجديد إلا بوظائفها التقليدية المحددة¹.

ينطلق أنطونيو غرامشي *Antonio Gramsci* باعتبار أن المجتمع المدني يشكل مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع، ويسمى بالدولة الموسعة "أي المنظومة السياسية بشقيها المدني والسياسي" وبهذا المعنى يقول غرامشي إن الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني وبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع بأجزائه ونقابات وتياراته السياسية فإن الدولة تحتكر السلطة عبر أهرتها ومؤسساتها المختلفة، وبهذا المعنى تكون العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة جدلية، فيمكن للمجتمع المدني أن يكون مساندا للدولة أو معارضا لها ففي الحالة الأولى يشكل المجتمع المدني مصدر الشرعية لسلطة الدولة عبر مشاركة منظمات المجتمع المدني وفئاته المختلفة في صنع القرار، أما في الحالة الثانية التي تنصدر فيه الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية على كل الأشكال التعبيرية عن الرفض، تيدوا الدولة وكأن المجتمع هو الذي وجد من أجلها وليس العكس².

فالعلاقة بين المجتمع المدني والدولة ليست مجرد علاقة نفي أو إثبات وإنما هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر حيث لم يعد الخيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني لأنها تمثله وبين مجتمع ديمقراطي

¹ عنتر بن مرزوق، إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة العربية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 2، العدد 1، ص 44.

² ريموش سفيان، المجتمع المدني ودوره في ترشيح أنظمة الحكم حالة الدول النامية (الجزائر)، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 4، العدد الأول، ص 169.

ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شؤونهم المجتمع المدني ليس لا دولة وإنما شرط وجود الدولة مثلما أن الدولة هي شرط وجوده¹.

حيث يرى جون كين *Jhon kean* أن انشغال الفكر الغربي بضرورة إيجاد نقطة توازن بين الدولة والمجتمع أنتج خمس ضيغ لطبيعة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة²:

- الأولى كما يراها هوبز *Hobbes* وآخرون ترى أن مهمة الدول هي الانقلاب على مجتمع الطبيعة الغير آمن ، وإحلال المجتمع المدني مكانه، وهو مجتمع يتمشى مع الدولة وتكون هي الأساس فيه.

- الثانية يمثلها ولوك و كانط *Jhon locke and Emmanuel Kant* ويرى أن المجتمع المدني حالة الطبيعة، وأن مهمة الدولة ليست الانقلاب عليه وإنما المحافظة عليه ورعايته وتطويره.

- الثالثة تؤكد أن الدولة شر لابد منه ويجب مقاومتها والحد من سلطاتها إلى الحد الأدنى.

- الرابعة المنظور الهيجلي *Higel* الذي يرى الدولة مكملة للمجتمع المدني، ولكنها عابرة له وقوامة عليه، وشرط لإعطائه البعد الأخلاقي والعمومي.

- الخامسة منظور ستيوارت ميل ودي توكفيل *Stuat mill and De Tocqueville* الذي يرى بضرورة استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وأهميته ليست فقط لكف غلوها والحد من سلطانها، بل كذلك للحد من الأغلبية الشعبية ضد الأفراد والأقليات.

¹¹ عنتر بن مرزوق، مرجع سابق الذكر، ص 49.

² وليد العيفة، مرجع سابق الذكر، ص 807.

لكن تتأثر علاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة كأن يكون ديمقراطيا أو تسلطيا أو شموليا، أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول كالتحول نحو الديمقراطية فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني من الجهات الرسمية داخل هذا النظام كون أن الأنظمة المتحولة نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي ولا يتم بسهولة وسرعة¹.

إذا قصرنا دراستنا في هذه العلاقة (المجتمع المدني - الدول) في دول الجنوب أو نستخدم الدلو غير الديمقراطية أو شبه الديمقراطية، فإن الدولة في دول الجنوب عموما لم تخرج من نمط الدولة الباتريمونيالية *Patrimonialism* (الدولة التي تحكمها سلالة تعتد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع وموالين لشخص الحاكم وسلالته) أو عن نمط الدولة الخلدونية (الدولة التي تركز على العصبية)، هذين النمطين وغيرهما لا يخرجان عن منطق هيمنة الدولة على المجتمع بمعنى آخر عن المجتمع المدني، إذ غالبا ما تسعى الدولة للهيمنة على دور المجتمع².

لقد استطاعت دول الجنوب من خلال الأنظمة الشمولية التي كانت تعتمد على نخبة واحدة لإدارة السلطة، سواء كانت نخبة مدنية أم عسكرية أن تجعل من مؤسسات

¹ منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، دفا تر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011، ص 415.

² خيربي عيد الرزاق جاسم، المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع، مجلة دراسات دولية، العدد 28، ص 28.

المجتمع المدني المتميزة بالضعف المؤسسي والافتقار إلى الموارد المالية، مؤسسات تابعة للهيكل السياسي والإداري للدولة كل حسب طبيعة نظامها السياسي خاصة الأنظمة الشمولية منها، فأصبح ما يوجد من مجتمع مدني يتمتع بعلاقة تبعية أو تحالف أو شراكة قوية مع الدولة من خلال دورها في العمل مع إدماج الفئات الاجتماعية، وهذا الإدماج يهدف إلى جعلها جزء من النسق العام للدولة، حيث أن ما كان سائدا في المرحلة التي سبقت عملية الانتقال الديمقراطي، وما برز مع بداية هذه المرحلة لم يكن مجتمع مدني بقدر ما كان حركات جمعوية، لأن المجتمع المدني يعرف تقليديا - منذ "ميكافيلي *Machiavelli*" إلى "ماركس *Marx*" - على أنه كل ما يقع خارج المجتمع السياسي الرسمي، وذلك بغض النظر عن كون المجتمع المدني يشكل أساس الدولة أو أن يكون مختلفا أو ضد الدولة بالنسبة لكل مفكر من هؤلاء¹.

ومنه أصبحت الدولة مؤسسات خاصة، توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس من أجل تغطية المصلحة العامة، وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني إلى أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة السلطة وتهديد مباشر لوجود الأمة والقومية والثورة ودفعها ذلك إلى الإنكفاء بشكل أكبر عن نفسها وقوامها الخاصة وتنميتها وبالتالي تخصيص

¹ جمال دريوش، التنمية السياسية في دول الجنوب دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص187.

القسم الأكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجيات المجتمع، وإنما لتعطيل وسائل القضاء عليه¹.

إن سياسة دولنة المجتمع قائمة على أنه كلما تنامت وقويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فعاليتها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسة الدولة بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وكلما ضعفت هذه المنظمات وخفت فعاليتها وتوقف نشاطها ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين، ليصبح الفرد فاقدا لفعاليتها ويتجول إلى ذات بلا مواطنة ويجرد من حقوقه المدنية والسياسية².

لقد قامت الأنظمة السياسية في مختلف دول الجنوب بتفريغ منظمات المجتمع المدني من محتواها وأدوارها الفعلية، حيث حولتها إلى منظمات أهلية ذات نطاق ضيق جغرافيا وفعليا، حيث لم تكن تخلق الضغط السياسي المطلوب من أجل الإصلاح، ولم تنادي لتحرير الممارسة السياسية وتعددية النظام والفواعل، وبالتالي فإنها لم تؤدي إلى إسقاط النظم الديكتاتورية. حيث كانت الموجة الثالثة للديمقراطية خارجية المصدر أكثر منها داخلية.

هذا التفسير للسلوك الاجتماعي أثبت أن أغلب دول الجنوب فيها مجتمعات أهلية وليس مجتمعات مدنية، حيث تقوم التنظيمات الأهلية من حيث الأساس على الروابط الشخصية مثل روابط الدم أو القرابة أو العقيدة، وغالبا تكون تنظيمات عمودية، تكمن

¹ عنتر بن مرزوق، مرجع سابق الذكر، ص 46 .

² ريموش سفيان ، مرجع سابق الذكر، ص 170.

وظيفتها بالدرجة الأولى في تمايزها ودفاعها عن حدود هذا التمايز اتجاه غيرها من التنظيمات الأخرى عكس المجتمع المدني الذي يقوم على أساس الروابط المدنية بالدرجة الأولى التي غالبا ما تنتج تنظيمات أفقية ذات وظيفة مدنية عمومية مستقلة عن الدولة¹، والجدول أدناه يبين التمايز التقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

الجدول رقم 12: يوضح التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

نوعية المجتمع	المميزات	الأشكال التنظيمية	التقاطعات
المجتمع المدني	قاعدة تنظيمية مؤسساتية-سلطة عمومية معروضة للتداول -مبدأ المصلحة -العلاقة الديمقراطية	النقابة - الرابطة الحقوقية-الإتحاد الطلابي - الجمعية النسائية - المنتدى الاقتصادي والثقافي	إن مؤسسات المجتمع المدني والأهلي بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي ينشؤها المجتمع بغية الدفاع عنه
المجتمع الأهلي	قوام سلطوي - تراتبية السلطة الهرمية (محمية بالدين والعرف) - التضامن العصبوي -قائم على علاقة النسب الدموي أو الولاء	القبيلة - العشيرة - الطائفة المذهب -العائلة - الزوايا -الفتوى - التربية - التعليم العلماء	بالقدر الضروري عن استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو السلطة المركزية، في هذا تشترك أهداف المؤسسات مع اختلاف في طريقة العمل

المصدر: عنتر بن مرزوق، مرجع سابق الذكر، ص 43-44

¹ جمال دريوش، مرجع سابق الذكر، ص 188.

إن المؤسسات التطوعية التي تشكل صلب المجتمع المدني يكونها الأفراد بمحض إرادتهم، وذلك من منطلق إيمانهم بقدراتهم على التعبير عن مصالحهم وحمايتهم، ويكون الانتماء إلى هذه المؤسسات طبقا إلى معايير إنجازية حديثة تتعلق بالمهنة والتعليم والدخل...، وذلك خلافا للمؤسسات الإرثية التقليدية التي يكون الانتماء إليها طبقا لمعايير الانتماء القبلي والعائلي والطائفي والديني¹،

لقد حاولت دول العالم الثالث الحد من تطور المجتمعات الأهلية من خلال دمج العناصر التعددية (لغويا، ثقافيا، قوميا) في بوتقة واحدة وخلق مواطنة جديدة وولاء مستحدث للدولة على أنقاض هذه الولاءات المتعددة، بغض النظر عن نجاح أو إخفاق دول العالم الثالث في ذلك من الناحية العلمية، فإن لفكرة محل نقد نظريا، لأن ما يسمى ببناء الأمة هو في حقيقة الأمر تحطيم لمكونات المجتمع المدني وللتكوينات الاجتماعية والثقافية القائمة فعلا لحساب هوية افتراضية هي نتاج حدود واسم الدولة خلقها الاستعمار لا تعبر غالبا عن حقائق التاريخ أو الجغرافيا أو الاجتماع.

لهذه الأسباب لم يكن للمجتمع المدني دورا كبيرا في عملية الانتقال الديمقراطي في دول الجنوب لأنه وجد نفسه في مواجهة وضع جديد وشروط لم يعتد النشاط في ظلها مثل الحرية، التداول في القضايا العامة، والاستقلالية. وبالتالي لم يستطع القيام بدور الوساطة في الفضاء الاجتماعي في ثلوث الدولة، السوق والعائلة أو الطائفة، أي بين النظام السياسي والمصالح الاقتصادية والمجتمع الأهلي وهذا الضعف في تكوين وأداء

¹ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي - دراسة تطبيعية عن اليمن وبلاد أخرى - مكتبة مدبولي، ص ص 23-24 .

المجتمع المدني، الذي لا يتحمل هو أسبابه، أدى بالنخب التي كانت حاكمة والتي قادت عملية الانتقال الديمقراطي بعدها إلى إسقاط أهمية المجتمع المدني من حساباتها السياسية، والإبقاء عليه كمجال للتلقي وليس كمساحة تداولية تشاركية تُفعل علاقة النظام السياسي مع بيئته في إطار مشروع دولة ومجتمع متكاملين يضمن كل منهما للآخر الاستمرارية.

إذا يمكن القول أن الأنظمة الثالثة تكون فيها القطيعة بين الدولة والمجتمع المدني واضحة وبادية للعيان، الأكثر من ذلك أن المجتمع يكون تحت هيمنة الدولة وخاضعا لها، الأمر الذي يولد الكثير من التناقضات في التركيبة المجتمعية وتكون التركيبة المجتمعية لأي مجتمع من مجتمعات الدول ذات الحكم المطلق حبلي بمؤسسات المجتمع المدني غير المعبر عنها بمقابل مؤسسات من صنع النظام السياسي ويجعلها بديلا عن المؤسسات غير المعبر عنها.¹

ففي الوطن العربي يرى الأستاذ وضاح شرارة أن الدولة في هذا الجزء من العالم تسعى إلى استبعاد جزء مهم من التجربة الاجتماعية، إن الدولة العربية ليست منسلخة عن المجتمع المدني فحسب بل هي عازلة له ومتسلطة عليه ويؤكد وضاح شرارة على الطبيعة السلطوية للدولة العربية المعاصرة فهو يرى أن الدولة في الواقع ضد المجتمع لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعي ثم تسيطر على كافة جوانبه بحيث تقوم بإعادة صياغة هذه الجوانب على النحو الذي يساندها.

¹ خيربي عيد الرزاق جاسم، المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع، مجلة دراسات دولية ، العدد 28، ص 35 .

لأن جوهر مشكلة المجتمع المدني في علاقته مع الدولة هو انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية وقيام حركات تجنيد اجتماعية تحد من مجالات تدخلها، فالدولة هنا في إطار مشروع شمولي " دولة المجتمع " مما ينعكس سلبا على آدائها وآدائه¹.

كما أشار الأستاذ محمد عبد الجابري في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان " هكذا الدولة أعني السلطة الحاكمة هي من أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاجها ، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ هذه الدولة التي تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالا لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم : الدولة².

أما الأستاذ برهان غليون يرى بأن تدمير المجتمع لا يعني شيئا آخر سوى تدمير السلطات المدنية الوسيطة وحرمانها من التكون وإلغاء مبدأ وجودها حتى لا تشكل حاملا ممكنا لبذور بناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحد من سلطة الفئة الحاكمة أو تهدد احتكارها المطلق لسلطة الدولة. ولا يقلل من قيمة هذا التدمير أن هذا النظام أو ذاك قد أبقى على واجهة للمعارضة الشكلية في بعض الأقطار، فقد كان الهدف من هذه المعارضة أن تغطي انعدام السلطة المدنية وغياب المبادرة الذاتية الاجتماعية³.

¹ ريموش سفيان، مرجع سابق الذكر، ص 170 .

² عنتر بن مرزوق ، مرجع سابق الذكر، ص ص 45 - 46.

³ برهان غليون، "بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية" ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سابق، ص 745.

وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه الأستاذ حسنين توفيق إبراهيم في كتابه **النظم السياسية العربية : الإتجاهات الحديثة في دراستها**، حيث اعتبر أن واقع المجتمع المدني في الدول العربية يقود إلى نتيجة مفادها ضعف دور المجتمع المدني وذلك بسبب نزوع الدولة نحو الهيمنة عليه والحد من استقلاليتها، وتدخلها المستمر في شؤونها من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والأمنية والإدارية والمالية عليه، مما يحد من فاعليته ويجعله مجرد امتدادا للمؤسسات الرسمية في العديد من الحالات¹.

كما تشترك الأنظمة العربية في سمة مشتركة وهي امتلاكها للأرض والبشر وبالتالي السيطرة على حركية المجتمع، فاحتكار كل ما هو سياسي واقتصادي يؤدي إلى استرقاق المجتمع، والتحكم في تشكيل بنياته بالكيفية التي تخدم السلطة ولذا فإن المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والأحزاب السياسية لا تظهر إلا حسب مشيئة السلطة، وبالشروط والمواصفات التي تجعل منها مجرد ملحقات تابعة لمؤسسات السلطة السياسية، فبدا وكأن المجتمع لا ينتج السلطة بل السلطة هي التي تنتجه وتعيد صياغته ((فأزمة المجتمع المدني العربي ناتجة عن هيمنة الحكم العربي على المجتمع وعن تهميش الشعب، وحرمانه من حقوقه الأساسية ومنها حقه بالعمل المنظم².

ومن خلال ما تم التطرق إليه في واقع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي نجد أن الدولة اعتمدت على ثلاث مسارات³:

¹ المرجع نفسه، ص 46.

² صالح السنوسي، مرجع سابق الذكر، ص 85.

³ عنتر بن مرزوق، مرجع سابق الذكر، ص 76.

1. القضاء على المعارضة السياسية وإضعافها.
2. إخضاع المؤسسات الاجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة.
3. القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث كالتقنيات العمالية، الأحزاب السياسية، مؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام.

أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فنجد أن المجتمع المدني ليس لديه تجربة تاريخية في التعامل مع الدولة، فقد عانى من سيطرة السلطة الاستعمارية في مرحلة الاحتلال، حيث استطاعت هذه الأخيرة زرع ثقافة الخضوع في المدن كما في الأرياف. لكن بعد الاستقلال استغلت الدول الجديدة الوضع السابق والثقافة السياسية المبنية على الخضوع والسيطرة على المجتمع المدني لبناء نظم دكتاتورية وجدت في البيئة الاستعمارية المجال الأمثل لترسيخ وجودها، وهذا ما يفسر فشل عملية مواكبة موجة الانتقال الديمقراطي من طرف المجتمع المدني خاصة في المناطق الحضرية بداية سنوات التسعينات، إذا أخذنا بفلسفة التحقيب التاريخي نستطيع تقسيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلى ثلاث مراحل رئيسية¹:

- **المرحلة الإستعمارية:** بحيث أنه من المعروف أن تخطيط الحدود الإستعمارية لم يكن مسألة جغرافية وإنما هي بالأساس مسألة سياسية، إذ كانت تعني فرض نمط حكم غريب للدولة على السكان المحليين، إنما لم تكن في حقيقتها قوة ضبط اجتماعي بهدف تنظيم الأفراد والمجتمعات، وإنما كانت أداة قهر وإكراه للشعوب المستعمرة، وحتى نمط الدولة

¹ حمدي عبد الرحمان، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، ص ص 36-40

الرأسمالية الذي تم تطويره من خلال العهد الإستعماري يمكن وصفه بأنه رأسمالية الدولة الإكراهية، لقد أدى الحكم الإستعماري إلى تعطيل الوظيفة التمثيلية للإدارة، فضلا عن قمع كل أشكال المشاركة الشعبية وإقصاء الجماهير العريضة، وباختصار لم يسهم نمط التنمية الإستعمارية في إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني الإفريقي بل أن التنمية الإستعمارية أدت إلى مزيد من الإقصاء السياسي والإنقسام المجتمعي.

- **المرحلة ما بعد الإستعمارية:** لم تحقق دولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا السيطرة من خلال عمليات إضفاء الطابع الشرعي عليها، فلقد امتزجت بين التسلطية والأبوية في إطار " المشروع التنموي الجديد" ونظرا لأن هذا المشروع الجديد هو الذي يستطيع أن يوحد الأمة فإن الدولة وحدها هي القادرة على تنفيذه نظرا لضعف وهشاشة البرجوازية الوطنية الصغيرة ، ومن الطبيعي أن ينظر النظام إلى المؤسسات الديمقراطية على أنها معوق لعملية بناء الدولة الأمة ، فالمنظمات الشعبية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية التي تمثل أساس المجتمع المدني المنظم تم حظرها أو دمجها في هيكل دولة مما يعني فقدانها لجوهر وجودها المستقل، وعليه لم تستطع منظمات المجتمع المدني في إفريقيا أن تتنافس الدولة أو أن تقف في مواجهتها.

- **مرحلة الدولة التنموية:** مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات ظهرت أزمة الدولة التنموية في إفريقيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي أدت إلى مزيد من الإفقر والتهميش للفئات الفقيرة والمهمشة، وقد دخلت الدولة الإفريقية مرحلة جديدة ظهرت فيها بشكل مكثف ولاءات إثنية ودينية تتحدى الوجود العضوي للدولة وعليه فقد تحولت الدولة من دولة تنموية إلى دولة منهارة، فبعدما كانت تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية

تحولت إلى كائن منبوذ من طرف مواطنيها وهذا ما جعل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات المحلية تقترح برامج تنمية بعيدا عن تدخل الدولة .

من خلال ما تم التطرق إليه فيما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في التجربة الإفريقية نجد أم هناك مشكلتان رئيسيتان للمجتمع المدني في إفريقيا وتتمثل في¹:

- المستوى المنخفض للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة مما يجعل عملية تأسيس أو دعم أي شكل قابل للاستمرار من المجتمع المدني صعبة في أحسن الظروف، إذ أن إفريقيا جنوب الصحراء تفتقر إلى القاعدة التعليمية والسكان القابلين للتعبئة والتنظيمات والشبكات التي تمثل حياة المشاركة عند مستويات القاعدة الشعبية، ونظم جماعات المصالح والأحزاب السياسية والبنية الأساسية الحكومية، والدعم المادي والقدرة التنفيذية للسياسة العامة لتطوير مجتمع مدني صحي.

- ضعف المجتمع المدني في إفريقيا سببه سياسي: الضعف، القبيلة، غياب الديمقراطية في كثير من الدول الثمانية والأربعون في إفريقيا جنوب الصحراء ليس هناك سوى ثمانية منها فقط (بوتسوانا، مالاوي، مالي، ناميبيا، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، تنزانيا،) وتعد دولا ديمقراطية أو في مراحل إنتقالية نحو الديمقراطية.

أما في دول أمريكا اللاتينية فالواقع أن الديمقراطية والمجتمع المدني تقدما، خلال ربع القرن الأخير فقد كانت أمريكا اللاتينية مع منطقة جنوب أوروبا واحدة من أوائل

¹ هوارد ج وباردا، المجتمع المدني - النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث-، تر: ليلي زيدان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية: القاهرة، 2008، ص ص 46-47

المناطق الرئيسية والرائدة فيما يسمى بالموجة الثالثة للديمقراطية في العالم فهناك تسعة عشرة بلداً بين عشرين بلداً (فيما عدا كوبا)، هي على الأقل بلدان ديمقراطية رسمياً، والوضع بالنسبة لحقوق الإنسان بوجه عام في أمريكا اللاتينية أفضل إلى حد بعيد في معظم بلدانها مما كان عليه في ظل نظم الحكم العسكرية الإستبدادية منذ جيل مضى، هذا بالإضافة إلى أنه خلال في الفترة ومع حث الولايات المتحدة الأمريكية والمساعدات التي قدمتها حدث نمو كبير في المجتمع المدني.

والسؤال الذي نحن بحاجة إلى التصارع نحوه في هذا الصدد هو ما إذا كانت الموجة الثالثة للديمقراطية في أمريكا اللاتينية قد عززت المجتمع المدني وأنشأت قاعدة ثابتة للديمقراطية، ربما كانت هناك مجموعة من الاستنتاجات يمكن الإشارة إليها مسبقاً مع السماح ببعض الاختلافات بين البلدان¹:

1. أن معظم البلدان قد ألغت أو حررت في الأعوام العشرين الأخيرة على الأقل قانونياً ورسمياً هياكلها الكوربوراتية للسماح بحرية أكثر للحياة الترابطية.
2. أن المجتمع المدني في جميع دول أمريكا اللاتينية أصبح أقوى إلى حد بعيد عما كان عليه منذ جيل ماضٍ.
3. أن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح أصبحت الآن تتمتع بحرية التنظيم والقيام بأنشطتها بدون تدخل الحكومة أو الجيش.

¹ المرجع نفسه، ص 100.

4. أن هناك حركات إجتماعية جديدة للمرأة والفلاحين والأهالي وسكان العشوائيات وغيرها من الجماعات التي حصلت على نفوذ لا بأس به بحيث أصبح يتعذر على أي حكومة قمعها في هذه المرحلة.

5. أن المجتمع المدني لعب دورا فعالا في العديد من الحالات المهمة في تجنب الانقلابات وتأمين نزاهة الإنتخابات والضغط من أجل الإصلاح، والريادة في العديد من المجالات السياسية.

6. أن الإنتخابات الديمقراطية (وليست الثورة والانقلابات) أصبحت تعتبر على نطاق واسع الطريق الشرعي الوحيد إلى السلطة.

تلك كانت علامات مشجعة ، ولكن علينا أيضا أن نتذكر¹:

- أنه على الرغم من إلغاء الكوربوراتية قانونيا ورسميا، فإن معظم الحكومات مثل البرازيل مازالت تحتفظ ببعض القيود والظوابط ومتطلبات التسجيل والاعتراف المتعلقة بجماعات المصالح.
- أن الجماعات الخارجية أو الأجنبية هي من قامت بإنشاء منظمات المجتمع المدني والتي تعتمد على دعمها اعتمادا كليا.
- أن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والمؤسسات بوجه عام تظل ضعيفة وسيئة التنظيم وخاضعة غالبا لرعاتها، وفاسدة.

¹ المرجع نفسه، ص 101

- أن الكثير من الحركات الاحتجاجية الجديدة تعتبر وكالات للدولة، أو الأحزاب السياسية أو رعاتها ذوي النفوذ أو النخبة، ولا تتمتع بالاستقلال الذاتي الحقيقي.
- أم المجتمع المدني غالبا ما يكون منحازا سياسيا ومعظم جماعات المجتمع المدني من النشاط والتقدميين والإصلاحيين هم في الجانب اليساري من الطيف السياسي.
- أنه على الرغم من تخفيف قبضة الحكومة لسيطرتها الكوربوراتية في بعض الميادين السياسية فإنها تقوم بخلق شراكات جديدة - عامة خاصة في نفس الميادين كوسيلة للإبقاء على سيطرتها وإن ظهرت بمظهر ممارسة اللبرالية.
- إن المجتمع المدني مثله مثل دول أوروبا الشرقية ودول شرق آسيا، يقوم نحو التعبئة حول قضية واحدة متماسكة (الإطاحة بالحكم الاستبدادي، الانتخابات، الديمقراطية وميادين سياسية محددة) وعندما تحل قضية من هذه القضايا (وهو ما يتصادف غالبا مع غياب التمويل)، فإن المجتمع المدني يخف نشاطه أيضا مع جفاف منابع التمويل.

المطلب الثاني : معوقات المجتمع المدني في دول الجنوب.

1- غياب أو ضعف التماسك الداخلي:

من المؤكد أن العديد من تنظيمات المجتمع المدني في دول الجنوب وخاصة الأحزاب السياسية تعاني غياب أو ضعف التماسك الداخلي نتيجة لكثرة الانقسامات والانشقاقات الداخلية، وعادة ما تأتي الانقسامات بسبب الصراعات الجيلية داخل الأحزاب

أو نتيجة للتنازع على قيادة الحزب أو مناصب رئيسة فيه، أو بسبب الخلافات والانقسامات في الرؤى والتوجهات بخصوص بعض القضايا الداخلية أو الخارجية، ولا شك في أن الانقسامات الداخلية تضعف فاعلية الأحزاب وتقلص مصداقيتها لدى الرأي العام وتحد من قدرته على التنسيق فيما بينها.

2- تمويل تنظيمات المجتمع المدني:

تعد قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني من أهم القضايا ذات الصلة بأهداف هذه التنظيمات وأنشطتها ومستقبلها، ولذلك فإنها تؤثر قضية التمويل الأجنبي لبعض تنظيمات المجتمع المدني وخاصة العاملة في مجال البحث العلمي وحقوق الإنسان، وهذه قضية معقدة ومتعددة الأبعاد والأطراف بحكم حساسية هذه المواضيع لدى النظم الحاكمة، أما من حيث أطرافها فهناك القائمين على المنظمات المعنية وبعضهم اتخذ من العمل في هذا المجال مجالا للربح والكسب المادي، وهناك الحكومات التي تنظر بعين الشك والريبة إلى هذه المنظمات ولذلك فهي تمنع تأسيسها من الأصل أو تحاصر أنشطتها في حالة السماح بقيامها وهناك الدول الأجنبية والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تقدم التمويل لبعض تنظيمات المجتمع المدني وبعض هذه الدول له حساباته ومصالحه التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

وتشكل الموارد المالية إحدى عناصر فعاليتها وأساس استقلاليتها التي ترفع من مهنتها في التسيير الإداري واعداد البرامج، لكن مع سيطرة الدولة على تلك المؤسسات أصبح المصدر الإقتصادي الوحيد للعمل التطوعي هو اشتراك العضوية التي لا تكفي حتى لإستكمال البنية الأساسية للمنظمة فضلا عن أداء الوظائف الأساسية، ذلك

أن إستراتيجية الدولة تقوم على إضعاف الميزانية التي تخصص لهذا القطاع بما يضمن إستقلاليتته وعدم التعاطي معها، فضلا عن عدم مجازفة القطاع الخاص في دعم الحركة الجموعية يكون من الصعب عليها أن تضطلع بمهامها على اكمل وجه¹.

مما يشير قطعا إلى تواصل الدولة في انفرادها بأن تكون الداعم المالي الوحيد وإتهام المؤسسات المانحة بالإمبرالية والتآمر والإستعمارية الجديدة، ولاشك في وجود أعمال لدى الممولين الغربيين ولكن قصرها على الإستعمار الجديد هو تبسيط لا يأخذ في الإعتبار التغيرات البنيوية التي طرأت على اقتصادات الدول الغربية بما في ذلك علاقتها مع دول الجنوب²

3- شخصنة المنظمات:

إن معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير، أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية ولا حتى الثقافة الديمقراطية، وهنا نلاحظ أن الرئيس في حد ذاته متشبع بعقلية المهيمن في القرارات المتعلقة بالجمعية، إذ يعتبر أن باقي الأعضاء ما هم إلا موظفين إداريين قابلين للتهديد أو الطرد إذا ما خافوا توجيهات الرئيس، وهنا نلاحظ أن

¹ الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر، ص ص 292-293 .

² عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط02 ، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ، 2000، ص 268-269.

استبداد معظم قادة الجمعيات وإن كان هذا الاستبداد يمارس بدرجات متفاوتة وذلك بحسب الصلاحيات والسلطة المخولة لهم .

ويتجلى ضعف المنظمات من خلال الإنفرادية في إتخاذ القرارات المهمة وفرض وجهات النظر من قبل المؤسسين "السيطرة الأبوية" التي تتحول في أغلب الأحيان إلى عائق فعلي أمام التسيير الديمقراطي للجمعيات التي ساهموا في إنشائها وانطلاقها الأولى في وقت واحد وتحت نفس الإيحاء الرسمي والاستراتيجيات الجديدة المرتبطة به وطنيا ودوليا.. هذه الهيمنة الفردية التي تدور حول شخص واحد تنهض على وجوده وتنقوض بذهابه، وهو ما يشكل غياب المشاركة الفعلية وروح الفريق، ويرسي بدوره قاعدة "الشخصنة" في سلطة صنع القرار نتج عنها نقص في المهارات الإدارية، إضافة إلى غياب روح الفريق والعمل الجماعي السبب الرئيسي لهذه العقلية الأبوية هو المنظومة التربوية السائدة والتي تعني هنا "نظام القيم الذي يخترق العلاقات الاجتماعية وينعكس في نظم التربية والتعليم وقواعد الضبط والسلو الاجتماعي"

هذه الثقافة السائدة أزمت العمل الجماعي جعلت الشخصية القيادية في معظم الجمعيات مشابهة لبنية الدولة، فاقدة للخبرة والإحترافية بين أعضائها، ولم تستطع بلورة مقاربة عملية للمبادئ الديمقراطية في التسيير، وتفتح الباب أمام تجدد القيادات، وهو ما يترجم في بقاء القادة مدة طويلة وفقا لسياسة التوافق بين التيارات المؤسسة أو المكونة، ونتج عن هذا الوضع غياب الاحترافية لدى الأعضاء الناشطين واعتقاد سائد بعدم توفر الإطارات القيادية المناسبة، إلا أن الخلل يكمن في الإبقاء على هذا الوضع الذي لا يسم بإنتاج أطر قيادية متجددة، مما أفقد العمل الجماعي مكانته ونشاطه بزوال القائد، أو

نتيجة لتصادم مصالح القيادة مع الأعضاء، لوجود اختلافات شخصية حول توجهات وطرق التسيير¹.

إضافة إلى الذاتية الموجودة داخل الجمعية في التعاطي مع الآخرين وانعكست هذه العقلية على المجتمع بحيث أعاققت أي عمل أو تنسيق بين الجمعيات أو حتى داخلها ، وأدى إتباع هذا النمط في التسيير للجمعيات في إختيار القادة إلى إلغاء عملي لنظام المؤسسة بدلا من أن تسعى إلى تحقيق التحول الديمقراطي والمشاركة الفعالة والمحاسبة وتجسيد لمبدأ الشفافية، أضحت جهازا بيروقراطيا لا يكاد يختلف عن جهاز السلطة السياسية بكل تجلياتها².

4. البنية الاجتماعية:

نعني بالبنية الاجتماعية التركيبية المجتمعية لمعظم دول الجنوب خاصة منها دول المشرق العربي ودول شرق آسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء فهذه التركيبية تتكون من طوائف ومذاهب وإثنيات وعصبيات قبلية وجهوية، وهي كلها تمثل عوائق حقيقية أمام نشأة وتطور المجتمع المدني.

كيفما كان المجتمع المدني فإن تبلوره كظاهرة اجتماعية واقتصادية يواجه مشكلة معقدة، وذلك بما تسببه تلك العصبية بمختلف وجوها (طائفية، عرقية، إثنية، مذهبية) من عوائق اجتماعية وسياسية ذلك لأن موضوع تلك العصبيات هو الفرد، والذي هو أيضا يعتبر موضوعا للدولة والمجتمع المدني معا فالفرد تربطه بالدولة علاقة المواطنة

¹ الطيب بلوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 289.

² المرجع نفسه، ص 290.

والهوية، كما تربطه بالمجتمع المدني علاقة الإنتماء المصلحي والطبقي في حدود ما يعرف بالمصلحة العامة التي تعتبر الدولة تجسيدا مؤسساتيا لها¹

كما أن السمة الرئيسية لمجتمعات دول الجنوب هي دخول معظم مجتمعاتها ونخبها في صراعات عرقية أو دينية لم تخلو منها تقريبا أي دولة خاصة في كل من أفريقيا واسيا وأوروبا الشرقية وبدرجة أقل أمريكا اللاتينية، حيث تسببت هذه الصراعات العرقية في وضع مجموعة من المعوقات عند بداية التحول الديمقراطي، فإذا كان النظام القديم هو امتداد لأقلية إثنية اضطهدت جماعات أكبر، فإن المشكلات العرقية ستعقد المفاوضات حول الترتيبات السياسية من بدايتها².

إذ أن معظم دول الجنوب عرفت ما يسمى بالقبيلة السياسية كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبيلة العادية، أي انه يتحول حكم للعناصر الأيديولوجية في توزيع السلطة السياسية. وما هو فريد في مفهوم القبيلة السياسية، هو انه يسمح لنا بالجمع، في وقت واحد، بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والعاطفية عند تفسير السلوك الاجتماعي.

فإن الفرد يتجه إلى التعبير عن ولائه ليس للوطن والأمة والسلطة المركزية، بل للعائلة والقبيلة، مما يضعف من الشعور الوطني والإنتماء إلى مجتمع معين وتقوي الثقافات السياسية الفرعية مما يشكل خطر على وحدة البلد كما يرى هشام شرابي أن

¹ صالح السنونسي، مرجع سابق الذكر، ص 35.

² جمال دريوشن مرجع سابق الذكر، ص 190.

العجز والإتكالية والخضوع، تعود لدور التنشئة الاجتماعية العائلية، وهي عناصر تلقى التعبير والتجسيد في الفرد العربي في علاقته مع من هو في مرتبة أعلى¹.

وعندما ينتقل هذا السلوك الفردي القائم في المجال الاجتماعي العائلي إلى المجال السياسي من حيث الممارسات ، وتسير السلطة والعلاقات السياسية بين مختلف القوى السياسية والسلطة من ناحية، وبين هذه والأفراد من ناحية أخرى، فإنه يترتب عنه أن يصبح الفرد يقبل بمكانته في النظام السياسي القائم، ويرضى به ويفوض صنع القرارات وتسيير الشؤون العامة للحكام، عوض أن يشارك هو بفاعلية ويقبل بتفوق هؤلاء وبالسلطة القائمة حتى وإن كانت تسلطية².

¹ شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 لبنان، ص6.

² شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط3، الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت، 1980، ص40.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا في هذا الجزء من الدراسة إلى أهم قضايا السلم الاجتماعي معتمدين على أبعد السلم الاجتماعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في القضايا الاقتصادية بالتركيز على اللامساواة التوزيعية والقضايا الاجتماعية بالتركيز على التعددية الإثنية والقضايا السياسية متمثلة في الاندماج السياسي والاجتماعي بالتركيز على أزمة المنظمات الوسطية.

بحيث أثبتت الدراسة أن قضايا العدالة التوزيعية تلعب دور بالغ الأهمية في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأثبتت الشواهد المتعلقة بالتمردات والحركات الاحتجاجية والحروب الأهلية أن العدالة التوزيعية الأفقية أو العمودية تقدم براهين جادة في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب.

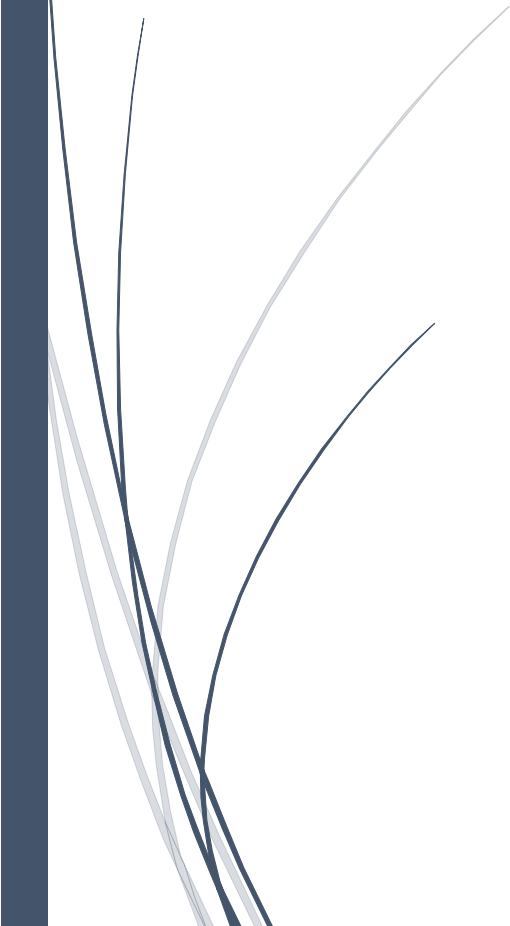
كما أثبتت التعددية الإثنية بأنها تقدم إجابات جاهزة لتحليل طبيعة هذه العلاقة (الدولة- المجتمع) خاصة بعد انقسام دول ودخول دول أخرى في حروب طويلة المدي كما أن مجموعة أخير من هذه الدول أصبحت ما يسمى بمجتمعات اللادولة، وما زاد من أهمية دراسة التعددية الإثنية المخاطر التي تهدد الدولة على المستوى الوطني وعلى مستوى دول الجوار وعلى المستوى الدولي



الفصل الرابع :

تأثير قضايا السلم الاجتماعي على العلاقة بين الدولة والمجتمع

قي دول الجنوب - دراسة نماذج -



الفصل الرابع: تأثير قضايا السلم الاجتماعي على العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول

الجنوب - دراسة نماذج-

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب محكومة بطبيعة النظام السياسي ومدى قدرة المجتمع بمؤسساته في مجارة النظام من حيث المتابعة والمراقبة وهذا لن يأتي إلا في ظل دولة قوية متفتحة وحديثة وليست تسلطية وممارسة للتعسف والاستبداد وإثر استقلال العديد من دول الجنوب واجه هذا التحول تحديات كبيرة وعسيرة امتدت للوقت الراهن واتسعت فيها الهوة بين الدولة والمجتمع بتهديدها لقضايا السلم الاجتماعي مما أدى إلى انتشار العنف وعدم الاستقرار السياسي وهذا بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة وكانت، وبالتالي سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على كيفية تأثير تهديد قضايا السلم الاجتماعي على العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب

المبحث الأول: بناء السلم الاجتماعي في دول الربيع العربي بين النجاح والإخفاق -

دراسة نماذج-

جاءت أحداث (الربيع العربي) لتعبر عن إشكالية عميقة عانت وتعاني منها المجتمعات العربية ألا وهي إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع، بحيث إن الفهم السليم لهذه المنظومة هو الذي يرتقي بالعمل السياسي ليكون أداة توازن ضرورية في المجتمع، وعليه فإن الإشكالية في المجتمع العربي تتمثل في سوء فهم قضايا السلم الاجتماعي وهو ما انعكس على سوء فهم مسار العلاقة بين الفرد والسلطة وفي بناء العلاقة السليمة الهادئة بين الدولة والمجتمع ما ولد أزمة حادة من عدم الثقة بين الفرد والسلطة، الأمر

الذي قاد إلى قيام دولة تسلطية نصبت نفسها حارسا لذلك كانت أحداث (الربيع العربي) تعبيراً صادقاً عن حالة الرفض المجتمعي لهذا النوع من السلطة، ولتضع نهاية لواقع تهديد قضايا السلم الذي مارسه ضدها أنظمة الحكم العربية بحجة ضرورات بناء الدولة والمجتمع.

المطلب الأول: أسباب الحراك الاجتماعي في الوطن العربي

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 بداية عدد من الثورات والاحتجاجات التي تراوحت بين السلمية والعنف سواء من جانب القائمين بها أو الداعين إليها من ناحية أو من جانب ردود الفعل الرسمية ممثلة في النظم السياسية القائمة من ناحية ثانية.

امتدادا لانتفاضة الشعب التونسي ضد نظامه السياسي المستبد فتقاطب الصراع بين (الحرية-الاستبداد)، (العدالة -الظلم)، (الديمقراطية-القمع) وانفتح على مجرى تصاعدي ما لبث مآله ان اقتلع رمز الاستبداد، إنه الصراع بين (الدهر-التاريخ)، فالدهر يحيل إلى غاية السلطة في تأبيد القمع، والتاريخ يحيل إل غاية الفرد والمجتمع في الظفر بالحرية، وأثمر الصراع إلى تحول فكرة التغيير إلى " تيار حيوي دافق" أو إلى محرك أول للفرد والمجتمع في العالم العربي، ذلك أن الإستبداد واحد وإن تعددت أشكاله، فكانت محطاته الثانية في مصر وسرعان ما وجد حامله في حركة شعبية غير مسبقة في التاريخ العربي الحديث، إن فكرة التغيير في تونس ومصر جعلت فكرة التغيير محركا حيويًا للبلدان العربية وأنشأ اعتقاد فكري وسياسي يفيد أن الحراك سوف يحاكي الحالتين

السابقتين، لكن هذا الاعتقاد وقع في تقاؤل غير محسوب وهو ما أثبتته الحركات الإحتجاجية في ليبيا وسوريا واليمن¹.

لا يمكننا تحديد سبب واحد لما حدث ويحدث في الوطن العربي من انتفاضات وثورات وتحولات ومهما اختلفت التسميات إلا أن تحليل الدوافع يكون أكثر عمقا إذا ما اعتمدنا مقارنة شاملة تحيط بواقع الشعوب والأنظمة العربية وتراكماتها التاريخية وتقاطع المستويات المختلفة لها، بحيث لخص الأستاذ علي قادري أسباب الحراك العربي قائلًا أن "هذه الأحداث جاءت تتويجًا لعقود من قيد التطوير والتنمية، وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، وبسبب سياسات اقتصادية فاشلة، ومؤسسات سياسية عاجزة، وترافق ذلك كله مع عدم المساواة داخل النسيج الاجتماعي مما زاد الضغط على الطبقة المتوسطة، والفساد الصارخ، وضعف شرعية الحكم" ويمكن تحديد الأسباب في:

- السبب الوظيفي (البنوي):

المتعلق أساسا ببنية النظام السياسي القائم وآدائه الوظيفيين، حيث اشتركت دول الربيع العربي تتميز أنظمة حكمها السياسية بنفس خاصية التسلط حتى وإن اختلفت في توصيفاته وإفرازاته على جميع الميادين السياسية والاقتصادية الأمنية والاجتماعية وحتى النفسية ... فمنظومة السلطة انتجت في دول الحراك العربي تخلفا سياسيا واختلالا اقتصاديا وظلما اجتماعيا وانقلابا أمنيا².

¹ إبراهيم المدهون وآخرون، ثورات قلقة مقارنة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي: بيروت، 2012، ص ص 78-80.

² عمراني كربوسة، مستقبل الدولة الوطنية في ظل الحراك العربي الراهن، مجلة المفكر، العدد الخامس عشر، 2011، ص 237.

ويمثل البناء السياسي في أي مجتمع انعكاسا للبنيتين الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل فشل شبه تام وعجز معالجة مشاكل المجتمع العربي السياسية المتعلقة بإطلاق الحريات بمختلف أشكالها، وفي مقدمتها الحريات السياسية المتعلقة بآليات الحكم وتداول السلطة سلميا، وكذلك حرية التعبير عن الرأي التي تضمن تنفيذ المجتمع عن مشاعره ومعاناته وأحاسيسه وما يتعرض له من مظالم، كل ذلك أدى إلى تناقض حاد بين شعارات الأنظمة وأعلامها وبين حقائق الوعي السياسي الشعبي القائم على المعاناة اليومية، كما شكل الإنغلاق السياسي طوقا خانقا على جميع الحريات الفردية والجماعية وفتح المجال أمام أشكال المحسوبية والتعسف والظلم الاجتماعي¹.

إن السلوك الاحتجاجي الذي برز في البداية في كل من تونس ومصر، أعتبر بعد أشهر حدثا شاملا، وشملت تداعيات مختلفة في العالم العربي، فقد فقدت الأنظمة العربية شرعيتها وعم الفساد مختلف مظاهر الحياة في الإدارة، كما شمل العمليات الانتخابية في الأنظمة العربية التي تتغنى بديمقراطية الواجهة، وأصبحت معظم البلدان تعاني من أزمة أخلاقية إضافة إلى تراكم من مآزق وهزائم وأشكال جديدة من الاحتلال وإهدار لمختلف حقوق المواطنة حيث أصبح يترتب عن كل ما سبق ضرورة قيام الثورات التي حصلت وأفعال التغيير المطلوبة والمتواصلة².

¹ عبد الواحد أوام، تاريخ الحركات الاحتجاجية بين المفاهيم والنظريات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية: ألمانيا، 2019 ص 30 .

² المرجع نفسه، ص 31 .

- التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

إن تحرير الاقتصاد دون إصلاحات سياسية من وجهة نظر سياسية واقتصادية، قد تسبب في احراك العربي، من خلال وجود أزمة سياسية للعقد الاجتماعي، العقد الذي ينظم العلاقات بين شعوب العالم العربي، وأنظمة الطاقة لعقود من الزمن، هذه الصفة الاستبدادية تتضمن وعد ضمني للسكان على ضمان الحد الأدنى من الدعم، وفي المقابل الحفاظ على قدر من الولاء السياسي للنظام، إذ لم تعد المحافظة على الحد الأدنى من شبكة الأمان الاقتصادية تكلفة الدولة، فإن النظام يعاني من عجز الشرعية وإن صفة الاستبدادية أثارت ذلك أن المؤسسات السياسية في الدول الريفية مهمة¹.

وبالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية التي تعاني الأمية، والبطالة وتدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق كما أن الفجوة بين الطبقات ومناطق الدولة الواحدة في اتساع مستمر ، وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة وعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي وظهور الحركات الاجتماعية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية².

كما شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية خاصة في تلك الدول التي تعاني بقدر عال من التمزق العرقي والإثني،

¹ يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق الذكر، ص 42.

² دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184 ، أبريل 2011، ص 11.

وقد نتجت هذه الظاهرة عن عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية ، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها كما حدث في حالة الأمازيغ في شمال إفريقيا، أوفي حالة الأكراد والشيعة في العراق، كما حاولت النخب الحاكمة في العالم العربي أن تفرض الهوية الثقافية الثقافية العربية السنيّة على الجماعات الأخرى من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة، وكثيرا مت تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي، ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي، كما حدث في حالة مسيحي جنوب السودان والشيعة في العراق والخليج ولبنان¹.

وأخيرا فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منعا هذه الجماعات الفرعية من العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعات الوطنية والالتفاف حول هويتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة، كما حدث في حالة السودان، أو مناطق حكم ذاتي كما نشهده الآن في العراق، ومن المرجح أن أن تنتشر هذه الظاهرة في المناطق العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة، وقيام دول جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة².

¹ المرجع نفسه، ص 12.

² المرجع نفسه، ، ص 13.

- أزمة الوسائط الاجتماعية والسياسية:

إن تعثر مسيرة تجارب هذه المؤسسات في معظم الدول العربية التي مازالت شعوبها تعاني الإضطهاد السياسي والتهميش والتفقير، ومن غياب الحريات العامة، يمنح المشروعية في طرح في طرح السؤال حول الأسباب التي جعلت تلك الوسائط السياسية، تعجز عن تحقيق أهدافها وبلورة برامجها، وتخفق في تنويع المشروع النهضوي لبناء دولة ديمقراطية حديثة، للتحويل بفعل ممارساتها وطبيعتها علاقتها بالمجتمع، إلى مؤسسات فارغة معزولة عن الشارع السياسي، مما أدى إلى تعاظم حالة البرود وعدم الإستجابة وتوخي الحيطة والحذر لدى مختلف فئات وشرائح المجتمع وإلى نشوء حالة شبه شمولية من عدم الثقة والرضى في معظم القوى السياسية والمدنية لآدائها الباهت وأدوارها الغائبة، فهي لم تستجب لطموحات الشارع ولم تتناغم مع حاجياته الأساسية¹.

في مقابل الوسائط التقليدية طفت إلى السطح ما يسمى الوسائط الاجتماعية التي وفرتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الفيسبوك *facebook* وتويتر *twitter* وغيرها من الوسائل الاتصالية الجديدة التي خلقت ما يسمى الصحفي المواطن، وهو ما ساعد في تنظيم وتعبئة المظاهرات وضمان قدر معين من التنسيق والهيكلية، وهو ما تم ملاحظته في التجربة المصرية إذ رغم محاولات القمع وقطع خطوط الهاتف والإنترنت، إلا أن الشباب المصري تمكن من التواصل والضغط إلى غاية سقوط نظام حسني مبارك².

¹ حسن عالي وزرقة دليلة، الحراك الاجتماعي العربي - قراءة في الأدوار والمضامين، مجلة الرصد العلمي، المجلد6، العدد الأول، جانفي 2019، ص 197.

² عمران كريبوسة، مرجع سابق الذكر، ص 238.

- الطفرة الشبابية:

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء إقتصادي، واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة، بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25 بالمائة بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14.4 بالمائة وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم نحو 95 بالمائة من الشباب المتعطّل عن العمل في العالم العربي، كما ترتفع نسبة البطالة بشكل كبير في أوساط الشابات المتعلّمات، حيث تشغل المنطقة العربية موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل، يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل 82 بالمائة من الشباب في القطاع غير الرسمي¹.

ويمكن إضافة عوامل أخرى تختلف بالدرجة من دول إلى أخرى في المنطقة العربية نذكر منها: اصطدام الفئات المحبّطة من الشباب بواقع نقشي الفساد المعمّم، ويتخلف النظام السياسي وتسلطه واستشراء استثمار مواقع المسؤولية في الدولة لصالح المنفعة الخاصة بفئات اجتماعية ضيقة، اقتصرّت على العائلة المحيطة بالرئيس في أنظمة مثل تونس وسوريا وليبيا، ولا يختلف المشهد كثيرا عنه في مصر أدى هذا إلى تعاظم القوى الإجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير، وإن لم تبادر في ذلك، مثل أصحاب رؤوس

¹ دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق الذكر، ص 11.

الأموال في القطاع الخاص من تجار ومستثمرين صغار وحتى بعض الصناعيين والمصرفيين الذين تضرروا من ضيق القاعدة الاجتماعية للنظام، فالتحقوا أو أيدوا التحركات الشعبية التي بادر إليها الشباب، ناهيك عن فئات اجتماعية متضررة أصلاً مثل العمال وذوي الدخل المتدني والعاملين في الاقتصاد الموازي وصولاً إلى العاطلين عن العمل عموماً ما سمح باتساع القاعدة الاجتماعية لهذه الثورات¹.

وقد أثر كل ذلك بالسلب في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، كما يعاني الشباب في العالم العربي إقصاءاً سياسياً واضحاً، حيث أدى إلى غياب الحريات السياسية والمدنية، وشغف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنية والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.

فالحرية والديمقراطية، الدولة المدنية وجميع القيم الحداثية والبرالية لا تعني الشيء الكثير لهذه الطبقة بقدر ما تعنيها حالة الفقر التي تلف حياتها وحاجياتها الماسة إلى السكن والغذاء والصحة وغيرها من المتطلبات الأساسية والحدود الدنيا للحياة الإنسانية الكريمة، أبناء هذه الطبقة في دواخله غيظ وحقد يتناسب طردياً مع حجم الفقر الذي يعانونه، هم غاضبون معارضون للحكام الذين يعرفون أنه سبب فقرهم وعوزهم لكنهم لا يملكون وسائل للتعبير، القبضة الأمنية الحديدية من جهة وانعدام القدرة على التعبير من جهة أخرى، أفرزت من هذه الطبقة مادة جاهزة للانفجار².

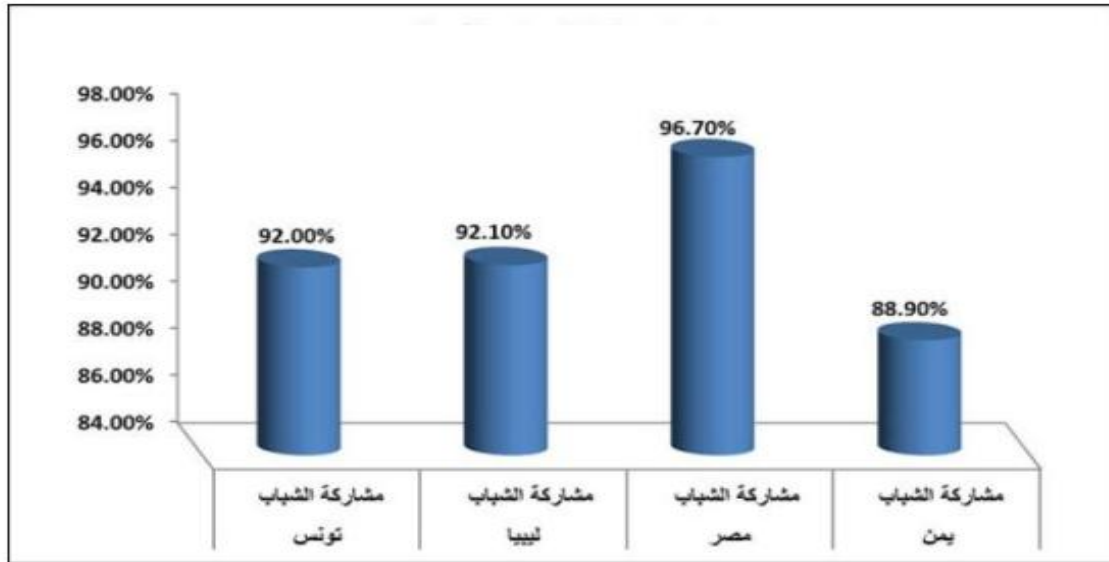
¹ حسن كريم ، الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد - دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب ، تموز 2013، ص ص 15-16.

² مصطفى عثمان اسماعيل، الربيع للعربي والفوضى الخلاقة، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الثالث، جانفي 2013، ص ص 292-293.

وهو ما أدى بهؤلاء الشباب من اتخاذ شبكات التواصل الاجتماعي منبرا لهم، حيث وظفوا ثورة وسائل الإتصال الحديثة، في عمليات التعبئة والحشد للمظاهرات وحولوا هذه الشبكات إلى أداة فعالة في نقل الأخبار والتعبئة، وغيرها من الأساليب التي ساعدت على نجاح ثورتهم، وعليه يمكن القول بأن هذه الثورات، والانتفاضة هي من الشباب الذي يطالب سلميا بالحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحكم القانون وهؤلاء الشباب هم الذين واجهوا العنف المنظم ومنهم سقط الشهداء بالمئات والمصابين بالآلاف، وهم الذين تمكنوا بصلابتهم وتصميمهم من إسقاط الأنظمة الديكتاتورية¹.

¹ عبد الجبار احمد عبد الله وفراس كوركيس عزيز، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، ص 204.

الشكل رقم 18: يبين نسبة مشاركة الشباب في الحراك الاجتماعي



المصدر: ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي، مجله الجامعه الاسمريه،

العدد 24، 2012، ص 562

يعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد لذلك نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص والجدارة والكفاءة والنزاهة في شغل الوظائف العامة.

فما من أمم انهارت أو أنظمة سقطت أو ثورة قامت إلا وكان الفساد عنصرا فاعلا فيها، فعند الانتقال إلى الدول العربية، رأينا أن نعرض نتائج قياس الفساد السياسي استنادا

إلى المعايير الدولية، وطبقا لآليات القياس المستخدمة للكشف عن مستوى الفساد السياسي في هذه الدول، ثم نربط هذه النتائج بدرجة عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: آليات بناء السلم الاجتماعي في تونس

وضع الأستاذ خير الدين الحسيب فرضية تعني بتفسير سبب نجاح بعض الإنتفاضات كمصر وتونس وفشل المحاولات الأخرى كما في سوريا وليبيا حتى الآن ، ويمحور هذا التحليل حول أربعة عناصر أو شروط أساسية أو مسببات لقيام انتفاضة شعبية ناجحة، وفي إطار هذا التحليل تعمل هذه المعايير كمجموعة متكاملة أي أن تزامن هذه العناصر والتقاءها سويا يؤدي مباشرة في احتمال قيام عمل اجتماعي شعبي يهدف إلى التغيير بينما يحول غياب أيّ تلك العناصر دون تحقيق ذلك، أو على الأقل يقلل من احتمال تحققه وهذه العناصر أو الشروط الأربعة هي¹:

1- كسر حاجز الخوف السيكولوجي: بحيث أن عامل الخوف لطالما قيد الحركات الاحتجاجية وصرفها عن محاولة التمرد، رغم الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب والظلم الذي تعرض له ويعانيه، أي رغم توفر المبررات التي تدعوه إلى التمرد.

2- سلمية الثورة أو الإنتفاضة: معنى هذا أن تكون الثورة أو الإنتفاضة ذات طبيعة سلمية لأن لجوئها إلى السبل العنيفة في الدفاع عن نفسها قد يقدم تبريرا للنظم الحاكمة باستعمال كافة السبل المتاحة لقمع الثورة.

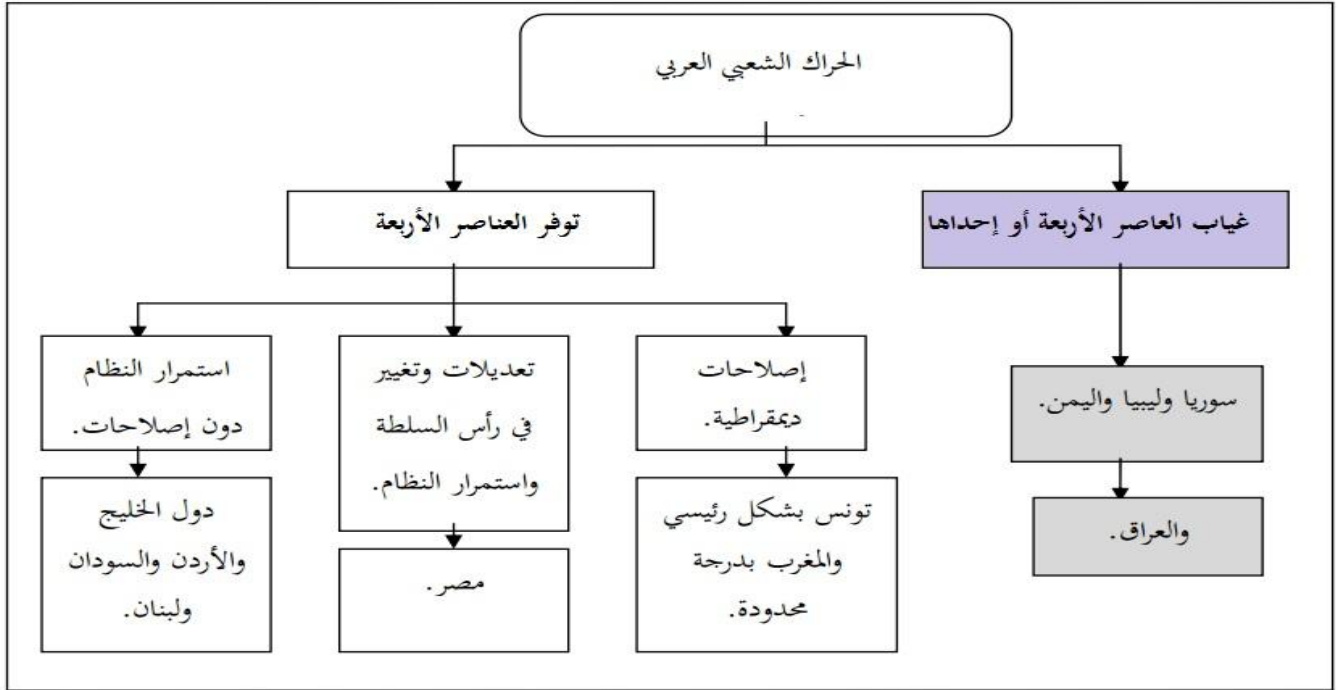
¹ خير الدين الحسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مجلة المستقبل العربي، ص ص 8-9.

3- ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع لكي لا تؤثر الفروقات العرقية والدينية والإثنية - في حال وجودها أو استمرارها- في إضعاف حركة مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية.

4- موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبي المدني بحيث أنه إذا كان داعما للحركات الشعبية أو على الأقل وقف موقفا حياديا منها، قنمة فرصة أكبر لإنجاح الثورة، بينما إذا تبنى الجيش موقف النظام الحاكم، فسوف ينزل خسائر جمة غفي صفوف المتظاهرين، وسوف ينكس ذلك سلبا على نتائج الإنتفاضة.

إن تطبيق هذه العناصر الأربعة يساعدنا على فهم النتائج المختلفة للربيع العربي حتى الآن فبينما سجلت كل من تونس ومصر نتائج إيجابية لثوراتها، لم ينعكس الوضع كذلك على ليبيا وسوريا والبحرين واليمن وعمان. والشكل أدناه يبين النتائج المختلفة للربيع العربي:

الشكل رقم 19 يبين: مسارات الدول العربية بعد الحراك الشعبي العربي.



المصدر: حسن كريم، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث ؟، اوراق السياسات،

الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، العدد 05، سبتمبر 2015، ص 11، على الرابط التالي:

<https://ia802907.us.archive.org/0/items/85131/0048.pdf>

1) حالة السلم الاجتماعي في تونس إبان حراك 2011

نتيجة للعديد من التراكمات التاريخية تمثلت في ذاكرة الاحتجاج الاجتماعي للشعب التونسي بداية من نهاية السبعينات، أين عرفت تونس ما عرف بأحداث **الخميس الأسود** في جانفي 1971 التي واجهت الحكومة فيها بالسلاح الاحتجاجات النقابية بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وكذا أحداث **انتفاضة الخبز** لعام 1984 واحتجاجات **الحوض المنجمي** في 2008، وأحداث المنطقة الحدودية في بن قردان أكتوبر 2010، وأخيرا الاحتجاجات التي انطلقت من مدينة **سيدي بوزيد** 2010.

لقد كانت بداية رياح التغيير الثوري عبر ما شهدته تونس في منتصف عام 2011 ضد سياسة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والتي طالبت في بدايتها بالحد من الفقر والقضاء على البطالة وتحقيق الإصلاح السياسي، حيث بدأت شراراتها في بلدية سيدي بوزيد في الوسط التونسي يوم 17 ديسمبر 2010 بعد أن قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه نتيجة مصادرة عربته المتقيلة، حيث كان يشتغل بئاعا متنقلا وهو ما أثار سخطه ودفعه لحرق جسده، أثارت هذه الحادثة تعاطف أهالي مدينته معه، ووجدان الشعب التونسي وكان زملاؤه أول الغاضبين وانظم إليهم المئات وانتقلت بعد ذلك الأحداث للتصدر الصحافة الأجنبية والقنوات الفضائية وتغل اهتمامات مواقع التواصل الاجتماعي.

فاندلاع الاحتجاجات الشعبية التونسية في ولاية "سيدي بوزيد"، وانتقالها فيما بعد إلى "تالة" و"القصرين"، قبل أن تصل إلى المدن المركزية في "تونس" و"صفاقس"، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فقد تركزت 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف. ووصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلى 30% مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح -وفقا للأرقام الرسمية- بين 13% و 16% شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت علي نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية¹

¹ دينا شحاته، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ، 184 أبريل، 2011 ص 83.

لم يكن في ذهن أحد قط بأن النار التي أضرمها الشاب التونسي في نفسه بعد الحادثة التي وقعت له أنها ستخلف وراءها في اليوم التالي زلزالاً لم يهز تونس فحسب، بل حرك المنطقة العربية بأسرها، فحدث البوعزيزي كانت له معاني وتداعيات كبيرة، وكان بمثابة التعبير الذي يختزل كل آلام الشارع التونسي وآهاته وفجر ما بات يعرف "بثورة الياسمين"¹.

وهذا ما أشعر رجال الأمن بالخطر فقاموا على الفور بمحاولة تفريق هذه الجموع الغاضبة، وهو ما أدى مواجهات عنيفة وشديدة بين رجال الأمن والمتظاهرين في مدينة سيدي بوزيد، أسفرت إلى احتراق عدد من السيارات واعتقال العشرات، ومهاجمة المباني الحكومية وحرقتها، "ليستمر معها استخدام النظام قوات الأمن لوقف هاته الاحتجاجات، حيث قتل بين 17 ديسمبر 2010 وبداية جانفي 2011 أكثر من 330 شخصاً، وجرح 700 شخص نتيجة أعمال العنف المعادية للحراك، قتل أغلبية الضحايا بالرصاص من موقع الاحتجاج، وسقط 72 شخصاً ضحايا للاختناق أو الرمي بالرصاص بينما كانوا يحاولون الهروب من السجون، كما كان الحال في المنستير والمهدية والقصرين وبنزرت وقفصة، تمثلت أعمال العنف الأخرى التي قامت بها الشرطة بخطف المعارضين، كما تعرضت المؤسسات العامة مثل المدارس والمباني الإدارية، ومراكز الشرطة، والممتلكات الخاصة للحرق والنهب"².

حاول بن علي احتواء المظاهرة ومص غضب المتظاهرين عن طريق زيارة الشاب المحترق دخل المستشفى، وفي 29 ديسمبر قام الرئيس التونسي بتعديل وزاري شمل

¹ فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي، ط 1، الأردن-عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015، ص 3.

² يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لا ريمونت، مرجع سابق الذكر، ص 52.

خمس وزارات كما قام بوضع برنامج شامل وعاجل للتشغيل، لكن الحراك متواصل وهو ما أدى به إلى تقديم تنازلات أخرى فقام بإقالة محافظ سيدي بوزيد، لم تهدأ الأمور بل زادت شرارتها بعد انضمام الطلبة للحراك وانتشار الحراك في مناطق أخرى بتونس، يوم 10 جانفي عاد بن علي للظهور على شاشات التلفاز واصفا المظاهرات في تونس بأنها عمل إرهابي وأيادي خارجية تقف وراءها، وقان بن علي بإقالة وزير الداخلية بعدما حمله مسؤولية إطلاق النار، كما قام بإقالة أحد قادة أركان سلاح البر الذي رفض إعطاء الأوامر لجنوده بقمع المتظاهرين¹.

تم، بعد خطابه، فتح المواقع المحجوبة في تونس، ك(اليوتوب)، بعد 5 سنوات من الحجب، كما تم تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضاً طفيفاً، لكن الانتفاضة توسعت، وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية، ما أجبر الرئيس بن عليّ على التنحي عن السلطة، ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ، بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 14 كانون الثاني/ يناير 2011م، فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي، في اليوم نفسه، تولّيه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس مهامه، وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوريّ تفطن أن هذا الفصل من شأنه أن يفتح المجال لعودة بن علي وبذلك تك التراجع عنه واللجوء إلى الفصل 57 من الدستور، وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء على ذلك، أعلن يوم السبت 15 كانون الثاني/ يناير 2011م عن

¹ -راغب السرجاني، مرجع سابق الذكر، ص ص 95-97.

تولّى رئيس مجلس النواب فؤاد المبرزع منصب رئيس الجمهورية 14 بشكل مؤقت، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة¹.

(2) آليات بناء السلم الاجتماعي في تونس بعد الثورة

مقارنة بالعديد من الدول العربية التي عاشت تغييرات متماثلة على الأنظمة التجربة الوحيدة التي تمكنت من التحول من نظام تسلطي إلى وضع اللبنة الأولى للنظام الديمقراطي بحيث كان النقاش في تونس مركزا بغية إيجاد حلول لكيفية بناء السلم الاجتماعي في مرحلة الثورة وبعدها ولحل المواجهات الحالية في المجتمع التونسي وبين القوى السياسية من أجل إزالة فتيل النزاع وتوجيهه نحو حل يخلو من العنف وهذا لن يكون إلا بالتقارب بين القوى الموجودة في الساحة السياسية، ويمكن هذا الحل في مجموعة من الخطوات مبنية على الحوار الفعال بين مختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني يمكن التعبير عنها كما يلي:

➤ المرحلة الأولى: جانفي 2011 - أكتوبر 2011.

انطلق المسار بعد الإطاحة بين علي ببعث ثلاث لجان يوم 17 جانفي 2011، باشرت عملها قبل إصدار مراسيم قانونية خاصة بها فبرابر 2011 وهي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال 17 ديسمبر 2010 إلى

¹ عزيز العرابوي، مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة، مؤمنون بلا حدود: مؤسسة دراسات وأبحاث، 2016، ص 9.

حين زوال موجبها، " واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد*، وكانت مرحلة انتقالية بحث من دون اللجوء إلى أي انتخابات، وكأن هناك توافق بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وناشطين بين مختلف الأنواع، ما مزج بين التحول من فوق ومن تحت، كان ذلك بعد قبول المعارضة التي تحصنت بالملس الوطني لحماية الثورة، وتمكنت الهيئة العليا بتحقيق أهداف الثورة من وضع قانون للانتخابات، وانتخاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتحديد موعد للانتخابات ولا تتعدى فترة سنة لصوغ دستور جديد¹.

➤ المرحلة الثانية: أكتوبر 2011 - نوفمبر 2014

أفضت إنتخابات 2011 إلى صعود الإسلاميين إلى الحكم، لكن لم تتجح الترويكات الحاكمة (الإسلاميين-وحزبان علمانيين) من تحقيق ما هو مطلوب (إعداد دستور وقانون الانتخابات، ووضع هيئة عليا منتخبة لتشرف على الانتخابات المقبلة)، كما عرفت هذه المرحلة احتقاناً سياسياً وصل إلى حد الإغتيالات السياسية والاعتداء على الاتحاد العام التونسي للشغل، ومحاولة أخونة المجتمع مما أدى إلى تفاقم الاحتجاجات وخروج مئات الآلاف من التونسيين للمطالبة بحكومة تصريف أعمال وفي مشهد محشون قام الإتحاد

* وهي هيئة استقصائية تتشكل من وزير المالية أو من ينوب عنه رئيساً وعضوية، وزير العدل وأملاك الدولة الشؤون العقارية أو من ينوب عنها، ممثل عن الوزارة الأولى وحافظ البنك المركزي التونسي أو من ينوب عنهما، رئيس هيئة السوق المالية أو من ينوب عنه، الوزراء المعنيين بالملفات المعروضة أو من ينوب عنهم، أنظر: وصيون كمال، تموجات مسار العدالة الإنتقالية في تونس، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثاني، جوان 2019، ص ص 502-503.

¹ حمادي اللريسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات، العدد 18 كانون الثاني، جانفي 2016، ص ص 6-7.

التونسي للشغل وإتحاد الأعراف ورابطة حقوق الإنسان والهيئة الوطنية المستقلة للمحامين بمبادرة الحوار الوطني للخروج من الأزمة،¹ فكان التوافق على المسارات الثلاث بالتزامن:

- **المسار الحكومي:** طالبت الحكومة الترويكا بالاستقالة في أجل لا يتجاوز ثلاثة أسابيع من موعد انطلاق الحوار الوطني، وتشكيل حكومة تكنوقراط ترأسها شخصيات وطنية مستقلة على أن لا يترشح أعضائها للانتخابات

- **المسار الدستوري:** بفض الخلافات القائمة حول الدستور، وضرورة التسريع للمصادقة على الدستور التونسي الجديد في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع

- **المسار الانتخابي:** بإتمام انتخاب الهيئة المشرفة على الانتخابات والتي انطلقت بعد تجاوز بعض الصعوبات في إعداد رزمة الانتخابات التشريعية والرئاسية والعمل على إعدادها.

أسفرت المفاوضات التي قاده الرباعي عن مجموعة من النتائج الإيجابية التي بدأت تطفو على السطح تدريجيا منذ بداية 2014 تمثلت في²:

- المصادقة على الدستور الجديد بالأغلبية الساحقة داخل المجلس الوطني التأسيسي .

¹ المرجع نفسه، ص 7.

² أمل بلطي، " الاستثناء التونسي لإرساء السلم المجتمعي بخطى ثابتة نحو نوبل للسلام"، مجلة الأديان، مركز الدوحة لحوار الأديان، الإصدار التاسع، 2016، ص ص 30-31.

- الإنتقال السلس للسلطة الذي أسفر عن حكومة جديدة مستقلة بالكامل برئاسة المهدي جمعة وقد رأى الخبراء في هذا السيد الحل الأنسب باعتباره رجل اقتصاد قادر على الإلمام بالملفات الاقتصادية العالقة.
- كما أشرف الرباعي الراعي للحوار عن تنظيم إنتخابات تشريعية ورئاسية
- اضطلع الرباعي الراعي للحوار بدور رقابي لمؤسسات الدولة والآداء الحكومي ومدى عملها على إنجاز المشاريع العالقة ومكافحة الإرهاب والتصدي له أينما كان سواء على الحدود أو في المدن الداخلية .
- تهدئة الأوضاع العامة واستعادة السلم الإجتماعي في كافة البلاد .
- وعلى إثر نجاح الرباعي الراعي للحوار في رعايته للحوار السياسي والتي أدت إلى انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة واصل الرباعي عمله بالتركيز على عدة مواضيع منها¹:
- انتشار الاقتصاد من الوضعية الحرجة التي يمر بها داعيا المؤسسات الاقتصادية إلى التقليل من الإضرابات إضافة إلى تأطير العمال لتنظيم احتجاجات سلمية لا تضر بمصلحة الشغل العام.
- تكشف المجهودات من إيجاد حلول س عاجلة للمشاكل الإقتصادية الضخمة من أجل إيجاد أرضية ملائمة لتشجيع الاستثمار الخارجي.

¹ المرجع نفسه، ص 31 .

- تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي والهدنة المفتوحة والتي تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهداف الثورة وتمكن الرباعي من تجاوز أزمة سياسية عميقة بمختلف أبعادها.

➤ المرحلة الثالثة: أكتوبر 2014-أكتوبر 2019

جرت انتخابات 2014 في جو الإطاحة بالإسلاميين، حيث تحصل حزب نداء تونس الحديث النشأة (2012) على أغلبية المقاعد 86 من مجموع 217 يليه الإسلاميين بـ 69 مقعد من جهة أخرى، فاز الباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس بالرئاسة بنسبة 55.68 أمام منافسه المنصف المرزوقي، وشكل الخبز الفائز الحكومة بحسب ما ينص عليه الدستور وكانت مدعمة بأربعة أحزاب بما فيها النهضة لإعطاء الحكومة أكثر حظاً.

والجدول رقم 13 أدناه: يبين نتائج الأحزاب الخمسة في الانتخابات التشريعية ليوم 26 أكتوبر 2014.

الحزب	عدد المواقع من مجلس النواب	نسبة الأصوات الصحيحة
نداء تونس	86	37.59
حزب النهضة	69	27.69
الإتحاد الوطني الحر	16	4.03
الجهة الشعبية	15	3.66
أفاق تونس	8	3.08
المجموع	194	75.64

المصدر: أحمد كرعود، مرجع سابق الذكر، ص. 5

إذن حسب تحليل خير الدين الحسيب نجد أن التجربة التونسية اجتمعت فيها العناصر الأربعة سابقة الذكر، بحيث نجد أن خروج التونسيين في مظاهرات حاشدة

بدأت من مدينة سيدي بوزيد لتعم كامل التراب التونسي قد كسرت حاجز الخوف الذي كان يستحوذ علة التونسيين خلال فترات حكم زين العابدين بن علي أما من حيث التماسك الاجتماعي أو الأقليات العرقية في تونس نجد أن المجتمع التونسي مجتمع متجانس وشارك في الاحتجاجات والمظاهرات مختلف الأطياف العمرية وكافة مكونات المجتمع، كما أن المظاهرات بدأت سليمة وأتته كذلك رغم تعرضها لبعض العمليات القمعية من طرف النظام أما موقف الجيش فقد كان محايدا طوال فترة الثورة.

المطلب الثالث: البعد القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في ليبيا

امتدادا لجملة من الأوضاع والتراكمات التي كانت سائدة في المجتمع الليبي خلال سنوات مضت منها الكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان به بالإضافة إلى الغياب المؤسساتي داخل النظام الليبي إضافة إلى افتقار الدولة إلى أية مؤشرات تنموية تعكس فعلا حجم الإمكانات والمؤهلات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تمتلكها ليبيا، وهو ما أدى إلى حالة عدم الرضا من طرف المجتمع الليبي على النظام وهو ما جعل النظام يجري العديد من الإصلاحات خاصة بعد سنة 2004، لكن فشل هذه الإصلاحات خاصة منها التوجه نحو اقتصاد السوق أدى إلى مزيد من التدهور السياسي والاقتصادي وتزايدت معه حجم المعارضة وعدم الرضا خاصة في ظل ما يحدث في دول الجوار من حراك اجتماعي وسياسي أطاح بنظام حسني مبارك في مصر وزين العابدين بن علي في تونس جعلت منها تجربة يقتدى بها الليبيين الذين حاولوا تكرار التجربة في ليبيا.

1- حيثيات ثورة 17 فيفيري 2011 في ليبيا.

سبقت ثورة 17 فيفيري 2011 مظاهرات في فيفيري 2006 امام القنصلية الإيطالية في بنغازي على الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام وقمعتها السلطات الليبية وسقط نتيجتها 10 قتلى واعتقال 150 شخصا وفي 15 فيفيري 2011 قامت مظاهرات في بنغازي إثر اعتقال محامي ضحايا مجزرة سجن بوسليم " فتحي تريل فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وتلتها بعد ذلك صدور بيان لشخصيات تمثل مجموعة من الفضائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية يطالبون فيها بتتحي الرئيس الليبي معمر القذافي مؤكدين على حق الشعب في التظاهر بسلمية¹ ، قابل النظام هذه المظاهرات بقمع شديد تسبب بقتل العديد من المتظاهرين، وبذلك كانت بداية الثورة وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الأنترنت دورا هاما في زيادة التعبئة الاجتماعية وحشد المزيد من الجماهير ضد النظام والمطالبة بإسقاطه.

كان النظام مع انطلاق الحراك مصاب بالصمم التسلطي، تعبيراً على عدم قدرته على الاستماع للمواطنين وانشغالاتهم وشكواهم وتذمرهم المستمر، لقد أصر النظام الحاكم بقيادة القذافي وحاشيته على أن تلك الشكاوي والمطالب لم تكن خطراً، بل نظر إليها وكأنها صراخ أطفال يمكن إسكاتهم بمنحهم بعض الهدايا، وليست مظاهر صادقة وجادة لتنامي الرفض الذي ينبغي الاستجابة له بالإصلاح السريع لذلك بقدر ما تجاهل النظام ذلك الأمر ومواجهته بالقوة، فقد تحولت المناداة بالتغيير من مظاهر سلمية إلى حراك

¹ أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017، ص 8-7.

مسلح، حيث كان إسراع النظام إلى استخدام العنف وقتل المتظاهرين مؤشراً ليس فقط على اتساع الهوة التي تفصل المجتمع عن السلطة فقط، بل استحالة ردم تلك الهوة أو تقليصها، وقد تسلسلت الأحداث في الثورة الليبية كآلاتي¹:

- **17 من شهر فيفري 2017** نزل آلاف الليبيين للتظاهر في مناطق ومدن مختلفة وحصلت اشتباكات أكبرها في مدينة بنغازي نتج عنها 14 شخص من المتظاهرين ومؤيدين للنظام وقد ردد المتظاهرين شعارات ضد معمر القذافي

- **18 فيفري 2011** أحرق المتظاهرون مبنى الإذاعة المحلية في مدينة بنغازي شرق العاصمة بعدما انسحبت منه قوات الأمن التي كانت تتولى حمايته لترتفع حصيلة أعمال العنف التي تهز ليبيا لتبلغ 28 قتيلا على الأقل، على صعيد آخر نظم أنصار الحكومة الليبية مظاهرات تؤيد القذافي بثها قنوات التلفزيون الحكومية.

- **19 فيفري 2011** أفادت مصادر طبية ليبية بأن القوات الليبية فتحت النار على المشيعين الذين شاركوا في جنازة جماعية لضحايا احتجاجات في مدينة بنغازي وقتلت 15 منهم وإصابة عدد آخر

- **20 فيفري 2011** اندلعت مظاهرات في مدينة مصراتة التي تبعد 200 كلم من العاصمة فيما كانت بنغازي التي تبعد 1000 كلم شرق العاصمة المسرح الأساسي للاحتجاجات وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بالمهاجمة بمختلف الأسلحة من قبل وجود من

¹ رمزي سلامة، رياح التغيير في العالم العربي 2010-2012 - الثورة الليبية-، إدارة الدراسة والبحوث : الكويت، 2012، ص ص 7-10.

القوات الخاصة ومرترقة أجنب وموالين للقذافي كما قطعت السلطات الليبية خدمة الأنترنت للحد من انتشار الدعوة للثورة.

- **21 فيفري 2019:** دعا سيف الإسلام القذافي نجل الرئيس الليبي في خطاب على التلفزيون الرسمي إلى إجراء عدد من الإصلاحات لتهدة الاحتجاجات محذرا من تحول الاحتجاجات في ليبيا إلى حرب أهلية ومن خطر تقسيم البلاد وأضاف أن ليبيا ليست مثل مصر وتونس فهي مجتمع قبلي مسلح سيؤدي إلى سقوط مئات القتلى، ومن جهة أخرى قتل عشرات المتظاهرين في العاصمة الليبية طرابلس خلال الليل بعد أن وصلت الاحتجاجات المناهضة لحكم القذافي إلى أحياء العاصمة لأول مرة وقد تم اقتحام مبنى البرلمان والتلفزيون الرسمي وقامت السلطات الليبية بمواجهة المحتجين بمختلف الأسلحة بما فيها الطيران الحربي الذي أسفر عن مقتل 150 شخص بما فيهم نساء .

لقد بدأت الاحتجاجات في ليبيا بطابعها السلمي في شكل مظاهرات شعبية غير أن طبيعة النظام الدولة في ليبيا القائم على نظام القبيلة والعشيرة في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الدستورية والقانونية والأجهزة الأمنية دفع بهذه الاحتجاجات نحو العنف والقتال بين معارضي القذافي ومؤيديه وفي هذه المرحلة لعبت العصبية والانتماءات القبلية دورا كبيرا في الصراع حيث أن القبائل الموالية للقذافي اصطفت من وراءه وعائنته في مواجهة القبائل المعارضة وهو ما أدخل ليبيا في حرب دامية وحالة من الفوضى والإنفلات الأمني الذي شهد تهديدا على أمن الفرد الليبي وحتى على المستوى الإقليمي¹ .

¹ حادي إبراهيم، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني، مجلة المعيار، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص 59 .

خريطة رقم 01: تمثل توزيع القبائل داخل ليبيا



المصدر: حادي إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص 58

من الخريطة المبين أعلاه نجد أن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي والتي تقوم على أساس قبلي وشدة الانتماء إلى القبيلة وتشكل القبيلة أهم المكونات التي يقوم عليها النظام الليبي وتعتبر عن وعاء تحتل مكانة كبيرة داخل الولاءات الوطنية، كما نجد أن المواطن الليبي يجد في القبيلة الملجأ الذي يحميه ويوفر له الرزق وتشير الإحصائيات إلى أن 90% من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة وتصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة لها امدادات إلى الدول القربى مثل مصر والجزائر وتونس وتشاد

والنيجر، وتمثل نسبة القبائل العربية 97% بينما لا يتجاوز عدد القبائل غير العربية 3 %¹.

إن هيكل الدولة الليبية مبنية على أساس قبلي من خلال تحالف قبيلة القذافة مع قبيلتي (ورفلة و مقراحة) والتي تقدمان الدعم الكامل للنظام، فقبيلة القذافة هي التي ينحدر منها القذافي هي معقل رأس النظام وتسيطر على أجهزة الأمن والميليشات التابعة له²، ومع سقوط مدينة بنغازي في قبضة الحركة الثورية في 19 فيفري 2011، أعلنت كل من قبائل (ورفلة) والتي يزيد حجم أبنائها على مليون نسمة وتتألف من 52 قبيلة فرعية وقبائل (ترهونة) التي يناهز أفرادها المليون نسمة، هذا بالإضافة إلى قبائل (الزاوية) التي تقطن في المناطق النفطية شرق ليبيا، وقبائل الطوارق في الجنوب، بالإضافة إلى قبيلة الزنتان التي كانت من أولى القبائل التي انضمت للثورة الشعبية³.

ولقد أكسب تزايد التأييد القبلي للثورة الليبية والتخلي عن دعم القذافي زخما كبيرا للثوار، لا سيما مع إعلان عدد من رموز النظام الليبي من وزراء وسفراء وديبلوماسيين وعسكريين وانشقاقهم عن نظام القذافي، وانضمامهم للثورة وعلى رأسهم **مصطفى عيد الجليل** وزير العدل، و**عبد الفتاح يونس** وزير الداخلية ثم توالى الانشقاقات في نظام

¹ عبد الحق زغداد وفهيم رملي ، ثورة شباب ليبيا 17 فيفري 2017: دراسة في أسبابها حيثياتها ومستقبلها، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 6، جانفي 2014، ص 133.

² تمارا كاظم الأسدي محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية: برلين، 2018، ص 122 .

³ مصطفى علان، القبيلة والثورات العربية: نموذج اليمن وليبيا، التقرير الإستراتيجي التاسع، مجلة البيان، ص 141.

القذافي ومنهم مرسى كوسا وزير الخارجية وعيد السلام التريكي السياسي الليبي المخضرم وزير الخارجية الأسبق ومندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة¹.

بعد سقوط نظام القذافي إلى زعزعة وضع استمر لمدة إثنين وأربعين عاما، فقد هرب حكام الأقاليم في حين كل القبائل التي استفادت بشكل أو بآخر من سياسات القذافي مثل قبيلة القذاذفة وجدت نفسها أمام تحديات وتنافس من الفئات التي كانت محرومة²، في ظل هذا الجو المشحون تأججت الصراعات القبلية التي يدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدا أن القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى لاستعادة مكانتها بل والانتقام من غرماؤها القبيليين بعد الثورة كما حدث في مواجهات بن وليد الذي ينتمي معظم سكانها لقبيلة (ورفلى) وساندوا القذافي في الحرب الأهلية، إضافة إلى تعرض أكثر من 30 ألف شخص في (تاورغاء) إلى الطرد والتهجير من قبائل مصراتة، أضف إلى ذلك سعي القبائل العربية في جنوب ليبيا التي كانت مظطهدة إبان القذافي إلى استعادة مكانتها بعد الثورة في مواجهة قبائل (التبو) مما أدى إلى نشوب مواجهات مسلحة في عام 2012، وتجذر الكراهية القبلية التي انبنت على تأييد أو معارضة القذافي³.

¹ المرجع نفسه، ص 141.

² شريفة كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الخامس، فيفري 2014، ص 75.

³ محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، ص ص 72-73.

2- البحث عن آليات بناء السلم الاجتماعي في ليبيا بعد الثورة

تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة تحركات حثيثة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية للبحث عن صيغة للتوافق الوطني، وعن رؤية مستقبلية تجمع عليها الأطراف المتصارعة لتضع البلاد على أرضية سياسية صلبة تمكنها من بناء مؤسسات مستقرة لدولة حديثة بعد عقود من الاستبداد، وتبديد الثروة في بلد غني بموارده ومميز بموقع الإستراتيجي على المستوى الإقليمي، وعلى الرغم من أن الثورة التي اندلعت في شهر فيفري 2011 كانت تهدف إلى وضع حد لتلك السلطوية المطلقة التي تمثلت في النظام السابق، إلا أنها عجزت عن وضع خريطة طريق يمكن أن تحقق التوازن المنشود بين طموحات وتطلعات الشعب الليبي نظرا لمزيد من التحديات السياسية والاقتصادية التي ستواجه البلاد والمتمثلة في الجدول أدناه.

كما أن المجتمع الليبي قد تأثر على نحو عميق بسياسات التحكم والسيطرة التي مارسها القذافي أكثر من 40 عاما، وأدى ذلك إلى شروخ مجتمعية عميقة اتخذ بعضها طابعا عنيفا بين المجتمعات المحلية، وخلافا لثورتي تونس ومصر تحولت الثورة الليبية إلى ثورة مسلحة أدت إلى تدخل عسكري مباشر لقوى أجنبية، ومن ثم انتهت إلى حرب أهلية واجهت بعض المجتمعات المحلية الليبية فيها بعضها الآخر، أما في إطار الدفاع عن النظام بدعم من قوى أجنبية في كلتا الحالتين¹.

¹ فرجيني كولومبيه، الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة سياسات عربية، العدد الثاني، كانون الثاني/يناير 2018، ص 98.

الجدول رقم 14: يبين التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بعد الثورة

الأسباب السياسية	الأسباب الاجتماعية	الأسباب الاقتصادية
1- القراءة الخاطئة للسياسيين لثورة 17 فيفري وعدم إعلانهم عن قيام دولة ليبيا بقوانينها وتشريعاتها ودستورها المؤقت، فور صدور قرار مجلس الأمن الدولي في مارس 2011.	1- انتشار الولاءات القبلية أمام الولاء للدولة.	1. توقفت عجلة الحياة في ليبيا في مرحلة التأسيس فثمانية عشر سنة من العهد الملكي كانت كلها لتأسيس وتعيم مكسب الاستقلال.
2- عدم التعامل مع الوضع الحالي على أنه أزمة سياسية وجب التعامل معها بمفهوم تدبير الأزمة لا بمفهوم الحكومة الموسعة .	3- طبيعة حكم النظام السابق الشمولي جعله يعوز القيادات التاريخية للقبائل بقيادة جديدة متواضعة اجتماعيا ليضمن تبعيتها له.	2- مرور ليبيا من دولة فقيرة إلى دولة مصدرة للنفط جعل المخططات الأولى في العهد الملكي تركز على محاربة مظاهر الفقر، وهي مخططات جنى النظام السابق ثمارها.
3- عدم بناء رؤية وطنية جامعة متفق عليها ومتوازنة.	4- طبيعة القيادات القبلية التي خلقها النظام السابق أحدثت خللا في السلوك الاجتماعي، فأصبح الولاء داخل القبيلة قائما على المصالح المادية والمنفعة الشخصية، بدل ما كان متعارف عليه من ضرورة توفر القيادات القبلية على حد أدنى من الصفات الأخلاقية والإلتزام الأدبي.	3- عدم قدرة النظام السابق على وضع مخطط للتنمية فالتطور الطبيعي أنه بعد محاربة الفقر تمر الدولة إلى مرحلة التنمية البشرية والاقتصادية.
4- عدم قيام الأحزاب السياسية الحالية على رؤية وقضية تؤمن بها.	5- لضمان استمرارية بنى النظام السابق سياسته على خلق منافسة شديدة بين القبائل مرتكزا على خلافاتهم القديمة.	4- تخلف النظام السابق وعدم ثقته في المواطنين جعله يركز لديهم أن الدولة مانحة للثروة وليس أن المواطن هو مصدر الثروات عن طريق نشاطه الاقتصادي الذي يؤدي عنه ضرائب لخزينة الدولة وبالتالي فإن كل الخدمات التي تقدمها الدولة هي من تمويل المواطن.
5- القراءة الخاطئة للسياسة الدولية وعدم فهم التوازنات بين القوى العالمية.	6- ترسيخ النظام السابق لمفهوم أن القبيلة هي الطريق لتحقيق المكاسب المادية والوظيفية للمواطنين.	5- كرس النظام السابق فكرة أن الفساد هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أي نشاط اقتصادي، خاصة في السنوات الأخيرة.
6- غياب سياسة الحوار مما خلق هوة بين جميع الأطراف .	7- محاولة القيادات التي خلقها النظام السابق لاستمرار سيطرتها على قبائلها بدفعها بأناس غير مؤهلين للزعامة.	
7- تجاهل الآراء المسؤولة وغير الشعبوية		
8- التعامل مع السياسة من منظور جهوي وقبلي لكون النظرة الشخصية هي الغالبة		

المصدر: محاولة لتشخيص الأزمة السياسية في ليبيا ، مركز ليبيا للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، أوت 2013، ص 10

صدرت في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي سلسلة من القوانين من أجل تنظيم مسار التحول الديمقراطي بدأت بإصدار المجلس الوطني الإنتقالي الذي أدار معركة تحرير الشعب الليبي من حكم استبدادي دام إثنين وأربعين عاما، تشكل المجلس الوطني الإنتقالي، في الخامس من مارس من عام 2011 بمدينة بنغازي لإدارة الصراع مع نظام القذافي في طرابلس وأيضا لقوى إدارة البلاد في أعقاب سقوط القذافي لحين تسلم الإدارة سلطة منتخبة، وكان من أهم قرارات المجلس الإنتقالي المؤقت الإعلان الدستوري في 10 أغسطس 2011 ليكون بمثابة دستور مؤقت وكذلك خريطة طريق للمرحلة الإنتقالية وتضمن الإعلان الدستوري 32 مادة، ودعا إلى عقد انتخابات في غضون 90 يوما من إعلان التحرير (23 أكتوبر 2011) وانتخاب المؤتمر الوطني العام بتعيين حكومة وهيئة تأسيسية مؤلفة من 60 عضو في غضون 30 يوم من أول اجتماع له، علما أن هذه الهيئة التأسيسية تمتلك 60 يوم بعد ذلك لصياغة دستور جديد، ويتم طرح المشروع للإستفتاء في غضون 30 يوما¹.

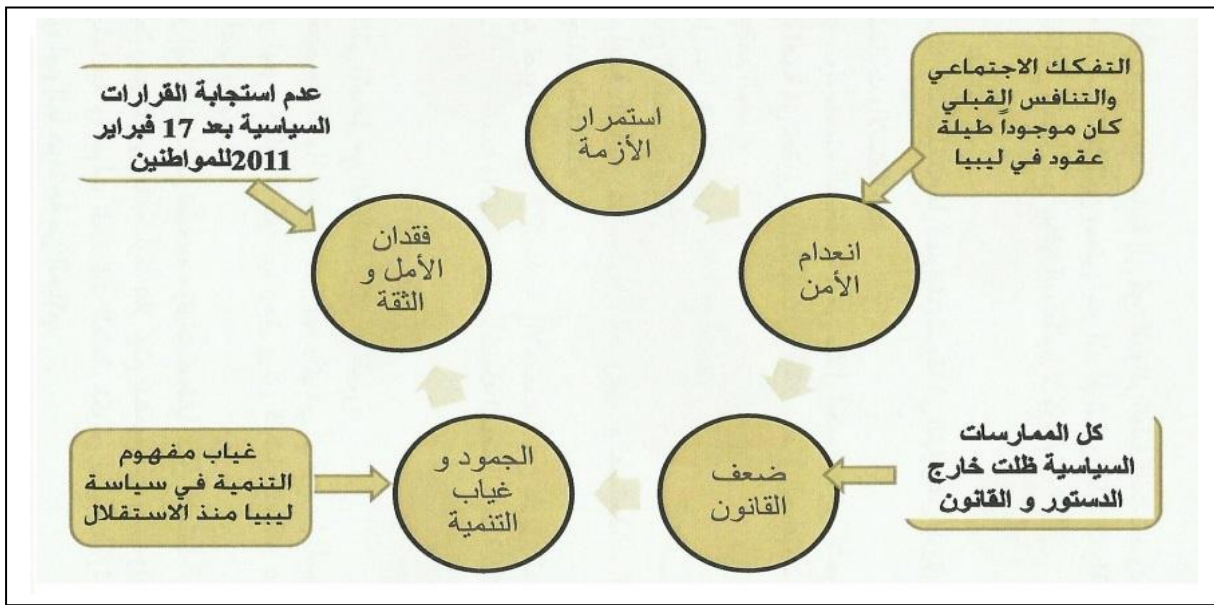
كان المجلس الوطني الإنتقالي ضعيفا جدا، بالتالي كان يفتقر للشرعية، لأنه لم تكريسه عن طريق انتخابات بالإضافة إلى هذا لم يمثل المجلس القوى على الأرض كما كان من المفترض أن يكون وعلى الرغم من أنه وسّع نطاق عضويته ليشمل تمثيلا من خارج قاعدته الأساسية في بنغازي، لم يكن أبطال الحرب الحقيقيون القادة السياسيون الثوار، وإنما القادة العسكريون، اما الواقع أن الكثيرون من قادة المجلس الوطني الانتقالي

¹ ريم أبو حسين، مسار التحول الديمقراطي بليبيا: الواقع والتحديات، مجلة رؤية تركية، العدد 11، 2014، ص ص 68-69.

كانوا من المغتربين الذين فروا في الثمانينات أو من مسؤولي النظام الأخير الذين انشقوا عنه في بداية الثورة¹.

وترابطت العديد من القضايا التي ضعفت من دور المجلس الوطني الإنتقالي وجعلت من معالجة الأزمة صعبة ويعود ذلك أساسا إلى كون الدوائر العليا كانت تتصرف في دائرة مغلقة بعيدة عن المواطنين وهذا ما جعلت من حل الأزمة حلقة مفرغة كما يمثلها الشكل أدناه:

الشكل رقم 20: تحديات معالجة الأزمة الليبية



المصدر: محاولة لتشخيص الأزمة السياسية في ليبيا مرجع سابق الذكر، ص 11

¹ كريستوفر شيفس و جيفري مارتيني، ليبيا بعد الفذافي عبر وتداعيات للمستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي معهد أبحاث راند، 2014، ص ص 36-37.

بالإضافة إلى هذا فإن المجلس الوطني الإنتقالي قد ورث تفتقد إلى مؤسسات وطنية وظيفية كما هو الحال في مصر وتونس، وكان نتيجة لعجز المجلس عن ضبط الأمور أن أسندته رئاسته إلى رئيس آخر وهو عبد الرحيم الكيب، وعلى الرغم من هذا التغيير إلا أنه لم يحدث تطور واضح في ضبط أمور البلاد، ولعا ذلك راجع إلى عدم امتلاك المجلس استراتيجيات واضحة وآليات تفعيلها تقوم على أسس سليمة في التعامل مع التحديات القائمة والتي كان من أهمها الميليشيات المسلحة والجماعات المتشددة التي كانت قد تغولت على السلطة والمجتمع ومارست العديد من الخروقات التي هزت أمن المجتمع على كافة المستويات، هذا بالإضافة إلى تواضع أدائه مثل عدم القدرة على حسم الجدل الواسع حول الإعلان الدستوري المؤقت، والغموض الذي اتسمت به خارطة الطريق التي وضعها لناء مؤسسات الدولة والطريق الإرتجالية في اختيار أعضائه والتي تأثرت إلى حد كبير بالقبلية والجهوية¹.

في 7 تموز 2012 جرت الإنتخابات العامة للمؤتمر الوطني العام(البرلمان)، وتكمن أهمية هذه الانتخابات في أنها الأولى في ليبيا منذ (60 عام)، وفي مجتمع عاش (42سنة) تحت سلطة حكم مستبد احتكر السلطة واستبد بالمناصب وكب الحريات وطبق سياسة تقوم على أساس التمييز والإقصاء والتهميش، ولقد شكلت هذه الإنتخابات مجالا واسعا لإبراز كافة القوى والتيارات الطامحة في الوصول إلى السلطة، والتي يمكن تبينها كما يلي²:

¹ أحمد خليف عفيف، الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الإنتقالية، مجلة دراسات العلوم العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد42، العدد 3، 2015، ص 669.

² المرجع نفسه، ص 669 .

1- الليبراليون (تحالف القوى الوطنية) .

2- جماعة الإخوان المسلمين (حزب العدالة والبناء) والذي تأسس في شهر آذار 2012 بقيادة محمد صوان.

3- حزب الوطن الذي يمثل الحركة الإسلامية الليبية للتغيير بقيادة عبد الحكيم بلحاج والذي تأسس محل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا في 15 شباط 2011، قبل يومين من اندلاع الانتفاضة الشعبية.

4- حزب جبهة الإنقاذ الذي كان يشكل المعارضة للنظام في الخارج وتشكل خارج ليبيا في تشرين الأول 1981 وقاد عدة محاولات للإطاحة بنظام القذافي.

أجرت ليبيا أول انتخابات بعد أكثر من نصف قرن في 7 جويلية، 2012 وتم انتخاب المؤتمر الوطني العام من 200 عضو ليتولى قيادة المرحلة الانتقالية كما حددتها خارطة الطريق بالإعلان الدستوري المؤقت من قبل المجلس الوطني الانتقالي، جرى تحديد الدوائر الانتخابية ، بحيث قسمت البلاد وفقاً لاعتبارات التمثيل السكاني، والتوزيع الجغرافي، وهو ما كان من شأنه إعطاء وزن قوي للعوامل المحلية والجهوية والقبلية، وفي 17 جويلية أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا المحصلات، وجاءت نتيجة إنتخابات المؤتمر الوطني العام كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 15: يوضح نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا 2012

عدد المقاعد	القوائم الحزبية
39	تحالف القوى الوطنية
17	حزب العدالة والبناء
06	قوائم أحزاب وطنية صغيرة
04	قوائم حزبية سلفية
14	تجمعات محلية ذات مصالح مشتركة
80	المجموع الكلي

المصدر: فولفرام لآخر، تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات

والصراعات في ليبيا الجديدة، تر: عدنان عباس علي مركز الإمارات للدراسات

والبحوث الإستراتيجية، العدد 120، 2014، ص 17

كانت إنتخابات تموز/يوليو 2012 بمنزلة نجاح كبير على مستوى التنظيم والمشاركة التي بلغت نسبتها 61.58% من الناخبين، لكن ما تخفيه هذه النسبة العالية للمشاركة هو أن الانتخابات فاقمت الخلافات بين الجماعات المسلحة والمجتمعات الحاضنة لها، وفي الحصيلة أدت الانتخابات - وإن على نحو غير مقصود- إلى زيادة

النزاع والاستقطاب بين الجماعات السياسية في الساحة السياسية الفتية، إذ لم يعرف الليبيون السياسة الحزبية ولا الإجراءات الانتخابية ولم تكن لقادة الأحزاب الناشئة أي خبرة في الحوار السياسي أو بناء التوافقات ، ونتيجة لذلك صار يبدو أن التنافس الانتخابي والفوز في الانتخابات يشكلان المفتاح الذي يؤدي إلى حصول دعم أغلبية الليبيين لكسب السلطة، والسيطرة على المؤسسات السياسية الناشئة والتحكم فيها، وعلى الرغم من أن انتخابات 2012 قدمت بانها منافسة بين ممثلي " الإسلاميين " و" الليبراليين " فإنها في الحقيقة كانت تنافسا وسباقا على المصالح بين ممثلي مدن وبلدات بعينها وعشائر وعائلات¹.

كان من المفترض أن تنتهي مهام أعمال المؤتمر الوطني العام في 7 فبراير 2014، الأمر الذي جعله يقوم بتعديلات دستورية تتيح له الاستمرار في عمله بحجة عدم ترك فراغ بالسلطة، إلا أن اندلاع موجة الاحتجاجات طالبت برحيل المؤتمر الوطني العام، نظرا لإخفاقه في صياغة دستور جديد في الآجال المحددة في الإعلان الدستوري الأول، أحدهما يحدد 3 أشهر للجن الستين لكي تنهي عملها، والآخر متعلق بالدعوة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في حالة إخفاق اللجنة المذكورة في إعداد الدستور الجديد، وعلى الرغم من تراجع المؤتمر الوطني العام عن قرار التمديد لنفسه، إلا أنه حدث تصعيد إذ قامت كتائب الزنتان يوم 18 فبراير بتوجيه إنذار طالب فيه المؤتمر الوطني العام بحل نفسه، حيث اتهمه بالرغبة في إقامة ديكتاتورية جديدة².

¹ فرجيني كولومبيه، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² ريم أبو حسين، مرجع سابق الذكر، ص 71.

أكدت التطورات التي شهدتها ليبيا خلال مختلف المراحل الانتقالية، أنها تعاني من أزمات حادة ومتشابكة، الأمر الذي جعل عملية التغيير السياسي وبناء دولة ديمقراطية تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد، حيث تتجلى أبرز الأزمات في استمرار الانفلات الأمني، وتصاعد أعمال الإرهاب، وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، و كل هذا راجع إلى غياب أو ضعف القدرة على بناء توافق سياسي وطني بشأن أولويات المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها، وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعاني النخب السياسية بمختلف مشاربها وتوجهاتها، حيث لم تتجح المؤسسات الانتقالية في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، وذلك في ظل وجود مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش والمؤسسات الأمنية، لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، حيث تشير التقديرات إلى تضاعف تعداد الميلشيات الذي ناهز 1700مليشية مسلحة¹.

بعد سنوات سبع من ثورة 17 فبراير، لا يزال الليبيون يبحثون عن الدولة، تبادل ستة مبعوثين دوليين الأدوار بحثا عن مخرج لأزمة يشتبك فيها داخليا السياسي بالعسكري والعشائري والديني، وخارجيا بالأطماع والأجندات الدولية تجاه البلد النفطي، ولم يلح بعد ضوء في نهاية النفق، وفي وقت كان الليبيون يطمحون إلى بناء بلد ديمقراطي تعددي مستقر، عصفت التناقضات الداخلية والتدخلات الخارجية بثورة 17 فبراير/شباط 2011، وما زالت الأزمة التي أنهت منطق الدولة تراوح مكانها، ولم تستقر الأطراف المتصارعة

¹ محمد عبد الحفيظ الشيخ، " المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العام الثالث، العدد 11، أكتوبر 2017، ص 40-41 .

على أرضية مشتركة لإنهاء الانقسام السياسي وفوضى السلاح والمليشيات، فبعد فشل اتفاق الصخيرات الموقع في ديسمبر/كانون الأول 2015 بالمغرب، باتت ليبيا تدار بثلاث حكومات منفصلة، واحدة في الشرق (البيضاء) منبثقة عن مجلس النواب المنحل بطريق برئاسة عبد الله الثني، وحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج المدعومة دولياً، وحكومة الإنقاذ الوطني التي يقودها خليفة الغويل في طرابلس¹.

الخريطة رقم 02: توزيع مناطق النفوذ في ليبيا يونيو 2017



المصدر: زهير حمداني، ليبيا سبع سنوات من البحث عن الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري، 2018، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>, consulté le : 17/02/2018, heur 14.26

¹ زهير حمداني، ليبيا سبع سنوات من البحث عن الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري، 2018، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>, consulté le : 17/02/2018, heur 14.26

وهذا الانقسام السياسي والعسكري أدى لتكريس وضع "الدولة" وغياب المؤسسات الموحدة والنافذة، وسيطرت الميليشيات والتنظيمات المسلحة على مناطق نفوذ وثروة، ووجدت تربتها الخصبة في منطق القبيلة والمناطقية والفئوية، ولعل

أبرز مثال على التدهور الأمني هو انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر و"العبودية المعاصرة" التي لا تزال بلا حساب، ويرى محللون أن فشل الانتقال من الثورة إلى الدولة يعود إلى الإرث السياسي الشمولي، وغياب المؤسسات طوال فترة حكم العقيد الراحل معمر القذافي، وطغيان البعد القبلي والعشائري، وذلك على حساب دور الأحزاب السياسية المحظورة تحت شعار "من تحزّب خان"، ومع الانقسام السياسي والمجتمعي أدى تكديس السلاح في البلاد وتهريبه إلى نشوء تنظيمات مسلحة محلية على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولائاتها، وأخرى دولية خاصة بتنظيمي الدولة الإسلامية القاعدة، ويضاف إلى كل ذلك احتدام صراع المصالح الفئوية والمناطقية والشخصية الذي عرقل أي تطور سياسي¹.

وأخيرا بالعودة إلى تحليل خير الدين الحسيب على عكس تونس ومصر فإن الربيع العربي أدى مجموعة من النتائج الدموية المختلفة كليا عن سابقتها من التجارب في حالة ليبيا، حيث يمكن القول أن معظم الشعب الليبي من المسلمين الذين ينتمون إلى المذهب المالكي كما في تونس، باستثناء أقلية من الأمازيغ التابعين للمذهب الإباضي، ولكن مع ذلك لم يكن المجتمع متماسكا لوجود انشقاقات واختلافات قبلية وعشائرية

¹ زهير حمداني، ليبيا سبع سنوات من البحث عن الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2018، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>, consulté le : 17/02/2018, heur 14.26

ومناطقية، على الرغم من قيام تحالفات قبلية على مر التاريخ خففت من وطأة هذه الفروقات إلى حد ما، في فيفري 2011 كسر الليبيون حاجز الخوف ثم تبعهم أبناء بعض المدن الرئيسية الأخرى، ولكن في المرحلة الأولى من الثورة غاب عامل الإجماع والتوافق الوطني النسبي على إطاحة النظام، وذلك لوجود عدد كبير من المجموعات القبلية الموالية والمؤيدة لنظام القذافي كقبيلة ورفلة وترهونة والأصابعة والصيعان، بالإضافة إلى قبيلة القذاذفة في العاصمة طرابلس ومدينة سرت وغيرها من المناطق، وهذا ما أدى بأن تتحوا الإنتفاضة منحي عنيف وشرس خاصة في ظل انشقاقات لعناصر رفيعة المستوى في الجيش¹.

¹ خير الدين الحسيب، مرجع سابق الذكر، ص 12.

المبحث الثالث: تداعيات تهديد السلم الاجتماعي على الدولة والمجتمع في الجزائر

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر محكومة بطبيعة النظام السياسي ومدى قدرة مجتمع بمؤسساته في مجارة النظام من حيث المتابعة والمراقبة وهذا لن يأتي إلا في ظل دولة قوية متفتحة وحديثة وليست تسلطية وممارسة للتعسف والاستبداد وإثر انتقال الجزائر إلى التعددية السياسية واجه هذا التحول تحديات كبيرة وعسيرة امتدت للوقت الراهن واتسعت فيها الهوة بين الدولة والمجتمع بتهديدها لقضايا السلم الاجتماعي مما أدى إلى انتشار العنف وعدم الاستقرار السياسي وهذا بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل التي مرت بها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وذلك لحجم التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على كيفية تأثير تهديد قضايا السلم الاجتماعي في الجزائر منذ مرحلة الانتقال إلى التعددية السياسية إلى وقتنا الراهن.

شكلت أوضاع التدهور الاجتماعي والغلق السياسي التي عرفت الجزائر منذ ما يقارب 30 سنة مدخلا لحالة الاضطراب وغياب الأمن والسلم الاجتماعيين مجسدة أحد أهم المعالم المميزة لوضعية البلاد وقد امتدت فترة عدم الاستقرار وغياب السلم لمدة طويلة من الزمن أي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين مروراً بعقد التسعينيات الذي تميز بحرب أهلية بين القوات النظامية والجماعات الإسلامية المسلحة، وصولاً إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث لم تكن الصورة مغايرة قط، رغم عدم انتظامها لم

تتوقف الحركات الاحتجاجية لغاية يوم 05 كانون الثاني 2011 تاريخ انفجار الأوضاع مجددا في انتفاضة شعبية قادها الشباب ضد حالة البؤس والقهر والظلم الاجتماعي¹.

المطلب الأول: أزمات فقدان السلم الاجتماعي خلال الثمانينات

مثلت العديد من الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال ثمانينات القرن الماضي شرارة أدخلت البلاد في مرحلة من العنف وعدم الاستقرار لم تتعافى منها بشكل نهائي حتى وقتنا الراهن، وكانت علامة فارزة في قوة تأثيرها على النتائج السياسية التي ترتبت عنها الإعلان المباشر عن دخول مرحلة التعددية السياسية وإصدار دستور جديد اعترف بحق إنشاء الأحزاب وحق الإضراب وتكوين النقابات وإصدار الصحف، وإجراء أولى انتخابات بلدية وتشريعية في الجزائر كانت نتائجها وخيمة على الدولة والمجتمع وأدخلت الجزائر في دوامة والعنف وحالة اللاأمن المجتمعي.

لعل من أشهر الحركات الاحتجاجية الشعبية العنيفة أحداث " الربيع القبائلي " التي اندلعت في أبريل / نيسان 1980، وكانت بمثابة أول مواجهة عنيفة بين السكان المدنيين والسلطة تعرفها البلاد منذ الاستقلال عام 1962، واستمرت المظاهرات والإضرابات والمواجهات العنيفة التي شلت كامل منطقة القبائل لفترة من الزمن استعمل فيها النظام أقصى درجات العنف وقمع الحركة بشراسة وسجن المئات من النشطاء خاصة من طلاب الجامعات والثانويات، من الناحية السياسية يمكن اعتبار هذه الحركة بمثابة انتفاضة شعبية عفوية قادها طلاب الجامعات المنتمين للحركة الثقافية البربرية، أما على المستوى

¹ العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر - إحتجاجات يناير 2011 الشعبية، انظر الموقع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11/%B1-2-2>

الاجتماعي فقد شكلت نقطة البداية لظهور نخبة مثقفة من طلاب الجامعات الملتزمين بقضايا الشعب والنشطاء المدافعين عن الحقوق المدنية¹.

وقد فتحت هذه الإنتفاضة الطريق لانتفاضات شعبية أخرى على غرار أحداث الجامعة المركزية سنة 1982، وأحداث قسنطينة* في الشرق الجزائري، عام 1986 من مشادات عنيفة اعتقل على إثرها عدد لا يستهان به من المتظاهرين، وأحداث مدينة سطيف عام 1986 وصولا إلى تمرد مصطفى بويعلوي ومجموعته على النظام علم 1987، والملاحظ أن دورة العنف والاحتجاجات قصيرة وتتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات، وهذا ما يفسر رغبة الجماهير في التغيير نظرا لإفراقات المرحلة، كم أن الانفجارات المحلية شملت مدنا أخرى، مثل وهران بالغرب الجزائري، وفي ورقلة بالجنوب وفي برج بوعريرج وقد رفعت شعارات إما بالدعوة للاهتمام بالأمازيغية كثقافة

¹ العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر - إحتجاجات يناير 2011 الشعبية، انظر الموقع:

[http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11/%B1-2-2\(2018/06/23\)](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11/%B1-2-2(2018/06/23))

* أحداث 1986 فكانت شرارتها الأولى في جامعة قسنطينة منتوري، بعد إضراب عادي للطلبة في الثامن من نوفمبر، تطوّر إلى عمليات تخريب مسّت وسط مدينة قسنطينة، طالّت كل المرافق العمومية من دون استثناء واشتعلت النيران في السيارات، وشتت المدينة بالكامل، وأدت الأحداث إلى سقوط قتيلين من المحتجين، من بينهما سيّدة حامل خنقها الغاز المسيل للدموع، وتميّز الثامن من نوفمبر بغلق الجامعة وتبادل الطلبة رشق الحجارة مع رجال قمع المظاهرات، الذين بادلوهم بوابل من القنابل المسيلة للدموع، وقَدّم التلفزيون الجزائري بعد يومين كاملين من الحادث أي بعد عودة الهدوء إلى مدينة قسنطينة، ثلاثة شبّان قيل إنهم من المتابعين قضائيا، واعترفوا بأنهم أرادوا "الفوضى في البلاد" دون أن تقنع هذه الشهادات عامة الناس الذين وصفوها بالمفبركة.

وطنية، وإما التتديد بالمظالم الاجتماعية كالمحسوبية، واللامساواة وإما التعبير عن التذمر من مشاكل التموين والبطالة.¹

ولمواجهة هذا التدهور أنشأت السلطات العمومية أجهزة جديدة لاحتواء الأزمة من بينها برنامج تشغيل الشباب سنة 1987، حيث اتخذت الحكومة أول برنامج مستقل للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 27 سنة يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب، ويهدف إلى خلق 200 ألف منصب شغل دائم خلال سنتين فقط، لكن لم يستفد من ذلك المشروع سوى نصف العدد.²

إن تراجع سعر برميل النفط من 30 دولار ليصبح 10 دولارات عام 1986، الأمر الذي حد من قدرة الدولة على تقديم وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وكذلك السلع الأساسية بصورة كبيرة، مثل الدقيق والقهوة، وصاحب ذلك رواج السوق السوداء، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين أدت إلى خروجهم للاحتجاج في وقت كانت الدولة تتوسع في سياسة الانفتاح الاقتصادي بصورة زادت من سوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بما عني ذلك من مزيد من التراجع للدولة عن الخدمات التي كانت تقدمها للمواطنين، وهي وضعية أفادت منها بعض الطبقات بفضل علاقات الزبونية، والفساد في حين تضررت الطبقات الأخرى الأقل حظاً.³

¹ مبروك ساحلي، عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر في أمال قاسمي وآخرون، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2013، ص 381 .

² زين العابدين معو مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جوان 2014 ، ص 151.

³ تامر خرمة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، الغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2014، ص 318.

وبعد خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر 1988 والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة وكان يقصد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب والمعارض لسياسته الليبرالية، كما حمل أصحاب المصالح الخاصة والمضاربين والرشويين الذين جمعوا ثروات طائلة دون أن يبذلوا أي جهد، مسؤولية غلاء المعيشة وندرة المواد الاستهلاكية ، ومن خلال هذا الخطاب يكون الرئيس بن جديد قد شنّ نقداً صريحاً وعلنياً على الجهات التالية : القيادة الحزبية، الحكومة، الإدارة والمؤسسات، القطاع الخاص، الشريحة المرتبطة بفرنسا والمهاجرين. فمثلاً بالنسبة للإدارة والمؤسسات عامة¹.

لقي هذا الخطاب تجاوباً في الأوساط الشعبية ،بحيث خرج الشعب الجزائري في أكثر من ولاية مساندة الرئيس الشاذلي بن جديد وفي ظل حركة الإضرابات، بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988، بدأت بواדרها يوم 04 أكتوبر مساءً بالعاصمة وانتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن ضمت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية بحيث تصدرها المفصلون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزّاب².

¹ مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد1، جانفي 2009، ص 2

[https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/502-1988-1990\(2018/09/24\)](https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/502-1988-1990(2018/09/24))

² العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 191، ص ص 33-38 .

وكانت المظاهرات عنيفة بحيث شملت عمليات التخريب والتكسير وكانت موجهة أساسا لمقرات حزب جبهة التحرير الوطني، ورفعت فيها شعارات معادية لقيادة الحزب التي كان رمزها آنذاك الأمين محمد الشريف مساعدي ، وهذا ما يفسر برفض الأحادية الحزبية، أما الوجه الآخر للأحداث كان موجه أساسا للمساحات الكبرى التابعة للقطاع العام، الوزارات وأسواق الفلاح وبقيت كافة المحلات الخاصة سليمة بعيدة عن كل عطب، وهذا ما فسره البعض برفض الاحتكار والمطالبة بفتح السوق، أي إقامة إقتصاد السوق " ... فالأحداث سرعان ما تطورت صبيحة يوم 05 أكتوبر لتأخذ بعدا جماهيريا مستهدفة رموز الدولة من القسمات الحزب ومقرات الوزارات، وبصفة أخص مراكز الحافلات، الشرطة وأسواق الفلاح، رمز معاناة المواطنين اليومية¹.

لقد امتدت المظاهرات إلى مدن أخرى كوهان، عنابة، قسنطينة... مما أدى رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد إلى إعلان حالة الحصار يوم 06 أكتوبر طبقا لأحكام المادة 119 من دستور 1979، كما صدر بيان عن القيادة العسكرية يعلن منع حظر التجول في منتصف الليل إلى السادسة صباحا بين منطقتي الرويبة إلى الشراقة، إلا أن المظاهرات والاحتجاجات لم تتوقف بل زادت اشتعالا رغم حالة الحصار وحظر التجول وبلغت ذروتها يوم 10 أكتوبر حيث أطلق الجيش والشرطة النار على المدنيين أثناء قيامهم بمسيرة سلمية كانت من الإسلاميين إنطلاقا من بلكور إلى مسجد السنة بباب

¹ مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990، تم التصفح على موقع:

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/502-1988-1990>

الوادي، ونلاحظ هنا أن المواجهة كانت عنيفة، والسلطة عمدت إلى استعمال حقها المشروع في استعمال القوة من أجل إعادة النظام العام¹.

وقد مثلت احتجاجات عام 1988 تجمعا فريدا لمن يمكن تسميتهم "بالمهمشين" بتنوع أسس التهميش (ثقافي، اجتماعي، إقتصادي...) ولقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه تجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينات من القرن العشرين كل على حدة، حيث مثلت هذه اللحظة ما يمكن تشبيهه بأنه تحالف وتكتل واسع بين هذه الفئات بداية من خريجي الجامعات، والعاطلين عن العمل ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة في إطار السياسات الليبرالية الجديدة القاضية بتقليص حجم جهاز الدولة، وأصحاب المهن والحرف المتضررين من سياسات الإنفتاح².

لقد ندد الشعب الجزائري آنذاك بنظام الحزب الواحد، وبالنزعة الإشتراكية للنظام الاقتصادي، وقد أخذ ذلك التدبير منحى تخريبيا، كما شهدت الأحداث اشتباكات دامية استدعت تدخل الجيش الشعبي الوطني، واضطرت السلطة إلى استعمال وسائل ردعية للتحكم في الوضع الأمني، وكانت هذه الأحداث بمثابة قطيعة في العلاقة بين الشعب والسلطة واصبحت تطبعها روح المواجهة علي صعيد لم يعرف له مثيل في السابق³.

¹ إلهام نايت سعيدي، العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988-1995، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001-2002، ص 65.

² تامر خرمة وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 319.

³ إلهام نايت سعيدي، مرجع سابق الذكر، ص 65.

فلا عجب أن يكون تنامي قوة النظام القهرية، قد قابله ضعف مواز في قوته الإقناعية ... ما كان على أجهزة الأمن والحالة هذه إلا أن تلجأ إلى البطش لإنقاذ نظام سياسي متداع، فوق القتل والتعذيب ليس بالقدر الذي كانت تدعو إليه حالة الطوارئ بقدر ما تراكم لدى هذه الأجهزة من قمع فتحول بذلك إلى احتكار القهر الرسمي الذي هز ركن من أركان الدولة¹.

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 تجليا واضحا لحالة الإنسداد التي عاشها النظام السياسي في نهاية الثمانينات، وكانت إيذانا بانهايار أركان شرعيته، لقد عرفت صائفة 1988 تلاعبات لا حصر لها، قرارات غير مسؤولة، أخطاء فادحة وأخذ منطق الصراع داخا نظام بن جديد منحى خطير، وبدأت تتسرب أخبار من شأنها هدم ثقة الشعب في مسؤوليه منها تعلق كبار المسؤولين بقضايا كبيرة في الفساد، بالإضافة إلى القرارات الخاطئة التي ارتكبها مجلس الوزراء، والتي زادت من عناء ونكد الشعب الجزائري، كزيادة نسبة الضرائب وزيادة أسعار المواد الأولية من 10 % إلى 30 % وتوقيف منحة السياحة، وإعلان الصحافة أن الدولة الجزائرية قد قررت التوقف عن بناء المساكن الاجتماعية، وفصل محتمل للمعلمين الذين لهم أقل من خمس سنوات في التدريس كما أن السوق فارغة والتمويل معطل².

ومن أجل التنفيس عن حالة الغضب تلك وكنوع من التعويض السياسي، وعد الرئيس في خطاب وجهه عبر التلفزيون الجزائر يفي 10 أكتوبر 1988 أنه سيقدم مشروعا للإصلاح السياسي، ولم يستبعد إصلاح المؤسسات الدستورية القائمة، و في 12 أكتوبر

¹ المرجع نفسه، ص 65.

² محمد بوضياف ، مرجع سابق الذكر، ص ص 120-121.

أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا أعلنت فيه أنه سيجرى في 3 نوفمبر 1988 تعديلات دستورية جديدة، تشمل تنظيمًا جديدًا للسلطة التنفيذية على أن تعرض هذه الإصلاحات في استفتاء شعبي، وتم إلغاء حالة الطوارئ، وبدأ يسود الهدوء النسبي بعد أسبوع حافل بالأحداث الدامية التي عاشتها الجزائر، و في 23 فيفري 1989 صوت الشعب الجزائري بنسبة 73,4 بالمئة بنعم لصالح الدستور الذي يقر مبدأ التعددية السياسية¹.

أما حصيلة هذه الأحداث فهي جد ثقيلة، فهناك العديد من الضحايا والاعتقالات بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي عرفها الإقتصاد، فقد قُدم السيد الهادي لخضير وزير الداخلية الحصيلة الرسمية والتي قدرت بـ 150 قتيل و 500 جريح، أما التقديرات غير الرسمية أي الطبية والرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان فذكرت أن عدد الضحايا بلغ 500 قتيل بالإضافة إلى آلاف الاعتقالات مع تسجيل خسائر قدرت بـ 160 مليار سنتيم، أما الدرك الوطني فقد عُدّ الضحايا بـ 144 قتيل و 1221 جريح².

لا شك أن أحداث أكتوبر 1988 تعبر عن حالة أزمة سياسية، وهي ليست من نوع تلك التي تحدث بين المؤسسات الدستورية أو التنفيذية للدولة، إنما انفجار شعبي رفع صوته في الشوارع بشعارات ضد النظام، والممارسات البيروقراطية للإدارة، والسلوكات الطائشة للمقربين من بعض رجالات النفوذ، وهي مظاهر اجتماعية سلبية غذتها مشاكل

¹ سعد توفيق وعبد الله الباز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية و الخارجية و اثرها في العلاقات الدولية، دار آيلة: عمان ، 2010، ص 57.

² إلهام نايت سعدي، مرجع سابق الذكر، ص 65.

ندرة التمويل في السوق ومشاكل تفشي البطالة وسط الشباب والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي بالمدن، يضاف إلى ذلك تدهور حالة الأمن على الأملاك والأشخاص¹.

لكن رغم هذا تعددت التفسيرات لأحداث أكتوبر 1988، فمن المحللين من رأى أن الأحداث كانت تعبيراً شعبياً عفويًا عن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بدليل أن المظاهرات لم تحمل مطالب سياسية واضحة وأن أحداث العنف مست كل الجهات السياسية والاقتصادية والإدارية وحتى الأمنية، وقد عزاها الرئيس الراحل محمد بوضياف إلى المبالغة في تهميش الفئات الاجتماعية الواسعة وعدم إشراكها في رسم السياسة العامة وتردّي الأوضاع الاقتصادية، ويوافقه الرأي في هذا الرئيس أحمد بن بلة، أما عباس مداني رئيس حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ فاعتبرها انعكاساً لإرادة الشعب حتى يعاد له الاعتبار كشعب مسلم ويشاطره في هذا الاتجاه رأي الأستاذ علي الكنز الذي اعتبر انتفاضة 05 أكتوبر تعبير عن الوعي الجماعي للشعب الجزائري باعتبار أن الطبقات المحرومة في المجتمع هي التي مسها بالدرجة الأولى التدهور الكبير للحياة الاجتماعية².

أما الأستاذ سعيد بوشعير فيرى أن الاضطرابات التي عرفت الجزائر كانت وراءها أسباب عديدة منها سياسة النقشف التي انتهجتها الحكومة نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى جانب تدني القدرة الشرائية للمواطن وتجميد الأجور منذ أربع سنوات، وارتفاع أسعار المواد المختلفة بطريقة فوضوية... وضعف الإنتاج الفلاحي وقلة مردودية المؤسسات

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، منشورات دحلب: الجزائر، 1993، ص ص 23-22.

² محمد بوضياف مرجع سبق ذكره، ص 7.

الاقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار وارتفعت ديون الجزائر من مليار دولار سنة 1970 إلى 19 مليار دولار سنة 1980.¹

وهناك اتجاه ثان من المحللين يرون أن هناك فاعلون من رواء الأحداث وهي وليدة تحضير مسبق لجماعات المصالح أصبحت فيما بعد (جماعات ضاغطة)، تسعى لتحقيق مصالح معنوية ومادية، فالأولى اشتدّها الخوف من خسارة صراعها الثقافي التي تخوضه، بين ثقافة عربية إسلامية وثقافة فرنكوفونية متشعبة بأفكار لائكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجدت الجزائر في التكتلات الجهوية مخرجاً أو سبيلاً للتخفيف من وطأة الضغوط الغربية، فكان حلم الرئيس .

المطلب الثاني : قضايا السلم الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة الإنتقالية

بدأت الجزائر في العام 1989 وكأنها دخلت في مرحلة انفتاح ديمقراطي لافت اعتبرها البعض فريدة من نوعها في العالم العربي، وبعد مرور أكثر من عقدين على احتكار حزب جبهة التحرير الوطني الحكم في البلاد، شرّعت الحكومة أبواب نظامها السياسي بين ليلة وضحاها، في ردّ على أعمال الشغب التي حدثت في تشرين الأول / أكتوبر 1988، ومع أن الحكومة لجأت إلى القوة في العديد من الأحيان إلا أنها سرعان ما فهمت أن القمع لن يكفي وحده لإحلال الإستقرار في البلاد وأن الحاجة إلى إحداث تغيير سياسي برزت وبعد نقاش داخلي ومكثّف، أصدرت الحكومة الجزائرية في 23 شباط/ فبراير 1989 دستوراً جديداً طوى صفحة الإحتكار السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني لأنه أجاز في المادة 40 منه " إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي " كما

¹ إلهام نايت سعدي، مرجع سابق الذكر، ص 67.

نصت هذه المادة على أنه "لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته" ولا يمكن إنشاء أحزاب سياسية على أساس الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو على أساس نقابي أو إقليمي" وعلى الرغم من هذا سارعت الحكومة إلى إعطاء تصاريح لكل الأحزاب السياسية التي تقدمت بطلب التأسيس بما فيها الأحزاب الإسلامية¹.

وبهذا مثلت الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 أول انتخابات تعددية عرفت البلاد منذ الاستقلال فقد وجد الناخب الجزائري نفسه ولأول مرة أمام صناديق الاقتراع ليختار من يشاء بكل حرية وشفافية من يمثله في المجالس البلدية والولائية وقد أسفرت النتائج عما يلي²:

¹ رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارينغي (مركز كارينغي للشرق الأوسط) العدد الثاني ، كانون الثاني يناير 2008، ص 2.

² محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص 138 .

الجدول رقم 16: يوضح ترتيب الفائزين في انتخابات 12 جوان 1990

الجهة الإسلامية للإنقاذ	الجهة التحرير الوطني	أحرار	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	
المجالس البلدية	% 45.66	% 36.06	% 10.80	% 4.75
المجالس الولائية	% 55.04	% 35.6	% 05.29	% 0.43

المصدر: محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص 138

وبهذا تكون الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد حصلت على أغلبية المجالس، 853 مجلس بلدي من مجموع 1541، و 31 مجلس ولائي منتخب من مجموع 48، وعدا الأحزاب التي أشرنا إليها سابقا فإن نتائج باقي المشاركين من الأحزاب لا تكاد تذكر، ورغم افتقار الجبهة الإسلامية للإنقاذ للبرنامج السياسي الواضح ورغم حداثة نشأتها وقلة خبرة مناضليها في مجال التنافس الانتخابي إلا أنها استطاعت أن تسحق منافسيها وعلى رأسهم حزب جبهة التحرير الوطني التي فوجئت بالنتائج، فقد فازت جبهة الإنقاذ في كبرى ولايات الوطن كالجائر العاصمة وسطيف وقسنطينة، البليدة و تلمسان وتعود أسباب هذا الفوز إلى عوامل تعددت منها ضعف المنافسين سواء على مستوى التنظيم والتعبئة أو على مستوى جاذبية الأفكار والقيادات¹، كما أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد بنت خطابها السياسي على عامل العدالة الاجتماعية، وهو الأمر الذي جعل الشعب يحس بتغيير

¹ محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص 139.

موازن الكفة لصالحها، وبدأت تفرض نفسها كبديل للسلطة بدعوته لبناء دولة إسلامية تكفل العدالة الاجتماعية .

رد فعل الحكومة كان باتخاذ إجراءات تنظيمية تهدف إلى الحد من صلاحيات رؤساء البلديات المنتخبين المنتمين إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ لصالح الأمناء العامين للبلديات ورؤساء الدوائر، والتجميد الصريح لعمل الجبهة على المستوى المحلي من خلال اتخاذ تدابير أخرى كالتخفيض الكبير لميزانيات البلديات الداخلة تحت إشرافها.

وفي أجواء تميزت بالفوضى صدر قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية إلى معارضة العديد من الأحزاب لهذين القانونين وصار القانون محل احتجاج شديد، سيما من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي رأت في النصين «طبخة» أخرى أعدت للاحتفاظ بالسلطة وتزويرا للانتخابات المقبلة قبل إجرائها، وبعد تأجيل الانتخابات نزلت الجبهة الإسلامية للشارع ومحاولة الوصول إلى السلطة عن طريق العصيان المدني الشامل ابتداء من 25 ماي 1991م، الذي كان موعدا لانطلاق إضراب عام مفتوح هدفه عرقلة الانتخابات، أشد التوتر وتدهور الوضع¹.

ولعلّ الرفض القاطع كان من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعتقد النظام بأن تسيير المجالس المحلية سيضعفها خاصة وأن عدة صلاحيات قد نزعت من هذه المجالس بالإضافة إلى التضييق المالي عليها، وقد اندلعت أحداث جوان 1991 بسبب رفض أغلب الأحزاب لقانون الدوائر الانتخابية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني والذي يعطي لحزب جبهة التحرير الوطني حضا أوفر في الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلس

¹ صالح بلحاج :مرجع سابق ،ص-ص58-59.

النواب فأعلنت الجبهة الوطنية للإنقاذ إضراباً مفتوحاً عشية الحملة الانتخابية للتشريعات وكان رد النظام قمعي انتهى بإعلان حالة الحصار يوم 04 جوان 1991، وبإقالة رئيس الحكومة مولود حمروش¹ وخلفه أحمد الغزالي على رأس حكومة جديدة التي أخذت على عاتقها ضمان انتخابات نظيفة ونزيهة.

وفي ظل هذه الأوضاع حدد تاريخ 26 ديسمبر 1991 موعداً للانتخابات التشريعية التعددية الأولى في الجزائر، وانطلقت الحملة الانتخابية في ظروف اتسمت بالتنافس الحاد كما كانت هناك ظاهرة لافتة للنظر، وهي بروز خطاب سياسي عنيف، ومتطرف من قبل حزبين رئيسيين على الخصوص هما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة القوى الاشتراكية، وتبعت هذا الخطاب تجاوزات واضحة في القذف الكلامي وتمزيق صور المترشحين المنافسين، وكانت الأدوات المستعملة لتغذية هذه الروح العدائية وسط الشباب المتذمر من مشاكل اجتماعية واقتصادية هي شعارات الإسلام بالنسبة للحزب الأول و الأمازيغية بالنسبة للثاني، وفي كلتا الحالتين كانت النتيجة تنمية التعصب الديني و التفكير الجهوي، المخالف في غالبيته لقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، خاصة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تشعر بالظلم وكذلك جبهة القوى الاشتراكية التي كانت تعاني عقدة القهر منذ عشرينيات طوال²، وأفرزت الانتخابات النتائج التالية:

¹ بوشناق شمس، آدم قبي ، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 - 2000، مجلة الباحث، العدد 3 ، 2004، ص 133.

² محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سابق الذكر، ص 124.

الجدول رقم 17: النتائج التي حصلت عليها بعض الأحزاب في الإنتخابات التشريعية لـ 1991

النسبة المئوية	عدد المقاعد المتحصل عليها	عدد المترشحين	الحزب
43.72	188	430	الجبهة الإسلامية للإنقاذ
3.72	16	429	جبهة التحرير الوطني
5.81	25	322	جبهة القوى الاشتراكية
00	00	381	حزب التجديد
00	00	380	حماس
00	00	334	الحركة الديمقراطية الجزائرية
00	00	295	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
00	00	243	الحزب الوطني الاشتراكي الديمقراطي
00	00	208	حركة النهضة الإسلامية
00	00	199	حركة مجد

المصدر: تصريح المجلس الدستوري، الجريدة الرسمية الصادرة في 14 جانفي

1992

فاجأ الفوز الكاسح الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأطراف كلها بما فيها قادة الحزب غير أن الحكومة لم تكن مستعدة للوضوح إلى المطالب المنادية بتغييرات جذرية في الدولة والمجتمع وردت بسرعة عليها واضعة حدًا للانفتاح السياسي.

أثناء التحضير للدور الثاني تصاعد الخطاب السياسي العنيف خصوصا من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي كانت تدخلات مرشحيها عبر التلفزيون بالغة الحدة، وعلى

العكس من ذلك كان الخطاب السياسي للحزبين الآخرين يكتنفه الذهول والخوف، وتسرب هذا الخوف أيضا إلى نفوس المجتمع المدني والكثير من الإطارات، وأدى انتشار هذا الجو المكهرب المتميز بالقلق الشعبي الواسع إلى استفحال القلق حول مصير الاستقرار في الجزائر، قلق تردد صده أيضا في قطاع الجيش¹.

وفي جو من الترقب والخوف، وعند إعلان نتائج الإقتراع التشريعي باشرت الصحافة الفرنكوفونية والطبقة السياسية المحسوبة على التيار حملة من الدعاية والتحريض ضد الحزب الفائز، أعقبها تأسيس ما سميّ بـ "لجنة إنقاذ الجزائر" التي دعت بمعية بعض الأحزاب السياسية (RCD,PAGS,...) إلى تدخل الجيش بغية الحفاظ على الجمهورية وإلغاء المسار الإنتخابي لأنه سيؤدي في حالة استكمالها إلى الإضرار بالطابع الجمهوري للدولة وتكوين دولة ثيوقراطية، في غضون ذلك كانت النخبة العسكرية قد عقدت اجتماعا موسعا لإطاراتها العليا، واتخذت قرار بإلغاء المسار الانتخابي والتحضير لإستقالة الرئيس بن جديد².

وبالتالي تم توقيف المسار الإنتخابي خوفا من وصول هذا التيار الإسلامي إلى هرم السلطة وقد كانت الحجة الرئيسية التي استخدمت لتبرير وقف العملية الإنتخابية سنة 1992 هي الإدعاء بأن الفوز الذي ستحققه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الثاني الذي سيؤدي إلى مباشرة إلى ديكتاتورية إسلامية، وقد كسب هذا الطرح تعاطفا

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، منشورات دحلب: الجزائر ، ..ص ص 127-128.

² الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الإنتقال في الجزائر، مجلة سياسات عربية، العدد 24، كانون الثاني/يناير 2017، ص 41

كبيراً من الدول الغربية ونال تأييد معارضي الجبهة من العلمانيين ودعاة الحداثة في الجزائر ما ساعد في تمكين قيادة الجيش من القول بأنها تدافع عن مبادئ الجمهورية والديمقراطية، وعلى الرغم من استمرار الجدل حول مصداقية تدخل الجيش في تلك الفترة إلا أنه ينبغي القول أن كلا الطرفين يتحملان المسؤولية، فالمؤسسة العسكرية كان بإمكانها عدم التسرع في توقيف المسار الانتخابي، وقبل ذلك كان يجب اعتماد نظام التمثيل النسبي وليس نظام الأغلبية في دورتين، وفي الجهة المقابلة كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضحية خطابها المرعب وغير الديمقراطي ودعوتها إلى قيام دولة إسلامية¹، وقد أكد علي بلحاج حيث قال " سوف نصل إلى السلطة سواء عن طريق الانتخابات أو بدونها"².

إذن بعد توقيف المسار الانتخابي وتقديم الرئيس لاستقالته وحل المجلس الوطني وكل ما خلقه ذلك من فراغ دستوري وقيام رئيس المجلس الأعلى للدولة بإلغاء نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية استناداً إلى أحكام المجلس الدستوري طلبت الحكومة من الجيش التدخل صراحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأمن، وفي مقابل ذلك اتجهت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد أن تم حلّها كحزب سياسي وتوجهها نحو العمل المسلح المنظم، كما زاد إعلان حالة الطوارئ في تصاعد أعمال العنف في الجزائر بعد أن تمكنت المؤسسة العسكرية من قمع المعارضين لا سيما بعد وصول بعد وصول الرئيس محمد بوضياف بعد القرارات التي اتخذها بحل جبهة الإنقاذ وتصعيد حملة

¹ لقرع بن علي، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1889-2014، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 46، ربيع 2015، ص 62

² إلياس بوكراع، مرجع سابق الذكر، ص ص 198-199

الاعتقالات وتفاقم الوضع الأمني بعد اغتياله، إذ تم اختيار علي كافي الذي استمر في سياسة الإقصاء معلنا رفضه أي حوار مع الإسلاميين وعدم وجود أفق للحوار وسيطرة المتشددين على الحركة المسلحة المعارضة مما أدى إلى استمرار العنف¹.

ففي لقاء مع قناة (canal +) صرّح علي هارون عضو المجلس الأعلى للدولة بأن انقلاب 1992 هو عمل غير ديمقراطي لكنه لمصلحة الديمقراطية، بيد أن واقع الحال والسياسات التي جرى اعتمادها على الأرض منذ إعلان الإستقالة الرئاسية كانت تنحو في خلق وضع أكثر راديكالية، بالفعل فقد أخلي المكان بالتدريج لآليات الاستبعاد والنزاع المسلح، والعنف والعنف المضاد الذي ما انفكت وتآثره تتصاعد كما وكيفا خلال عقد التسعينيات وخلال السنتين اللاحقتين (1994-1995) وصلت معدّلات العنف إلى عتبتها القصوى ودخلت البلاد في حرب أهلية حقيقة، فقد أدّت سياسة الاستئصال والكل الأمني والكلّ القمعي التي اعتمدها النظام الموجّه من طرف النخبة العسكرية أسلوبا في المواجهة المبرمة للجماعات المسلحة إلى ظهور شرخ في المجتمع الجزائري أمحي معه كل فضاء وسط، وأرغم كل واحد من المواطنين على تحديد موقع لنفسه بين معسكر الجيش ومعسكر الإسلاميين².

وفي المقابل طوّر الجيش قدراته إستراتيجياته وقدراته القتالية واستحدث هيئات متخصصة في تنسيق مكافحة الإرهاب، وأنشأ قوات رسمية وشعبية جديدة للتصدي له

¹ سيف الإسلام شوية، الخافيات السوسيواقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول مجتمع المخاطرة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، جامعة جيجل، 4 و5 ماي 2009، ص 10.

² الطاهر سعود، مرجع سابق الذكر، ص ص 41-42.

(مجموعة الحرس البلدي، قوات الدفاع الذاتي الشعبية، وتسليح السكان المدنيين) ، وأصبح أقدر على التحكم في زمام المعركة لكن سياسة توازن الرعب ونقله إلى المعسكر الآخر إستراتيجية جرى العمل بها في فترة رئاسة رضا مالك للحكومة ، حققت بعض المكاسب للمؤسسات الأمنية لكنها لم تحسم المعركة لمصلحتها، فالإرهاب الذي كان يجري التبشير الرسمي في كل مرة بأنه في آخر أيامه، كان يحث خسائر ضخمة في صفوف المدنيين عبر المجازر الجماعية التي باتت تتكرر بما أثبتت أن المواجهات الأمنية الصرفة قاصرة عن تحقيق الأمن، وهو ما عرّض الجيش لحملة دولية لثنيه عن مواصلة هذه السياسة¹.

واصل المجلس الأعلى للدولة في إصداره لقوانين مكافحة الإرهاب ونظرا لأزمات فقدان السلم والأمن الإجماعيين خلال هذه المرحلة أدركت النخب الحاكمة أنه لا مناص من العودة إلى الشرعية المؤسساتية بحيث أجرت السلطة الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995 فاقت المشاركة فيها كل التوقعات، لأنها جرت في وضع أمني خطير، و بالرغم مما قيل عن هذه الانتخابات وعن نتائجها المنتظرة فإن إجراءاتها خلال هذه الفترة كان مهما جدا ، فالشعب شارك فيها بقوة لأنه انتخب فيها ضد العنف والإرهاب ومن أجل السلم² .

وحاول الرئيس اليمين زروال بعد توليه منصب الرئاسة في كانون الثاني/يناير 1994 بعد رفع الحظر عن المجلس الأعلى للدولة، التوصل إلى صفقة سياسية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، إلا أن سياسته الغامضة

¹ المرجع نفسه، ص 42.

² قاسمي، أمال وآخرون، الجزائر إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ص 349.

«للتحاور مع القوى السياسية كلها من دون استثناء» سرعان ما اصطدمت بحائط مسدود. وعندئذ، عاد الجيش إلى طاولة المفاوضات وقاد المحادثات اللواء إسماعين العماري، رئيس مديرية الاستخبار والأمن، ومدني مزراق، قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ. وأعطى الثقل السياسي الذي كان يمثله العماري صدقية للمفاوضات، كما عزز ثقة مزراق بأن بنود الاتفاق المبرم ستُحترم. وآلت جولة المفاوضات هذه إلى توقيع هدنة في 21أيلول/سبتمبر 1997. ومع أن تفاصيل الاتفاق لم تُكشف أمام الرأي العام، أصدر مزراق بياناً أمر فيه المتمردين الموجودين تحت إمرته بوقف الهجمات ابتداء من 1 تشرين الأول/أكتوبر، وحض فيه الجماعات الأخرى على القيام بالمثل. واستجاب ما يقارب ثلاثة آلاف مقاتل لهذا الأمر، بمن فيهم أفراد كثر في الجماعة الإسلامية المسلحة الذين لم يكونوا حينئذ تحت قيادة مزراق، غير أن عدداً أكبر من المقاتلين المسلحين رفضوا الانصياع، مبرهنين بالتالي على أن قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقدت سيطرتها على زمام الأمور، واستمرت أعمال العنف لسنوات كثيرة، وسرعان ما ترك المقاتلون الإسلاميون صفوف الجماعات السياسية المنظمة لتشكيل عصابات من المجرمين وقطاع الطرق¹.

لم تُبذل جهود جدية في هذا الصدد إلا بعد الانتخابات الرئاسية في العام 1999 التي أوصلت عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الرئاسة، وسرعان ما وجه الرئيس انتباهه إلى تسوية النزاع الداخلي، وفي تموز/يوليو 1999 عرض على البرلمان «قانون الوفاق المدني»، الذي عرفه بأنه «الصيغة السياسية» لاتفاق ستفاوض عليه القيادة العليا للجيش والجيش الإسلامي للإنقاذ، وطرحت خطة السلام في إطار استفتاء جرى في

¹ رشيد تلمساني، مرجع سابق الذكر، ص 6

16 أيلول/سبتمبر 1999 واستقطب تأييداً حاشداً من قبل الناخبين، ومنح قانون الوفاق المدني عفواً مشروطاً للإسلاميين المتطرفين المستعدين لتسليم أنفسهم للقضاء والعزوف عن معاودة أعمال العنف قبل 13 كانون الثاني/يناير 2000؛ وبموجب المادة الثالثة منه، كان المتمردون الإسلاميون مؤهلين للعفو في حال وافقوا على تقديم معلومات بشأن ماضيهم، شرط ألا يكونوا تسببوا بمقتل مدنيين أو عجزهم، أو اغتصبوا نساءً، أو استخدموا متفجرات في أماكن عامة، وكانت أحكام مخفضة، لا عفواً شاملاً، ستصدر في حق الجزائريين الذين اقترفوا أياً من هذه الجرائم. وفي الحقيقة، لم تشكل الجرائم الخطرة في معظمها موضوع تحقيقات جنائية، لذلك منح العفو بصورة اعتباطية وقبل ثلاثة أيام من انتهاء مدة قانون الوفاق المدني، أعلن بوتفليقة عن قراره إصدار عفو شامل، وزعم أن هذا المرسوم التنفيذي سيوسع نطاق العفو ليشمل مجموعة محددة من الإسلاميين المسلحين كانوا وافقوا على تسليم السلاح وتفكيك العصابات المنتمين إليها¹.

كما شكلت بعض القضايا الثقافية والإيديولوجية محاور أساسية للعنف الذي عصف بالجزائر خلال تلك المرحلة وعملت بوصفها بؤراً تتناقض حولها تصورات النخب والقيادات داخل المجتمع، فالجدل بين مشروع الدولة الإسلامية من جهة، والنظام الجمهوري من جهة أخرى يكاد يكون السبب الرئيسي في الصراع الدامي الذي عرفته الجزائر، كما أن جدلاً آخر تمحور حوله الصراع قام بين دعاة منظومة التعريب والمنظومة الفرنكفونية، وقد ترتب عليه ضرر كبير من مستوى التعليم والتربية وإنتاج القيم

¹ المرجع نفسه، ص ص 8-9

كما أن تسييس المسألة الأمازيغية وتوظيفها في إدارة الصراع شكل جدلا زاد من معاناة الجزائريين¹ وقد انعكس كل ذلك على الاستقرار والسلم الاجتماعي.

فخلال السنة الدراسية 1994-1995 شهدت منطقة القبائل موجة من الاحتجاجات أهمها إضراب أطفال المدارس أطلق عليه " مقاطعة المحفظة" وكانت عبارة عن مقاطعة واسعة للدراسة في منطقة القبائل، وقد تم هذا بدعوة من الحركة البربرية، وفي ظل الأزمة ردت السلطات من خلال اليامين زروال الذي أراد تهدئة الوضع بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بالمنطقة، كما تم إنشاء المحافظة السامية للأمازيغية، وتم إحداث نشرات تلفزيونية باللغة الأمازيغية، وقام الرئيس اليمين زروال بإضافة البعد الأمازيغي، وأعتبره أحد أهم المقومات الأساسية للهوية الجزائرية إلى جانب الإسلام والعروبة وأدرجه في التعديل الدستوري 1996².

¹ محمد بوضياف، ملتقى التحول الديمقراطي، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية وعلاقات دولية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2014/2015، ص36

² Didier le saout et marguerite roll inde ,émeutes et mouvements sociaux au maghreb,paris ,édition karthala,1999 ,p .p (173- 141) .

وهذا الجدول يوضح آثار هذه الأزمة المتعددة الأبعاد التي أصبحت عليها الجزائر:

الجدول رقم 18: تطور الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر

عدد الإضرابات	عدد الاحتجاجات الاجتماعية	الفترة
632	215	1977-1969
17983	3550	1990-1980
325721	115000	2000-1991

المصدر: الهواري بوزيدي وعابر حفيظة، احتجاجات الشباب: عقود الإدماج المهني

أنموذجا، مجلة التنمية البشرية، العدد 07، مارس 2017، ص 196

من الجدول نلاحظ أن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والإضرابات ارتفع بشكل

رهيب في الفترة الممتدة ما بين 1992-2000 نتيجة للأسباب سابقة الذكر.

الجدول رقم 19: يبين تطور أعمال العنف المادي في المجتمع الجزائري 1990-1992

شكل العنف المادي	العدد	نسبة الزيادة مقارنة بالفترة 1990-1992 بـ%
القتل العمدي	85500	800
الشروع في القتل دون حدوثه	48000	400
التهديد بالقتل	1.625000	1000
الضرب والجرح العمدي	2.250000	2250
تخريب الممتلكات	835000	1050
الاحتجاجات المفضية إلى العنف	625000	650
أخرى	32000	300

المصدر: الهواري بوزيدي وعابر حفيظة، مرجع سابق الذكر، ص 197

من خلال الجدول المبين أعلاه تزايد كبير في نسبة العنف خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-1992 بمختلف أنواعه، لا شك في أن مرحلة "العشرية السوداء" كانت علامة فارقة في تاريخ الجزائر المعاصر، فقد امتدت هذه المرحلة إلى نحو قارب العشرة أعوام، ويمكن قراءة هذه الأزمة في مهددات السلم الاجتماعي في الجزائر في أكثر من مدخل:

- أحد هذه المداخل هو أن الأزمة كانت قاسية على نحو استنزف كل من الدولة وأجهزتها، وكذلك القوى الإسلامية التي بدأت معارضتها الصريحة للسلطة في مطلع

التسعينيات من القرن العشرين على خلفية تخلف النظام عن تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

• كما وقد أدت الحرب إلى تأجيل معالجة كثير من الملفات الاجتماعية والاقتصادية غير المحسومة، بسبب ظرف الأزمة وضراوتها، وحلول اعتبارات الاستقرار والأمن في مقدمة أولويات المجتمع والنظام السياسي، وكذلك للإطار القانوني والتنظيمي في تلك الفترة ممثلاً في قانون الطوارئ بما عنته من يد السلطات في التضييق النسبي على النشاط السياسي، وبالتالي سكون كثير من الحركات الاحتجاجية، وهو ما عُد عنه تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر في تلك الفترة، في ضوء المساعدات المالية الدولية التي حصلت عليها الجزائر في التسعينيات من القرن العشرين، والتي قدرّت بـ 40 مليار دولار، وكذلك التسهيلات التي حصلت عليها لتسديد ديونها خاصة أن كثير من الفئات المهمشة تتقاسم في الأغلب المطالب الاجتماعية والاقتصادية نفسها¹.

وأخيراً ، يمكن رصد ثلاثة مصادر رئيسية للعنف في الجزائر²:

1- يتعلق بأحد خصائص النخبة الحاكمة التي تحتكر السلطة منذ نشأة النظام وترفض مبدأ التداول على السلطة، ومن ثم قرّرت إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي

¹ تامر خرمة وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 321-322 .

² محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص ص 148-149.

ولدت إحباطا في صفوف مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودفعت بهم إلى تبني خيارات عنيفة ومسلّحة.

2- المصدر الثاني يتمثل في كونه تعبيراً عن رغبة الشعب الجزائري في إحداث القطيعة مع ممارسات النظام التسلطي بحيث أن عملية الإنفتاح التي برمجتها السلطة وكانت تأمل في أن تتحكم في مسارها انفلتت من يد مخططيها وتحولت إلى بداية ثورة شعبية تطالب بالحرية والمساواة.

3- ثالث هذه المصادر هو ضعف الوعي السياسي وفشوا التخلف الديني لدى الجماعات الإسلامية التي لا تتوفر على المرونة اللازمة لإدارة الخلافات والنزاعات، والتمسك بالأحكام المطلقة دون فقه للواقع والمرحلة ودون مراعاة ما تتطلبه الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير.

المطلب الثالث: قضايا السلم الاجتماعي في الجزائر خلال فترة الاستقرار الاقتصادي .

لم يوقف إقرار التعددية السياسية والإعلامية الانتفاضات الشعبية في الجزائر، ولكنها أصبحت عرضة لاحتواء من التيارات الدينية السياسية الراديكالية التي حملتها أبعادا لم تكن لها في السابق، وعلى الرغم من تأثر هذه الحركات بمناخ الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقد من الزمن (1992-2002) إلا أنها استمرت في الحضور كممارسة جماعية مطلبية، حتى ولو قل عددها في فترات معينة مقابل توسع جغرافيتها لتشمل أرجاء البلاد كلّها وتمس مناطق كانت توصف بالهادئة تقليديا، كأقصى الجنوب (أدرار وغرداية) والهضاب العليا وكثير من المدن الصغرى والمتوسطة وحتى بعض القرى النائية، واصطبغن هذه الحركات الاحتجاجية، مع وصولها

إلى هذه المناطق شبه الريفية، بمنطق الانتماءات " تحت الوطنية" (sub – national) في وقت تدهور فيه أداء الدولة الوطنية ومؤسساتها، فقد ظهر مع هذه الحركات منطق القبيلة والعرش حتى وهي تطرح مطالب عصرية مرتبطة بضعف أداء بعض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعددا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها علاقة المواطن بمؤسسات الدولة والمختلفة (بلديات، ولايات، أجهزة أمنية)¹.

إن الذي حدث في الجزائر طوال عشرية كاملة من أحداث عنف وتخريب طالت كل أفراد المجتمع الجزائري، من أعلى مسؤول إلى أبسط مواطن، ومن مختلف الرؤى التي تصف الحلول للخروج من المآزق العديدة ورغم كل المجهودات التي قامت بها السلطة، فإن معظم الملاحظين كانوا يندرون بانفجار اجتماعي خطير سيطر على الجزائر لا محالة، نظرا للسياسات المختلفة التي لم تكن ناجعة في القضاء على المشاكل التي تعيشها الجزائر على مختلف الأصعدة.

ففي العام الذي شهدت الجزائر ما عرف حينها بالربيع الأسود الأمازيغي وبالرغم مما يحمله مسمى هذه الحركة من بعد هوياتي لا يمكن إنكاره، إلا أنه لا يمكن قراءة هذا البعد لهذه الحركة، بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع للجزائر حيث أن معدل البطالة في عام 2000 تصاعد ليبلغ 30 بالمائة، في وقت كانت الجزائر محقة فيه لفوائض مالية بفضل الغاز والنفط².

¹ عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني /يناير 2011)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، شباط 2011، ص 3.

² تأمر خزيمة وآخرون ، مرجع سابق الذكر، ص 322.

وتفجرت الأحداث إثر وفاة شاب في إحدى مقرات الدرك الوطني، وبالتالي وقعت مظاهرات شهدت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن والدرك راح ضحيتها ما لا يقل عن 70 من الشباب ومئات الجرحى والموقوفين، وكانت من نتائجها تشكل تنظيم شعبي جديد عرف باسم "تنسيقية العروش" في جوان 2001، والذي ضم أبرز العائلات في منطقة القبائل، وممثلين من الفعاليات البربرية المختلفة، حيث حاول زعماء العروش الضغط على السلطة حيث سار مئات الآلاف من المتظاهرين يوم 14 جوان إلى العاصمة وتسببت المظاهر في حرق وتدمير واجهات المحلات والمؤسسات العمومية والخاصة إلا أن قوات الأمن لم تواجهها بأمر من وزارة الداخلية في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي¹.

خاصة وأنها جاءت في السياق السياسي الأعم الذي كان يتجه إقرار المصالحة الوطنية، ومن ثم سعي النظام إلى تهدئة الأوضاع وتفادي أي صدام أو انفجار من أي نوع في الدولة، ومن ثم قبول النظام إلى تهدئة الأوضاع، وتفادي أي صدام أو انفجار من أي نوع في الدولة، ومن ثم قبول النظام للتفاوض وتأكيد تلبية المطالب المرفوعة إليه، ذلك أن التنسيقية قد تبنت وثيقة مطلبية مكونة من 15 نقطة للتفاوض مع النظام حولها لتهدئة الأوضاع، حمل بعضها طابعا هوياتيا والبعض الآخر تركز حول الحاجات التنموية والاقتصادية لمنطقة القبائل، الأمر الذي أدى إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية بعد تعديل دستوري صادق عليه البرلمان بغرفتيه، وشكلت هذه الأحداث دليلا إضافيا على ضعف تمثيلية القوى السياسية، وعدم قدرتها على مسايرة مطالب الشارع

¹ العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر - إحتجاجات يناير 2011 الشعبية، مرجع سابق الذكر.

الجزائري، الأمر الذي اضطر الدولة للرجوع إلى تنظيمات تقليدية لضمان تمثيل سكان تلك المنطقة¹.

أدت تلك الأحداث لانسحاب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ذي القاعدة الشعبية الأمازيغية من الحكومة في مايو/ أيار 2001، كما كان من نتائجها تشكيل تنظيم شعبي جديد عرف باسم "تنسيقية العروش" في يونيو/ حزيران 2001، الذي يضم أبرز العائلات في منطقة القبائل وممثلين من الفعاليات البربرية المختلفة خاصة منظمات المجتمع المدني، حاول زعماء العروش الضغط على السلطة حيث سار مئات الآلاف من المتظاهرين يوم 14 يونيو/حزيران 2001، في العاصمة، لم تواجهها قوات الأمن بأمر من وزارة الداخلية في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي في حرق وتدمير واجهات المحلات والمؤسسات العمومية².

والملاحظ أن هذه المظاهرات قد ركزت - لأول مرة- على المطالب الاقتصادية والاجتماعية والتي طغت على المطالب الثقافية التقليدية ويعكس ذلك تدمرا عاما جزائريا من سوء الأحوال الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة التي تتراوح بين 30 - 40 بالمائة، وصعوبة الحصول على السكن، ويشتكى سكان منطقة القبائل من عدم اهتمام الدولة بتنمية مناطقهم ولا يرى الكثير منهم فرقا بين حاله اليوم وحالها وقت الإستقلال³.

¹ لطفي بومغار ونوران سيد احمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، المرجع السابق الذكر، ص 323.

² العياشي عنصر، إحتجاجات يناير 2011 الشعبية، مرجع سابق الذكر، ص 10

³ نايل محمد شامة، البربر في المغرب العربي - تحديات القرن، تم التصفح من:

[http://hadaracenter.com/pdfs.p184\(2019-10-23\)](http://hadaracenter.com/pdfs.p184(2019-10-23))

كما ظهرت العديد من الاحتجاجات في الجنوب منذ (2003-2004) بظهور حركة "أبناء الجنوب من أجل العدالة"، ثم انقسمت الحركة إلى جناح متشدد يطالب بالانفصال عن الشمال، أو على الأقل بحصة من عائدات النفط لولايات الجنوب وقد لجأ هؤلاء إلى حمل السلاح ثم تخلوا عنه، بينما يوجد أغلب أولئك شمال مالي ضمن حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، بينما حافظ البقية على نهج المطالبة بحقوقهم المشروعة دون عنف، وعلى الرغم من أن أغلبية المحتجين تهمه العلاقة مع حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة، فإنهم يقرّون أن الجنوب قد تعرض لظلم تنموي، وصف بالتاريخي¹.

ثم جاءت أحداث منطقة وادي ميزاب (غرداية) التي استمرت فيها المواجهات بشكل متقطع خلال سنتين تقريباً 2008-2010 بين سكان من أصول إثنية ومذهبية متباينة: العرب المالكيين والأمازيغ الأباضيين. حدث ذلك بالرغم من أن هؤلاء السكان تعايشوا في سلم ووثام مئات السنين، ولم تحدث بينهم صراعات عنيفة مثل تلك التي عرفتھا المنطقة خلال الفترة المذكورة. ويجمع المنتبعون للأحداث، بما في ذلك العقلاء من سكان المنطقة ذاتها، على تضافر العوامل الاقتصادية مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل السياسية مثل التنافس بين تيارات وأحزاب سياسية للسيطرة على المنطقة، وصراع الأجنحة داخل مؤسسات النظام حول النفوذ، والعوامل الاجتماعية مثل توظيف عناصر التباين والاختلاف العرقي والمذهبي ضمن تلك الصراعات، بالإضافة إلى التمييز

¹ قاسم حجاج، غرداية أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، أغسطس 2015،

الذي مارسه ممثلو النظام على المستوى المحلي بين سكان المنطقة ساهم في تفجير الأوضاع وتفاقمها¹.

تلك الأحداث التي ذهب ضحيتها عدد كبير من الأشخاص، وتسببت في خسائر مادية قدرت بمليارات الدنانير (حرق مئات المنازل، السيارات، والمتاجر). وقد اتهمت الحكومة بالتقصير وعدم التدخل في الوقت المناسب، وسوء الإدارة والانحياز لطرف على حساب آخر في تعاملها مع تلك الأزمة التي استمرت لفترة طويلة نسبيا (ما يقارب السنتين). ولم تقتصر أعمال العنف والتخريب على الطرفين المتنازعين من السكان، بل كانت السلطات المحلية وقوات الأمن طرفا رئيسيا فيها، كما كانت الأموال العمومية ضحية لها².

المطلب الرابع: بؤار أزمة فقدان السلم الاجتماعي في الجزائر 2011-2016

شهادة العديد من الدول العربية في سياق ما يسمى " بالربيع العربي " موجات عارمة من المظاهرات والاعتصامات التي هددت الاستقرار المجتمعي بداية من 2011، التي كانت مفاجئة من حيث التوقيت والاستمرارية، حيث أصبحت ثقافة العنف والإقصاء والاستبداد الفكري والجسدي ثقافة شائعة في مجتمعات دول العلم العربي وتعتبر هذه الاحتجاجات بمثابة جس نبض للحراك الاجتماعي بحيث يؤشر تزايدها، ويتوسع نطاقها ويكبر حجمها، وتتنامي وتيرتها مما أدى إلى تأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وامتدت هذه الموجات من الانتفاضات الشعبية إلى الجزائر بحيث شهدت حالة من

¹ العياشي عنصر، إحتجاجات يناير 2011 الشعبية ، مرجع سابق الذكر، ص 10

² المرجع نفسه، ص ص 10-11

الاضطراب في عدة ولايات، كان يغذيها شعور بالاختناق من الحالة المعيشية التي يعرفها المجتمع الجزائري خاصة الشعور بالضييق الاجتماعي والاقتصادي و السياسي.

إن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها الجزائر في عامي 2010 و 2011 تنقلت من منطقة إلى أخرى، وتجمعها طبيعة عدم التأطير، إلى جانب افتقارها للتواصل المنظم بين الشرائح المحتجة شباب الأحياء الفقيرة، أساتذة التعليم المتوسط والثانوي، طلاب الجامعات، سلك النظام الصحي من أطباء وأعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم، إلى جانب حركات أساتذة التعليم العالي والثانوي، إضافة لشرائح كبيرة من المجتمع الجزائري¹.

كما شهد معظم الجزائريين تراجعاً في جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة لهم، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. كما أن معدلات البطالة مرتفعة، حيث تصل إلى 21.5 في المئة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين. كما أن معظم الوظائف التي تم استحداثها خلال العقد الماضي غير مستقرة، وأجورها زهيدة ولا توفر أي منافع اجتماعية، كما شكل الفساد عامل مهم ومؤثر في الجزائر. ففي مؤشر مدركات الفساد للعام 2012 الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، والذي يصنّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام حلت الجزائر في المرتبة 105 من بين 176 بلداً في جميع أنحاء العالم، وفي المرتبة الثانية عشرة من بين سبعة عشر بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا².

¹ الحسن عاشي، ثمن الإستقرار في الجزائر، مركز كارينغي في الشرق الأوسط، 25 نيسان/أبريل 2013، تم التصفح من موقع:

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=51632&lang=ar> (2018-11-10)

² الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر، صدى تحاليل الشرق الأوسط، تم التصفح من موقع:

<https://carnegieendowment.org/sada/?fa=51632&lang=ar> (2018-11-12)

إن كل تلك العوامل ساعدت على ظهور بوادر أزمة فقدان سلم اجتماعي التي عاشتها الجزائر مع مطلع سنة 2010 من خلال مجموعة من الحركات الاحتجاجية، حيث كانت أحداث عنف قد وقعت في عدد من المدن الجزائرية مثل عنابة ووهران ورقلة غرداية، للأسباب ذاتها مثل التوزيع العادل للسكن، وتفاقم البطالة بين الشباب بمن فيهم خريجو المعاهد العليا والجامعات، وانتشار الرشوة والفساد والظلم الاجتماعي (الحقبة بتعبير الشباب الجزائري) بشكل غير مسبوق¹.

بالنظر إلى الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر على امتداد الفترة ما بعد الأزمة، نجد أن الكثير منها أصبح يغلب عليه طابع المباشرة فيما تطرحه من مطالب تتصل بهذا الواقع الاجتماعي الاقتصادي الوخيم، بداية باحتجاج كثير من القطاعات المهنية مثل الأطباء، المحامين، المعلمين للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ورفع أجورهم، إلا أن أبرز الاحتجاجات كان ما حصل في عام 2010، وقد لامست أزمة أساسية عانتها الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة وهي أزمة السكن، حيث شهدت الجزائر حركات نزوح واسعة إلى المدن، هربا من الإرهاب وللبحث عن فرص أفضل في العمل والمعيشة من دون أن تواكبها الدولة بتخطيط، ما أدى إلى انتشار ظاهرة مدن التصفية، فقد خرج عدد كبير من هذه الفئة المتضررة للتنديد بسياسة الجماعات المحلية في قضية التسكين التي تخصص وتوزع الشقق السكنية من دون الالتزام بمعايير الشفافية، ووفقا لاعتبارات المحسوبية والزيونية².

¹ العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر - إحتجاجات يناير 2011 الشعبية، مرجع سابق الذكر.

² تامر خرمة وآخرون مرجع سابق الذكر، ص ص 323-324.

يقارن العديد من الشباب الجزائري أنفسهم بشباب الدول المجاورة الذين كانوا طلائع التغيير. وقد زادت العولمة والاطلاع على وسائل الإعلام العالمية من توقعاتهم بشأن الحريات الفردية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فالجزائر لديها كل العوامل التي تضافرت لتأجيج الاحتجاجات الهائلة في دول الجوار، والتي لا يزال العديد منها مستمرا في أجزاء من العالم العربي وخاصة في منطقة شمال إفريقيا حتى يومنا هذا، ومع ذلك، لم تتدلع أي انتفاضة جزائرية مستدامة.¹

إلا أنه في كانون الثاني/يناير 2011 ظهرت جملة احتجاجات شعبية افي الجزائر متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي وبخاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي، وقادت هذه الاحتجاجات مجموعة من الشبان الذين طالبوا بإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية والاجتماعية، ويمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الإحتجاجات بالشكل التالي²:

- الأوضاع المعيشية: البطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية
- المطالبة بإصلاحات سياسية: تتهم المعارضة حكومة الرئيس بوتفليقة بغلق المجال السياسي من خلال ما يسمى بالتحالف الرئاسي الذي يضم ثلاثة أحزاب مشكلة للحكومة ومسيطرة على البرلمان منذ 1999.
- صراع الميليشيات والجيش عام 1992 وفرض حالة الطوارئ: حيث دخلت الجزائر عام 1992 في صراع ميليشيات نظامية وحزبية قتل فيها نحو (200 ألف شخص)

¹ الحسن عاشي، "ثمن الاستقرار في الجزائر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل، 2013 ص 4.

² كفاح عباس رمضان الحمداني، الجزائر وحركات التغيير العربية 2011، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية العدد9، ص ص 17-18.

وما زالت تشكل خطرا على كثير من الجزائريين بالإضافة إلى فرض حالة الطوارئ بعد إلغاء الإنتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضورة.

- **ظاهرة البوعزيزية (إحراق الذات في الجزائر):** حيث قام العديد من المواطنين الجزائريين بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة، وكانت 18 عائلة في حي ديار الشمس بالجزائر العاصمة قد هددت بالانتحار الجماعي إذا رفضت السلطات الاستجابة لمطالبها المتمثلة في توزيع عادل لشقق سكنية من المقرر أن ترحل إليها، ورفضت هذه العائلات مغادرة ديار الشمس إلى المساكن المقترحة عليها بسبب ما تسميه التلاعب بعمليات الترحيل، واحتجاجا لها أيضا على مساحة الشقق الجديدة.

ويمثل انتشار هذه الاحتجاجات في الجزائر العاصمة منذ الأربعاء 05 جانفي 2011 النقلة النوعية لهذه الموجة الاحتجاجية، خاصة عندما مست الأحياء الشعبية التي ارتبطت بمثل هذه الاحتجاجات السابقة، كأحياء باب الوادي وبلكور باش جراح، لم تقتصر الاحتجاجات على منطقتي الغرب والوسط، فسرعان ما وجدت لها صدى في منطقة القبائل متجهة شرقا نحو مدن عنابة وسكيكدة والطارف بأقصى الشرق الجزائري على الحدود التونسية كما امتدت إلى الجنوب في مدينة ورقلة والجلفة والأغواط، لتعاود الإنتشار بشكل أوسع ب الغرب الجزائري شاملة مدنا أخرى لم تمسها الموجة الأولى عند انطلاقها كتلمسان ومعسكر وسيدي بلعباس التي تميزت فيها الأحداث بمشادات واسعة بين الشبان والأجهزة الأمنية¹.

¹ عبد الناصر جابي، مرجع سابق الذكر، ص ص 6 - 7 .

كانت بداية الاحتجاجات في الجزائر العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى في أعقاب شائعات بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية كالسميد والسكر، الزيت الخاص بالطبخ، كانت على وشك الارتفاع مرة أخرى بسبب اللوائح الجديدة التي كانت تهدف إلى كبح جماح السوق غير الرسمية، كانت أعمال الشغب عفوية و ليس لديها أي شعارات سياسية. كان شعارها الوحيد مناهضة ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الزيادات في السوق العالمية للمواد الغذائية حيث تعد الجزائر من أكبر مستوردي المواد الغذائية، وتقلص الدعم الحكومي، وانخفاض الحد الأدنى للأجور الراكدة. كان مثيرو الشغب غاضبون أيضا من الدولة بسبب نقص حاد في المساكن بأسعار معقولة، وفشل النظامين التعليمي والصحي، وشملت مطالبهم تحسين الظروف المعيشية، وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وتوفير فرص العمل والاحترام. ومع ذلك لم يضاف قط الطابع السياسي على أعمال الشغب، ولم يتحول الاحتجاج إلى احتجاج سياسي، ولم تكن هناك مسيرات ولا شعارات مشتركة و لا مطالب منشقة¹.

ويجسد يوم الجمعة 07 جانفي 2011 أهم ايام هذه الحركة، إذ تخوفت السلطات من خروج جموع المصلين من المساجد في تظاهرات تغطي أحياء العاصمة الشعبية تحديدا، غير أن هذا اليوم مرّ بهدوء، عكس المتوقع، ولم تكن التعزيزات وتحفّز قوى الأمن هي السبب الوحيد في ذلك، وقد يكون التشرذم الذي آل التيار الإسلامي الراديكالي الذي قاد المواجهات المسلحة ضد الدولة لمدة طويلة، السبب الرئيسي في هذا، كما أن

¹ Jack Brown , « Algeria's Midwinter Uproar, » Middle East Research and Information project(MERIP) ,January20,2011,p3

انفصام علاقة المواطن الجزائري بهذا التيار ربما يكون عاملا حاسما بدوره في تفسير هذا الهدوء¹.

اتخذت تلك الإحداث النمط نفسه لحركات احتجاجية سابقة، شبان تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة يشكلون مجموعات صغيرة في أحيائهم ثم يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز و متاريس تستعمل فيها الإطارات المطاطية المشتعلة ثم تنشب المواجهات بعد ذلك مع مختلف الأجهزة الأمنية، كما قام الشبان بتحطيم المحلات التجارية، والمؤسسات الرسمية (مراكز شرطة، مدارس، مكاتب بريد...) ، وحاولوا اقتحامها. تميزت تلك الأحداث بافتقارها لشعارات ذات طابع سياسي، أو اجتماعي محدد ، و هو ما جعل الخطاب الإعلامي الرسمي ينفي عنها أي توجه سياسي ، ويحصرها في احتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية ،هذا الموقف تبنته السلطة العامة التي رفضت أن تزج الشرطة في مواجهات مع الشبان المحتجين حتى وهم يقطعون الطرق العامة ليقترص تدخلها على احتلال مواقع دفاعية عندما يتعلق الأمر بمحاولة اقتحام مراكز الشرطة و المؤسسات الرسمية ، وهو ما قلص الخسائر البشرية².

¹ الهواري بوزيدي و عابر حنيطة، احتجاجات الشباب : عقود الإدماج المهني نموذج، مجلة التنمية البشرية، العدد 7، مارس 2017، ص 203.

² عبد الناصر جابي، مرجع سابق الذكر، ص ص 5-6 .

- شراء السلم الاجتماعي كآلية لإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع في

الجزائر.

إن الحراك الاجتماعي في جانفي 2011 يعبر عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهم يرجع ذلك إلى الركود الذي يميز أداء المؤسسات الرسمية والمعارضة، لقد عمل النظام السياسي الجزائري دائما على إخضاع الفعل الاجتماعي إلى القرار السياسي، هذا الوضع الذي أفسدته السياسة كرس ممارسات من لدن هيئات المجتمع المدني زادت من الهوة بين المواطنين وهيئات المجتمع المدني وبالتالي فقدت هذه الأخيرة دورها السياسي في حمل مطالب وتطلعات الشعب¹.

وقبل المضي في حالة تقييم الحركات الاحتجاجية في الجزائر فيما يمكن تسميته بمرحلة الربيع العربي التي بدأت منذ عام 2011، لابد من الإشارة إلى السياق الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، فنجد أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني قصورا مزمنا متمثلا في أنه اقتصاد ريعي، وأحادي من حيث اعتماده على مصدر واحد للدخل، وهو عوائد النفط والغاز، وهو ما يجعله اقتصاد شديد الحساسية والهشاشة اتجاه التغيرات التغيرات المحتملة في أسعار هذه المواد، إلا أن هذه الحالة الهشة إقتصاديا تتفارق مع حقيقتان: المفارقة الأولى هي معدل النمو الاقتصادي الذي تحققه الجزائر على امتداد السنوات الخمس الأخيرة، والذي وصل قبل عام 2011 إلى 4.5 بالمائة و 05 بالمائة ، أما المفارقة الثانية فهي حجم الاحتياطي المالي والنقدي الذي تتمتع به الجزائر والذي

¹ الهواري بوزيدي و عابر حنيطة، احتجاجات الشباب : عقود الإدماج المهني نموذج، مجلة التنمية البشرية، العدد 7، مارس 2017، ص 204.

وصل عام 2012 إلى 205 مليار دولار، وهو ما يفسر اختلاف الجزائر عن الدول العربية التي عرفت تغيرات تدخل في خانة ما يسمى بالربيع العربي¹.

فقد كان لرد فعل الحكومة السريع بالاستجابة للمطالب المطروحة دور في تهدئة الأوضاع وتفادي الإنزلاقات التي واجهتها السلطات بقدر من العنف والقوة، من خلال إلقاء القبض على عدد من المحتجين، وتفريق الباقين بالقوة، وفي مقابل قيام المتظاهرين بالاعتداء على مؤسسات وممتلكات ومقار الحكومة، إلا أنه لوحظ أن بعض هذه التظاهرات والاحتجاجات خرج عن طور المباشرة في طرح المطالب، مثل غلاء الأسعار، نوح المطالبة بمزيد من الإصلاح والانفتاح السياسي والنقابي، وقد عقدت الحكومة إلى تبني إجراءات من شأنها تخفيف هذه الأزمة بالتوازي مع المواجهات الأمنية التي عمدت إليها للتعامل مع المتظاهرين، وهو ما تجسد في إعلان وزير الخارجية الجزائري عن تراخ الدولة عن قرار رفع أسعار السلع الغذائية على الفور².

وقد خرج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب رسمي في إثر هذه الاحتجاجات واعدًا بجملة من الإصلاحات والخطوات التقدمية، أولها رفع حالة الطوارئ المقررة منذ حرب العشرية السوداء، وتحسين المرافق والخدمات العمومي، وإعطاء المساحة للأحزاب والقوى السياسية، للتعبير عن نفسها في أجهزة الإعلام، وإطلاق حزمة جديدة من قوانين تنظيم الأحزاب، والنقابات والجمعيات، وهي إجراءات كان من شأنها امتصاص مثل هذه الاحتجاجات والحيلولة دون لحاقها بركب الثورات العربية مثلما كان حال مصر وتونس³.

¹ تامر خرمة وآخرون مرجع سابق الذكر، ص 323.

² المرجع نفسه، ص 326.

³ المرجع نفسه، ص 326.

ومن ضمن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية علقت الحكومة في 09 كانون الثاني/يناير الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر، وعلى المستوى الرسمي أعلن وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة أن الحكومة قد تلجأ إلى بسط سيطرتها من جديد على إنتاج واستيراد المواد الغذائية الاستراتيجية، وذلك بعد يوم واحد من تعليق الحكومة الرسوم المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر، كما تقرر رفع حالة الطوارئ المفروضة في الجزائر منذ 19 عام، وذلك في 22 شباط فبراير 2011 وهي خطة يرى مراقبون أنها جاءت لتفادي تصعيد احتجاجي مماثل للثروات التي تهز العالم العربي¹.

كما استخدم النظام في الجزائر لفترة طويلة عائدات النفط لتمويل نظام التحويلات الاجتماعية السخية التي يستفيد منها كل جزائري تقريباً: الأسر والموظفون المدنيون والمحاربون القدامى والمشترون في خدمات الغاز والكهرباء، وأصحاب السيارات والمزارعون والمستفيدون من مشاريع الإسكان العامة، والشباب العاطلون عن العمل، ورجال الأعمال، وشركات الاستيراد وشركات المقاولات العاملة في المشاريع العامة، والفنانين، وغيرهم من الفئات التي تستفيد بطريقة أو أخرى من الدعم الحكومي والتحويلات والريوع. وقد مكّن ذلك الحكومة من شراء السلم الاجتماعي عن طريق ولاء قطاعات مختلفة من السكان²، كما قررت الدولة تقديم مساعدات من شأنها السماح للشباب بإنشاء مؤسسات صغيرة، وكلفت هذه العملية قرابة 2مليار دولار دفعت من

¹ كفاح عباس رمضان الحمداي، الجزائر وحركات التغيير العربية 2011، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية العدد 9، ص ص 20-24.

² الحسن عاشي، مرجع سابق الذكر.

الخزينة العمومية، و إن كانت هذه المساعدات أخذت شكل قروض من دون فائدة مع تسهيلات غير مألوفة في التسديد¹.

وأرجعت تقارير سرية رفعها جهاز المخابرات الجزائرية في 19 شباط/فبراير 2011 حالة الغليان الشعبي في الجزائر إلى²:

- تراجع القدرة الشرائية للمواطن بسبب زيادة أسعار المواد الأساسية
- رفض الشارع لسياسات الوزير الأول أحمد أويحي الذي لم يعد يلقي قبولا والذي يحملونه وحكومته أسباب حالة الإضراب التي يعيشها الشارع من حين لآخر.
- الشباب الذي يتخبط في يأس وسخط كبيرين قد تكون لهما انعكاسات سلبية مستقبلا ما لم تتكفل السلطات العليا في البلاد بمعالجة أسبابهما وهي تعود أساسا إلى البطالة الكبيرة ونقص فرص العمل في الكثير من القطاعات مما يدفع البعض إلى اعتماد أساليب غير قانونية للحصول على فرصة عمل.
- وحول النقطة الجوهرية التي طلب الرئيس إجابة مباشرة عنها (مدى قبول المجتمع الجزائري بشخصه، لم تخف هذه التقارير الرضا الذي يحظى به الرئيس بوتفليقة في الأوساط الشعبية غير أن الاحتقان القائم يعود أساسا إلى الشخصيات التي اعتمد عليها الرئيس بوتفليقة في تجسيد مخططاته وتصوراته التنموية.

¹ تامر خرمة ، مرجع سابق الذكر، ص331.

² كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق الذكر، ص ص 23-24

المطلب الخامس: أزمتي غرداية والغاز الصخري كعامل لتهديد السلم الاجتماعي في

الجزائر

وبالرغم من انقضاء هذه الموجة إلا أن العامين التاليين (2012 و 2013) لم يشهدا توقفا للاحتجاجات فبعض التقديرات الرسمية تؤكد أن عدد الاحتجاجات في عام 2012 وصل إلى 4536 احتجاج وفقا لتقديرات مديرية الأمن الجزائري وهناك تقديرات أخرى تقول أن قوات الأمن الوطني العامة قد تدخلت نحو 11 ألف مرة عام 2012 لفض الاحتجاجات¹.

وبتتبع الحركات الاحتجاجية التي ظهرت على امتداد السنوات اللاحقة سنجد أنه يغلب عليها الطابع الاجتماعي والاقتصادي في صورتها المباشرة، إلى جانب تركيز مثل هذه الاحتجاجات في مناطق الجنوب الجزائري التي احتج فيها المواطنون بكل متواصل على امتداد الأعوام الثلاث الماضية وصولا إلى الاعتداء على المرافق العامة للدولة.

فقد خرج آلاف الشبان العاطلين عن العمل في مدينة ورقلة يوم 14 مارس 2013، والذي دعت إليه "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" والتي دعت أعضائها إلى الإعتصام في عدد من الولايات يوم 26 مارس للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ودعت اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين " إلى التظاهر في مدينة الوادي في 30 مارس تحت شعار " مليونية لإقامة دولة القانون" شارك فيها المئات من الشبان العاطلين عن العمل².

¹ تامر خرمة وآخرون مرجع سابق الذكر، ص 327.

² الهواري بوزيدي و عابر حنيطة، مرجع سابق الذكر، ص 204.

كما شهدت مدينة غرداية منذ أواخر عام 2013 تفاعلات أزمة أمنية -سياسية- إجتماعية ممتدة إلى اليوم، وقد عرفت الأزمة صعودا وخفوتا، في سلسلة موجات تصعيدية بلغت أكثر من عشر موجات، وكانت البداية من مدينة القارة في 24 نوفمبر 2013 وبلغت ذروتها مع مجزرة القارة يومي 7 و 8 يوليو 2015، وطالت أحياء وفئات محددة في مدن أو بلديات هي القارة وغرداية وبريان وبنوة، وهي المدن التي تسجل التعايش الأكبر بين مواطنين جزائريين من أعراش وعشائر أمازيغ مزابيين وإبابضية وأعراش وقبائل عربية مالكية، يمكن في هذا الصدد تقديم تحقيق مرحلي لأزمة غرداية من حيث معيار الحوادث المفصلية الكبرى ضمن مسلسل أحداث غرداية الممتد على أربع مراحل¹:

✓ **المرحلة الأولى:** هي مرحلة اندلاع الأزمة يوم 23 كانون الأول/ديسمبر إلى موعد الانتخابات الرئاسية يوم 17 نيسان /ابريل 2014 .

✓ **المرحلة الثانية:** كانت مرحلة بداية العمل بالعهد الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة واحتدام الجدل بين السلطة والمعارضة حول مستقبل الإصلاحات السياسية والدستورية إلى اندلاع الإنتفاضة الوطنية غير المسبوقة منذ الإستقلال لأعوان أمن الشرطة انطلاقا من شوارع غرداية إلى المرادية (13-15 تشرين الأول من سنة 2015). **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة ما بعد الصدمة الأمنية الوطنية نتيجة انتفاضة رجال الشرطة والإستجابة الفورية لمطالبهم إلى مرحلة اندلاع انتفاضة الغاز الصخري ابتداء من مدينة عين صالح (الثلاثي الأول من سنة 2015).

¹ قاسم حجاج، مرجع سابق الذكر، ص ص 10-11.

لقد جاء آخر فصل من فصول التصعيد الأخير مباشرة بعد خطاب الرئيس بوتفليقة إلى الأمة بمناسبة العيد الخامس والثلاثين للإستقلال والشباب 05 تموز / يوليو 2015، ويبدو وفق المنطق المعتاد لحقائق الصراع على السلطة - أن التصعيد جاء كردّة فعل لأطراف تصعيدية معارضة، مع أذرعها في المعارضة الحزبية والإعلامية خاصة تلك القوى المعارضة التي لم تستغ الترتيبات السياسية الجارية في أحزاب الموالاتة مؤخراً لتحضير حقبة ما بعد الرئيس الحالي¹.

ونلاحظ خلال تلك المراحل الأربعة الكبرى لتاريخ أزمة غرداية المعاصرة الممتدة قرابة عامين تتالي سلسلة من الموجات التصعيدية بلغت حوالي عشر موجات كبرى، تخللتها فترة تهدئة حذرة، هشة ومخادعة، وخلالها عرفت غرداية فصولا واشتباكات وكرّ وفرّ في أحياء مدن وقرى عدّة متقاربة جغرافيا ومتشابهة نسبيا في تركيبها البشرية وقضاياها ومشكلاتها التنموية، وقد تميّزت تلك الموجات التصعيدية بتنقل أعمال الإجرام والإرهاب والترويع والتهجير من حي إلى حي ومن مدينة إلى أخرى في المنطقة، أو بتزامن وقوع تلك الأعمال بين عدّة أحياء ومدن ساخنة في المنطقة، ولكن خريطة الحوادث - في الواقع - ظلت محصورة في المكان ومتحكما في شراستها ووتيرتها عن بعد بطريقة ذكية ماهرة، إذ لم تتوسع أبعد من ذلك أبدا كما لم تُجدِ التعزيزات الأمنية التي بلغت نحو 10 آلاف رجل شرطي ودرك، والآليات المتطورة كالطائرات المزودة بالكاميرات الفائقة للتصور الليلي، ولا الوساطة المحلية والوطنية ولا الزيارات الوزارية من

¹ المرجع نفسه، ص 11.

مستوى عال بعودها الراهنة في استعادة الأمن لغرداية، ولم تتجح إلتماسات مجلس الأعيان والمنتخبين ونفوذهم في إيقاف نزيف غرداية¹.

لتنتهي آخر فصول أزمة غرداية يوم 7-8 تموز - يوليو 2015 بأعمال تصعيدية في مدينتي القارة وبريان على بعد 120 كلم و45 كلم على التوالي استخدم فيها المتصارعون أول مرة الأسلحة النارية التي أودت بحياة أكثر من 22 شخص فضلا عن حرق عشرات المنازل والمحلات التجارية والمزارع وتهجير المئات داخل المنطقة وخارجها، مع تسجيل اتساع مخيف لرقعة تداعيات الأزمة إلى مدن الجنوب والشمال من خلال تنظيم تظاهرات احتجاجية استثنائية لوقف المسلسل الإفتتاني في غرداية².

لم تتمكن السلطات المحلية ولا الوطنية من التفاوض على إيجاد مخرج من المأزق، المناشدات الرامية إلى إقامة حوار سلمي والتي أطلقتها السلطات المزابية والعربية التقليدية أخفقت في وضع حد للعنف، ولم تستجب السلطات الوطنية حتى الآن للدعوات التي أطلقها العرب، والمزابيون والبرلمان لإجراء تحقيق رسمي علني في الصدمات، تمت استعادة الهدوء فقط من خلال عسكرة الولاية، التي وضعت في تموز/يوليو 2015 تحت سلطة اللواء عبد الرزاق شريف، إلا أن نشر الآلاف من قوات الشرطة والدرك والجيش يمثل في أحسن الأحوال حلاً مؤقتاً. وفي أسوأها، يخاطر باندلاع المزيد من العنف، بدليل الصدمات التي نشأت بين الشرطة والعرب في الأحياء ذات الأغلبية العربية، وبين الدرك والمزابيين في الأحياء المختلطة مثل الكرثي³.

¹ المرجع نفسه، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 12.

³ جنوب الجزائر طليعة المشاكل: تقرير الشرق الأوسط رقم 171، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص ص 8-9.

تزامنا مع هذه الأحداث شهدت الجزائر، منذ مطلع يناير 2015، احتجاجات متصاعدة في مدن ورقلة وعين الصالح وصلت إلى حد الاعتصام في الميادين العامة والعصيان المدني، والاشتباكات مع قوات الشرطة التي كان آخرها في مطلع مارس 2015، حيث أسفرت الاشتباكات وأعمال العنف عن إصابة 40 شرطيا جزائريا، وعلي الرغم من وساطة بعض قيادات الجيش لتهدة المتظاهرين، إلا أن الاحتجاجات تصاعدت، في منتصف مارس الجاري، نتيجة عمليات الحشد التي قادتها اللجنة الشعبية لمناهضة الغاز الصخري.

بحيث في 27 من ديسمبر 2014 وزير الطاقة وبمباركة من وزيرة البيئة والموارد المائية يعطي إشارة أول بئر نموذجية لاستخراج الغاز الصخري وما إن بثت هذه الصور حتى انفجرت الأوضاع في عين صالح (قطع الطريق الوطني لساعات، إعلان إضراب شامل انتد لدرجة العصيان المدني، اعتصام فريد من نوعه في هذا المكان، مسيرات حاشدة تجوب المدينة التي لم تشهد مشاهد كهذه من قبل.

حيث تجاوز الجدل جدوى استغلال الغاز الصخري في الجزائر وتبعاته البيئية والصحية على المواطنين، وقبة البرلمان وقاعات التحرير وتقرير الخبراء ليحتضنه الشارع وينتفض بسببه الآلاف من سكان الجنوب ومدن عين صالح، وتطلق أصوات المناهضين لعمليات استخراج الغاز الصخري على مبدأ رفضهم المخاطرة بالنظام البيئي والثروة المائية الضخمة الجاثمة تحت الكثبان الرملية والتي يعد المساس بها انتهاك لقاطني الصحراء والموارد الأساسية.

ووسط الضغط الذي مارسه سكان الجنوب على الحكومة لإجبارها على توقيف مخططاتها باستغلال الغاز الصخري، أمرت الحكومة والجيش الجزائري قوات الأمن باقتحام ميدان الاعتصام في عين صالح و حرق خيم المعتصمين لتستمر بعدها الوقفات والمسيرات المناهضة للغاز الصخري في ربوع الجزائر، ويتحوّل مركز الإحتجاج من مدينة عين صالح؛ إلى محافظة ورقلة (600 كلم جنوب شرق العاصمة) لتشهد هذه الأخيرة أكبر مسيرة في الجنوب حضرها الآلاف من الجزائريين، واعتبرت المسيرة الكبرى تلك أحد العوامل التي أثرت على الحكومة، إضافة إلى توجه الناشطين المناهضين لاستخراج الغاز الصخري بمناشداتهم إلى رئيس الجمهورية، لترضخ الحكومة الجزائرية للاحتجاجات المناهضة لمشروع استغلال الغاز الصخري، ويعلن بوتفليقة أن عمليات الحفر التجريبية لاستخراج الغاز الصخري في منطقة عين صالح ستنتهي في القريب العاجل، وأوضح بوتفليقة، خلال ترؤسه مجلساً وزارياً في مارس (أذار) من سنة 2015، أن استغلال الغاز الصخري ليس وارداً في الوقت الراهن، واصفاً الاحتجاجات المناهضة للغاز الصخري في مناطق الجنوب بأنه مجرد سوء فهم باعتبار أن عمليات الحفر الحالية تصنّف ضمن التجارب الأولية، ولم يتمّ تفعيلها بشكل رسمي¹.

¹ عبد القادر بن مسعود، استغلال الغاز الصخري... المعركة القادمة بين الشعب والنظام، تم التصفح:

<https://www.sasapost.com/exploitation-of-shale-gas-the-next-battle-between-the-people-and-the-regime-in-algeria/>

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال تتبع مآلات السلم الاجتماعي في دول الجنوب من خلال دراسة مجموعة من النماذج نجد أن تونس شكلت الاستثناء في بناء السلم الاجتماعي ، وبقيت بعيدة عن كل أشكال الفوضى، وحققت إنجازات سياسية معتبرة، بالرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها، وذلك يعود إلى جملة من العوامل أهمها التاريخ الطويل لقيام الدولة، بالإضافة إلى التجانس اتمعي النسبي، وقوة اتمع المدني، ورفض المؤسسة العسكرية المستقلة والمحايدة حماية النظام،

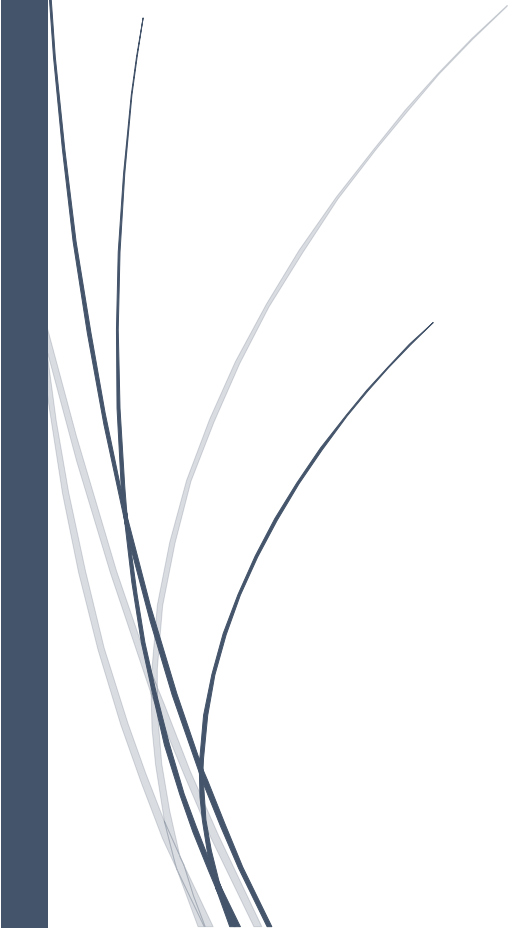
أما في ليبيا تحول الحراك الشعبي السلمي إلى فوضى عارمة وصراع مسلح وحرب أهلية قبلية دامي انهار السلم الاجتماعي بتهديد قضاياها المختلفة لتصبح البلاد ساحة للتدخلات الإقليمية والدولية من كل حذب وصوب، أطالت الأزمة، وأدت إلى انهيار مؤسسات الدولة الفاشلة، وعودة الوضع فيها لحالة ما قبل اتمع السياسي، وهو ما يفتح الاحتمالات إلى تفكك ليبيا وانقسامها إلى دويلات صغيرة على أسس قبلية

أما في الجزائر نجد أن السلم الاجتماعي يتعلق مباشرة بارتفاع وانهيار أسعار النفط فكلما انخفضت أسعار النفط شكل ذلك تهديدا للسلم الاجتماعي وكلما ارتفعت اسعار النفط نضطر الدولة إلى شراء السلم الاجتماعي سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه أو خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الحر وتوصلنا في هذا الجزء من الدراسة إلى أن الاستقرار والسلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار تلك المادة، وهو ما ظهر جليا خلال أحداث أكتوبر 1988 وكذلك أحداث جانفي 2011 من خلال عدم المساواة التوزيعية على مختلف طوائف المجتمع.

كما لعبت قضايا الهوية دورا بالغ الأهمية بالنسبة للعلاقة بين الدولة والمجتمع وهو ما تجلّى خلال ثلاث أربعة مراحل المرحلة الأولى أزمة القبائل في الثمانينات وكذلك إلغاء انتخابات 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعدها الربيع الأسود الأمازيغي لتأتي أحداث غرداية لتؤكد صحة الفرضيات بعد الأحداث الدامية في الجنوب الجزائري التي نعيد الحديث عن كيفية تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر وإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع بالتركيز على قضايا اللامساواة التوزيعية في الدخل والإدارة السليمة للتعددية.



الخاتمة



معظم دول الجنوب تم بث الحياة في مفهوم السلم الاجتماعي في سياق مناقشة خيارات الأمن والاستقرار التي تطرحها أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالسلم الاجتماعي أصبح يحتل فعلا مكانا بارزا في تفكير وجداول أعمال العديد من الدول على المستويين المحلي والوطني والدولي، باعتبار إعادة التوازن لهذه العلاقة قاطرة إلى التحديث والتطور التنمية فلا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في ظل بيئة غير مستقرة .

فالسلم الاجتماعي مؤشر مهم لإحداث التنمية، بحيث يرتبط دوره في المساهمة في عملياتها الأساسية و قدرته الوظيفية على التأثير في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، فهو مفهوم فاعل، بالنسبة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فقد جاءت الدراسة لتتبع السياق التاريخي لمفهوم الدولة والمجتمع في دول الجنوب وقد توصلت إلى أن إلى أن الدولة في دول الجنوب هي ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلدان خلال مراحل تاريخية معينة، عكس الدولة في المجتمعات الغربية التي صاحب في تكوينها وتطورها التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته الدول الأوروبية منذ القرن الخامس عشر، إذن الدولة في بلدان الجنوب ليست نتاج لتفاعل التناقضات الاجتماعية وتطورها في صور تجميعية جديدة تعبر عن التكوينات والقوى الاجتماعية، بل هي دول هجين تشكل مجتمعاتها وتفرغها من مضمونها الاجتماعي وذلك ما أثر على السلم الاجتماعي.

إذ أن السلم الاجتماعي هو حالة الهدوء والاستقرار في المجتمع النابعة من شعور الإنسان بالأمن على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وأنها حالة تتطلع إليها مختلف الشعوب كما أن هذا الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من المقومات المتمثلة في وجود سلطة ونظام قادر على إدارة التنوع والتباين الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي ، و إرساء الحكم الرشيد وما يتضمنه من مساءلة ومحاسبة، والاحتكام إلى القانون ،

وكذا وجود إعلام حر متوازن ينادي بالعدالة الاجتماعية وبضمان الحقوق والحريات، و كلها مقومات تعززها ذاكرة من العمل المشترك.

أما على المستوى النظري والمنهجي فقد جاءت الشواهد المتعلقة باختيار الفروض العلمية التي طرحت في صدر الدراسة، لتثبت صحتها، فبالنسبة للفرض الأول والذي يتمحور حول مفهوم الدولة والمجتمع في الفكرين الغربي ولدى مفكري دول العالم الثالث أثبتت بأن هذه الدول حرمت من التطور الطبيعي للمجتمع فهي كيانات تستورد النماذج من الغرب بما فيها الدولة هذا من جهة كما أن المجتمع لا زال يحيوي بنى تقليدية وهو ما يطره إشكالية الولاء لمن؟ الدولة أو الأمة؟ في ظل هذه التساؤلات عرفت العلاقة بين الدولة والمجتمع صراع وتصادم شكل في العديد من الأحيان إلى انهيار دول وتقسيم ودول أخرى تعيش في ظل الحروب والصراعات . كما أن

أما الفرضية الثانية والمتمثلة في أن هناك سعي حثيث لدولة المجتمع وأن التجربة المعاصرة لدول الجنوب لم توفر شروط اكتساب المجتمع استقلاليته ومناعته، وبالتالي اكتسحت الدولة كل مفاصل المجتمع بشكل تعذر على مكونات هذا الأخير التمتع بالاستقلالية لترسيخ مناعته حيال اختراقات الدولة وهيمنتها.

أما بالنسبة للفرض الأخير والذي يفترض أنه إن تهديد السلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بارتفاع وانخفاض أسعار النفط فكلما انخفضت أسعار النفط يؤدي ذلك إلى تهديد السلم الاجتماعي وكلما ارتفعت أسعار النفط سعت الدولة لشراء السلم الاجتماعي وهو ما يفسر العلاقة بين الدولة والمجتمع.

من خلال تتبع مآلات السلم الاجتماعي في الجزائر وتأثيره على العلاقة بين الدولة والمجتمع خلال مراحل متعددة من ثمانينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة نجد أن السلم الاجتماعي يتعلق مباشرة بارتفاع وانهيار أسعار النفط فكلما انخفضت

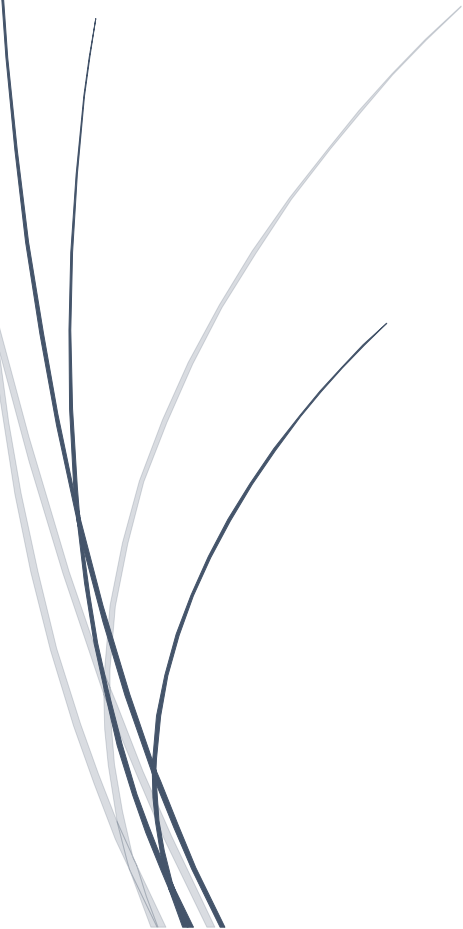
أسعر النفط شكل ذلك تهديدا للسلم الاجتماعي وكلما ارتفعت اسعار النفط تضطر الدولة إلى شراء السلم الاجتماعي سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه أو خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الحر وتوصلنا في هذا الجزء من الدراسة إلى أن الاستقرار والسلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار تلك المادة، وهو ما ظهر جليا خلال أحداث أكتوبر 1988 وكذلك أحداث جانفي 2011 من خلال عدم المساواة التوزيعية على مختلف طوائف المجتمع.

كما لعبت قضايا الهوية دورا بالغ الأهمية بالنسبة للعلاقة بين الدولة والمجتمع وهو ما تجلى خلال ثلاث أربعة مراحل المرحلة الأولى أزمة القبائل في الثمانينات وكذلك إلغاء انتخابات 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعدها الربيع الأسود الأمازيغي لتأتي أحداث غرداية لتؤكد صحة الفرضيات بعد الأحداث الدامية في الجنوب الجزائري التي نعيد الحديث عن كيفية تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر وإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع بالتركيز على قضايا اللامساواة التوزيعية في الدخل والإدارة السليمة للتعددية.

إن نجد أن السلم الاجتماعي هو توفير الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع بحيث ينعكس ذلك إيجابا على الوضع الداخلي للدولة سياسيا وأمنيا واقتصاديا، ويلعب دور بارزا في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع إذ أنه في حالة توفير السلم الاجتماعي يسود العلاقة طابع التعاون والتساند وفي حالة تهديد السلم الاجتماعي تتحل هذه العلاقة إلى التصادم والصراع.



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع

المصادر بالعربية:

أ- القرآن الكريم:

1. سورة الأنفال، الآية 61

2. سورة البقرة، الآية 208

3. سورة الفرقان، الآية 63

4. سورة طه، الآية 47

ب. المعاجم والقواميس:

1. فارس ابن ، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي: لبنان، 2001

2. الفيروز آبادي محمد يعقوب ، القاموس المحيط، الطبعة السابعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2003،

3. ابن منظور جمال الدين ، لسان العرب، ط3، دار صادر للنشر والتوزيع:بيروت، 1994

ج. الكتب

1. إبراهيم حسنين ابراهيم عبد الله ، الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري - دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية : القاهرة، 2009

2. ابراهيم خليل، نبيل مصطفى الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربي: القاهرة، 2005
3. ابن نبي مالك ، ميلاد مجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية-، تر: عبد الصبور شاهين ، درا الفكر: الجزائر-سوريا ، 1982
4. احمد خليل خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع:لبنان، 1984
5. أحمد فخر، السلام ...بناء السلام وإنهاء النزاعات ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد الأول، يناير 2005
6. أشرف حسن منصور ،قراءة جديدة لفلسفة هبغل في الدولة، الحوار المتمدن العدد1789،2007
7. الأنصاري محمد جابر ، التآزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام - مكونات الحالة المزمنة - ، ط2 ، دار الشروق للنشر والتوزيع :بيروت، 1999
8. أنطوني غرامشي ، قضايا المجتمع المدني، مصر: دار كنعان للدراسة والنشر، 1990
9. إهرنبرغ جون ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر:علي حاكم صالح، المنظمة العربية للترجمة: لبنان ، 2008
10. إيه ألموند جابرييل و جي بنجهام باويل الابن، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية -، تر: هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع:عمان، 1998

11. الأيولي نزيه ، تضخيم الدولة العربية - السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط- ،تر: أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة: لبنان 2010
12. بادبي برتران ،الدولة المستوردة - غربنة النصاب السياسي-، تر: شوقي الدويهي، دار الفرابي للنشر والتوزيع:لبنان، 20016
13. بخاري عبد الحميد ، التنمية والتخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نمواً،
14. البديوي خالد بن محمد ، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، سلسلة رسائل في الحوار - مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني : الرياض، 2011
15. براق، زكريّا الدولة والشريعة في الفكر العربي المعاصر ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي: لبنان، 2013، ص156
16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم: مكتب السياسات الإنمائية، 1998
17. بشارة عزمي ، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطية عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2007
18. بغدادبي عبد السلام ابراهيم ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط2، مركز دراسات الوحدة الوطنية:لبنان، 2000
19. بلعكي أحمد وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، 2014

20. بلقاسم محمد حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، منشورات دحلب: الجزائر.
21. بلقاسم محمد حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، منشورات دحلب: الجزائر، 1993
22. بهاري رابح وآخرون، السلام الاجتماعي والتنمية المحلية في ليبيا، دليل عمل الحكومة الليبية وقادة المجتمعات : مبادرة التغيير السلمي والنقاش من أجل التغيير: ليبيا، 2014
23. بوالشعير سعيد ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة(النظرية العامة للدستور والدولة)، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س
24. بوشعير السعيد القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة (النظرية العامة للدستور والدولة)، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن
25. بولنتزاس نيكولاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، تر: عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة للنشر والتوزيع، 1989
26. البياتي منير حميد ، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية - دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة - ، ط4 ، الأردن :دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013
27. البياتي، منير حميد النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية - دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة، ط4، دار النفائس للنشر والتوزيع: 2013

28. بينيت طوني ولورانس غروسبيرغ وآخرون، مفاتيح إصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، تر: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، 2010
29. تشالز باثروث، الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي ، ورقة مقدمة في ندوة الأئة والدولة والإندماج في الوطن العربي،
30. تقرير التنمية البشرية 2014 ، المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر، صادر عن برنامج المتحدة الإنمائي: الولايات المتحدة الأمريكية، 2014
31. التنية سمير ، الفقر والفساد في العالم العربي ، دار الساقى للنشر والتوزيع:بيروت، 2009
32. توشار جون ، تاريخ الأفكار السياسية، تر: ناجي الدرواشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر: سوريا، 2010
33. توفيق إبراهيم حسنين ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999
34. توفيق سعد وعبد الله البزاز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية و الخارجية و اثرها في العلاقات الدولية. دار آيلة: عمان ، 2010
35. التونسي خير الدين ، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق معن زيادة، دار الطليعة للنشر والتوزيع: بيروت، د س ن
36. تيد روبرت جير، لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة : مركز الخليج للأبحاث .) دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2003،

37. تيودور فون أدرنو ، محاضرات في علم الاجتماع،تر: جورج كتورة، مركز الإنماء القومي للنشر والتوزيع:لبنان
38. ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي - علاقات التفاعل والصراع-،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية،2007
39. جابي عبد الناصر ، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني /يناير 2011)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، شباط2011
40. جبرون أحمد ، مفهوم الدولة الإسلامية أزمة الأسس وحتمية الحادثة- مساهمة في تأصيل الحادثة الإسلامية - ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر، 2014
41. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع: الجزائر، 2007
42. الجندي غسان ، عمليات حفظ السلام الدولية، الأردن عمان 2000
43. جنوب الجزائر طليعة المشاكل: تقرير الشرق الأوسط رقم 171، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر2016
44. جواد صالح الكاظم و علي غالب العاني،الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: بغداد، 1990-1991
45. جورج شوفالييه مارسيل بروو ، تاريخ الأفكار السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت، 1993

46. جون سكوت ، علم الاجتماع - المفاهيم الأساسية - ، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: لبنان، 2009
47. جيندر أنتوني ، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، تر: احمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية: بيروت، 2006
48. حجاج قاسم ، غرداية أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، أغسطس 2015
49. حسن مصطفى ، سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث: نحو نموذج تحليلي لمقاربة شروط اشتغال الآلية السياسية ودورها في تحديد وتفسير النسق المجتمعي العام، أنظر الموقع:
50. حسين أسماء محمد آدم، دور التعليم في تنمية السلام الاجتماعي وترقيته، جامعة الخرطوم: السودان، 2013،
51. الحسيني السيد محمد ، التنمية والتخلف، درا المعرفة الجامعية: مصر، 1996
52. الحمداني كفاح عباس رمضان ، الجزائر وحركات التغيير العربية 2011، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية العدد 9
53. حول دستور المدينة وتطور الجماعة السياسية في صدر الإسلام، انظر: خالد محمد خالد، الدولة في الإسلام (القاهرة: دار ثابت، 1981)

54. خرمة تامر وآخرون، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي : مصر، الغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن، مركز دراسات الوحدة العربية:لبنان، 2014
55. الخطيب نعمان أحمد ، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع:عمان، 2011
56. الخطيب نعمان أحمد ، الوجيز في النظم السياسية، عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011
57. خمش محمد الدين ، الدولة والتنمية في إطار العولمة، دار المجد للنشر والتوزيع: عمان، د س ن
58. د.تانسى ستيفن ونايجل جاكسون، أساسيات علم السياسة، تر: محي الدين حميدي، دار الفرقد للنشر والتوزيع: سوريا، 2016
59. دبله عبد العالي ، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع:القاهرة، 2004
60. دبله عبد العالي ، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، 2004
61. دبور أمين محمد علي ، دراسات في التنمية السياسية، الجامعة الإسلامية: غزة، 2011-2012
62. درويش إبراهيم ، الدولة ونظريتها وتنظيمها ، دار النهضة العربي: مصر، 1969

63. دي تانسي ستيفن ، علم السياسة - الأسس-، تر: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر:لبنان، 2012
64. دي تانسي ستيفن ونانجل جاكسون، أساسيات علم السياسية ، تر: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2012،
65. دي فابر نجاك دوه نيدييه ، الدولة، تر:عباس أحمد حسيب، القاهرة:شركة الأمل للطباعة والنشر، د س ن
66. ديدان مولود ، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار النجاح للكتاب: الجزائر، 2005.
67. راغب نبيل ، هبة الدولة، التحدي والتصدي، القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر، 2004
68. زايد الطيب مولود ، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر : ليبيا، 2005،
69. زايد الطيب مولود ، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية: ليبيا، 2007
70. زكار زاهر ناصر ، النظم السياسية المعاصرة ،
71. الزُميع ماجد بن علي ابن إبراهيم ، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني -دراسة عقدية- ، دار الفضيلة للنشر: الرياض، دار الهدى النبوي :مصر، 2013
72. زياد ربيع، جرائم الإبادة الجماعية، دراسات دولية، العدد التاسع والخمسون

73. زيادة معن ، المجتمع المدني والدولة في فكرة النهضة العربية الحديثة " ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" ، مرطز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 1992
74. ساحلي مبروك ، عدالة توزيع الفرص الإجتماعية في سوق العمل في الجزائر في أمال قاسيمي وآخرون ،الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2013
75. ستيفان شوفلييه ، شوفيري كريسيان، معجم بورديو، تر: إبراهيم الزهرة، دار الجزائر والناية للدراسة والتوزيع: الجزائر-دمشق، 2013
76. ستيفن دي تانسي ، علم السياسة - الأسس - ، تر: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2012
77. سردار قادر محي الدين ، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية - دراسة تحليلية للحالة اللبنانية -، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية: السليمانية، 2009
78. سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي -مشروع استشراف الوطن العربي -، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان ، 2005
79. الشافعي بدر حسن ، تسوية الصراعات في إفريقيا - نموذج الإيكواس - ،دار النشر للجامعات : القاهرة، 2009
80. الشرجبي عادل مجاهد وآخرين، أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع

- مركز كارينغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012
81. الشرقاوي سعاد ، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة: مصر، 2008
82. شعباني اسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطبع والنشر: الجزائر، د س ن
83. الصبيحي أحمد شكري: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
84. الصفار حسن بن موسى ، السلم الاجتماعي - مقوماته وحمايته، دار الساقى للنشر والتوزيع:بيروت، 2002،
85. الصمادي زياد ، حل النزاعات - نسخة منقحة للمنظور الأردني - ، برنامج دراسات السلام الدول: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010
86. صيام أحمد عزة ، الفكر الاجتماعي، جامعة بنها:بغداد، 2012
87. الطاهر عبد الجليل ، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة - بين الأحوال الاجتماعية والسياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالإدارة البريطانية،
88. الطهطاوي رفاعة ، الأعمال الكاملة للطهطاوي - التمدن والحضارة والعمران،دراسة وتحقيق محمد عمارة ، دار الشروق للنشر والتوزيع: مصر، 2011

89. عارف نصر محمد ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة،، المعهد العالي للفكر الإسلامي م أ ، 1971
90. عارف، محمد نصر أبستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي - النظرية - المنهج)، المؤسسة الجامعية للدراسات: بيروت، 2002
91. عاشور مهدي محمد ، التعددية الإثنية - إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية-، المركز العلمي للدراسات السياسية: عمان، 2002
92. عايشي الحسن ، "ثمن الاستقرار في الجزائر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل، 2013
93. عامر نريمان وآخرون، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا - دراسات-، مركز المجتمع المدني والديمقراطية: سوريا، 2013
94. عبد الجابري محمد ، إشكالات الفكر العربي المعاصر، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية : لبنان، 1994
95. عبد الجابري محمد ، فكر ابن خلدون - العصبية والدولة - معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسة الوحدة العربية: لبنان، 1994، ص 211.
96. عبد الجبار فالح ، أزمة الدولة في الوطن العربي - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة الوطنية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012

97. عبد الجبار فالح ، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية - أزمة الاندماج والهوية- ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة الوطنية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ، ، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012
98. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية - (عربي، إنجليزي) ،مركز الإسكندرية للكتاب:مصر، 2005
99. عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية:الأزاريطة، 2005
100. العلا أجمد أبو ، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية: مصر، 2005
101. علي سعيد إسماعيل ، دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية: مصر ، 2006
102. علي سعيد إسماعيل ، علم السياسية وديمقراطية الصفوة، دار المعرفة الجامعية: مصر، 2007
103. علي مجيد حسام الدين ، أزمة الدولة في الوطن العربي، - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة الوطنية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012
104. علي مجيد حسام الدين ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية:لبنان، 2010،

105. عليوة، سيد علم السياسة، مطبعة الجمهورية للنشر ولاتوزيع: مصر، 1999
106. عماد عبد الغني ، الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية النموذج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2013
107. عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 191
108. عوض احمد الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة - أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان ، 2008
109. غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، جامعة بغداد: العراف، 1993
110. غازي فيصل ، التنمية السياسية في دول العلم الثالث، دار الراية للنشر والتوزيع: الأردن
111. غليون برهان: المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 1994
112. الفوال صلاح مصطفى ، علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربي: مصر، د س ن ، ص 210.
113. فوزيسامح، السلام الاجتماعي في المجتمع المصري، مركز ماعت للدراسات لاحقوقية والدستورية، مصر، جانفي 2008
114. فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي، تر: محمد عرب صاحيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1998

115. القابرجي صدر الدين ، علم السياسة - تجديد من وجهة نظر إسلامية - ، الشركة العالمية للكتاب: لبنان، 1998
116. قاسيمي أمال وآخرون، الجزائر إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت
117. قوجيلي سيد أحمد ، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في الوطن العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: الإمارات العربية المتحدة، 2012
118. كاظم الزبيدي حسن لطيف ، العولمة ومستقبل الدور الإقتصادي للدولة في العالم الثالث، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2002
119. كافرت بيتر و كافرت سوزان ، المجتمع ولسياسة في العالم الثالث، تر: عبد الله بن جمعان آل عيسى العامدي، إدارة النشر العلم والمطابع: جامعة الملك سعود: السعودية، 2000
120. كبابي صليحة ، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، ديسمبر 2013
121. كوران يوسف ، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية: السليمانية، 2010
122. الكيلاني شمس الدين ، الجماعة وتحولاتها - التجربة العربية الإسلامية في فكر رضوان السيد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: 2009

123. لاسكي هارولد ، الدولة نظريا وعمليا، تر: سعيد شحاتة، ط2 ، الهيئة العامة لقصور الثقافة،:لبنان، 2012
124. لاسكي هارولد ، الدولة نظريا وعمليا، تر: سعيد شحاتة، ط2، الهيئة العامة لقصور لثقافة: لبنان، 2012 أبو زيد عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، المقدمة ، دار القلم:بيروت، 1981
125. لسنوسي صالح ا، إشكالية المجتمع المدني العربي، العصبه السلطة والغرب، الهيئة العامة للكتاب: مصر ، 2012
126. لطيف حسن كاظم، الدولة والتنمية في الوطن العربي، دار الوراق للخدمات الحديثة: الأردن، 2008
127. ماكيفر روبرت ، تكوين الدولة، تر: حسن صعب، دار العلم للملايين : بيروت، 1984
128. ماكيفر روبرت ، تكوين الدولة، تر: حسن صعب، ط2، دار العلم للملايين:لبنان 1984
129. محمد محمود جمال الدين ، الدولة الإسلامية المعاصرة، مصر: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1996
130. المدني توفيق ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997
131. مزوز محمد ، مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع: لبنان، د س ن

132. مشورب إبراهيم ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني: لبنان، 1997
133. مصباح عامر ، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة - مناقشة النماذج النظرية، دار الكتاب الحديث: القاهرة، 2015
134. مصيطفي عبد اللطيف ، عبد الرحمان بن سانية، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011
135. المغيربي، محمد زاهي بشير التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات قاريونس: ليبيا، د س ن
136. مهدي خالد مصطفى ، حرية الرأي والتعبير، دار الفكر للنشر والتوزيع: الإسكندرية، 2009
137. موريس دوفرليه ، علم اجتماع السياسة، تر: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: لبنان، 1991
138. موريس دوفرليه، علم اجتماع السياسة، تر: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1991
139. مي غيث ، بناء السلم في نظم ما بعد الثورات الشعبية - مصر نموذجا - ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: 15 جانفي 2015
140. النقيب خلدون حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر - دراسة بنائية-ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 1996

141. نويهض وليد ، العقد السياسي - الإسلاميون والدولة والمسألة الديمقراطية- ،
(1984-1996)، شركة دار الوسط للنشر والتوزيع: البحرين، 2009
142. هـ. أونيل باتريك ، مبادئ علم السياسة المقارن، تر: باسل جبيلي، دار الفرق
للنشر والتوزيع: سوريا، 2012
143. هاشم صلاح أحمد ، العدالة والمجتمع المدني - حالة مصر-، الهيئة العامة
لقصور الثقافة: مصر: 2005،
144. هانز آدم الثاني، الدولة في الألفية الثالثة، تر: حسان السستاني، الدار العربية
للعلوم ناشرون: بيروت، 2010
145. هلال علي الدين و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية - قضايا الإستمرار
والتغيير، ط7، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2010
146. هنتغتون صامويل ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن
العشرين، تر: عبد الوهاب علوب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ودار سعاد
الصباح: القاهرة، 1993
147. الهواري بوزيدي و عابر حنيطة، احتجاجات الشباب : عقود الإدماج المهني
نموذج، مجلة التنمية البشرية، العدد 7، مارس 2017
148. الوردي علي ، منطق ابن خلدون، ط2، دار موفان للنشر والتوزيع: لندن،
1994
149. ولد اباه السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 - الإشكالات الفكرية
والإستراتيجية- ، الدار العربية للعلوم: لبنان، 2004

150. وهبان أحمد ، الماوردي - رائد الفكر السياسي الإسلامي - ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع: مصر، 2001
151. وياردا، هوارد المجتمع المدني - النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، تر: ليلي زيدان ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة : مصر ، 2008
152. برايليتشن لينين فلادم ،الدوة والثورة، تر: لطفي فطيم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر ، 2009
153. يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010
154. CIPE ، الطريق إلى العدالة الاجتماعية، مركز المشروعات الدولية الخاصة: مصر، 2013

د.المجلات العربية:

1. بشارة عزمي ، مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، مجلة تبين ، العدد5، ربيع:2013
2. تنيات علي ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون لونز، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28 (5)، 2014
3. تلمساني رشيد ، الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارينغي (مركز كارينغي للشرق الأوسط) العدد الثاني ، كانون الثاني يناير 2008

4. جبرون عمر ، الإسلاميون في طور تحول : من الديمقراطية الآدتية إلى الديمقراطية الفلسفية - حالة حزب العدالة والتنمية المغربي- ، **مجلة تبين**، العدد 3، 2013
5. خليفة علي ، المواطنة والدولة في الإسلام - في نقد الإسلام كنظام سياسي- ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 427، سبتمبر 2014
6. الربيع وليد خالد ، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي -دراسة مقارنة، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية** المجلد 23، العدد 72، مارس 2008
7. زقاغ عادل و هاجر حلافة، عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الحادي عشر، جوان 2014
8. سعود الطاهر ، أدوار الجيش في مراحل الإنتقال في الجزائر، سياسات عربية، العدد 24، كانون الثاني/يناير 2017
9. صافي خالد ، أيمن يوسف، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي، **مجلة الأقصى**، المجلد 13 ، العدد 1، يناير 2009
10. عبد الكريم البشير و سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقير في الدول العربية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الحادي عشر، 2013
11. العلام عبد الرحيم ، العرب بين رهان بناء الدولة وإكراهات المحتوى - الفكر النهضوي نموذج -، **مجلة المستقبل العربي**
12. قوجيلي سيد أحمد ، الأمن كابتزاز : جذور الدولة الحامية في الوطن العربي، **مجلة شؤون الأوسط** :مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 150 ، شتاء 2015

13. كانبور رافي ، التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي، دراسة عمران: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد 5، 3013
14. لقرع بن علي، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1889-2014، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 46، ربيع 2015
15. محمد علي مصطفى ، الشمال والجنوب: الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27 ، العدد الأول + الثاني، 2011
16. ملاح السعيد ، نقاش الديمقراطية والدين في المحال السياسي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية
17. النويني الحافظ ، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) ، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية:، العدد 422 افريل 2014
18. نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 364، حزيران/يونيو 2009
19. هادي رياض عزيز ، مفهوم الدولة ونشوتها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، العدد : 37
20. هويدي أمين ، السلام القلق، مجلة العربي، العدد 437، 1995
21. هويدي عبد الباسط وعبد اللطيف قنوعة، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014

هـ . الرسائل الجامعية:

1. أحمد نور علي محمد ، الصراعات القبلية في دارفور - الأسباب والآثار على البيئة الاجتماعية- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 1998
2. البغدادي عبد السلام ابراهيم: التسامح والصفح- دراسة مقارنة في الفكر الاسلامي والغربي- مؤتمر التعايش السلمي في العراق (الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني،كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، بالتعاون مع منظمة (نفار) لتنمية الثقافة الديمقراطية، من (5-4 نيسان/ 2011)
3. حقاني حليلة ، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011-2012
4. درويش جمال ، التنمية السياسية في دول الجنوب ،دراسة حالة الإنتقال الديمقراطي - مثال الجزائر- ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم غي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2013-2014
5. سعيدي إلهام نايت ، العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988-1995، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001-2002

6. علي فروان حسين أحمد ، الدولة والتنمية السياسية في اليمن، 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الخرطوم:كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية،2002
7. محمدي زهير جادو بشار ، آليات تحقيق التعايش السلمي وسط المجموعات القبلية في دارفور، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2003
8. مرزوقي عمر ، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص التنظيم السياسي والإداري، 2012
9. درّاجي إبراهيم ، مشكلة اللاجئين وسبل معالجتها ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمية " اللاجئين في المنطقة العربية قضاياهم ومعالجتهم، جامعة نايف للعلوم الأمنية :كلية العلوم الاستراتيجية:الرياض ، 3-4 أكتوبر 2011
- المقالات المنشورة:

1. عبد الله الميطري، مفهوم المجتمع المدني: النشأة والتطور التاريخي، تم التصفح على الموقع :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2754/9> (21/06/2015-22.15)

2. محمد أحمد آدم أحمد، الرياضة المدرسية واثرها على السلم الاجتماعي: دراسة ميدانية لتلاميذ المرحلة الثانوية بولاية الخرطوم، نقلا من موقع:

http://sustech.edu/staff_publications/20140113111848359.pdf

3. عادل ياسر ناصر، أزمات ومركزات الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية، تم التصفح من موقع:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=94808_2.pdf

4. جلال الخشيب، العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي الإستمرارية والتغيير، أنظر الموقع:

5. العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر - إحتجاجات يناير 2011 الشعبية، انظر الموقع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11/%B1-2-2>

6. مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990، تم التصفح على موقع:

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/502-1988-1990>

7. نايل محمد شامة، البربر في المغرب العربي - تحديات القرن، تم التصفح من:

<http://hadaracenter.com/pdfs.p184>

8. الحسن عاشي، **ثمن الإستقرار في الجزائر، مركز كارينغي في الشرق الأوسط**، 25 نيسان/أبريل 2013، تم التصفح من موقع:

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=51632&lang=ar>

9. عبد القادر بن مسعود، **استغلال الغاز الصخري... المعركة القادمة بين الشعب والنظام**، تم التصفح:

<https://www.sasapost.com/exploitation-of-shale-gas-the-next-battle-between-the-people-and-the-regime-in-algeria/>

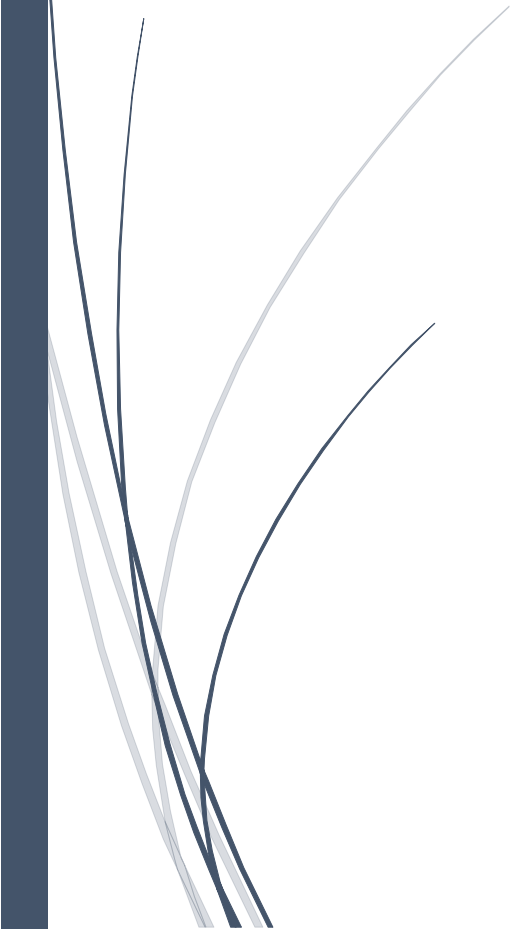
المراجع باللغة الأجنبية:

- Yves Guchet , **Histoire des Idées politique**, Arand olin :Paris ,1995,
- Nicola Machiavel, *Le prince*, traduit par Jean Vincent Editions Talantikit,
- Wiliam.A darity.Jr ,**international Ensyclopedia of the social sciences**, course technologie-CENGAGE learning :usa,p 650
- Department for international development,the *Politics of Poverty: Elites, Citizens and States, Findings from ten years of DFID-funded research on Governance and Fragile States 2001–2010*, : Justice and Peace Commissioners, Masisi, DR Congo
- Marine Ottina, *Ethnic –politic in Africa : change and continuity in Richard Joseph, state conflict and democracy in Africa*(London Lynne rienner Publichers,
- Ercan Yilmaz (Muzzaffer); **Resolving Internal Conflict in the post- cold war Era:is peace keeping enough?;** Journal of economic and social reasarch 8(2), 27-42

- Kenneth D.Buch, Diana Saltareli, ***The two faces of education in ethnic conflict-Towards a Peace building education for children***, Unicef innocent Reasearch centre, Flerence, Italy 2000.p14
- Didier le saout et marguerite roll inde ,*émeutes et mouvements sociaux au maghreb*,paris ,édition karthala,1999
- Jack Brown , « *Algeria's Midwinter Uproar*, » *Middle East Research and Information project(MERIP)* ,January20,2011



الفهارس



فهرس الجداول والأشكال

أولاً: الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شقي العمران البشري عند ابن خلدون	50
02	مفهوم الدولة حسب المقاربة الاجتماعية	60
03	بنية الإمبريالية عند غالتينغ <i>Johan Galtung</i>	97
04	فترة بقاء دولة الخلافة الإسلامية والدولة الساسانية ودولة الروم	105
05	تحليل أنواع العنف	134
06	الفكرة الموسعة للسلم والعنف عند غالتونج	137
07	الحلقة المفرغة للسلم والعنف	138
08	مستويات السلم الاجتماعي	148
09	خريطة تقسيم دول العالم إلى شمال وجنوب	167
10	اللامساواة في الدخل أقاليم مختارة	245
11	عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا	253
12	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا	253
13	مدرجات مستوى الفساد في 180 دولة	255
14	مدرجات مستوى الفساد في 180 دولة تحليل النتائج على الصعيد العالمي	255
15	العلاقة بين العنف والجوع	257
16	النزاعات المسلحة سنة 2011	280
17	أنواع النزاعات في العالم 1946-2016	281
18	يبين نسبة مشاركة الشباب في الحراك الاجتماعي	330
19	مسارات الدول العربية بعد الحراك الشعبي العربي	333

352	توزيع القبائل داخل ليبيا	20
248	تحديات معالجة الأزمة الليبية	21
الصفحة	ثانيا: فهرس الجداول	الرقم
	العنوان	
52	أوجه الاختلاف بين المجتمع و الجماعة	01
133	الفرق بين السلم الإيجابي والسلبي	02
177	تقسيم دول العالم الثالث من حيث اعتمادها على الموارد الأساسية	03
225	الانقلابات العسكرية الناجحة في إفريقيا	04
227	الإنفاق الدفاعي بالنسبة للإنفاق الحكومي العام من 1961 إلى 1971 في بوليفيا.	05
285	الحركات العرقية التي شهدتها العالم المعاصر	06
289	الدول المستقبلية للاجئين خلال سنوات 2009-2010-2011	07
293	الإبادة الجماعية التي حدثت منذ خمسينات القرن المنصرم	08
301	التمايز والتقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي	10
239	نتائج الأحزاب الخمسة في الإنتخابات التشريعية ليوم 26 أكتوبر 2014.	11
350	التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بعد الثورة	12
355	انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا 2012	13
373	ترتيب الفائزين في انتخابات 12 جوان 1990	14
376	النتائج التي حصلت عليها بعض الأحزاب في الإنتخابات التشريعية لـ 1991	15
384	تطور الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر	16
385	تطور أعمال العنف المادي في المجتمع الجزائري 1990-1992	17

فهرس المحتويات	
الموضوع	
كلمة شكر	
إهداء	
32-1	المقدمة
الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والإطار النظري للدراسة	
35	المبحث الأول: تحديد المصطلحات المجتمع -الدولة
35	المطلب الأول: المجتمع مقارنة إيتو معرفية
53	المطلب الثاني: الدلالات المفاهيمية لمفهوم الدولة
65	المبحث الثاني ادبيات المجتمع والدولة في الفكر الغربي ولدي مفكري دول الجنوب
65	المطلب الاول :المجتمع والدولة في الفكر الغربي
85	الطلب الثاني: ادبيات المجتمع والدولة لدى مفكري دول الجنوب
85	أولاً: اتجاه نظرية التحديث
90	ثانياً: نظرية مراحل النمو
93	ثالثاً:اتجاه النماذج والمؤشرات
94	رابعاً: اتجاه نظرية التبعية
99	المطلب الثالث: الدولة والمجتمع في الفكر العربي
101	أولاً:الفكر العربي التراثي حول الدولة والمجتمع
113	ثانياً:الفكر العربي المعاصر حول الدولة والمجتمع
128	المبحث الثالث :السلم الاجتماعي دراسة نظرية وضبط مفاهيمي
128	المطلب الاول: مفهوم السلم بين السلوك الإيجابي والسلم السلبي

144	المطلب الثاني: تعريف السلم الاجتماعي
153	المطلب الثالث: مقومات السلم الاجتماعية
153	أولاً - إدارة التعددية
154	ثانياً - الاحتكام الى القانون
156	ثالثاً - العدالة الاجتماعية
158	رابعاً - الحكم الراشد
159	خامساً - حرية الراي والتعبير
161	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني اشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب	
163	المبحث الأول: الدلالات المفاهيمية والسمات المشتركة لدول الجنوب
164	المطلب الأول: دول الجنوب-الدلالات المفاهيمية
169	المطلب الثاني: السمات المشتركة لدول الجنوب
170	أولاً: إشكالية نقل نماذج الدول المتقدمة
172	ثانياً: التبعية
176	ثالثاً: محدودية الموارد
178	رابعاً: الخبرة الإستعمارية
183	المبحث الثاني: العلاقة بين الدول والمجتمع في بلدان الجنوب بين المقاومات و المعوقات
184	المطلب الأول: الدولة في بلدان الجنوب بين خلفية التكون ومازق المال
193	المطلب الثاني: الدولة والمجتمع في بلدان الجنوب -علاقات الترابط
214	المطلب الثالث: تضخيم الدولة والبنى الاقتصادية في بلدان الجنوب
222	المبحث الثالث: الدولة في بلدان الجنوب وأزمة غياب المشروع المجتمعي

223	المطلب الأول: سيطرة الحكومات العسكرية بعد عملية التحرير
229	المطلب الثاني: شرعية الدولة أو السلطة
232	المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية
237	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث قضايا السلم الاجتماعي في دول الجنوب بين الإدارة والمواجهة	
239	المبحث الأول: التفاوت في توزيع الدخل هل هو الحلقة المفقودة لتفسير السلم الاجتماعي
240	المطلب الأول: العدالة التوزيعية: سؤال في سياق دول الجنوب
247	المطلب الثاني: مواقف النظم السياسية من أزمة التوزيع
258	المطلب الثالث: أزمة التوزيع وتأثيرها على السلم الاجتماعي
263	المبحث الثاني: انتفاضة الإثنيات كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في دول الجنوب
264	المطلب الأول: إشكالية الوطني والإثني في دول الجنوب
269	المطلب الثاني: أسباب النزاعات الإثنية
277	المطلب الثاني: النزاعات الإثنية وتأثيرها على السلم الاجتماعي
278	الفرع الأول: انفجار النزاعات الداخلية في العديد من الدول
282	الفرع الثاني: انهيار الدول
286	الفرع الثالث: مشكلة اللاجئين
290	الفرع الرابع: الإبادة الجماعية
294	المبحث الثالث: المجتمع المدني في دول الجنوب دولة الظل أو ظل للدولة ؟
294	المطلب الأول: الدولة والمجتمع المدني في دول الجنوب تكامل أو تضاد
311	المطلب الثاني : معوقات المجتمع المدني في دول الجنوب.
318	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: قضايا السلم الاجتماعي ككلية لإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب	
320	المبحث الأول: آليات بناء السلم الاجتماعي في دول الربيع العربي- دراسة نماذج-

321	المطلب الأول: أسباب الحراك الإجتماعي في الوطن العربي
331	المطلب الثاني: آليات بناء السلم الإجتماعي في تونس بعد الثورة
342	المطلب الثالث: البعد القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في ليبيا
361	المبحث الثالث: تداعيات تهديد السلم الإجتماعي على الدولة والمجتمع في الجزائر
362	المطلب الأول: أزمات فقدان السلم الاجتماعي في الجزائر خلال الثمانينات
371	المطلب الثاني: قضايا السلم الاجتماعي خلال الفترة الانتقالية
381	المطلب الثالث: قضايا السلم الإجتماعي خلال الفترة الانتقالية فترة الاستقرار الاقتصادي.
392	المطلب الرابع: أزمة فقدان السلم الاجتماعي في الجزائر 2011- 2016
399	المطلب الخامس: شراء السلم الاجتماعي كآلية لإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع في الجزائر
410	خلاصة الفصل الرابع
412	خاتمة
416	قائمة المراجع والمصادر
418	قائمة الأشكال والجداول
421	فهرس المحتويات

ملخص:

إن قضية العلاقة القلقة بين الدولة والمجتمع قضية عامة وفعالة في عالمنا المعاصر، فالسلم الاجتماعي الذي غدا مطلبا وحاجة تاريخية ملحة لمجتمعات الجنوب، لا يتحقق إلا بإعادة النظر في صميم العلاقة وذلك بتوضيح أبعاده الإقتصادية (التوزيع العادل للدخل) والاجتماعية (تحقيق السلم بين مختلف المكونات الإثنية والطائفية والدينية)، والتي نعبر عنها بقضايا السلم الاجتماعي والتي تبقى حاجزا أمام انفراج العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن موقف مجتمعي سلمي .

وهذا ما يتطلب البحث في إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع باعتبارها الإشكالية الأم والتي تتدرج في نطاقها بحث القضية المدروسة، إننا بالتالي أمام حلقة مفرغة تبدأ بتأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع ونبحث لها عن حل في قضايا السلم الاجتماعي.

Résumé :

La question de la relation tendue entre l'Etat et la société dans les pays du Sud, Est un problème crucial et efficace dans le monde contemporain,

La paix sociale, devenue une revendication et un besoin historique pour les sociétés du Sud ne peut être atteinte que par la révision et la refonte de la relation en clarifiant dimensions économiques (Répartition équitable du revenu)et sociale (La réalisation de la paix entre les différents éléments ethniques, Sectarian, Religieux), Ce que appelons les questions de la paix sociale et qui reste un obstacle face L'apaisement de la tension dans la relation entre l'Etat et la société dans le cadre d'un position Sociétal et paisible .

C'est ce qui nécessite une Recherche dans la problématique de relation entre l'État et la société en la considérant connue étant la problématique mère dans laquelle s'inscrit notre recherche. nous nous trouvons donc dans un cercle vicieux qui commence par tension (crise) entre l'état et la société qui nécessite une solution dans la question de la paix sociale.